مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية – جامعة بني وليد

- الشراكة الأورو متوسطية: سياقات التبلور
- أثر مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي
- تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في ليبيا
- واقع التزام الشركات الليبية الصناعية في ليبيا بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي "IFRS 16"

السنة الخامسة العدد العاشر سبتمبر 2017

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية (جامعة بني وليد)

بني وليد – ليبيا

السنة الخامسة العدد العاشر سبتمبر 2017 م

الرقم الدولي للمجلة

IssN 2518-5497

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراســـلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد

بني وليد – ليبيا

البريد الالكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم و تنفيذ

أ . أشرف بن لامه

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد) ، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية ، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع ، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا ؛ عن طريق نشر الدراسات الجادة والمتميزة استناداً إلي معايير علمية دقيقة .

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية ، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة :

1 – أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني .

2 – إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية .

3 – ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقيا أو الكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى .

4 – يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية ، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة .

5 – أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة ، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة .

6 – تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين أثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد .

7– لا يزيد عدد صفحات البحث عن 22 صفحة مطبوعة بما في ذلك الملاحق .

8– يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة الكترونية على (CD) و يكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) علي برنامج (word) على حجم ورق (عرض 17سم، ارتفاع 24سم).

يمكن أن ترسل البحوث ، على البريد الالكتروني التالي :–

H64299@Yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد العاشر ــ سبتمبر 2017 م

المشرف العام

أ . علي أمبارك النقراط

مدير التحرير

د . إبراهيم أحمد خليل الصقر

رئيس هيئة التحرير

د . حوسين مصباح العلام

أعضاء هيئة التحرير

د . خالد صالح عبود

د . فخر الدين عبد السلام عبد المطلب

د . عبد الحميد محمد احمد الفقي

د . عمر المبروك أسباقة

د . ميلاد سالم المختار

د . عثمان سالم علي

اللجنة الاستشارية

أ .د محمد السوداني أغنية

د . فتحي مسعود عبد الهادي

د . جمعة مفتاح الكاسح

د . معمر توزر مفتاح

د . أبوبكر عمر الفضيل

د . أمبارك عمر موسى

أ . عمران أحمد البيوني

محتويات العدد

* الشراكة الأورومتوسطية : سياقات التبلور ..... د. عمر المبروك أسباقة	7
* تركيا والاتحاد الأوروبي جدلية الاستيعاب والاستبعاد ..... أ. عياد مفتاح الواعر	19
* دور المنظمات الدولية والإقليمية في حل نزاع إقليم دارفور ..... د. عبدالناصر عبدالسلام الدهري - د. عبد القادر علي بوستة	43
* المرابحة الإسلامية الواقع والمأمول دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية فرع بني وليد ..... ارحومة مفتاح أغنية	62
* دور الخدمات الإلكترونية في حل مشاكل القطاع المصرفي دراسة على القطاع المصرفي الليبي ..... د. ميلاد سالم المختار	76
* اثر مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية ..... د. خالد صالح عبود	99
* تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995 -2014) ..... أ. حمزة مفتاح المختار	120
* العوامل المؤثرة في إدارة الأزمة بالقطاع المصرفي الليبي "بين النظرية والتطبيق" ..... د. محمد منصور أبو زيد - د. عبد الباسط أمحمد الوصيف	138
* أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة من1992 إلى 2012 ..... د. عثمان سالم على	161
* واقع التزام الشركات الليبية الصناعية في ليبيا بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي"IFRS 16" دراسة ميدانية على الشركة الليبية للحديد و الصلب ..... أ. فتحي بلعيد ضوء	179
* التكاليف المعيارية كأداة رقابية فعالة لدعم الاستراتيجيات الإدارية في البيئة الصناعية الحديثة ..... د . خميس عبدالسلام اشليدة	204
* تأثير الخصائص الديموغرافية على درجة الوعي بمخاطر الأزمات دراسة ميدانية لعينة من القادة الإداريين بشركة الكهرباء بالمنطقة الغربية ..... د. عبد السلام يونس رحيل -أ. عبد الله سالم ساسي	219
* أهمية تطبيق الذكاء الاستراتيجي ودوره في التحالفات الاستراتيجية ..... د . عياد جمعة عياد رمضان	245

الشراكة الأورومتوسطية : سياقات التبلور

د. عمر المبروك أسباقة

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

مقدمة:

إن التحولات التي شهدها النظام الإقليمي والدولي عشية انتهاء الحرب الباردة وانتقال النظام الدولي من الثنائية القطبية إلي الأحادية القطبية، أدت إلى دفع التكتلات الاقتصادية لتوظيف إمكانياتها للبحث عن وسيلة لمواجهة هذه التحديات السائدة والتي أصبحت تتحكم في نمط العلاقات الدولية، التي أهمها تراجع فكرة التهديد السوفييتي الشيوعي للأمن الأوروبي، وتصاعد حدت الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية، ورغبة أوروبا في جعل المتوسط بحرا أوروبياً وليس بحراً أمريكيا، وانطلاقاً من ذلك سعت الدول الأوروبية للتركيز على إقامة حوارات متعددة مع دول المنطقة، وإن كانت في معظمها حوارات جزئية منفصلة تجري مع بعض دول المنطقة وليس كلها، غير أن تعثر تلك الحوارات بأشكالها المختلفة، وكذلك مشاريع التعاون الإقليمي المتعددة بين أوروبا وبعض التجمعات الإقليمية العربية، والتي قام بعضها لمرة واحدة ثم تلاشى، والتراجع الملحوظ للدور الأوروبي عن ساحة الأحداث في الشرق الأوسط أمام الهيمنة الأمريكية وتغير الظروف الجيوسياسية مما دفع الأوروبيين مع بداية تسعينيات القرن الماضي إلى إيجاد إطار جديد للعلاقات مع العالم العربي يكون أقوى وأمتن من كل الأطر السابقة، حيث تم إعادة طرح الفكرة المتوسطية في قمة لشبونة سنة 1993، تم تطورت الفكرة تدريجياً وبدأ التفكير جدياً في إخراجها الي حيز التنفيذ عبر قمة آسن بألمانيا في ديسمبر 1994، تم عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي في نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر واثنتي عشر دولة متوسطية* بالإضافة الي حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و دول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية[1].

[1] - وفاء بسيم، التعاون الاورومتوسطي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 138، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، أكتوبر 1999، ص 247.

*الدول المتوسطة هي:المغرب، تونس ،الجزائر، مصر، لبنان، سوريا، الأردن ،السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص.

على إثر ذلك دشن ما أصطلح على تسميته بالشراكة الأورومتوسطية، ففكرة تأسيس الشراكة الأورومتوسطية هي بالأساس فكرة أوروبية تنبع من داخل الاتحاد الأوروبي، وهذا الأمر له دلالاته ومنها أن الاتحاد الأوروبي هو المبادر بالدعوة للتقارب في شكل شراكة بدلا من التعاون، وهي مرحلة أعلى في درجات التكامل. كما أن الاتحاد الأوروبي باعتباره صاحب الفكرة فهو أيضاً صاحب المضمون والتصور لتلك الشراكة التي لقيت انتقادات وملاحظات وترحيب أيضا في بعض الحالات من دول جنوب المتوسط.

أولا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية من المسائل التي استحوذت على قدر كبير من اهتمام الباحثين على طرفي البحر المتوسط الشمالي منه والجنوبي، وتعددت الآراء حولها، ما بين مدافع عنها باعتبارها خيارا لابد منه وفرصة يجب انتهارها، وبين متحفظ أو متردد إزاء غياب جدية بعض الأطراف، وبين رافض لها لما يترتب عنها من خللين اجتماعي واقتصادي، وعدم وجود تكافؤ سياسي، واقتصادي، وعسكري بين دول شمال المتوسط وجنوبه وشرقه، وبالتالي عدم وجود مساواة بعائدات تلك الشراكة على الاطراف المشاركة فيها.

ثانياً: الإشكالية البحثية وتساؤلات الدراسة:

إن الشراكة الأورومتوسطية هي علاقة بين طرفين غير متكافئين، شمـــال متقدم وجنوب متأخـــر أو في طريق النمو، ووجود فجوة كبيرة بينهما في العديد من المجالات، كما أن هناك اختلاف وتباين للآراء المطروحة حول موضوع الشراكة الأورومتوسطية، وعن مدى ايجابيتها او سلبيتها على الأطراف الاطراف المشاركة فيها، وفي هذا السياق سيتم طرح التساؤلات التالية:

1- ماذا نعني بالشراكة؟ وما المقصود بالشراكة الأورومتوسطية ؟

2- إذا كانت اتفاقيات الشراكة تفترض الندية بين أطرافها، فهل تتوفر الندية في حالة الشراكة الأورومتوسطية ؟

3- ماهي تبعات إبرام اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة للأطراف المشاركة فيها؟

ثالثاً: فرضية الدراسة:-

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن قضية الشراكة الأورومتوسطية قضية مصالح مشتركة بين الأطراف، قائمة على المصلحة والمنفعة المتبادلة للأطراف المشاركة فيها، وحاجة كل طرف للأخر، بالرغم من اختلاف الأهمية النسبية لتلك الشراكة لكل طرف، وانعدام التوازن بين اطرافها.

رابعاً: منهجية الدراسة:-

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج التاريخي الذي يتيح لنا الاستعراض التاريخي للمراحل المختلفة التي مر بها مشروع الشراكة الأورومتوسطية، كما تم استخدام المنهج التحليلي والذي يساعد على تحليل التطورات والبحث عن العوامل ذات الدور البارز في تفعيل او عرقلة مسيرة الشراكة الأورومتوسطية .

خامساً: تقسيمات الدراسة:-

وفقاً للمنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع، وللوصول إلى النتائج المطلوبة، قسمت الدراسة إلى محورين رئيسيين، المحور الأول يناقش ماهية الشراكة من حيث مفهوم الشراكة بشكل عام، ومفهوم اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، والمحور الثاني يناقش مسار وواقع الشراكة ومضمونها.

المحور الأول: ماهية الشراكة:-

إن فكرة التعاون ليست وليدة اليوم أو ظاهرة غريبة على المجتمع الدولي، بل متأصلة نظرا لاعتمادها على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول، إلا أن مبدأ الشراكة لم يحظ بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة حيث أصبحت تشكل عاملا أساسيا في تطور المؤسسات، كما استقطبت اهتمام الساسة والخبراء والباحثين، لما لها من اهمية يمكن أن تؤثر على توجهات مستقبل الدول اعضاء الشراكة.

اولاً: مفهوم الشراكة:-

يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن ان تكون محلاً للتعاون بين المؤسسات وباختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة. ويتم استخدام هذا المفهوم على المستوى الإداري والاقتصادي على حد سوا، ليشير إلى إحراز مستويات عالية من التعاون أو التكامل، حيث يعد من أنشطة التخطيط في الإدارة، بينما يشير إلى إحدى مراحل الاتحادات أو التكتلات التجارية في مجال

الاقتصاد، وتشير الأدبيات على عدم وجود نموذج محدد للشراكة، حيث أن مواقف متباينة قد تنتج عنها وجود نماذج مختلفة للشراكة، وبالتالي فإن الشراكة بهذا المعنى ليست محصورة بالضرورة على مستوى النظام الإقليمي أو النظام الدولـــــــي، ولكنها تمتد لتشمل مستوى الجماعة أو مستوى الفرد أو المستوى التنظيمي. فالأفراد والتنظيمات قد تنخرط في شراكات خاصة بهم، لاعتبارات متعددة كجعل الشراكة أداة يمكن من خلالها تطبيق إستراتيجية جديدة أو تبني خطة تنموية جديدة بقصد تحقيق مزيد من التقدم والفائدة للجماعة أو التنظيم محل الاهتمام.

كما يرتبط مفهوم الشراكة أيضا بالمشاطرة وبالتالي قد تضم الشراكة طرفاً قوياً وأخر ضعيفاً، مما يمكن الطرف القوي من فرض رأيه على بقية الأعضاء، والشراكة تعني أيضا تكتل أو تحالف بين مجموعة من الدول تجمعهم رؤية محددة تشتمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، وعليه فإن الشراكة قد تضم تكتل عدد كبير من الدول، مثل شراكة الشمال والجنوب، أو عدد اقل مثل الشراكة الأورومتوسطية. والشراكة قد تقتصر على مجال معين من مجالات التعاون ومن أمثلة ذلك تأسيس مناطق تجارية حرة، حيث يتم تحرير التجارة البينية بين اعضاء الشراكة في اطار إنتاج معين، مثل المنتجات الصناعية، بينما تفرض قيوداً على مجالات أخرى، فالاتحاد الأوروبي مثلا يؤكد على ضرورة تحرير التجارة البينية بين اعضاء عملية برشلونة (الشراكة الأورومتوسطية) في مجال المنتجات الصناعية بينما يفرض قيوداً في الوقت نفسه على المنتجات الزراعية والبتروكيماوية[1].

ثانياً: مفهوم اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية:-

يعود ظهور مصطلح الشراكة كأحد التعبيرات المستحدثة في تنظيم التعاون بين الدول إلى السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي سنة 1995، والتي جاءت استكمالاً للاستراتيجيات الأوروبية المستقبلية التوسعية المتكاملة عقب سقوط جدار برلين وانهيار المعسكر الشيوعي لتشمل وسط وشرق أوروبا، وجنوب حوض البحر المتوسط الذي مازال يشهد حالة صراع بين القوى العظمى، نظراً لما يتمتع به من موقع جغرافي مهم وما يختزنه من احتياطيات نفطية تقدر بثلثي احتياطي العالم[2]، حيث حلت سياسة المشاركة محل سياسة علاقات التعاون الاقتصادي التي كانت سائدة، وبدأ التفكير في السير في خطوات جدية نحو بلورة خطة سياسية إستراتيجية تهم المجموعة الأوروبية ودول حوض

[1] -مصطفى عبد الله خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبات مابعد برشلونة، بيروت، لبنان، معهد الإنماء العربي، ط1، 2002، ص 43-44.

[2] -هاني حبيب، الشراكة الأوروبية المتوسطية ما لها وما عليها: وجهة نظر عربية، دمشق، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، 2003 ص 67.

البحر الابيض المتوسط. فقد لاحظ الاتحاد الأوروبي أن محصلة سياساته المتوسطية منذ عام 1982 كانت في نطاق ضيق، وأنها لم تستطع القيام بدور القاطرة الإقليمية مثلما كانت اليابان في آسيا، فالمنطقة المتوسطية تعج بالاختلالات على المستوى الديموغرافي وعلى المستوى الديمقراطي وكذا تحديات الهجرة والنزاعات الحدودية و مشكلة الهويات، كل هذه التحديات نبهت الاتحاد الأوروبي الي الخطر الذي تمثله هذه الاختلالات، وأصبح ضرورياً ولأسباب تتعلق بأمنه، أن يعمل على معالجة مسألة التنمية الاقتصادية، وتسريع الشراكة في حواره مع جنوب المتوسط، فقرر إنشاء منطقة اقتصادية واسعة شبيهة بمناطق آسيا الباسفيك و أمريكا الشمالية فأدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية بسبب الأهمية الاستراتيجية للمتوسط، التي تستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري، وموارد طبيعية مهمة، عادت به إلى الاهتمام الدولي، هذه العودة تجسدت في تطوير الاتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية، هذه السياسة تمثلت في الشراكة الاورومتوسطية Mediterraneen Partnariateuro.

وبالتالي تحمس لمشروع الشراكة الأورومتوسطية وحاول إعادة التوازن إلى سياسة الإتحاد الأوروبي في المنطقة وإعطائها الأولية في اهتماماته[1].

وفي نوفمبر 1995، تم تنظيم المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة وتم تبني إعلان الشراكة، وتم إرساء قواعد وأسس للشراكة المتوسطية بهدف إقامة منطقة تجارة حرة تضم دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، ووقعت عليه خمس عشر دولة من الإتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية المتوسطية، وغابت عنه ليبيا صاحبة أطول شاطئ على المتوسط، وذلك بسبب العقوبات المفروضة عليها من قبل مجلس الأمن، فضلاً عن عدم اهتمام ليبيا بالموضوع[2]، وقد جاء مؤتمر برشلونة لتحقيق الطموحات الأوروبية الاقتصادية والسياسية بالمنطقة المتوسطية، والتي تعكس رؤيتها المستقبلية المتمثلة في خلق فضاء متوسطي. فالشراكة المتوسطية هي ذلك الاسلوب للعلاقات الأوروبية مع بعض الأطراف (الدول) المتوسطية وخاصة العربية في المجالات السياسية والاقتصادية، وهي بالأساس فكرة أوروبية محضة ومرحلة أطلت خلال سنوات طويلة من البحث عن أسلوب متفق عليه للتعامل بين ضفاف المتوسط[3].

[1] - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الي قمة باريس (1995 – 2002)، بيروت، مركز درسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص 67.
[2] - نفس المرجع ، ص 66.
[3] -البشير علي الكوت،الشراكة المتوسطية من زاوية العلاقات العربية الأوروبية، مجلة دراسات، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر (سابقاً)، العددالسابع، صيف 2001، ص 69.

وقد حدد الاتحاد الأوروبي شروطاً ومتطلبات لدول جنوب المتوسط في حال رغبتها الانضمام إلى الشراكة ومن هذه المتطلبات[1].

1- احترام النصوص الأساسية وذلك عبر التزام كل الأطراف بالعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية ذات الصلة؛

2- الانخراط في عملية تعزيز دولة القانون والطابع الديمقراطي للنظام السياسي في كل بلدان الشراكة وما يقتضيه ذلك من إجراء انتخابات دورية واستقلال للقضاء؛

3- احترام الحريات الأساسية واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بجعل تلك الحريات فعلية على ارض الواقع؛

4- احترام مبدأ التعددية بمختلف أشكالها داخل المجتمع واعتماد مبدأ التسامح ومحاربة كل أنواع التعصب.

وبالنظر إلى وجهة النظر الأوروبية للأهداف المرجوة من التعاون الأوروبي المتوسطي المتمثلة في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، من خلال تطوير العلاقات القائمة واستحداث اتفاقيات جديدة والاهتمام بالعلاقات الثقافية وتسوية الخلافات بالطرق السلمية، نجد أن الأطراف المشاركة وافقت على إقامة الشراكة في ثلاثة مجالات هي[2].

1-البرامج والسياسات الأمنية؛

2-السياسات الاقتصادية والمالية؛

3-الجوانب الاجتماعية و الثقافية.

فالشراكة السياسية والأمنية تهدف إلى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة من خلال إمكانية الحوار السياسي البناء الذي تشارك فيه جميع الإطراف، وإزالة التوترات وخاصة في مجال تحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، كما تتضمن تبادل المعلومات الأمنية والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك. في حين تهدف الشراكة الاقتصادية والمالية إلى إزالة العوائق والحواجز الجمركية لغرض إقامة منطقة تجارة حرة للسلع المصنعة، وتحسين مستويات المعيشة

[1] - رشيد خشانة، مؤتمر برشلونة واستبدال المشروع العربي ، صحيفة الحياة اللندنية 1995/01/27.

[2] -عبدالرحمن مطر، الامن والسلام في المتوسط، في ندوة الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط، مجلة الدراسات العليا، عدد خاص، السنة الثانية، 1998، ص 97.

للشعوب المشاركة في الاتفاقية عن طريق زيادة فرص التوظيف والإقلال من حجم الفجوة التي تعانيها عملية التنمية وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي، في المقابل تهدف الشراكة الاجتماعية والثقافية إلى احترام الثقافات والديانات وحرية الرأي، ودعم دور مؤسسات المجتمع المدني وإيجاد فرص عمل وتنظيم الهجرة[1]. وقد ترتبت مجموعة من النتائج عن مؤتمر برشلونة تمثلت في

التأكيد على الأهمية الإستراتيجية لمنطقه حوض البحر المتوسط، من خلال إصرار دولها على بناء علاقات مبنية على التعاون الشامل، بعيداً عن الخلاف والصراع السياسي والاقتصادي الناجم عن إدراك معظم الدول المتوسطية بأن العوائق

والرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على مستوى النظام الدولي

تشكل تحديات تتطلب إيجاد حلول لها من خلال التشاور والتنسيق.

وإذا حاولنا أن نحلل الشراكة الأورومتوسطية وفقاً للوثيقة المقدمة من دول الاتحاد الأوروبي، التي اعتبرت كصيغة للشراكة والتعاون في البحر المتوسط، يمكن ملاحظة جملة من الشروط والمعايير لإقامة ذلك التعاون، ومن ضمن تلك الشروط ضرورة ان تستند الشراكة إلى مشاركة كاملة وواسعة وشاملة مبنية على قناعة المفهوم ومحتوى الشراكة، فالعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول البحر المتوسط هي علاقات على مستوى ثنائي فقط، وفي الواقع فإن مبدأ المساواة في العلاقات الدولية يقوم على حرية عقد مبادلات واتخاذ سياسات دون تدخل خارجي، ولكن المفهوم الأوروبي يهدف الي إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع جيرانه وفقا للمتطلبات الأمنية والسياسية لدول الاتحاد الأوروبي.

المحور الثاني: مسار وواقع الشراكة الأورومتوسطية:

تشكل الشراكة الأورومتوسطية اكثر مساعي الاتحاد الاوروبي شمولية حتى الآن لإعداد مفهوم اقليمي عالمي لحوض البحر المتوسط، وقد اعتبرت هذه الشراكة مثلا طموحا لكيفية صياغة السياسة الخارجية الاوروبية المشتركة مستقبلا تجاه دول خارج الاتحاد.

أولا: مسار و خصائص الشراكة الأورومتوسطية:

وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع عدد من الدول على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، ومنها دول عربية، ودخل البعض من تلك الاتفاقيات حيز التنفيذ بالفعل. أما بقية الدول العربية المتوسطية التي لم تبرم بعد اتفاقيات مماثلة فهي ما تزال إما في مرحلة التفاوض أو تسعى لإزالة

[1] - محمد الأطرش، المشروعات الأوسطى و المتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 210، اغسطس 1996، ص 14-15.

العراقيل التي تعترض طريق هذا التفاوض. وتعد تونس أول بلد متوسطي وقع على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 1995، لكنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا اعتباراً من عام 1998،[1] والبعض لا يزال في مرحلة التفاوض، ليبيا مثالاً، ولم يكن إبرام تلك الاتفاقيات ممهداً دائماً ومتشابهاً، فقد تباينت المفاوضات التي جرت بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، سواء من حيث صعوبتها ودرجة تعقيدها، أو الفترة الزمنية التي استغرقتها، كما تباينت ردود الأفعال على الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات الشراكة، وصادفت بعضها صعوبات هددتها بالتوقف والانهيار، وتعد الحالة المصرية من الأمثلة الواضحة على هذا النوع من المفاوضات، حيث بدأت المفاوضات في يناير 1995 واستمرت إلى أن وقعت بالأحرف الأولى في نوفمبر 2001، وشابها خلال هذه المدة العديد من الصعوبات اضطرت رئيس الدولة المصرية للتدخل بنفسه أكثر من مرة لإنقاذها من الانهيار[2].

ويلاحظ أن هناك تباين في أساس الشراكة الأورومتوسطية من حيث المضامين والعواقب، فعلاقة الاتحاد الأوروبي مع البلدان العربية المتوسطية تتوجه في المقام الأول إلى محاولة مد جسور التعاون و الثقة بأوروبا وصولاً إلى تعظيم الدور والمكانة الاستراتيجية لأوروبا في منطقة حوض المتوسط، ومحاولة تحقيق الاصلاح السياسي داخل هذه الدول وفقاً للمعايير الغربية، واستيعاب التهديدات الأمنية النابعة من هذه المنطقة الجغرافية والتي يمكن أن تهدد المصالح الأوروبية في فترة ما بعد الحرب الباردة، كنتيجة لتحول مفهوم الأمن الأوروبي في منطقة المتوسط من التركيز على القضايا العسكرية إلى التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من أن كل البلدان الأوروبية والمتوسطية متفقة على أن مشروع الشراكة يجعل من ضفتي البحر المتوسط أكثر امناً وازدهارا، إلا أن لكل طرف من طرفي الشراكة أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها من خلال الشراكة، فالعديد منهم يعبرون عن شكوكهم في الشراكة، بل يذهب البعض الي حد رفض الأيديولوجية والأهداف المعلنة من الشراكة، فالجانب الأوروبي من الضفة الشمالية يريدها أمنية بالدرجة الاولى لمنع التطرف ومحاربة الهجرة والإرهاب تم يأتي بعد ذلك الاقتصاد وفي النهاية السياسة، وهو الأمر الذي يبعد الشراكة عن الحقيقة بمعنى التعاون ويجعلها اقرب إلى التبعية، حيث أن البلدان الجنوب متوسطية الغارقة في بحر من التناقضات، قد وقعت على بيان برشلونة، وهي تعي المسؤولية الواقعة عليها في إنجاح المشروع، لكنها تتلكأ في تطبيق الإجراءات المطلوبة منها، وترى أن

[1] - الشراكة المتوسطية: المغرب، الجزائر و تونس نموذجا. موقع اللمة الجزائرية، المنتدى السياسي والإخباري. www.4algeria.com.

[2] - حسن نافعة، اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية بين الفرص و المحاذير، www.mafhoum.com.

دول الاتحاد الأوروبي لا تتفهم خصوصية شعوب المنطقة وتطرح مشروعات تنطوي على أفكار غربية أوروبية بعضها لا يتوافق مع خصوصية المنطقة[1].

والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي تفاوض مع الدول العربية كطرف أوروبي، بوصفه كتلة دولية واحدة تضم جميع الدول التي انضمت للاتحاد الأوروبي، مع كل دولة عربية على حده لتحديد موقفه بالقبول أو الرفض، وكان من الطبيعي ان تعكس هذه الاتفاقيات اختلافات واضحة المعالم من حالة الي اخرى، فالجانب الليبي مثلا يختلف مع الاتحاد الأوروبي في العديد من القضايا، منها مكافحة الهجرة وحجم المساعدات المقدمة من دول الاتحاد الأوروبي[2].

خصائص الشراكة الأورو متوسطية:

- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوربية ودول جنوب وشرق البحر الابيض المتوسط مما يجعل ارتقاء هذه الأخيرة إلى مستوى التنافسية الأوروبية امراً صعباً.
- أنها شراكة بين اقتصاديات تقليدية تعتمد اساساً علي الموارد الأولية والزراعة وبين أخرى تتميز بتنوع وارتفاع التنافسية .
- تعكس الشراكة الأورومتوسطية عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الاتحاد الاوروبي من جهة والدول المتوسطية من جهة اخرى.
- تفضيل التعاون الثنائي بين الطرفين الاوروبي ودول جنوب البحر الابيض المتوسط.
- يتفاوض الاتحاد الأوروبي ككتلة قوية متماسكة سياسياً وعسكرياً، بينما تتفاوض دول جنوب البحر الابيض المتوسط بصورة منفردة.

ثانياً: مضمون الشراكة الأورومتوسطية:-

بالنظر إلى مضمون إعلان برشلونة يمكن القول إن الهدف المحوري والأساسي المنشود هو إحداث نوع من التعاون الاقليمي بين اوروبا ودول المتوسط في المجال الاقتصادي، والوصول إلى إقامة منطقة تجارية حرة مع بلدان جنوب المتوسط بحلول سنة 2010، مع استثناء السلع الزراعية والصناعات الاستراتيجية التي تكون اقل ضرراً من منظور الاقطار العربية المتوسطية، بحيث يستطيع الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة استعادة مكانته كقوة اقتصادية وسياسية في المنطقة المتوسطية،

[1] - عماد جاد، الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط: الواقع واحتمالات المستقبل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 2001، ص 119.

[2] -الشاذلي العياري،اعلان برشلونة و حلول عهد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو": الموقف العربي، شؤون عربية، الأمانة العامة للجامعة العربية، العدد 103، سبتمبر 2000، ص 173.

ويستطيع لعب دور متعاظم علي الساحة الدولية، والخروج من السيطرة الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. ويلاحظ أن طرح مجالات الشراكة بهذه الصورة يخدم في الأساس المصالح الأوروبية، في ظل اختلال التوازن السياسي والاقتصادي بين الطرفين الأوروبي ودول جنوب المتوسط وتحويلها الي منطقه تابعه لها، عن طريق انفتاح اقتصادياتها وخصخصتها وتكييفها لاحتياجات الاقتصاديات الأوروبية، وجعل المنطقة درعا واقيا تتحكم في تحركات الهجرة، وتلعب دور حارس الحدود لحماية اوروبا من الهجرة، فالملاحظ عند التدقيق والتمعن في مضمون اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية، أنها تتضمن عدة جوانب تصب في مصلحة الاتحاد الأوروبي وهي كالتالي:

1- جوانب تتعلق بموازين القوى والغنى والتقدم والتطور، فقد حرصت اوروبا على حصر التفاعلات في جانب واحد، وهو جانب التدفق من الشمال على الجنوب، دون ان تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا الديمقراطية، مما جعلها تتعامل مع دول جنوب المتوسط على انها دول متخلفة عليها مما اجبرها على أن تكون في وضع المتلقي للمساعدات والأفكار والأطر النظرية بصفة عامة، لذلك نجد دول الاتحاد الأوروبي تضع خبرتها وأطرها النظرية كحزمة واحدة أمام دول جنوب المتوسط، ولا تشغل نفسها كثيرا بظروف هذه الدول وخصوصياتها في جوانب مهمة للغاية[1]؛

2- جوانب تتعلق بالسياق العالمي والإقليمي لمفاوضات الشراكة الأورومتوسطية، فقد جاءت هذه المفاوضات في ظل تحولات هائلة في النظام الدولي، وبالتالي فقد صممت اتفاقيات الشراكة لتصبح أداة لتنشيط الدور السياسي للاتحاد الأوروبي، وبالأخص في منطقة تمس الأمن الأوروبي خصوصاً بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وبروز فرص لإحلال السلام في المنطقة.

3- أن القدرة على استغلال الفرص وتعظيم المكاسب التي تتيحها اتفاقيات المشاركة إلى أقصى حد ممكن، أو تجنب المحاذير والخسائر المحتملة أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن، يتوقف اولا وأخيرا على قدرة وكفاءة النظم السياسية المحلية.

والاتحاد الأوروبي باعتباره صاحب فكرة تأسيس الشراكة بالأساس فهو ايضا صاحب المضمون والتصور لتلك الشراكة، التي لقيت انتقادات وملاحظات وترحيبا ايضا في بعض الحالات من دول جنوب المتوسط، ذلك إن الاتفاقيات التي تم إبرامها أو الجاري التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتوسطية ليست نمطية، أي أنها لا تطرح من جانب الاتحاد بنفس الشكل والمضمون

[1] -عماد جاد، رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية والألمانية والبريطانية اتجاه القضية الفلسطينية، في وفاء سعد الشربيني، (محرر)، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي (1991 – 2003)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 2004، ص 161 – 162.

على كل دولة معينة على حده لتحدد موقفها بالقبول أو الرفض، وإنما هي محصلة لعملية تفاعل وتفاوض بين الاتحاد ككل، وبين كل دولة متوسطية من ناحية أخرى، لذلك كان من الضروري ان تعكس هذه الاتفاقيات اختلافات من حالة الي أخرى[1]. وتقوم هذه الصيغة، في تقديري، على معادلة يلتزم الاتحاد الاوروبي بموجبها بتقديم دعم مالي وتقني مغر إلى الدرجة التي تشجع الدول العربية في المقابل على فتح أسواقها وربط اقتصادياتها بالاقتصاد الأوروبي، بصفة خاصة، وبالاقتصاد العالمي، بصفة عامة، وأيضا تحديث مجتمعاتها بما يتلاءم مع منظومة القيم الغربية. وقد حرصت المادة الثانية من اتفاقية الشراكة، وهي أيضا مادة تكاد تكون نمطية ومدرجة في كل الاتفاقات التي وقعت مع الدول العربية بنفس النص تقريبا، على التأكيد على أن العلاقات بين الطرفين المتعاقدين وكذلك كافة بنود الاتفاق تقوم على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان الأساسية كما هي مبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يرشد سياساتهما الداخلية والدولية ويشكل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق.

الخاتمة

إن صعوبة الذهاب بعيداً في تجسيد مفهوم الشراكة الذي جاءت به اتفاقية برشلونة، وعدم القدرة على تجسيده في شكل منجزات ونتائج بحجم التطلعات، من خلال تواضع النتائج ومحدوديتها، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار سقف الطموح الذي رفع عند انطلاق عملية برشلونة، وغلبة الطابع الأحادي واللامتوازن لهذه الشراكة، جعلها بعيدة كل البعد عن تحقيق اهدافها المأمولة، وبالرغم من انقضاء كل هذه المدة إلا أن الدول الأوروبية لم تنجح في إقامة منطقة تجارة حرة بينها، والمساهمة في تحرير اقتصاد دول جنوب المتوسط وملائمته مع الاقتصاد العالمي، كما أن العلاقات التجارية لازالت تسير في حدها الادنى. فمشروع الشراكة الأورومتوسطية يعكس عدم التكافؤ الكبير في علاقات القوة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدول العربية المتوسطية، من جهة اخرى فالاتحاد الأوروبي يفاوض ككتلة قوية متماسكة سياسيا و عسكرياً و اقتصادياً، بينما تفاوض الدول العربية، بصورة متفرقة مما يؤدي لا محالة إلى القضاء على امكانية قيام وحدة اقتصادية عربية تدريجية، كما أن المشروع ينادي بإقامة منطقة حرة سيكون لها أثار سلبية عديدة على الصناعات التحويلية العربية القائمة، نظراً لتقدم الصناعات التحويلية في الاتحاد الأوروبي، كما ان انفتاح الأسواق العربية المتوسطية ومن دون حماية على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنية عالية سيشكل عقبة في طريق العمل على اقامتها في الاقطار العربية المتوسطية مما سيؤدي الي استفحال البطالة في هذه البلدان، وقيام الشراكة الأورومتوسطية على الانتقاء وعدم التكافؤ، فهي تميز بين حرية التبادل وحرية انتقال الأشخاص، فتزيل الحواجز أمام الأول وتضعها أمام الثانية تخوفا من المهاجرين.

[1] - حسن نافعة،اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية بين الفرص والمحاذير، مرجع سبق ذكره.

قائمة المراجع

1- الشادلي العباري، اعلان برشلونة وحلول العملة الأوروبية الموحدة " اليورو": الموقف العربي ،شؤون عربية، الأمانة العامة للجامعة العربية، العدد 103، سبتمبر 2000.

2-البشير علي الكوت،الشراكة المتوسطية من زاوية العلاقات العربية الأوروبية، مجلة دراسات، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر (سابقاً)، العددالسابع، صيف 2001.

3- بشارة خضر، اوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الي قمة باريس (1995—2002) ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010 .

4-مصطفى عبد الله خشيم، الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبات مابعد برشلونة، بيروت، لبنان، معهد الإنماء العربي، ط1، 2002.

5-هاني حبيب، الشراكة الأوروبية المتوسطية ما لها وما عليها: وجهة نظر عربية، دمشق، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، 2003.

6- رشيد خشانة، مؤتمر برشلونة واستبدال المشروع العربي ، صحيفة الحياة اللندنية 1995/01/27.

7-عبدالرحمن مطر، الامن والسلام في المتوسط، في ندوة الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط، مجلة الدراسات العليا، عدد خاص، السنة الثانية، 1998.

8-عماد جاد، رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية والألمانية والبريطانية اتجاه القضية الفلسطينية، في وفاء سعد الشربيني، (محرر)، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي (1991 – 2003)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، 2004.

9- عماد جاد، الاتحاد الاوروبي والشرق الاوسط: الواقع واحتمالات المستقبل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001.

10-وفاء بسيم، التعاون الاورومتوسطي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 138، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، أكتوبر 1999.

11- محمد الأطرش، المشروعات الأوسطي و المتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 210، اغسطس 1996.

12- الشراكة المتوسطية: المغرب، الجزائر و تونس نموذجا. موقع اللمة الجزائرية، المنتدى السياسي والإخباري. www.4algeria.com.

13- حسن نافعة، اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية بين الفرص و المحاذير، www.mafhoum.com.

تركيا والاتحاد الأوروبي جدلية الاستيعاب والاستبعاد

أ. عياد مفتاح الواعر

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

المقدمة:-

شهدت السياسة التركية العديد من العلامات الدالة على استمرار مساعيها في الانضمام للاتحاد الأوروبي من خلال تحولها إلى الديمقراطية وقبول التعددية الحزبية في نظام الحكم، وقيامها العديد من التعديلات التشريعية داخل النظام السياسي التركي، من أجل الدخول لعضوية الاتحاد الأوروبي، ومنذ تقدم تركيا رسمياً بطلب الانضمام إلى ما كان يسمى بالمجموعة الاوروبية في عام 1987م في عهد الراحل "تورغوتأوزال" كان هذا الطلب مدفوعاً برغبة تركية لإحراز تقدم ملموس للاندماج مع دول المجموعة الأوروبية ، وعلى الرغم من أن تركيا استطاعت من ذلك الوقت نيل العضوية في بعض المؤسسات والهيئات الأوروبية إلا أن الهدف المنشود الذي كانت تطمح إليه تركيا منذ ذلك الوقت هو الحصول على العضوية الكاملة لكن ما زاد الأمر تعقيداً أمام السعي التركي لنيل العضوية هو ما ورد في اتفاقية كوبنهاجن عام 1993م، حيث اتفقت الدول الأوروبية المؤسسة للاتحاد الأوروبي على مجموعة المعايير السياسية والاقتصادية الذي يجب توفرها في أي دولة ترغب في نيل العضوية، ولعل ما ورد من هذه الشروط كان اهم العقبات امام انضمام تركيا،لقد عانت الجمهورية التركية في تلك الفترة من تفاقم للمشاكل الاقتصادية والتوترات السياسية وكذلك الحجم المتدني للحريات وحقوق الإنسان، كل تلك التحديات شكلت أهم العقبات أمام مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، إلا أن تركيا رغم تلك المعوقات وفي محاولة لإظهار استعدادها وجديتها في الوفاء لمعايير الانضمام للاتحاد الأوروبي، قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية، ومن هذه الإصلاحات القيام ببعض التعديلات الدستورية، وكذلك قامت بإتباع سياسة خارجية تقوم على إنهاء تركيا لجميع مشاكلها الخارجية.

وتُعد تركيا من أهم الدول الفاعلة في الشرق الأوسط نظراً لما تملكه من أهمية إستراتيجية مما أعطاها دور مركزي داخل محيطها الإقليمي، وفي ظل وضع إقليمي ودولي متصارع سياسياً واقتصادياً كان لزاماً على تركيا تجاوز مرحلة الاعتماد على الحلفاء سواء الولايات المتحدة أو حلف الناتو، وتحول إلى مرحلة يكون فيها جزء من قوة مستقلة عن الولايات المتحدة بهدف توسيع بدائلها في السياسة الدولية، وبالرغم من كل العوائق ترى تركيا في أوروبا والاتحاد الأوروبي الطريق الأنسب للحصول على تلك القوة والمكانة[1].

([1])محمد عبدالعاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010م، ص26.

أولا : إشكالية البحث:-

من خلال الاطلاع والقراءة الأولية حول مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تبيّن وجود خلاف في عدة مسائل بين الطرفين التركي والأوروبي الأمر الذي أدى إلى تعقيد الوضع الداخلي التركي أمام الاشتراطات الأوروبية ومن هنا يكون السؤال:-

1- لماذا لم يتم قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بالرغم من تحقيقها فقرات ايجابية في العديد من المجالات؟

2- هل الرغبة التركية و الحلم الذي ضل يراود كبار الساسة الأتراك سيظل إلى أمد غير محدود ومعروف؟

3- ما هو مستقبل المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي؟

4- هل أصبح أمام تركيا خيارات إستراتيجية متعددة وليس خيار استراتيجي واحد هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خاصة بعد تنامي دور السياسة الخارجية التركية إقليمياً ودولياً بشكل كبير في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية؟

ثانيا : فرضية البحث:-

1 - سياسة الباب النصف مفتوح التي يتعامل بها الاتحاد الأوروبي مع تركيا جعلها بعيدة عن الانضمام للاتحاد الأوروبي.

2- إن فرص انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ستبقى محدودة جداً بفعل الموروث الثقافي والسياسي والديني .

3- تخوف الاتحاد الأوروبي من المتغير الثقافي والديني مع المتغير الحضاري الأوروبي تجعل تركيا ضمن مسار المفاوضات المفتوحة.

ثالثا : أهداف البحث:-

1- التعرف على أهم المعوقات التي تواجه تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي.

2- التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها تركيا داخلياً.

3- التعرف على مدى مواكبة الاشتراطات الأوروبية لهذا الانضمام.

4- تحليل واقع الطرف الأوروبي بالمماطلة في التعامل مع الطلب التركي للانضمام للاتحاد.

رابعا : أهمية البحث:-

1- تكمن أهمية البحث في سرد وتحليل مراحل تطور العلاقة بين الجانبين في ظل طلب الانضمام التركي، وما هو السبيل أمام تركيا للتغلب على أهم التحديات والعقبات التي تقف عائق أمام دخول تركيا للاتحاد الأوروبي.

2- معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في حالة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وفي محيطها الإسلامي والأوروبي وفي المقابل تكمن أهمية البحث في ردة الفعل الأوروبية على هذا الطموح من دولة تختلط فيها الانتماءات بشكل معقد.

خامسا : المناهج المستخدمة في البحث:-

1- المنهج التاريخي

وذلك من خلال عرض تاريخي لمحاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والوقوف على أهم المحطات التي مر بها الطلب التركي في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

2- **المنهج التحليلي**

من خلال عرض وتحليل القضايا والمعوقات والاشتراطات الأوروبية المطلوبة من تركيا من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

سادسا : تقسيمات البحث:-

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي التركي.

المطلب الأول : الحياة السياسية التركية وفق الأطر القانونية والدستورية.

المطلب الثاني : أثر الأحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية.

المبحث الثاني : القضايا المعيقة لتطور العلاقات الأوروبية التركية .

المطلب الأول : تأثير القضية الكردية على العلاقات الأوروبية التركية.

المطلب الثاني : قضية حقوق الإنسان والديمقراطية.

المبحث الثالث : فرص انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي في ظل سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول : ملامح السياسة التركية الداخلية والخارجية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وأثرها عل فرص انضمامها للاتحاد الاوروبي.

المطلب الثاني : مستقبل العلاقات الأوروبية التركية وإمكانية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول:-

طبيعة النظام السياسي التركي:-

أعطت المرحلة التي تزاعم فيها مصطفي كمال اتاتورك الجمهورية التركية الملامح الرئيسية للمشهد التركي في المجالات السياسية والاجتماعية و الثقافية وبدأت نواة تشكل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921, وأعلنت الجمهورية وفق القانون رقم 364 الصادر عام 1923 الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها, وأعطى رئيس البلاد سلطات مطلقة فرئيس الدولة هو رئيس

الجمهورية ورئيس المجلس الوطني كما يتولى رئاسة الوزراء وله ان يختار من أعضاء المجلس الوطني رئيساً للوزراء ومع ان دستور عام 1921 شكل النواة الاولي اللاحقة إلا انه لم يكن تفصيلياً , ولم يتطرق الي بنية النظام السياسي والسلطات واختصاصاتها .

وشكل مجلس الشعب التركي لجنة أعدة مسودة جديدة وتمت الموافقة عليها عام 1924 وحافظ الدستور عام 1921 علي نظام حكومة المجلس ووفقاً لمبدأ الحكم القومي ووضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب والسلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذييينويمكن للمجلس ان يراقب هده الهيئة وأن يعزلها , ويشكل رئيس الجمهورية والوزراء القوة الإدارية , وينتخب مجلس الشعب التركي رئيس الجمهورية من بين أعضائه كل 4 سنوات, ووضع الدستور القضاء في يد المحاكم المستقلة باسم الأمة[1].

المطلب الأول : الحياة السياسية التركية وفق الأطر القانونية والدستورية:-

يعتبر المجلس الوطني التركي (البرلمان) " الممثل الوحيد للأمة " ويؤكد الدستور أن الدولة التركية أرضاً وشعباًهي جزء لا يتجزأ، وإنها دولة علمانية وديمقراطية مدنية بموجب القانون دون أي تمييز، وقد نص الدستور على مبدأ فصل السلطات و التي تتمثل في التالي.

أولا : السلطة التشريعية:-

تتمثل السلطة التشريعية من المجلس الوطني التركي، ويمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة(7) من الدستور، ويتألف هذه المجلس من550عضو ينتخبون كل أربعة أعوام (بعد التعديل الدستور عام 2007)، وقد نصت المادة (76) من الدستور التركي على ضرورة توافر شروط معينه في المرشح لعضوية المجلس الوطني التركي أن يكون قد بلغ سن 18 من عمره وأن يكون قد أنهى مرحلة التعليم الإلزامي، وأن لا يكون قد حُكم عليه في جرائم مخلة بالشرف وكذلك يمنع أصحاب الوظائف التالية من الترشيح لعضوية البرلمان إذ لم يستقيلوا من وظائفهم من كان رئيس محكمة أو مدعياً عاماً، من كان عضواً في القوات المسلحة ومن كان عضواً في مؤسسة التعليم العالي ويمكن حسب قرار صادر من رئيس الجمهورية أن تجري انتخابات جديدة قبل أن يكمل المجلس مدته وكذلك يمكن انتخاب العضو الذي انتهت مدته مره أخرى، في حالة فراغ عضوية المجلس الوطني التركي تجرى انتخابات تعليمية لمرة واحدة خلال الدورة الانتخابية، و ينص الدستور التركي على انه لا يمكن إجراء هذه الانتخابات إلا بعد مرور ثلاثين شهراً على الانتخابات العامة. وتتكون رئاسة المجلس الوطني التركي من رئيس المجلس ووكلائه وأعضاء الأمانة والأعضاء الاداريين وتعتبر هذه الرئاسة في تكوينها عن التمثيل النسبي للأحزاب السياسية المتمثلة في البرلمان[2].

([1]) رضاء هلال , السيف والهلال - تركيا من اتاتورك الي اربكان , دار الشروق القاهرة 1998 ص199.

([2])أورخان محمد علي، أبرز معالم الدستور التركي الجديد، المركز العربي للدراسات، 2007م، ص23.

وتشمل اختصاصات المجلس الوطني التركي بموجب الدستور ما يلي:-

1- سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها.

2- تعديل الدستور بموافقة أغلبية تلتي أعضاء المجلس.

3- مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة.

4- الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء.

5- التصديق على الاتفاقيات الدولية.

6- التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم .

ثانيا : السلطة التنفيذية:-

ما يميز السلطة التنفيذية في تركيا بأنها ثنائية البنية وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية.

1- رئيس الجمهورية.

وهو على رأس الدولة ويمثل تركيا ووحدة الشعب التركي، وفقا للتعديل الدستوري في أكتوبر عام 2007م أصبح الرئيس يُنتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة، وبالنسبة لمهامه وصلاحياته فهي تتمثل في تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله، وإيفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا وقبول نظرائهم الأجانب، والمصادقة على الاتفاقية الدولية ونشرها، ويجتمع مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء عند الحاجة، ووفقاً للمادة (130) من الدستور التركي فإنه يحلف رئيس الجمهورية اليمين أمام الجمعية الوطنية الكبرى عند توليه مهام منصبه، الذي يقسم به رئيس الجمهورية أمام أعضاء مجلس الوطني التركي، وتنقسم صلاحيات رئيس الجمهورية وفقاً للمادة (104) من دستور 1982م إلى صلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية وهي كالتالي:-

أ - الصلاحيات التشريعية لرئيس الجمهورية : وتتمثل في الآتي:-

1- إلقاء خطاب افتتاح المجلس الوطني التركي في بداية الدورة التشريعية عند الضرورة.

2- دعوة الجمعية الوطنية الكبرى للانعقاد عند الاقتضاء.

3- حق مطالبة البرلمان بإعادة النظر في القوانين،والمطالبة بإجراء استفتاء عام حول القوانين تعديل الدستور.

4-دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون.

ب - الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية:-

1- إعادة مشروعات القوانين إلى الجمعية الوطنية الكبرى لإعادة النظر فيها.

2- تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته.

3- التصديق على الاتفاقيات الدولية.

4- دعوة مجلس الوزراء للاجتماع برئاسة عند الضرورة.

5- الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية المبعوثين إلى تركيا.

6- تعيين رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية.

7- تتمثل القيادة العامة للقوات المسلحة باسم المجلس الوطني التركي واتخاذ القرارات باستخدام هذه القوات وتعيين رئيس الأركان العامة[1].

ج - الصلاحيات القضائية لرئيس الجمهورية:-

1- تعيين أعضاء المحكمة الدستورية واختيار ربع أعضاء مجلس الشورى للدولة.

2- تعيين أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وتعيين أعضاء المحكمة الإدارية.

3- تعيين المدعي العام للجمهورية ونائبه في محكمه الاستئناف.

4- تعيين هيئه القضاء ووكلاء النيابة العامة.

والجدير بالذكر هنا أنه توجد هيئتين تابعتين لرئاسة الجمهورية،تتمثل الأولى في الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وتختص بتقديم الخدمات اللازمة لمساعدة الرئيس على القيام بمهامه، وتتكون الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية من مكتب مساعدي الرئيس ومكتب مستشاريه، ورئاسة المخابرات ومكتب سكرتارية الرئيس. أما الهيئة الثانية فهي مجلس الدولة للإشراف والرقابة، ويتكون هذا المجلس من تسعة أعضاء يقوم الرئيس بتعيينهم ويهدف هذا المجلس إلى ضمان فاعلية عمل الإدارة الحكومية والتزامها بالقانون[2].

2- مجلس الوزراء:-

ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار وزارته من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب، ويعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم تعيينهم، ويمكن للرئيس إقالة الوزراء من مهامهم أو بناء على طلب رئيس الوزراء إذا اقتضت الضرورة، وتتمثل المهمة الأساسية لمجلس الوزراء في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها.

اختصاصات مجلس الوزراء هي:-

1- تصديق الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد مع الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية باسم تركيا مرهون بموافقة المجلس الوطني التركي.

2- إعلان حاله الحرب.

([1])عبدالعزيز محمد عوض، ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، القاهرة، العدد21، ابريل 2007م، ص28.

([2])المرجع نفسه، ص30.

3- رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم من ذلك من قرارات .

4- تطبيق القوانين واقتراح مشروعات القوانين[1].

ثالثا : السلطة القضائية:-

تمّ تأسيس السلطة القضائية وفقاً لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم، ويحكم القضاة استناداً إلى أحكام الدستور والقانون وتمارس السلطة القضائية محاكم مستقلة ووجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي، وتنقسم إلى ثلاثة فئات هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري.

1- المحكمة الدستورية:-

وهي أعلى هيئة قضائية وفقاً للمادة (146) من الدستور التركي تتكون المحكمة الدستورية من(11)عضوا نظامياً و(4) أعضاء احتياطيين،من مهامهم الأساسية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقد حددت المادة (148) من الدستور التركي اختصاصات المحكمة الدستورية العليا في الآتي:-

أ- الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية.

ب- تفحص المراسيم و القوانين وإجراءات المجلس الوطني والتعديلات الدستورية.

ج- الفصل في المنازعات الناشئة حول السياسات العامة والقضايا ومجلس الوزراء.

د- التحقق من دستورية القوانين والتعليمات الصادرة عن الحكومة.

2- محكمة النقض:-

وهي تختص بمراجعة أحكام المحاكم ويتم انتخاب أعضاءها بواسطة المجلس الأعلى للقضاء.

3- محكمة المنازعات القضائية:-

وتختص بالنظر في المنازعات بين المحاكم المدنية والمحاكم العسكرية حول بعض الأحكام.

4- المحكمة الإدارية العسكرية العليا:-

وهي محكمة تهتم بالتحقيق في بعض المخالفات الإدارية التي تقع من جانب القوات المسلحة.

5- محكمة النقض العسكرية:-

وتختص بمراجعة الأحكام والقرارات التي أصدرتها المحاكم العسكرية المعينة بالمخالفات من أو ضد العسكريين.

6- المجلس الأعلى للقضاء:-

ويختص بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية[2].

([1])جلال عوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م، ص16.

([2])أورخان محمد علي، ابرز معالم الدستور التركي، مرجع سبق ذكره، ص58.

المطلب الثاني : اثر الأحزاب السياسية ودورها في الحياة السياسية:-

أن التصنيف الأساسي لتوجهات الأحزاب السياسية التركية يعد الخطوة الأولى لفهم خريطة التوزع الحزبي في تركيا، وتقسم الأحزاب التركية إلى تيارات أساسية هي:-

- التيار المحافظ الديمقراطي:ويمثله حزب العدالة والتنمية.
- تيار اليسار العلماني الأتاتوركى: ويمثله حزب الشعب الجمهوري.
- التيار القومي التركي:ويمثله حزب الحركة القومية.
- تيار يمين الوسط :ويضم أحزاباً مثل حزب الطريق الصحيح حزب الوطن الأم.
- الأحزاب الكردية حزب ديمقراطية الشعوب، حزب السلامة والديمقراطية، الحزب الديمقراطي الشعبي.
- أحزاب صغيرة تشكل خليطاً من التوجهات القومية والعلمانية والديمقراطية،ويعد تأثيرها السياسيمحدود نظراً لعدم قدرتها على تجاوز العتبة الانتخابية لدخول البرلمان.

ويتميز النظام السياسي في تركيا بالتعددية الحزبية والذي يعتبر مؤشر مهماً لحيوية النظام وتجسيد لحرية التعبير والتنظيم السياسي لمختلف القوى والجامعات في تركيا،وعلى الرغم من كثرت الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية التركية إلا أن القليل منها يتمتع بتأثير ووزن سياسي على تلك الساحة،وهذه الأحزاب هي في حقيقتها امتداد لأحزاب كانت موجودة قبل الانقلاب العسكري في سبتمبر 1980م، فحزب الفضيلة مثلاً جاء امتداداً لحزب العمل القومي،وحزب اليسار الديمقراطي كامتداد لحزب الشعب الجمهوري،ويعبّر هذا الامتداد عن دلالتين مهمتين حول الأحزاب السياسية في تركيا هما:-

- إن لهذه الأحزاب جذور عميقة في العمل السياسي.
- كثرة الانشقاقات والتحولات التي طرأت على هذه الأحزاب ودور المؤسسة العسكرية في إلغاء بعضها خلال الانقلابات العسكرية والتي ما تلبث و أن تعود بمسميات جديدة.

و بشكل عام فإن الأحزاب السياسية في تركيا لا تختلف عن باقي الاحزاب في العالم من حيث التصنيف فيمكن أن تصنف إلى أحزاب يمينية و أحزاب يسارية[1].

مواقف الأحزاب التركية من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:-

يحظى استمرار التوجه نحو الاتحاد الأوروبي باهتمام بالغ في السياسات الخارجية التركية، ويجد أقوى أشكال التأييد لدى المؤسسة العسكرية التركية ونخبة رجال الأعمال ودعاة التغريب التقليديين في الوسط السياسي الموجودين بصورة رئيسة في صفوف أحزاب اليسار الديمقراطي والطريق الصحيح والوطن الأم الذي يعتبر زعيمه "يلماز" من أقوى المؤيدين لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث يعتبر إن تفويت فرصة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تمثل خسارة كبيرة جدا ليس لأجيال اليوم فقط وإنما أيضا لأجيال

(1)كمال السعيد، الأحزاب السياسية في تركيا، القاهرة، دار الفضيلة، 2007م، ص194.

المستقبل، غير أن هذه القوى السياسية ليست متفقه حول ما إذا كانت تركيا صاحبة حق في عضوية الاتحاد الأوروبي أم أن عليها أن تبدل مزيدا من الجهود من أجل تطبيق معايير العضوية التي أقرها الاتحاد الأوروبي بالنسبة لتركيا، حيت تجد أن نخبة رجال الأعمال تميل عادة إلى ضرورة أن تبدل تركيا مزيدا من الجهود من أجل نيل العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ولا تري أي بديل أخر عن التوجه نحو الاتحاد الأوروبي، بالمقابل هناك موقف مختلف يتخذه التقليديون والجدد من القوميين يدعو إلى ضرورة اعتماد تركيا لسياسة خارجية مرتكزة على تحقيق مصالحها القومية باعتبارها قوة إقليمية ناشئة، فالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي لا تعتبر أساسا ضروريا لسياسة تركيا الخارجية والأمنية، وان كانت احدي وسائل تحسين مكانة تركيا الدولية، ومن هذا المنطلق فإن عضوية الاتحاد الأوروبي ليست مقبولة إلا إذا كانت خالية من احتمال التضحية بمصالح تركيا القومية، وغير مصحوبة بأية قيود على سيادة تركيا السياسية. أما إسلاميون تركيا وفي مقدمتهم حزب الرفاة فيتخذون موقفا شديد الاختلاف، حيت يري "أربكان" إن انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية يشكل تهديد للمصالح التركية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، فمن الناحية الاقتصادية تبرز مخاطر القضاء على الصناعة الوطنية التركية في ظل إغراق السوق التركية بالمنتجات الأوروبية، ومن الناحية السياسية يقول أربكان إن تركيا لا تحتاج إلى أوروبا كي تصنع قوانينها كما يدعوا إلى إعطاء الأولوية إلى إقامة علاقات مع العالم الإسلامي والعمل من أجل إقامة وحده إسلامية بدلا من الوحدة الأوروبية وهكذا يريد أربكان عكس التوجه التركي نحو الاتحاد الأوروبي إلى توجه أخر إسلامي أما بالنسبة للنخبة الكمالية فهناك بعض الشك في مقاصد الأوروبيين تجاه تركيا حيث يعتقد كثيرون من شرائح هذه النخبة أن معايير كوبنهاغن وغيرها من اشتراطات العضوية، ما هي إلا مجموعة من السياسات التي يراد من وراءها تفكيك وشق وحدة تركيا. وإلى جانب ذلك كله برزت المعارضة الداخلية التركية لمسلسل التنازلات التي تقدمها تركيا طيلة السنوات الماضية من أجل عضوية الاتحاد الأوروبي لتضيف دورها عائقا جديدا إلى مجموعة العوائق التي تلجم المساعي التركية من الدخول الأوروبي، حيث يدعو حزب العمل القومي إلى إقامة علاقات خاصة مع ذوي الأصول التركية . وقد ظلت السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، في ظل الظروف الدولية والمحلية التي سادت خلال العقد الماضي تركيبه معقدة تروج بين التوجه نحو الغرب والنزعة القومية[1].

([1])عبدالعزيز عوض، حزب العدالة والتنمية وتطور الإسلام السياسي في تركيا، ط1، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2003م، ص7.

المبحث الثاني:-

القضايا المُعيقة لتطور العلاقات الأوروبية التركية:-

لاشك ان لتركيا موقع جغرافي مميز يربط قارات العالم القديمة ببعضها , ويجعلها محل تنافس بين القوة العالمية في تنفيد استراتيجياتها الشرق اوسطية , وأيضاً هذا الموقع حتم علي تركيا اتباع سياسة خارجية متوازنة كي تحافظ علي مصالحها القومية ولكن منذ اعلان الجمهورية الحديثة تقربت تركيا من الغرب , ومنذ خمسينات القرن الماضي تحاول جاهداً الانضمام إلي الاتحاد الأوروبي.

ان طريق تركيا للاتحاد الاوروبي ليس سهلاً , فأمام تركيا الكثير من المعوقات والعراقيل التي تقف حائلاً دون تحقيق الرغبة التركية في الانضمام الي الاتحاد الاوروبي والتي تحتاج الي حنكه سياسية ونفس طويل من أجل التغلب علي هذه المشاكل والعراقيل , وتتمثل أهم هذه المشاكل في القضية الكردية ومالها من تأثير كبير علي علاقة تركيا بالاتحاد الاوروبي , اضافة الي تأثير هذه القضية علي سجل تركيا في مجال حقوق الانسان[1].

المطلب الأول: تأثير القضية الكردية على العلاقات الأوروبية التركية:-

أولا : طبيعة المشكلة الكردية في تركيا:-

تعد القضية الكردية من القضايا الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ تأسيس تركيا وحتى يومنا هذا وقد أخذت هذه الأزمة تنحوا منحي أمنياً خطيراً اعتباراً من عقد الثمانينات من القرن الماضي، بعد ظهور حزب العمال الكردستاني، وتقدر نسبة الأكراد في تركيا بنحو 20% من السكان، أي أنهم يزيدون على 12مليونا، ويتركز هؤلاء في 11 مقاطعة أو إقليماً في جنوب شرقي الدولة، ولكنهم منتشرون في الأقاليم الغربية أيضاً، وخاصة في مدن اسطنبول وأنقرة حيث يقدر عددهم في اسطنبول وحدها ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين نسمة.

ثانيا : أهم العوامل التي أدت إلى ظهور المشكلة الكردية في تركيا:-

1-استمرار رفض تركيا الاعتراف بوجود مشكلة كردية لديها واعتبارها مشكلة إرهابية.

2- استمرار تبني تركيا لخيار الحل العسكري لحسم المشكلة الكردية.

3- التشديد على العوامل الخارجية للمشكلة الكردية ونفي أية ارتباطات أو عوامل داخلية لها.

4- محاولة الوصول مع الدول المجاورة والتي تضم أقليات كردية إلى اتفاقيات لمحاصرة وتحجيم الحركات الكردية.

5- ملاحقة الأكراد سياسياً وحزبياً.

[1]صالح سالم، القومية الكردية والعلاقة مع القوميات المجاورة، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، 1999م، ص88

وبناء على ذلك فقد اتسم الموقف الأوروبي تجاه السياسة التركية في تعاملها مع الأكراد برفض النهج العنيف الذي تقوم به تركيا حيالهم من خلال الدعوة إلى حل المسألة بالطرق السلمية وضرورة إيجاد مخرج ودي لهذه الأزمة المزمنة، هذا بالإضافة إلى اشتراط الاتحاد الأوروبي حل هذه المشكلة كأساس لإتمام شروط انضمام تركيا إلى عضوية اتحاده[1].

ثالثا : تأثير القضية الكردية على انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:-

تتجلى أهم مظاهر تأثير القضية الكردية على انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي في أن العمليات التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني ضد الدولة التركية والعمليات العسكرية التركية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني ذات تكلفة بشرية ومادية باهظة فهي تستنزف الاقتصاد التركي وتعمق الشروخ الاجتماعية والعرقية والسياسية، مما أدى إلى تأخر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تركيا، كما أن تعامل الدولة التركية المتشدد مع المشكلة الكردية يعرقل ضمن عوامل أخرى سعيها إلى تحقيق هدفها الأسمى المتمثل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، رغم عدم الاتفاق بين كافة الشرائح وقوى وجماعات المجتمع التركي وكذلك أحزابه بشأن جدوى هذا الانضمام. فإذا كان الاتحاد الأوروبي قد وافق في 14-12-1995م على أن اتفاقية الاتحاد الجمركي مع تركيا كوسيلة لدعم النخب والأحزاب العلمانية والغربية التوجه في مواجهة الحركة الإسلامية، إلا أنه قرّر في 20-9-1996م تجميد كافة المعونات المالية المقررة لتركيا وكان قد سبق ذلك القرار صدور حكم من محكمة "ستراسبورغ" بإدانة تركيا لارتكابها جرائم متعلقة بحقوق الإنسان إبان مذبحة شهدتها القرى الكردية في مارس 1992م، وحاليا يطالب الاتحاد الأوروبي تركيا عدم تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق "عبد الله أوجلان".

وعلى المستوى الدولي فقد أصبحت القضية الكردية على جدول أعمال مختلف محافلها فالبرلمان الأوروبي الموحد عقد جلسات عديدة بهذا الخصوص، أعلن ختامها في 1999/2/25م أنه على تركيا إذا أرادت قبول ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي عليها أن تزيل الصفة العسكرية عن محاكمة "عبد الله أوجلان"، إن تسمح بوجود مراقبه دولية لهذه المحكمة، بحيث تكون متوافقة مع القوانين الدولية،أن تسمح للصليب الأحمر الدولي بمراقبة صحة "أوجلان" وأن تسمح له باختيار محامية للدفاع عنة وأشار قرار البرلمان الأوروبي الموحد إلى أن القضية الكردية هي قضية دولية لها تأثيرها على الدول الأوروبية ولذا فلا بد من إيجاد حل سلمي عادل لها، وأن تركيا ستدفع ثمنا باهظا إذا استمرت في سياساتها تجاه الأكراد وتجاه محاكمة "أوجلان"[2].

([1]).المرجع نفسة ص92.

([2])عائدة العلي، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، ط1، دار الفاروق الجديدة، بيروت، 2000م، ص288.

وقد واجهت الحكومة التركية انتقادات دولية حول معاملتها للأكراد وخاصة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وفي سبيل الانضمام للاتحاد الأوروبي فاعتمدت الإصلاحات منها الاعتراف بالهوية الكردية وإلغاء عقوبة الإعدام التي تطلب دول الاتحاد من تركيا إصلاحها لانضمام لعضوية الاتحاد وفي ظل محاولات تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي وجدت تركيا نفسها مجبرة على انتهاج سياسة جديدة فتركيا لن تستطيع الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي ما لم تُلبي شروط الانضمام، ومنها الاعتراف بوجود قوميات أخرى غير القومية التركية وعليها الاعتراف باستخدام لغات أخرى غير التركية في أجهزة الإعلام ومنها اللغة الكردية، فقد أوضح البروفسور "بيكر كاجلو" وهو قاضي سابق في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مصادر محددة ضمن وثائق الاتحاد الأوروبي للحل المدني للقضية الكردية في تركيا، وقد ترسّخ لدى الأتراك مسألة القضية الكردية وربطها بالعضوية التامة للاتحاد الأوروبي ، وتواجه تركيا بسبب هذه الحرب مع الأكراد انتقادات واسعة من جانب المجتمع الدولي ولا سيما الاتحاد الأوروبي الذي وضع تحقيق الاعتراف بحقوق الأكراد الثقافية أحد الشروط الرئيسية لقبول انضمام تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الثاني : قضية حقوق الإنسان والديمقراطية:-

أولا : حقوق الإنسان في تركيا:-

يرى كثيرون في الديمقراطية التركية نقصاً كبير علاوة على مشاكلها الداخلية وانتهاكها لبعض حقوق الإنسان المدنية والسياسية خصوصاً فيما يتعلق بقضية الأكراد وحريات الرأي والتعبير وعقوبة الإعدام وحقوق الأقليات الدينية، وكذلك يوجد في الدستور والقوانين التركية عشرات البنود التي تحد بصورة كبيرة من الحرية الفكرية وحرية التعبير والكتابة، وفرض عقوبات على كل من يطرح تصوراً يتناقض مع الفكر الأتاتوركي أو حتى مجرد انتقاد لبعض جوانبه، وهذا ما أثار دائماً احتجاجات منظمات حقوق الإنسان وانتقادات منظمة العفو الدولية، وقد سقط المئات بل الآلاف من الضحايا في ما سمي بـ"جرائم مجهولة الفاعل" والتي كانت تنفذ من قبل أجهزة أمنية تابعة للدولةوكثيرا ما يتم انتهاك حق المحاكمة العادلة باعتقال الكثيرين دون عرضهم على الجهاز القضائي ودون معرفة أسرهم بموقع اعتقالهم ولا موعد الإفراج عنهم، وطبقاً لتقرير جمعية حقوق الإنسان التركية عام 1995م تمّ اعتقال جميع الصحفيين الذين عارضوا رأي الحكومة وصودرت كتبهم وأغلقت منشآتهم.

وقد شهد عام 1996م إضرابا لمدة 69 يوماً والذي توفي فيه (11) سجيناً تركياً في إطار حملة الإضراب عن الطعام واحتجاجاً على تدهور الظروف المعيشية داخل السجون ومنها سجن أسكي الذي يطلق عليه السجناء (الثابوت) وقد أنهى السجناء إضرابهم بعد قرار الحكومة نقل (20) سجيناً من سجن أسكي إلى سجن عمرانية في إسطنبول.

(1)حسن شافعي، الأحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا، مركز الدراسات والبحوث، القاهرة، 1997م، ص13.

ووعدت الحكومة بتحسين أوضاعهم، وأن حالات التعذيب هذه لا توفر للمتضررين منها فرص اللجوء إلى محاكمة عادلة لاستعادة حقوقهم فقد أسقطت الحكومة دعوى ضد عشرة من رجال الشرطة اتهموا بتعذيب مراهقين للحصول على اعترافاتهم إلى انقسام تركيا إلى معسكرين يميني محافظ ويساري متطرف مما هدّد بنشوب حرب أهلية فقام الجيش بانقلابه في سبتمبر 1980م ووضع قيود ثقيلة على حرية الصحافة والنشر، وشهدت الفترة من 1984م إلى 1994م حدوث تطورات كبيرة في الصحافة التركية باستخدام تقنيات جديدة ساعدت على انتشار الصحف وزيادة عددها[1].

ثانيا : إشكالية الديمقراطية في تركيا:-

تواجه العملية الديمقراطية في تركيا العديد من المشاكل وتتمثل أهم هذه المشاكل في تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية على عملية التحول الديمقراطي بعد الانقلاب العسكري عام 1980م وما تبعه من تعديلات دستورية على دور المؤسسة العسكرية.

وشهدت الحياة السياسية التركية بعضاً من الشد والجذب بين المؤسسة العسكرية فيما بعد عام 1997م تم التعبير عنه في مجموعة من التصريحات والمواقف المتبادلة ومن ضمنها انتقاد القيادة العسكرية التركية لرئيس الوزراء الأسبق "مسعود يلماظ "الذي أسس حكومة ائتلافية في يونيو 1997م، إذ طلب من الجيش الاهتمام بشؤونه الخاصة وترك محاربة الأصولية الإسلامية إلى المؤسسات السياسية والقضائية المنوطة دستورياً بهذه المهمة، حيث أعانت القيادة العسكرية بعد اجتماع ضم قادة المؤسسة العسكرية التركية تصريحاً مكتوباً محتواه أنه لا يجوز لأحد التعليق أو اقتراح ما يهدف للنيل من سلطة القوات المسلحة التركية في صراعها ضد الأنشطة الانفصالية والأصولية التي تستهدف أمن الدولة[2].

ويشير الكثير من الخبراء في الشأن التركي من داخل وخارج أوروبا إلى أن تركيا بالتعديلات الدستورية رسخت موقفها على طريق التحول الديمقراطي ومن ثم موقفها تجاه الاتحاد الأوروبي.

ويرى البعض أن الصراع بين المؤسسة العسكرية باعتبارها حامية القيم العلمانية الكمالية وبين الحكومات الممثلة للتيار الإسلامي لم ينته بعد وإنما أتخذ أساليب جديدة فلم يعد التدخل العسكري المباشر أمراً مقبولاً في عالم اليوم حيث استخدمت المؤسسة العسكرية الوسائل الثقافية ضد حكومة "أربكان" ما لبثت الحرب الثقافية أن تحولت، عبر عملية ممنهجة دقيقة من قبل المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية الأخرى، إلى "حرب قانونية" فسياسة الانقلابات العسكرية في تركيا تحت ذريعة حماية "النظام العلماني للدولة" قد أصبحت جزءاً من الماضي غير القابل للعودة مع جملة التغيرات التي حدثت في تركيا والعالم، فكان لابد من اعتماد وسيلة أخرى فعالة ومتماشية مع ظروف العصر ومتطلبات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي[3].

([1])أحمد المسلماني، حقوق الأنسان في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد123، يناير، 1998م، ص106.

([2])ابوبكر الدسوقي، الصحافة التركية، الحقوق والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد131، 1998م، ص172.

([3])ابتسام علي مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا ما بين العام 1990-2004م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، 2007م، ص233.

ثالثا : موقف الإتحاد الأوروبي من مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا:-

كثيراً ما انتقدت لجان الاتحاد الأوروبي التي كانت تزور تركيا باستمرار أوضاع حقوق الإنسان والتعذيب الذي يمارس ضد السجناء والملاحقات والاعتقالات لأسباب فكرية وفرض حالة الطوارئ في المناطق التي تشهد كثافة سكانية كردية وحظر الأحزاب وتقيد النشاطات ذات الطابع الديني أو العرفي لكن غالباً ما ارتبط الحديث عن حقوق الإنسان في تركيا بالمسألة الكردية وحق أكرادها في نيل حقوق ثقافية وسياسية، وقد لمح بيان قمة دول الاتحاد بتاريخ 13-12-1997م إلى الأقلية الكردية عبر دعوته أنقرة إلى إظهار الاعتراف للأقليات وحمايتها وهو ما كانت أنقرة وما زالت تعارضه بشدة نظراً لارتباط ذلك بوجود الكيان ومفهوم وحدة الأمة، حيث الجميع أمة واحدة وهي الأمة التركية ولا وجود لأقليات سوى ما نصت عليه معاهدة لوزان من أن الأقليات هي تلك غير المسلمة أي أقليات دينية مثل الأرمن واليونان واليهود[1].

وكانت عملية حقوق الإنسان وحرية التعبير أحد أهم المبررات لرفض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بسبب قصورها في معالجة هذه المسألة مما دفع بتركيا إلى الإسراع في عملية الإصلاح على المستوى السياسي وبذلك بذلت جهود في المجال القانوني وحقوق الإنسان والأقليات استجابة للشروط والمعايير التي وضعها القرار في الاتحاد الأوروبي، وطبقا للقرارات التي اتخذها مجلس كوبنهاجن الأوروبي في يونيو 1993م تلزم الدول المتقدمة بطلبات التحاق لعضوية الاتحاد الأوروبي باستفتاء عدد من المعايير السياسية والاقتصادية للانضمام للاتحاد الأوروبي وقد عرفت هذه المعايير بمعاير كوبنهاجن، إجمالاً لا يمكن القول بأن العضوية تتطلب من الدول المرشحة أن تحقق استقرار المؤسسات التي تكفل الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان وحماية احترام حقوق الأقليات،وقد استطاعت تركيا أن تبعد العسكر عن عملية صنع القرار السياسي وأن تصلح النظام القضائي كما منحت الأكراد حق البث التلفزيوني وحق التعبير مثلهم مثل باقي سكان تركيا، وكذلك تعليم اللغة الكردية في مدارسهم، وقامت السلطة التركية بإعادة صياغة قانون العقوبات ووفقا للمعايير الأوروبية فألغت عقوبة الإعدام وحرمت التعذيب وألغت المواد التي كانت تمنع انتقاد الدولة ودور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي الحياة السياسية في تركيا لقد ذكر البرلمان الأوروبي أن احترام حقوق الإنسان تعد شرطاً أساسياً لا غنى عنه لانضمام تركيا إلى الاتحاد[2].

المبحث الثالث:-

فرص انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي في ضل سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية:-

يمثل حزب العدالة والتنمية تجربة إسلامية تعمل علي التوافق بين الديمقراطية والإسلام وتحسم الصراع علي الهوية بين الإسلام والعلمانية وتتصالح مع التوجهات السياسية بمختلف مشاريعها , ويبتعد قدر الأماكن عن كل ما يثير استفزاز العلمانيين, حيث يحرص الحزب علي ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ويؤكد ألا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي , يحترم الحريات الدينية والفكرية ومتفتح عن العالم ويبني سياساته علي أساس التسامح والحوار , ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ

(1)رضا هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، ابريل، 1998م، ص33.
(2)السيد عبدالمجيد، تركيا والاتحاد الاوروبي، الواقع وآفاق المستقبل، كراسات استراتيجية، العدد 107، 2008م، ص18.

التي قامت عليها الجمهورية التركية , كما يؤيد انضمام تركيا إلي الاتحاد الأوروبي , ويؤكد أنه سيواصل القيام بالعديد من التعديلات الدستورية التي من شأنها أن تعمل علي الإصلاحات الديمقراطية وتعمل علي رفع المستوي الاقتصاد التركي , وقد تقدمت أول حكومة شكلها حزب العدالة والتنمية بمشروع يتضمن علي إجراء (24) تعديلاً تشريعياً يشمل تعزيز مكافحة التعديل والدفاع عن حقوق الإنسان[1] .

المطلب الأول : ملامح السياسة التركية الداخلية والخارجية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وأثرها على فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي:-

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في بداية عام 2003م أخذ في إتباع سياسة داخلية واضحة نحو إعادة هيكلية مؤسسات الدولة وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتوافق مع معايير كوبنهاجن،حيت قام رجال القانون الأتراك بصياغة عدد من القوانين التي يتم بمقتضاها إجراء تعديلات دستورية أو القانونية بلغ مجموعها سبع حزم قانونية صادق البرلمان التركي عليها في 2003/7/30م وقد كانت هذه المجموعة من الحزم القانونية بمثابة نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، حيث عملت على الحد من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي وتقليص سلطات المجلس التنفيذي ووضع ميزانية المؤسسة العسكرية تحت الرقابة البرلمانية[2].

ومما يدل على التوازن الذي عملت لها قيادة حزب العدالة والتنمية على النجاح فيه وتقديم نموذجاً لحكومة ذات توجهات إسلامية لا تتعارض مع المبادئ والتوجهات الغربية من حيث سيادة قيم الديمقراطية واحترام حقوق المواطنين وترسيخ قيم الحكم الرشيد، ولهذا فليس مستغرباً أن يحصل حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2002م على نسبة 66%من المقاعد البرلمانية، وعليه كان على حزب العدالة والتنمية أن يقوي قاعدته الشعبية للانطلاق نحو بناء سياسة خارجية تركية قوية تكون فيها المركز بالنسبة لبقية الدول وأن تأخذ بمبدأ الفعل وليس رد الفعل، ولهذا عمل الحزب على تعزيز تلك القاعدة الشعبية من خلال الانجازات التي استطاع تحقيقها وعلى جميع الأصعدة سواء من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من أجل تجاوز أخطاء من سبقته من الأحزاب التي حكمت تركيا مما يدل على حكمة سياسية وبراعة في احتواء المؤسسة العسكرية التي تعتبر حامية للنظام الديمقراطي وتمكن بالتالي تجنب الاحتكاك بالجيش التركي، فاعتمد الحزب سياسة تعدد الأبعاد وليس البعد الواحد، وكانت هذه السياسة الجديدة هي محاولة لاكتشاف الواقع الإقليمي المحيط بها، وبعد نجاح حزب العدالة والتنمية بقيادة "أردوغان"

([1])معتصم عوض، معضلة انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، تاريخ النشر 2007/3/15م، على الموقع: http://www.alwatanvoice.com

([2])هناء اعبيد، التطورات الأخيرة في تركيا ومشكلات الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي، ط1، القاهرة، نوفمبر2006م، ص13.

في انتخابات عام2002م، أرادت تركيا أن تكون لديها علاقات مع كل القوى المؤثرة في وسطها الإقليمي لتكون مركزاً لجميع تفاعلات القوى الأخرى،وأن تكون في قلب الأحداث،أي لعب دوراً محورياً في أحداث الشرق الأوسط.

إن حزب العدالة والتنمية ومن خلال فوزه الساحق في الانتخابات التي أهلته لتشكيل الحكومة بشكل منفرد في سابقة في التاريخ التركي الحديث من خلال إتباعه سياسة حل المشكلات مع دول الجوار وكذلك اعتماد سياسة حديثة تختلف عن سابقاتها في إعادة اكتشاف الشرق الأوسط الذي يشّكل عمقاً استراتيجياً لتركيا، مما يعني التوجه نحو تعميق العلاقات مع العالم العربي بموازاة التوجه غرباً حيث أوروبا وحلم الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، ولهذا عملت تركيا على أن تقدم نفسها بأنها المركز بالنسبة لبقية الدول وأنها موجودة بكل القضايا والأحداث التي تجري فيه، من حيث اعتبارها كقوة اقتصادية كبرى مما جعلها تكون ضمن الدول العشرين الكبار وهي من أكبر الاقتصاديات في العالم، مما يعني أن تركيا تريد أن تكون لاعباً إقليميا في المنطقة، إذ يعد العامل الاقتصادي من العوامل المؤثرة في استقرارية البيئة الداخلية لتركيا.

وقد كان حزب العدالة والتنمية يمثل الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا وعدم استخدام الشعارات الدينية في الخطب السياسية، فهو يؤيد توجهات الشعب التركي في حلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى جانب التوجه شرقاً وتعزيز الاقتصاد التركي، فعكست تلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تركيا، ولعب دوراً إقليمياً جديداً بدعم دولي وذلك لتطابق الرؤى والأهداف بالنسبة للاعبين الدوليين وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت فيها مقومات لاعب إقليمي بحكم موقعها الجغرافي المميز الذي أضاف لها بعداً جيوبوليتكياً أرادت استثماره لترتيبات جديدة في المنطقة بعد تحول في موازين القوى لمصلحتها ووفقاً لأهدافها.

فقد حافظ حزب العدالة والتنمية على ثقة الشعب به ونجح في اجتياز الانتخابات المحلية والعامة وكان السبب الرئيسي في ذلك هو زرع أمل واقعي في نفوس الشعب التركي لتحقيق الاستقرار والأمن والاستقرار الاقتصادي والسعي جدياً لتحقيق حلم الأتراك في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث يحتل انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي الأولوية في برنامج حزب العدالة والتنمية وقام"رجب طيب أردوغان" زعيم الحزب والرجل الثاني "عبد الله غول" القيام بجولة أوروبية لتشجيع الاتحاد الأوروبي على تحديد موعد لبدء تركيا مفاوضات العضوية.

لقد أستطاع حزب العدالة والتنمية ولأول مرة في التاريخ السياسي التركي أن يحقق تقدماً ملحوظاً على مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث أستطاع الحزب أن يحصل على موافقة الاتحاد الأوروبي من أجل تحديد جدول زمني لمفاوضات الانضمام ، وبعد أن حقّق هذا الحزب التقدّم الكبير،وأستطاع أن يحقق انتصاراً كاسحاً في انتخابات عام 2007م مما ساعده على تشكيل الحكومة بمفُرده ودون تحالفات حزبية،

قرر حزب العدالة والتنمية أن يسير في الاتجاهين رئيسيين هما العمل من اجل تحسين الاقتصاد من اجل زيادة شعبيته، والتقدم على مسار الاتحاد الأوروبي لتحجيم دور الجيش[1].

وقد استخدم حزب العدالة والتنمية الدور الإقليمي الموسع لتركيا كورقة إضافية لتحسين صورة تركيا أمام الأوروبيين في مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تلقي بتبعات ليس على السياسة الخارجية التركية وحدها بل الأهم على السياسات الداخلية بتوجيهها للإصلاح وتكريس الانفتاح الديمقراطي.

كما تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من اجل جعل تركيا دولة قوية ولها احترامها وقادرة على المساهمة الفعلية في المجتمع الدولي، ولإنجاز ذلك، تعمل تركيا على تحقيق التقدم في مختلف الاتجاهات وفي كل الميادين، وتهتم بكل المسائل المتعلقة بالاستقرار العالمي وتسعى إلى المساهمة فيها، هذا الجهد المتراكم سيجعل من تركيا لاعباً عالمياً في هذا القرن مدفوعة بحسها وشعورها الكبير بتحمل المسؤولية التي أسندها إليها تراثها التاريخي والجغرافي الغني والوعي العميق بأهمية الاستقرار والسلم العالميين **تتمثل تلك الأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها في الآتي:-**

أولا : إنجاز كافة شروط تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي والانضمام إليه والتحول إلى عضو فاعل على صعيد السياسة الدولية.

ثانيا : مواصلة السعي لتحقيق التكامل الإقليمي عبر تعزيز أشكال التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة.

ثالثا : السعي للعب دور مؤثر وفعال في حل النزاعات الإقليمية.

رابعا : المشاركة الفعالة والقوية في مختلف المحافل العالمية.

خامسا : لعب دور حاسم في المؤسسات الدولية والتحول إلى واحد من أقوي عشرة اقتصاديات في العالم[2].

المطلب الثاني : مستقبل العلاقات الأوروبية التركية وإمكانية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:-

ينتسب الجدل حول واقع ومستقبل العلاقات التركية الأوروبية إلى الجدل الأكبر الذي يدور منذ ما يقرب من قرنين حول علاقة العالم الإسلامي بالغرب من جهة، وحول موقف الإسلام من قضية الحداثة والتحديث من جهة أخرى، وإذ كان منطق الجدل حول الإسلام والحداثة.

وتتمثل إحدى المشكلات التي يعاني منها الفكر العلماني التركي أنه فهم أوروبا تركيا على أنها خطة ميكانيكية صرفة تتمثل في العضوية في مؤسسة الاتحاد الأوروبي ولم يحاول هذا الفكر أن يفصل بين جوهر الأوروبي، بمعنى الأخذ بأساليب التقدم وبين عضوية الاتحاد الأوروبي واتكاء الأتراك على كون جزء من بلادهم يقع في أراضي القارة الأوروبية، لا يمنحهم لوحده حق الادعاء بأنهم جزء من الحضارة الأوروبية

(1)السيد عبدالمجيد، تركيا والاتحاد الاوروبي، الواقع وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص23.

(2)هناء اعبيد، التطورات الأخيرة في تركيا ومشكلات الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي مرجع سبق ذكره ص18 .

إذ يمكن للأتراك أن يكونوا أوروبيين دون أن يكونوا جزءًا من القارة الأوروبية، ويمكن لهم ألا يكونوا أوروبيين وإن كانوا في قلب القارة الأوروبية فالأوروبية منظومة مفاهيم وقيم وليس مساحة جغرافية أو هيكلية مؤسساتية.

وبدورها تتحمل أوروبا جانباً أساسياً من فشل تركيا حتى الآن في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فهي في كل مرة تضيف شرطاً جديداً يتعين على تركيا أن تنفذه قبل إمكان انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي بحيث كبرت قائمة الشروط إلى درجة التعجيز كما أن أوروبا لم تحدد ولا في أي وقت ما الذي يستوجب على تركيا فعله لتكون مالكة للشروط التي تؤهلها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن ذلك فإن التصريحات الأوروبية المتكئة على أسس دينية وهي كثيرة كانت تخلق شكاً كبيراً لدى الأتراك في مصداقية أوروبا من ناحية الشروط التي تضعها[1].

إن السعي التركي نحو عضوية الاتحاد الأوروبي لم يكن سهلا منذ بداياته الأولى حيث اعترضته ومازالت تعترضه عقبات كثيرة سواء من الجانب الأوروبي أو من الجانب التركي نفسه، في إطار عملية الاستيعاب والإقصاء التي تتسم بها العلاقات التركية الأوروبية، فمن الجانب التركي هناك رغبة قوية في استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي والاندماج داخل المنظومة الأوروبية وهو الهدف المعلن لحزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم، كما أن هناك رغبة علمانية تسعى إلى الاندماج في أوروبا وفي حضارتها بكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج، وهناك فريق ثالث من الأتراك يرفض الاندماج الحضاري في الاتحاد الأوروبي بجميع معانيه، ويتبنى مشروعا للاستقلال الحضاري ويرى أن مستقبل تركيا في أن تتوجه إلى الشرق، فالنزعة الاقصائية الإستبعادية كانت ولا تزال هي الأقوى.

أولا : الإشكاليات المستقبلية التي تواجه الاتحاد الأوروبي:-

إن ظاهرة التباين داخل الاتحاد الأوروبي تكاد تعزز لانقسام دول الاتحاد الأوروبي على نفسها بين دول شرق أوروبا، والتي بنيت علاقاتها بالاتحاد على أنه منفذ تجاري، وسوق كبير، ومجال حيوي لتلقي الاستثمارات، دون أي إحساس يذكر بأهمية بناء مشروع سياسي مستقل للاتحاد الأوروبي، وبين دول أخرى ترى ضرورة أن يستكمل الاتحاد مشروعه السياسي،ودوره العالمي، كقطب بازغ على الساحة الدولية، وهو التوجه الذي تقوده دولتا فرنسا وألمانيا.

وتزيد حالة التباين الاجتماعي، والخوف من حدوث انقسام أوروبا من الاحتمالات المستقبلية، و ظهور(أوروبيتين)وليس أوروبا واحدة، وبروز فكرة (السير بسرعتين)، حيث تكون دولة أوروبا الغربية كتلة زائدة تتحرك بسرعة أكبر نحو مزيد من الاندماج والفيدرالية، بينما تتحرك الكتلة الأخرى، ممثلة في دول شرق أوروبا بسرعة بطيئة.

([1])المرجع نفسه، ص146.

أن الخلاف داخل الاتحاد الأوروبي بين وجهتي نظر من يدعون "الأطلسيون"، الذين يربطون أمن أوروبا بالولايات المتحدة الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، ومن يطلق عليهم "الأوروبيون"، الذين يتحدثون عن هيكل أمني أوروبي مستقل[1].

ثانيا : الرؤية المستقبلية الخاصة بتركيا:-

ترى تركيا أن نظرتها لمستقبل العلاقة مع أوروبا أو الاتحاد الأوروبي يجب أن تستند على العقلانية ولا تستند على الترسبات التاريخية والنفسية، وفي إطار هذه النظرة العقلانية تجد تركيا نفسها أمام ثلاثة احتمالات أو سيناريوهات وهي كالآتي:-

1- احتمال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:-

إن احتمال حصول تركيا على العضوية الكاملة احتمالاً صعباً على الأقل على المدى القريب والمتوسط، حيث أن الاتحاد الأوروبي لم يدرج تركيا على لائحة الدول المرشحة للانضمام في فترة التوسع المستقبلية، وهذا يعطي انطباع عن صعوبة الحصول على العضوية الكاملة في العقود الثلاثة القادمة.

2- احتمالية رفض انضمام تركيا رفض قاطع:-

إن هذا الاحتمال وارد ولكن بنسبة ضئيلة،إن أهم قوتين في الاتحاد هما فرنسا وألمانيا، بالنسبة لفرنسا فإنها ترى استحالة اندماج دولة ذات هوية إسلامية في المنظومة الأوروبية المسيحية،إضافة إلى ذلك يمكن أن نضيف سبب مهم للرفض الفرنسي لانضمام تركيا وهو الخوف من تحالف ألمانيا(القوة الموازية لفرنسا في الاتحاد الأوروبي) مع تركيا في حالة انضمامها، أما من جهة ألمانيا فإن النمو السكاني في تركيا سيجعل تركيا عضو من الوزن الثقيل في عملية التصويت وهذا سيهدد القوة التصويتية التي تتمتع بها ألمانيا[2].

3- احتمال استمرار تأجيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:-

إن الاحتمال الثالث هو بالتحديد ما يحصل حالياً وهو الاحتمال الأكثر قبولاً لدى العديد من الدول الأوروبية، أن العمل باتجاه استمرار التأجيل والمماطلة سيتيح للدول الأوروبية الفوائد الآتية:-

أ- منع إدخال عنصر غير مرغوب به، ولكن دون قطع الجسور نهائياً مع تركيا لضمان الاستفادة منها استراتيجياً وجيوستراتيجياً.

ب- تجنب الأحزاب الحاكمة في الحكومات الأوروبية الغضب الشعبي وفقدان شعبيتها.

إن هذا الوضع الخاص سيمكن الاتحاد الأوروبي من الحصول على مزيد من التنازلات و كلما حصل على شي يطلب شيء آخر، وما كان انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إلا وسيلة لطمأنة تركيا وإعطائها الأمل لتستمر أطول فترة ممكنة في هذه الوضعية الخاصة، وبما أن تركيا لا تريد الانسلاخ عن أوروبا فيتوجب عليها بدء مرحلة جديدة من العلاقات مع أوروبا.

([1])لقمان عمر، تركيا والاتحاد الأوروبي، دراسة لمسيرة الانضمام، العدد120، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007م، ص34.

([2])السيد عبدالمجيد، تركيا والاتحاد الاوروبي، الواقع وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص53.

ومن العوامل التي تقوي جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية الدور الإقليمي متعدد الإبعاد الذي تقوم به تركيا في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي فهذا الدور يغري بعض الدول الأوروبية باستيعاب تركيا في الاتحاد الأوروبي أملا في أن تسهم تركيا في تذليل صعوبات التواصل الاقتصادي والتجاري مع دول المشرق العربي والعالم الإسلامي الأقرب نفسيا وحضاريا لتركيا، بينما تري قوي أوروبية أخري أنها ليست بحاجة إلي قبول تركيا عضوا في الاتحاد الأوروبي كي تقوم بهذا الدور لسببين:-

السبب الأول أن تركيا ستنجح في القيام بدورها كوسيط حضاري بين أوروبا و العالم الإسلامي فقط كلما عادت إلى هويتها المشرقية وهذا الاحتمال يتناقض مع مبدأ عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

السبب الثاني أن حصول تركيا على عضوية الاتحاد تكسبها قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية وهي لن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبا شيئاً من انضمامها.

كما تنتاب الأوروبيون مخاوف من أن يفضي انضمام 70 مليون تركي مسلم إلى الاتحاد الأوروبي ومن المتوقع أن يصبحوا مائة مليون عام 2020م إلى حصول أنقرة على تمثيل أكبر داخل البرلمان الأوروبي وهو الأمر الذي من شأنه أن يعرقل عملية توفير الإجماع الأوروبي على قرارات ومواقف معينة فيما يتصل بالسياستين الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي وبذلك تتبدّد تطلعات الأوروبيين في التحدث بصوت واحد في المحافل الدولية ومن ثمّ تضاؤل فرص تحول الاتحاد الأوروبي إلى قوى عظمى موازية ومناوئة للولايات المتحدة.

ومن جهة أخرى يوجد جدل أوروبي-أوروبي حول أحقية تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي منذ البدايات الأولى لسعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حيث تتجاذب مواقف الدول الأوروبية داخل الاتحاد الأوروبي نزعتان رئيسيتان بشأن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:-

النزعة الأولى : وهي نزعة توسيع الاتحاد الأوروبي على أسس ديمقراطية.

النزعة الثانية : وهي نزعة توحيد أوروبا على أسس تاريخية وثقافية ودينية.

وبينما تسعى القوى المؤيدة لنزعة توسيع العضوية إلى حسم قرار انضمام تركيا في المستويات الحكومية الرسمية،تسعى القوى المؤيدة لنزعة المحافظة على الهوية الأوروبية(الثقافية والدينية) إلى توظيف قوة الرأي العام الأوروبي كعنصر فاعل في حسم قرار قبول عضوية تركيا، حيث توظف هذه القضية في المنافسات الانتخابية الداخلية نظراً لأن أغلبية الرأي العام الأوروبي تميل إلى رفض قبول تركيا عضواً أوروبياً.

ويعتبر التيار اليميني المحافظ في الاتحاد الأوروبي من أبرز المعارضين لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وتتمثل أبرز رموز هذا التيار في المستشارة الألمانية "أنجلا ميركل" والسياسي الألماني المحافظ" هانز

جيرت" الذي كان يشغل منصب رئيس البرلمان الأوروبي، و"نيكولا ساركوزي" الرئيس الفرنسي السابق، وتعتبر "ميركل" هي التي دفعت باتجاه ضرورة النص في الدستور الأوروبي القادم على الأصول المسيحية للاتحاد الأوروبي وهنا من يعتبر أن حرص "ميركل" على ضرورة النص على هذا البند إنما هو موجه بالذات إلى تركيا[1].

فقد أعلنت المستشارة "أنجلا ميركل" بأن أقصى ما يمكن قبوله هو شراكة متميزة لتركيا لأنها ليست جزءاً من مجتمع القيم الأوروبية، والموقف نفسه عبّر عنه إتحاد أحزاب المسيحيين والمحافظين في أوروبا منذ مطلع الثمانينات وحتى الأحزاب الألمانية التي أبدت انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مثل "حزب الخضر" نجدها تتحفظ بشدة وترى أن الانضمام مجرد احتمال، ولكن الموقف الألماني الرسمي ليس ثابتاً وإنما تتقاذفه موجات الشد والجذب بين القوى السياسية المتنافسة داخل ألمانيا ذاتها من جهة وداخل بقية دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

أما "نيكولا ساركوزي" فإنه ما من مناسبة إلا ويؤكد فيها بإصرار واضح رفضه التام عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبي.

وقبل ذلك أعلن الرئيس الفرنسي السابق "ديستان" أن قبول تركيا عضو في الاتحاد الأوروبي يمثل نهاية للاتحاد وأضاف أن تركيا بلد قريب من أوروبا وهو بلد مهم ولكنه ليس بلداً أوروبياً وشدّد "ديستان"على أن عاصمتها ليست في أوروبا و95% من سكانها يعيشون خارج أوروبا فتركيا ليست دولة أوروبية.

إن اشد المعارضة لتركيا تأتي من الدول ذات المصالح الزراعية في أوروبا مثل هولندا وفرنسا والبرتغال إلى جانب المعارضة المتمثلة في اليمين المنطلق من رؤيته والمحافظة على التاريخ والمستقبل باعتبار أن تركيا ذات الموارد المائية والمناخ المتنوع والتربة الخصبة والكثافة السكانية العاملة بالزراعة سوف تخل بالتوازن الآن في الاتحاد الأوروبي لمصلحة مزارعي هذه الدول وغيرها[2].

مما سبق نلاحظ أن تفكير الأوروبيين قائم على فهم خاص لهوية أوروبا والاتحاد الأوروبي، حيث توجد رؤيتنا في أوروبا بشأن الهوية الأوروبية، المجموعة الأولى من الدول الاسكندنافية التي تنظر إلى الاتحاد الأوروبي بصفته وحدة سياسية واقتصادية أو بشكل أول بنية اقتصادية وسياسية حيث يتم تبادل المصالح الاقتصادية والتجارة، وهناك المعسكر الثاني الذي ينظر إلى أوروبا من ناحية الثقافة والدين والتاريخ والهوية بالأخص الفهم الألماني والفرنسي لأوروبا وهو فهم قائم على تجربة عميقة للثقافة والتاريخ الأوروبيين، مثلاً عندما تنظر إلى بعض ردات الفعل والمعارضة القادمة من ألمانيا وفرنسا وغيرها من المعارضات داخل أوروبا نجد أن عوامل مثل الثقافة والدين والتاريخ تلعب دوراً مهماً في هذا المجال ويتم التأكيد بأن تركيا بلد

([1])المرجع نفسه، ص37.

([2])رضا هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي، مرجع سبق ذكره، ص86.

كبير ولكن الأهم تركيا لديها ثقافة مختلفة وتلك الثقافة لن تتناسب مع القيم الثقافية والتاريخية والدينية الموجود في الاتحاد الأوروبي.

أن حزب العدالة والتنمية يمثل تعبيرا عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة لا هي علمانية بالمعني الذي يمثله يمين الوسط التركي ولا كمالية بالمعني الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي ولا هي إسلامية بالمعني الذي عبر عنه حزب الرفاه ولكنه تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمنية في صياغة جديدة لا تميل للمواجهة مع احد، كما أنها لا تلجا لاستخدام الدين كأداة في الصراع السياسي وفي نفس الوقت تحمل عنوان تغيير الطبيعة الأصولية للدولة الكمالية نحو الديمقراطية والتعددية والاعتراف بالآخر بدون إقصاء أو تجاهل لأحد، أن إتباع تركيا لسياسة داخلية تعمل على تطوير الداخل التركي من خلال رفع مستوى الديمقراطية وتفعيل المشاركة السياسية والعمل على تحسين مستوى الاقتصاد من شأنه أن يحسن صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي إضافة إلى انتهاج تركيا لسياسة خارجية حكيمة قائمة على حل كافة مشاكلها الخارجية سوف يعزز من قدرتها على تجاوز أغلب معوقات الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولكن لا يمنع هذا من وجود بعض العراقيل التي تحد من تفعيل سياسة حزب العدالة والتنمية الداخلية والخارجية تجاه بعض القضايا[1].

الخاتمة:-

إن الصعوبات الداخلية التي شهدتها تركيا خلال السنوات السابقة تركت بصماتها الواضحة على سياسة البلاد الداخلية والخارجية فالنزعات المتواصلة بين الأحزاب لتيار الوسط والنفوذ المتنامي للقوى الإسلامية تضافراً وحالا دون تطوير إستراتيجية قومية كبرى لسياسة تركيا المستقبلية على الصعيدين الخارجي والأمني، فالإسلاميون يؤيدون سياسة خارجية ذات قاعدة قومية تميل إلى تفضيل قيام علاقات أوثق مع العالم الإسلامي، أما القيادة السياسية والعسكرية فتؤكد على ضرورة تطوير قدرات تركيا وتوجهاتها بوصفها دولة قوية لا تهتم في المقام الأول بمصالحها القومية وأهدافها السياسية، من الجهة المقابلة تبقى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي هي العامل المتغير الحاسم، غير أن التطورات على ذلك الصعيد تتعرض لقدر كبير من الإعاقة والتعطيل حيث تواجه تركيا في مسيرتها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي العديد من العراقيل والمعوقات التي تجاوزت نصوص الدستور والقانون.

وقد عانت الأحزاب السياسية التركية من تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية مما أثر سلبا على سير العملية الديمقراطية في تركيا،كما يرى الاتحاد الأوروبي أن سلوك تركيا وعنفها ضد الأقليات القومية في الداخل وخاصة الأكراد وعدم اعترافها بخصوصية الشعب الكردي وهويته وكذلك الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من خلال استمرار حالات التعذيب واعتقال الصحفيين،من بين القضايا التي أثرت سلبا على علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي.

([1])ياسر احمد، تركيا البحث عن المستقبل، ط1، القاهرة، دار المصرية للطباعة، 2007م، ص33.

ويمكن الإشارة إلى ابرز الاستنتاجات التي خرج بها البحث كما يلي:-

1- توجد العديد من المشكلات في الدستور التركي ولا تقتصر هذه المشكلات على مواده فحسب، بل تمتد إلى الأطر التي وضعها لتسيير الحياة السياسة في البلاد مُنذ أن تم وضع دستور الجمهورية العلمانية في تركيا في العشرينات من القرن الماضي.

2- يشكل تدخل المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي عائقاً أمام تطوير العملية الديمقراطية في تركيا، وكثيرا ما تعرضت تركيا لانتقادات شديدة اللهجة من الاتحاد الأوروبي جرا تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

3- إن الأحزاب السياسية التركية غير متفقة حول مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حيث توجد أحزاب تؤيد مسيرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي والإصلاحات التي تقوم بها تركيا في هذا المجال وتوجد أحزاب أخرى تعارض عملية الانضمام وتعتبر أن تلبية شروط العضوية تحد من السيادة التركية.

4- تشكل القضية الكردية عقبة أساسية تحول دون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي حيث تعمل هذه القضية على استنزاف الاقتصاد التركي من خلال المصروفات الضخمة التي تخصصها تركيا على العملية العسكرية التي تقوم بها تركيا ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني .

5- رغم كل ما تبذله تركيا من جهوداً حثيثة لتلبية مطالب الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، إلا أنها لم تفلح حتى الآن في تغيير الفهم التقليدي السلطوي للدولة، ونلاحظ ذلك من خلال تقييد حرية الرأي واستمرار حالات التعذيب وسوء المعاملة البالغة للمحتجزين لدى الشرطة التركية وقد أثّر هذا سلباً على سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان، حيث لم تقم تركيا بأي تقدم نحو ضمان التنوع الثقافي وتحفيز الاحترام وحماية الأقليات بناء على المعايير الأوروبية.

6- كما يشكّل ارتفاع نسبة عدد السكان في تركيا عقبة أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خاصة وأن غالبيتهم من المسلمين حيث تتخوف دول الاتحاد الأوروبي من أن تشكل هذه النسبة العالية من السكان تأثير على النسيج الاجتماعي الأوروبي، كما أن دول الاتحاد تتخوف من أن تصبح تركيا الدولة الأولى ممثلة في البرلمان الأوروبي في حال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي خاصة وأن التمثيل في البرلمان الأوروبي يتم وفق لنسبة عدد السكان.

المصادر والمراجع:-

أولا : الكتب:-

1. أورخان محمد علي، أبرز معالم الدستور التركي الجديد، المركز العربي للدراسات، 2007م.
2. جلال عوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م.
3. حسن شافعي، الأحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا، مركز الدراسات والبحوث، القاهرة، 1997م.

4. رضاء هلال , السيف والهلال – تركيا من اتاتورك إلي اربكان , دار الشروق القاهرة 1998.
5. عائدة العلي، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، ط1، دار الفاروق الجديدة، بيروت، 2000م.
6. عبدالعزيز عوض، حزب العدالة والتنمية وتطور الإسلام السياسي في تركيا، ط1، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2003م.
7. كمال السعيد، الأحزاب السياسية في تركيا، القاهرة، دار الفضيلة، 2007م.
8. محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010م.
9. هناء أعبيد، التطورات الأخيرة في تركيا ومشكلات الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي، ط1، القاهرة، نوفمبر 2006م.
10. ياسر احمد، تركيا البحث عن المستقبل، ط1، القاهرة، دار المصرية للطباعة، 2007م.

ثانيا : الدوريات:-

1. ابوبكر الدسوقي، الصحافة التركية، الحقوق والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد131، 1998م.
2. أحمد المسلماني، حقوق الأنسان في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد123، يناير، 1998م.
3. رضا هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، ابريل، 1998م.
4. السيد عبدالمجيد، تركيا والاتحاد الاوروبي، الواقع وآفاق المستقبل، كراسات استراتيجية، العدد 107، 2008م.
5. صالح سالم، القومية الكردية والعلاقة مع القوميات المجاورة، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، 1999م.
6. عبدالعزيز محمد عوض، ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، القاهرة، العدد21، ابريل 2007م.
7. لقمان عمر، تركيا والاتحاد الأوروبي، دراسة لمسيرة الانضمام، العدد120، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007م.

ثالثا : الرسائل العلمية:-

1. ابتسام علي مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا ما بين العام 1990-2004م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، 2007م.

رابعا : شبكة المعلومات الدولية:-

1. معتصم عوض، معضلة انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، تاريخ النشر 2007/3/15م، على الموقع: http://www.alwatanvoice.com

دور المنظمات الدولية والإقليمية في حل نزاع إقليم دارفور

د. عبدالناصر عبدالسلام الدهري د. عبد القادر علي بوستـــــة

المقدمة:-

تعد أزمة دارفور واحدة من أهم الأزمات العالمية بشكل عام ، وعلى مستوى الدولة السودانية بشكل خاص ، ومع الظروف المحيطة بالمنطقة العربية والإسلامية، أخذت هذه المشكلة أبعاداً أكبر من حجمها الطبيعي، حيث لا يتوقف تأثيرها على عدم إحداث الاستقرار في أرض السودان، وإنما يتعدى هذا التأثير إلى تهديد سيادة الدولة السودانية ، وقد تطورت الأمور في إقليم دارفور ، إذ خرجت عن كونها أزمة داخلية أو شأن من الشؤون الداخلية للسودان، إذ أصبحت هذه الأزمة ذات تأثير على الدولة السودانية، وذلك بواسطة تداعيات واتهامات متبادلة من جانب العديد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي , مما ساهم في تصاعد الأزمة وتفاقمها .

لذلك، سيتناول الباحث هذه الأزمة وأسبابها، ودور المنظمات الدولية والإقليمية في حل الأزمة ودور محكمة الجنايات الدولية في الأزمة لذا قسم البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول طبيعة أزمة دارفور موضحاً دور أطراف النزاع في الإقليم، أما المبحث الثاني فجاء موضحاً دور دول الجوار والدول الكبرى مبرزاً مصالح كل واحدة منها تجاه الأزمة، أما المبحث الثالث فخصص للمنظمات الإقليمية والدولية مبرزاً دورها في إيجاد تسوية للأزمة من خلال مفاوضات، واتخاذ جملة من قرارات كان آخرها إصدار مذكرة توقيف بحق رئيس السودان من خلال محكمة الجنايات الدولية.

أهمية البحث:-

1- يساهم في معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث أزمة دارفور.

2- الوقوف على دور المنظمات الدولية والإقليمية و محكمة الجنايات الدولية في أزمة دارفور.

أهداف البحث:-

1- التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة دارفور.

2- التعرف على دور النظام السوداني في حل أزمة دارفور.

3- معرفة الدور الذي لعبته المنظمات الإقليمية والدولية من أجل إيجاد تسوية لهذه الأزمة.

إشكالية البحث:-

يعد فهم التركيب الاجتماعية لإقليم دارفور من أساس الحل , والأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة دارفور ودور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية الأزمة , ومحكمة الجنايات الدولية ودورها في أزمة دارفو.

فرضية البحث:-

الحرب الأهلية في دار فور لها أثر علي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ، مما يؤدي إلى التداخل الدولي والإقليمي في الشؤون الداخلية للسودان.

منهجية البحث:-

يستخدم الباحث المنهج التاريخي لنتعرف على التركيبة الاجتماعية لإقليم دارفور , بالإضافة إلى المنهج التحليلي للوقوف على أدوار المنظمات الدولية والإقليمية , وتوضيح كافة المواقف من الأزمة.

المبحث الأول : طبيعة أزمة دارفور:-

إن وجود السلاح بكثرة في إقليم دارفور كان سبباً في اشتعال الصراع , والسبب الرئيس في وصول كميات كبيرة من الأسلحة إلى إقليم دارفور هو قيام الحرب الأهلية في تشاد والحرب التشادية–الليبية، والتي نتج عنها تسرب كمية كبيرة من الأسلحة للإقليم . والسبب الآخر لتوفر الأسلحة في الإقليم وهو حكومة "الصادق المهدي "السابقة، والتي قامت بإمداد القبائل العربية بالأسلحة لمواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة الراحل "جون قرانق", والتي كانت تقوم بالهجوم على غرب السودان كوسيلة للضغط على الحكومة وتحقيق مكاسب سياسية , والسلاح ليس المتهم الوحيد في تفجير الصراع في دارفور , وإنما توافرت أسباب أخرى في تفجير الصراع وهي ضعف الحكومة المركزية في الخرطوم الذي كان نتيجة للصراع مع الجنوب , وما أدى إليه من تدهور في البنية التحتية والفوقية , والصراع الدائر بين الأحزاب السياسية واستخدامها أوراق ضغط على الحكومة , ويقف أيضاً حزب المؤتمر الشعبي خلف تردي الأحداث في دارفور حزب المؤتمر الشعبي , والذي اتهمته الحكومة السودانية بأنه المحرض على الفتنة في دارفور كمحاولة منه لإخراج النظام الحكم في الخرطوم من السلطة[1].

بدأ الصراع في دارفور عندما جمعت حركتا التمرد , العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، مراكز عسكرية هي "حامية قولو" في جبال مرة , والهجوم على مراكز الجيش في الفاشر عاصمة دارفور , وقامت بتدمير المستشفى، كما ونهبت السوق وقتلت حوالي سبعة عشر شخصاً.

[1] - عبد المنعم ضيفي عثمان, دار فور التاريخ والصراع والمستقبل (قصة إقليم دارفور) (القاهرة ، دار رشاد، 2008) ، ص37

وقد بدأت حركات التمرد تتهم ميليشيا الجنجويد بارتكاب المذابح والقيام بعملية تطهير عرقي ضد السكان , رغم أن حركة العدل والمساواة , وحركة تحرير السودان هما اللذان بدأتا الهجوم على معسكرات الجيش وأشعلتا نار الفتنة في الإقليم الآمن[1].

وقد اختلفت وجهات النظر حول طبيعة الصراع القائم في دارفور، إذ يرى البعض أنه صراع بين قبائل رعوية وقبائل مزارعين بسبب النزاع على الموارد الشحيحة في الإقليم؛ ووجهة نظر أخرى تقول إن الصراع عبارة عن صراع بين غرب سوداني ذي أصول أفريقية, وبين شماله ذي الأصول العربية , ووجهة نظر ثالثه ترى أيضاً أنه صراع ضد الوجود العربي في دارفور. والحقيقة التي يجب مراعاتها أن طبيعة الإقليم نفسه ساعدت على اشتداد الصراع. فقلة مصادر المياه وانتشار نظام القبيلة هما عاملان رئيسان في اشتداد حدة الصراع, وقد كانت مثل هذه الصراعات تُحل عرفياً في الأحوال العادية, ودون أي تدخل من السلطة المركزية[2]. لقد قامت الحكومة السودانية بعدة إجراءات لاحتواء الأزمة المشتعلة في الإقليم, وشملت هذه الإجراءات تغييرات إدارية وقضائية، كما شكلت لجان تقصي الحقائق برئاسة قاضي من قضاة المحكمة العليا, ولجنة لحصر وتقرير خسائر الأطراف المتضررة , وتم استحداث منصب جديد هو منصب ممثل رئيس الجمهورية المقيم في إقليم دارفور, والذي أصدر بدوره عدة قرارات، منها قرار يقضي بتدريب ستة عشر ألف شرطي لسد العجز في دارفور، بالإضافة إلى صدور قرار بانتشار القوات المسلحة والشرطة في دارفور لتأمين الطرق وخطوط السكك الحديدية, والحركة الآمنة للمواطنين . كما صدر قرار بتسهيل إجراءات منح تأشيرات للعاملين في المنظمات التطوعية, وقرار آخر بإعفاء واردات العون الإنساني من كافة القيود والرسوم الجمركية، وقرار بتسهيل حركة العاملين في المنظمات الإنسانية، وقرار بتسهيل عمل لجنة تقصي الحقائق في الإقليم. وعلى المستوى القضائي، أصدر الرئيس "عمر حسن البشير " قراراً في 8-5-2004 , بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، قدمت تقريرها في يناير 2005 , كما شُكلت لجان للتحقيق في ادعاءات جرائم الاغتصاب , ومحكمة جنائية لمحاكمة مرتكبي الجرائم في دارفور.

وعلى مستوى محاولة رأب الصدع بين القبائل المتحاربة, تم عقد جلسات صلح بين القبائل بلغ عددها أربعة وعشرين جلسة للصلح , وشملت كافة القبائل التي تقطن في الإقليم , وباستعراض جهود الحكومة السودانية نجد أنها بذلت محاولات كثيرة لرأب الصدع, وحتى لا تتصاعد المشكلة تتحول من كونها مشكلة محلية إلى مشكلة دولية[3].

---

[1] - المرجع السابق , ص 41.

[2] - محمد صالح أيوب, الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق الترجمي ,(طرابلس، جمعية الدعوة الإسلامية , 1994), ص45.

[3] - المرجع السابق , ص46 .

ولكن متمردي دارفور نجحوا من خلال استخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة في كسب التعاطف العالمي.

وكانت أهم مرتكزات الحملة الدعائية هي:-

1- وجود صراع عرقي بين العرب والأفارقة.

2- وجود إبادة جماعية في الإقليم.

وقد توافرت عوامل ساعدت هؤلاء المتمردين على كسب التعاطف, فهناك أهمية السودان المركزية وتصنيفها كدولة راعية للإرهاب, واتهام السودان بإشارة مشاكل تؤثر على الأمن الدولي والمصالح الدولية[1].

وقد قامت الحكومة السودانية بعدة إجراءات سياسية لمنع تدهور الأوضاع في دارفور, فعقدت مع المتمردين اتفاقية أبشا في سبتمبر 2003, برعاية تشاد، إذ وقعها عن الحكومة السودانية قائد المنطقة الغربية, وجيش تحرير السودان, وكافة الفصائل, وأقر هذا المؤتمر مبدأين هما:-

1- تهيئة الأوضاع لاستتباب الأمن في دارفور.

2- وقف إطلاق النار.

وبعد بذل العديد من الجهود المحلية والإقليمية في سبيل إيجاد حل للأزمة, ظل الوضع معلق في دارفور, مما أتاح فرصة للتدخل من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، إذ إن أزمة دارفور لم تعد أزمة داخلية تخص السودان وحده, وإنما لهذه الأزمة تداعيات على المستويين الإقليمي والدولي.[2]

المطلب الأول : أطراف الصراع في دارفور:-

يمثل أطراف النزاع في دارفور حركتين هما "جبهة تحرير السودان" و "جماعة العدل والمساواة ", وهما قبائل أفريقية ويمثلان الجانب المتمرد ضد الحكومة السودانية , والطرف الثالث في النزاع هو مجموعة الجنجويد والمختلف في أصولهم , وهل هم عرب أم من الأفارقة وتختلف جماعتا التمرد من حيث توجههما السياسي, ولكنهما تتفقان من حيث رغبتهما في الحصول على مكاسب سياسية, واقتسام الثروة.

اولاً : جبهة تحرير السودان:-

نشأت هذه الحركة في عام 2003م على يد مجموعة من الشباب ينتمون إلى قبائل أفريقية وهي الفور, الزغاوة, المساليت, وقد قاموا برفع السلاح ضد ما أسموه بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي, والذي يعانيه الإقليم[3].

---

[1] - المرجع السابق , ص47.

[2] - عبد المنعم ضيفي عثمان , دار فور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سبق ذكره , ص41 .

[3] - المرجع السابق , ص36 .

إذ قامت هذه الجماعة بالاتصال بزعيم التمرد في الجنوب الراحل "جون قرانق" ، وتأثرت بفكره، حتى أنها غيرت اسمها من حركة تحرير دارفور إلى حركة تحرير السودان تيمناً باسم حركة الراحل "جون قرانق" , والمسماة بالحركة الشعبية لتحرير السودان, وحتى في الأهداف تبنت فكر الراحل "جون قرانق", والذي كان يدعو إلى قيام سودان علماني, ديمقراطي, موحد[1] .

ثانياً : جماعة العدل والمساواة:-

وقد شُكلت هذه الجماعة في عام 2003 م, وطبقاً لبيان تشكيلها تعتبر أن جذور مشكلة دارفور هي في الأصل سياسية واقتصادية وثقافية , فضلا احتكار الشماليين للسلطة . كما حدد البيان التأسيسي لجماعة العدل والمساواة الشكل الذي تسير عليه حركة العدل والمساواة , بأنها حركة ثورية اجتماعية تسعى لإحداث تغيير شامل في البنى الاجتماعية والاقتصادية ونظام الحكم , وتجديد القيم الثقافية وإخضاعها للعلم والمعرفة[2] .

كما حددت وثيقة البيان التأسيسي للحركة أهدافها، وهي إحداث تغيير جذري في السياسة والمجتمع والأخلاق , إيجاد مجتمع حديث قائم على العلم , السماح بحرية الاعتقاد والديانات الثقافية , تحقيق العدل والمساواة والحرية , إنهاء كافة أنواع الاضطهاد من تهميش سياسي أو استغلال اقتصادي , سيادة حكم القانون , واحترام حقوق الإنسان , القسمة العادلة للسلطة الاتحادية بين أقاليم السودان , بداية على مستوى جميع الولايات , والقسمة العادلة للثروات بين أقاليم السودان[3] .

ثالثاً : الجنجويد:-

تشير إليهم دائماً أصابع الاتهام بأنهم المسؤولين عن اشتعال الصراع في الإقليم , وأنهم وراء تعقد مشكلة الأقاليم , فعن الأصل الذي يعود إليه جماعة الجنجويد تشير معظم التقارير أنهم مجموعة من العرب الرحل الذين يعيشون في دارفور , ويتخذون قطع الطريق عملاً يكتسبون منه , وأنهم يقومون بعملية تطهير عرقي لصالح حكومة الخرطوم ؛ هذه هي أكثر المعلومات عن الجنجويد, وهناك من يعود بهم إلى قبائل أفريقية , ودليلهم في ذلك كلمة جنجويد التي تطلق على كل من يقوم بقطع الطريق . وأعمال السطو , وأن هذه الكلمة غير عربية . وقد بدأ ظهور جماعة الجنجويد بعد موجة الجفاف التي ضربت إقليم دارفور في الثمانينيات من القرن العشرين[4]

---

[1] - عن جبهة تحرير السودان ,انظر البيان التأسيسي .
[2] - البيان التأسيسي لجماعة العدل والمساواة .
[3] - المرجع السابق .
[4] - عبد المنعم ضيفي عثمان , دار فور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سبق ذكره , ص40 .

المبحث الثاني : مواقف دول الجوار والدول الكبرى من أزمة دارفور:-

إن أزمة دارفور لم تعد أزمة داخلية تخص السودان وحده , وإنما لهذه الأزمة تداعيات على المستويين الإقليمي والدولي , لذلك أصبحت العديد من الأطراف والقوى الداخلية والخارجية مدعوة للمشاركة في كيفية التغلب على هذه الأزمة , وخاصة الدول المحيطة بالإقليم والدول الكبرى.

المطلب الأول : دول الجوار:-

أولاً : تشاد:-

ترتبط تشاد بإقليم دارفور , فيها قبائل مشتركة على حدود التماس بين تشاد ودارفور , وينتمي الرئيس التشادي "إدريس دبى" إلى قبيلة الزغاوة، والتي تسكن شمال شرق تشاد على الحدود مع دارفور , ويمكن القول إن حركة العدل والمساواة , وحركة جيش تحرير السودان، تعتمدان اعتماداً كلياً على أبناء قبيلة الزغاوة , والذين يعملون في الجيش التشادي[1] .

بجانب ذلك ، هناك أكثر من 50 قبيلة مشتركة بين السودان وتشاد .

هذا، وتعد دارفور العمق الاستراتيجي لتشاد نظراً لاشتراكهما في الحدود , ومن المصالح التشادية أن يصبح هذا العمق خالياً من الصراعات والعنف والتدخل العسكري , وبالتالي سعت تشاد إلى جعل المنطقة مستقرة , لأن عدم الاستقرار يمثل عبئاً اقتصادياً له انعكاساته على حكم الرئيس "إدريس دبي"، لذلك بدأت بالتحرك السريع نحو القيام بوساطة لإيجاد حل للمشكلة [2].

ثانياً : جمهورية أفريقيا الوسطى:-

تعد أفريقيا الوسطى إحدى الدول التي تؤثر عليها الأحداث في منطقة دارفور، فبحكم قربها من مركز الصراع , سواء في تشاد أو السودان، أصبحت أراضيها بمثابة أماكن لتجمع المتمردين سوقاً لتهريب السلاح إلى أطراف التمرد خصوصاً لعدم قدرتها على ضبط الحدود[3] .

وإذا استمر الوضع في دارفور كما هو عليه، فسيؤثر بدون شك على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي فيها . وقد ينتقل الصراع إليها فيما بعد لو لم تجد أزمة دارفور حلاً مناسباً بوقف نزيف الدم فيها , كما ترى أفريقيا الوسطى أن إقليم دارفور هو العمق الاستراتيجي لها ،وأنه من الضروري أن يصبح مستقراً وآمناً من التدخل الدولي . وخشية من تأثيرات هذه الأزمة السلبية على نظامها السياسي، سعت أفريقيا الوسطى للوصول إلى تسوية مشكلة دارفور[4].

---

[1] - خالد حنفي علي , دور دول الجوار في إدارة أزمة دارفور , أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور , الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل , (جامعة القاهرة , معهد البحوث والدراسات الأفريقية , 2005), ص264 .

[2] - عبد القادر إسماعيل , مشكلة دارفور , الأصول التاريخية ومحاولات التدخل السياسي والتدخل الدولي ,(جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008), ص334 .

[3] - محمد صالح أيوب ,الدور الإجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق الترجمي، مرجع سبق ذكره ، ص150.

[4] - المرجع السابق , ص152.

ثالثا : ليبيا:-

تمثل دارفور عمقاً استراتيجياً بالنسبة لليبيا , وذلك يعني أن استمرار الصراع وتصاعده في دارفور يشكل تهديداً للأمن القومي الليبي , إضافة إلى أن ليبيا تضم مجموعة كبيرة من قبائل الزغاوة , وذلك يعني أن تدخلاً عسكرياً دولياً يمثل صورة من صور الضغط على ليبيا , لذلك فإن المصلحة الليبية تستدعي العمل على حل المشكلة سلمياً , وانحصارها في الإطار الأفريقي [1].

رابعاً : مصر:-

ارتبط السودان عامة , ودارفور خاصة، بمصر ارتباطاً عضوياً , وهذا أمر طبيعي لأن السودان يمثل لمصر عمقاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه , والاستقرار في السودان له انعكاسات ايجابية على مصر , وطبيعة العلاقات المصرية . السودانية له خصوصية , فامتداد النيل في البلدين جعل مصر والسودان يجمعهما نهر واحد, وأصبح يطلق على البلدين وادي النيل , ومن خصوصية العلاقات أن السودان كان يعتبر جزءاً من أمن الأراضي المصرية حتى عام 1953، قبل انفصال السودان عن مصر [2].

خامساً : أريتريا:-

ارتبطت أريتريا بالسودان منذ نشأة جبهة تحرير أريتريا في أوائل الستينات من القرن العشرين , وكانت علاقة ودية , حتى قامت دولة أريتريا عام 1991 , ولكن العلاقات ساءت بسبب اتهام الرئيس الأريتيري "اسيان فورقي" للسودان بمحاولة اغتياله , كما اتهمت أريتريا السودان بالتعاون مع أثيوبيا لعزله , وكان رد فعل الرئيس الأريتري باحتضان المعارضة السودانية، سواء في دارفور أو في شرق السودان [3] .

المطلب الثاني : الدول الكبرى:-

أولاً : الولايات المتحدة الأمريكية:-

منذ وصول حكومة الإنقاذ إلى الحكم وتبنيها الاتجاه الإسلامي , بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الزج بنفسها في شؤون السودان , والذي اعتبرته من الدول الراعية للإرهاب , وخصوصاً بعد حادثة تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي عام 1998 , وبدأت تقيم نوعاً من التحالف مع متمردي الجنوب، وتقدم الدعم لحركة الجبهة الشعبية لتحرير السودان , واستمرت بدعم الحركة حتى وقعت معاهدة السلام مع السودان , وتم فصل جنوب السودان عن شماله . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد , بل تدخلت

---

[1] - عبد القادر إسماعيل , الممارسة السياسية لقيادات دارفور بين عامي 54-2004م , أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور , الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل , معهد البحوث والدراسات الأفريقية , جامعة القاهرة , جامعة أفريقيا العالمية , 2005م , ص409.

[2] - المرجع السابق , ص409.

[3] - عبد المنعم ضيفي عثمان ,دار فور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سبق ذكره , ص43 .

الحكومة الأمريكية في شؤون السودان , مستغلة أزمة دارفور , فقد قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول " عام 2004 بزيارة السودان , ثم تبعها بزيارة إقليم دارفور, وبعد لقائه بالمسئولين في السودان , طرح مشروعاً من ثلاث نقاط لحل أزمة دارفور , وهي :

1- نزع أسلحة المليشيات المسلحة في دارفور.

2- تأمين عودة اللاجئين لديارهم.

3- رجوع اللاجئين في تشاد لديارهم.

وقد هدد بأنه لم يتم تطبيق هذه الشروط الثلاثة , ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية , بعدة إجراءات في مجلس الأمن , ويمكن للسودان تفادي هذه الإجراءات إذا طبق ثلاثة شروط, وهي:-

1- السيطرة على الميليشيات الموالية لحكومة الخرطوم.

2- السماح للمنظمات الإنسانية بحرية العمل.

3- البدء في مفاوضات مع جماعتي التمرد.

وقد ارتفع سقف الضغوط الأمريكية على السودان , فقد صدر قرار من الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش" بمحاسبة ومصادرة أموال المسؤولين عن أحداث دارفور , ويقصد بذلك المسؤولين في حكومة السودان , وتجميد أموال الشركات السودانية[1].

فتارة يدعون أن دارفور تتعرض لحركة إبادة , تمهيداً بعد ذلك لمحاكمة من يرونه من المسؤولين السودانيين في المحكمة الجنائية الدولية , كما أن أمريكا تحرض على إرسال قوات متعددة الجنسيات إلى دارفور , وسارعت في استصدار قرار من مجلس الأمن بذلك، والقاضي بنشر قوات دولية في الإقليم , وهو القرار الذي أثار غضب الحكومة السودانية , كما تقدمت الولايات المتحدة باقتراح , مشروع قرار من الأمم المتحدة بفرض عقوبات على السودان , وبالنظر لهذا المشروع يتضح لنا مدى تعنت الولايات المتحدة ضد حق السودان في تعاملها مع أزمة دارفور , خصوصاً وأنها تتهم السودان بالقيام بعملية إبادة ضد السكان في دارفور , إذ أورد وزير خارجيتها الأسبق "كولن باول" ، بعد زيارته لدارفور , أنه يجد أدلة على وجود إبادة جماعية في دارفور[2] .

ثانيا : الاتحاد الأوروبي:-

يتميز موقف الاتحاد الأوروبي من أزمة دارفور بالتخبط والتناقض , فمرة هدد بفرض عقوبات على السودان مالم يقم بالضرب بشدة على المتورطين في أعمال العنف , مع استمرار تجاهل المطالب الإنسانية , وأحياناً يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التريث في اتخاذ قرار بفرض عقوبات على السودان

[1] - المرجع السابق , ص44.

[2] - المرجع السابق , ص45.

بدون مبرر. وتباينت مواقف دوله فمثلاً الموقف البريطاني ادعى بوجود إبادة جماعية في دارفور تستدعي تدخلاً عسكرياً فورياً ، بينما تميز الموقف الفرنسي بصفة عامة بالموضوعية والاعتدال , ويحاول الفرنسيون بقدر الإمكان الحد من تفاقم الأزمة هناك , حرصاً على مصالحهم في تشاد [1]. أما الموقف الألماني تميز بالغموض في تعامله مع أزمة دارفور , ولكن المؤشرات توضح أن لها يداً في محاولة تصعيد العنف في الإقليم, كما تقدم الإيواء والدعم لزعماء التمرد.

ثالثا : الصين:-

جاء الموقف الصيني من أزمة دارفور أقل حدة من مواقف الغربيين , بسبب مصالح الصين النفطية , إذ هددت مراراً باستخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار بفرض عقوبات على السودان , وخاصة القرار رقم (1556) لسنة 2004 , القاضي بنزع سلاح "الجماعات الإرهابية " ومحاكمة القادة الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان [2], والقرار رقم (1593) لسنة 2005 , القاضي بإحالة ملف دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية , الذي امتنعت الصين عن التصويت عليه , والقرار رقم (1706) الصادر في 31 أغسطس عام 2006 , والقاضي بنشر قوات تابعة للأمم المتحدة في دارفور , وتسليم ملف الإقليم إلى هذه القوات التي امتنعت الصين أيضاً عن التصويت عليه [3] . وبسبب هذه المواقف الصينية تجاه السودان , اتهم المبعوث الأمريكي الأسبق "الياسون" حتى يوليو 2008 الصين بحماية الخرطوم , كما ذهب بعض المراقبين إلى وصف مايجري من صراع بين أمريكا والصين في السودان بأنه حرب باردة جديدة تدور بين البلدين حول نفط ويورانيم دارفور[4] .

المبحث الثالث : دور المنظمات الإقليمية والدولية في حل أزمة دارفور:-

المطلب الأول : دور المنظمات الإقليمية:-

أولاً : دور الاتحاد الأفريقي:-

أهم الدوافع المحركة لموقف الاتحاد الأفريقي تجاه الأزمة هو خشية تكرار تجربة رواندا , وتأثر الاتحاد الأفريقي بعدة مدخلات من أهمها محدودية القدرات التمويلية , وافتقاده لأدوات تأثير فعالة على أطراف العملية التفاوضية. وقد اتخذت جهود الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة في دارفور عدة مسارات لعل من أبرزها محادثات "أديس أبابا " , في يوليو 2005 , والتي لم تنجح بسبب إرسال حركات التمرد لقيادات من الصف الثاني ليس لديها القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية , كما كان من أسباب فشل

---

[1] - المرجع السابق , ص46.

[2] - علي السيد النقر , السياسة الصينية تجاه قضية دارفور بين المصالح الثابتة والاستراتيجيات , : http //WWW.sisgov.eg

[3] - عبده مختار موسى , دارفور , من الأزمة إلى صراع القوى العظمى , (القاهرة , الدار العربية للعلوم , 2009) , ص252.

[4] - المرجع السابق , ص254 .

مفاوضات "أديس أبابا", تمسك جماعات التمرد بخمسة شروط، منها : تفكيك وحل ميليشيات الجنجويد , وإجراء تحقيق دولي بما أسموه جرائم حرب , بالإضافة إلى عدم وجود نوايا حسنة للوصول إلى حل نهائي , والمسار الثاني الذي قام به الاتحاد الأفريقي هو تقديم ورقة الاتحاد للتوفيق بين الحكومة وجماعات التمرد للتفاوض بشأنها , وقد قبلت الحكومة السودانية الحوار مع المتمردين حول أطروحات الاتحاد الأفريقي، مع تمسكها ببعض الأمور التي ترى أنها ضرورية للتوفيق مع الدستور واتفاقية السلام , ثم جرت مفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في "أبوجا"، نوفمبر 2005 , على أن تكون الأخيرة للتوصل إلى أتفاق سلام . وقد قام الاتحاد الأفريقي بإرسال فرق لمراقبة وقف إطلاق النار , ونشر جنود من دول الاتحاد ضماناً للسلام والأمن في دارفور , وقد كان موقف الحكومة السودانية من الاتحاد الأفريقي موقفاً إيجابياً, وكان السبب في اتجاه الاتحاد الأفريقي للتدخل بإيجابية في أزمة دارفور هو رفض الدول الأفريقية تدخلات الدول الأجنبية لأنها من وجهة نظرها لاتتدخل إلى لتنفيذ مصالحها[1].

وقد قدمت الأمم المتحدة دعماً للاتحاد الأفريقي , وهو ما يُعرف باسم حزمة الدعم اللوجستي والاستشاري , وقد استجابت الحكومة السودانية لمطالب الاتحاد الأفريقي , إذ قبلت الاقتراحات بالسماح لقوات الاتحاد الأفريقي في دارفور بالتأكد من عدم تعيين أفراد ميليشيات الجنجويد في الشرطة , كما يتضح من السياق وجود تعاون كبير بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة . وعلى العموم فإن مبادرة الاتحاد الأفريقي تعد ظاهرة جديرة بالاحترام , وتحتاج للدعم لحل قضايا أفريقيا بأيدي أفريقية[2], وباعتبار أن الاتحاد الأفريقي هو المنظمة الإقليمية التي تهتم بقضايا الأمن والسلم والاستقرار في أفريقيا , فقد كان للاتحاد دور محوري في أزمة دارفور , وإذ حظيت مشكلة دارفور بالاهتمام الأكبر عند انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي في "أديس أبابا" , كما وضعت على أجندة الاتحاد في اجتماعات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي , ولكنَّ الجهود التي قام بها الزعماء الأفارقة،وخاصة الرئيس "أوباسنجو"، رئيس دورة الاتحاد الأفريقي ومسؤول مجلس السلم والأمن في إدارة أزمة دارفور , لم تنجح ولم تصل إلى نتائج حاسمة في إنهاء الصراع , ويرجع ذلك إلى تعنت أطراف النزاع , حكومة السودان , وقوى التمرد وحركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان يضاف إلى ذلك عدم قدرة الاتحاد الأفريقي التمويلية لمواجهة الأوضاع المختلفة للمشكلة[3].

---

[1] - عبد المنعم ضيفي عثمان ,دار فور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سبق ذكره , ص 73 – 74 .

[2] - المرجع السابق , ص47 .

[3] - أحمد إبراهيم محمود , أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور , (جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية , 2005) , ص420 .

ثانياً : دور جامعة الدول العربية:-

اتخذت جامعة الدول العربية موقفاً من قضية دارفور يتحدد إطاره في أن هذه القضية شأن داخلي سوداني , كما رفضت مبدأ توقيع العقوبات على السودان ، مبدأ إرسال قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة الى الإقليم , كما دعت الجامعة العربية المجتمع الدولي الى دعم جهود الاتحاد الأفريقي , وأكدت أن هذا الاتحاد ينقصه الدعم المالي لكي يستطيع نشر المزيد من قواته في دارفور[1] .

المطلب الثاني : دور المنظمات الدولية:-

لقد لعبت الأمم المتحدة دوراً مؤثراً في أزمة دارفور , حيث تدخلت فوراً في هذه الأزمة ،علماً أنها لم تتدخل بهذه السرعة في أزمات سابقة , و كان لها الدور الأكبر في الإخلال بالسلم والأمن الدوليين , فمثلاً مشكلة فلسطين , والشيشان , وأفغانستان , والعراق . ففي هذه المشاكل، لم تقم الأمم المتحدة بأي دور في إيقاف الحروب التي نشبت في تلك الدول , ومنذ اندلاع أزمة دارفور , أصدرت الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن العديد من القرارات , كما أصدر مجلس الأمن قراراً بشأن إحالة الأزمة إلى محكمة الجنايات الدولية , وذلك بهدف محاكمة المتهمين الذين يقومون بانتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان في دارفور[2] .

أولاً : دور المنظمة الدولية (الأمم المتحدة):-

لقد تدخلت الأمم المتحدة في الأزمة عبر محورين هما:-

المنظمات الدولية ومجلس الأمن الذي أصدر عدة قرارات كمحاولة لاحتواء الأزمة , وقد أثارت هذه القرارات حفيظة الشعب السوداني . وتباينت ردود الأفعال تجاه هذه الأزمة[3] , إذ قام "ايان برونك" ،ممثل الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في 26 أغسطس 2004 ، بزيارة إلى إقليم دارفور من أجل تقييم الوضع والسياسات والتدابير التي وضعتها الحكومة السودانية من أجل الإيفاء بتعهداتها , وقدم في بداية شهر سبتمبر 2004 , تقريره عن الوضع في دارفور , والذي على أساسه قد يتخذ المجلس قراراً جديداً بشأن السودان . وكذلك قامت بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة ، مثل منظمة الهجرة الدولية التي وقعت اتفاقية مع الحكومة السودانية , بقصد برامج العودة والتعاون لمعالجة الأوضاع النازحين عن ديارهم في إقليم دارفور, وتوفير الأمن والحماية للمراقبين الذين يقومون بمهمة مراقبة وقف إطلاق النار[4] .

---

[1] - عبد المنعم ضيفي عثمان , دار فور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سبق ذكره , ص47 .

[2] - أحمد حجاج , المواقف الدولية من أزمة دارفور , السياسة الدولية , العدد 168 ,(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007), ص194

[3] - عبد المنعم ضيفي عثمان , دار فور التاريخ والصراع والمستقبل، مرجع سبق ذكره , ص49 .

[4] - أحمد حجاج , المواقف الدولية من أزمة دارفور , السياسة الدولية , العدد158 , (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004) , ص202 .

ثانياً : دور مجلس الأمن في تسوية الأزمة:-

قام مجلس الأمن، من أجل تسوية أزمة دارفور, بإصدار العديد من القرارات التي تهتم بتسوية الأزمة ، واختص السودان بجزء كبير من نشاط مجلس الأمن , قرارات مجلس الأمن تناقش أزمات السودان, بهدف ممارسة الضغوط على الحكومة السودانية من أجل تقديم المزيد من التنازلات لحركات التمرد الموجودة في السودان[1] , لذلك أصدر مجلس الأمن القرار الأول رقم (1325) لسنة 2000 , بشأن إقليم دارفور، حظر السلاح وتجميد الأرصدة . وفي القرار الثاني رقم (1556) , الذي صدر في نهاية يوليو 2004 , بشأن أزمة دارفور , تمَ توجه الدعوة للحكومة السودانية للتحرك خلال مدة لاتتجاوز الثلاثيين يوماً لنزع سلاح ميليشيات الجنجويد , التي ألقت الدول الغربية , والأمم المتحدة عليها مسؤولية تفاقم أزمة دارفور , واعتقال المسؤولين عن الجرائم التي تم ارتكابها , واستكمال تنفيذ الحكومة السودانية لخطة عودة النازحين إلى ديارهم وقراهم , على أن يقوم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في السودان "ايان برونك" بتقديم تقريره خلال شهر يبدأ من 30يوليو 2004 , ليحدد فيه مدى التزام الحكومة السودانية ,كما حذر قرار مجلس الأمن أنه سوف يقوم باتخاذ "عقوبات" ضد الحكومة السودانية , اقتصادية ودبلوماسية , بالدرجة الأولى ولاتقع في المجال العسكري [2].

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار وضع الحكومة السودانية تحت الرقابة الدولية , وذلك بتقديم ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة تقرير كل ثلاثين يوماً ، موضحاً فيه جميع الأوضاع في إقليم دارفور[3].

إلا أن التقرير الثاني الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق " كوفي عنان", والذي وضح فيه بأنه لايوجد به أي تقدم في وقف الهجمات على المدنيين , ولم يعاقب المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت ضد سكان دارفور, وأنه لايوجد أي تقدم للحكومة في ترسيخ وقف إطلاق النار، موضحاً بأن مفتاح تحقيق الأمن هو ردع ميليشيات الجنجويد ومحاكمة المسؤولين عما يحدث . ولقد لحق ذلك ، وفقاً لما جاء في قرار مجلس الأمن (1564) الصادر في 18 – 9–2004[4], تكوين لجنة للتحقيق في مزاعم الإبادة الجماعية , والدعوة إلى نشر المزيد من مراقبي حفظ السلام من قبل قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور , مع التهديد بحظر صادرات النفط السودانية [5].

---

[1] - السيد مصطفى أحمد أبو الخير , أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر , (القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع, 2006), ص255.

[2] - هدى البكري , الموقف الأمريكي من أزمة دارفور , السياسة الدولية , العدد 159 ,(القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005), ص224.

[3] - إجلال رأفت , وهاني رسلان , وآخرون , ملامح النزاع في دارفور , الأزمة والآفاق المستقبلية , (القاهرة , مركز البحوث والدراسات السياسية , 2004), ص132 .

[4] - التقرير الاستراتيجي السوداني السادس لعام , 2004 – 2005 , (جامعة القاهرة , مركز البحوث والدراسات الأفريقية, 2006) ص55 .

[5] - إجلال رأفت , هاني رسلان وآخرون , ملامح النزاع في دار فور، مرجع سبق ذكره , ص135 .

وفي الأسبوع الأخير من مارس2005 ، أصدر مجلس الأمن قرارين هما (1591 – 1593) ،بخصوص أزمة دارفور , مؤكداً على أنه هناك تعقيداً في الأزمة , مما يؤدي إلى حدوث تداعيات بالغة الخطورة على الحكومة السودانية[1].

وقد تضمن القرار (1591) فرض عقوبات على مرتكبي الجرائم في دارفور، من خلال منعهم من التنقل أو السفر , وحجز أرصدتهم , وودائعهم المالية , إلا أن الخطورة تكمن في أن القرار فرض حظراً على الحكومة السودانية يمنعها من إدخال أي أسلحة أو معدات إلى الإقليم إلا بعد موافقة بعثة الأمم المتحدة , وكذلك حظر الطيران العسكري فوق الإقليم[2].

أما القرار الثاني (1593) , والخاص بإحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية , وذلك بعد موافقة 11 دولة , وامتناع أربعة دول هي الولايات المتحدة الأمريكية , والصين , وروسيا , والجزائر , عن التصويت , والغرض من إصدار القرار هو إحالة المتهمين إلى المحكمة الجنائية الدولية [3].

ومن الملاحظ أن مجلس الأمن أصدر العديد من القرارات بشأن أزمة دارفور , إلا أن من أهمها قرار مجلس الأمن رقم (1706) الذي صدر في 31 أغسطس 2006 , والذي أكد فيه على استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور , وأكد هذا القرار على ضرورة وضع حد للمآسي التي تحدث هناك , ولعل من أهم ماورد في نص القرار التشديد على ضرورة أن تحلّ قوات تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الإقليم محل القوات التابعة للاتحاد الأفريقي , إلا أن الحكومة السودانية رفضت هذا القرار رفضاً قطعياً , وفور صدور القرار اعتبرت المسؤولة في الخارجية الأمريكية "كريستين سلفربرغ" أن موافقة الخرطوم غير ضرورية رغم أن ديباجة القرار تدعو الحكومة السودانية إلى الموافقة على هذا القرار , إلا أن التفسير الأمريكي لهذا القرار يقول إن الموافقة ليست شرطاً لازماً لتنفيذ القرار , خاصة وأن البنود المهمة فيه صدرت تحت الفصل السابع , وقرار المجلس يبدأ بعملية نشر للقوات الدولية كجزء من عملية استبدال قوات الاتحاد الأفريقي بقوات الأمم المتحدة[4].

وقرار مجلس الأمن الأخير رقم (1769) , والذي يقضي بإرسال قوات مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي , تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة , وخضع هذا القرار للتعديل أكثر من مرة , وتم إقراره في النهاية بإجماع أعضاء مجلس الأمن[5] .

---

[1] - السيد مصطفى أحمد أبو الخير ,ازمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره , ص255 .

[2] - التقرير الاستراتيجي الأفريقي لعام , 2004-2005 , القاهرة , مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام , ص364.

[3] - التقرير الاستراتيجي الأفريقي لعام , 2005-2006 , القاهرة , معهد البحوث الأفريقية, ص186 .

[4] - هاني رسلان , اتفاق أبوجا للسلام وأزمة نشر القوات الدولية في دارفور , كراسات إستراتيجية , العدد 107 , (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006), ص34.

[5] - المرجع السابق، ص35

لقد اضطرت الحكومة السودانية لقبول العملية المختلطة الدولية، رغم رفضها قبول القوات الدولية , وإصرارها على وجود القوات الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي , وأن الذي جعل الحكومة السودانية تقبل بهذا القرار هو الضغوطات الدولية التي تهدد الدولة السودانية بفرض عقوبات جديدة عليها , بل أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض عقوبات اقتصادية على السودان , وسحب الاستثمار , لاسيما في قطاع النفط , وتهديد الدول والشركات التي تتعامل مع السودان[1].

لذلك، وافقت الحكومة السودانية على القرار، ووافقت عليه أيضاً جميع حركات التمرد , ومن ثم قبول هذا القرار مجلس الأمن بترحاب دولي يحسم نهاية الأزمة التي كانت تنذر بمواجهة بين السودان والمجتمع الدولي[2] .

المطلب الثالث : محكمة الجنائيات الدولية وأزمة دارفور:-

بطلب من مجلس الأمن , أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق " كوفي عنان", لجنة دولية برئاسة القاضي الايطالي "أنطونيو كاسيسي" , للتحقيق في الأحداث التي وقعت في إقليم دارفور . وبعد أن استكملت اللجنة عملها , ورفعت تقريرها إلى الأمين العام , حيث خلصت إلى أن هناك مايدعو للاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب قد ارتكبت في هذا الإقليم من قبل القوات الحكومية وميليشا الجنجويد التي تدعمها , إضافة إلى عناصر حركات التحرر , ومن ثم أوصت بإحالة هذا الملف من قبل مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي . وبالاستناد إلى التوصية المشار إليها , أصدر مجلس الأمن قراره رقم (1593) ، مستخدماً صلاحياته تحت المادة 13/ب من نظام روما لسنة 1998 , في ضوء الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة , معتبراً أن الوضع في دارفور يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين [3].

وفي مايو 2005 , قام الادعاء بتحليل المعلومات المتعلقة بوجود إجراءات سودانية وطنية فيما يخص الجرائم المرتكبة في دارفور , إذ لم تكن هناك أي إجراءات من هذا النوع[4].

وعملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1593 , يقدم الادعاء تقريراً إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر يعلن فيه عن الأنشطة المضطلع بها , وتلك التي سيقوم بها . وفي 29 يوليو 2005 , ورد في التقريرين الأولين كيف يقرر مكتب المدعي العام الشروع في التحقيق , وكيف يقيم عملية اختيار الأحداث وتحديد من يتحمل مسؤولية الأحداث في يونيو 2005 , حدد التقرير الثالث أنماط الجرائم الرئيسة . وفي 14 ديسمبر 2006 , أشار التقرير الرابع إلى أن المكتب يقوم بجمع الأدلة لتحديد من

---

[1] - المرجع السابق، ص36

[2] - السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون المعاصر، مرجع سبق ذكره ، ص256 .

[3] - محسن عوض , علاء شلبي , من أجل سلام دارفور , بحوث ومناقشات ندوة حول مواقف أكثر فاعلية لمنظمات حقوق الإنسان في دارفور ,(القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية , 2007). ص20

[4] - عبد الله الأشعل ,السودان ومحكمة الجنايات الدولية، (الإسكندرية، دار الكتاب الوطني، 2009), ص265 .

يتحمل أكبر قسط من المسؤولية في بعض أبشع الجرائم المرتكبة في دارفور, وهو يسعى إلى وضع ملف الدعوى في صيغته النهائية وتقديمه إلى القضاة بحلول فبراير 2007 , وفي 27 فبراير 2007 , قدم المكتب الأدلة التي كانت بحوزته.

وفي 27 أبريل 2007 ، أصدر القضاة الأمر بإلقاء القبض على وزير الدولة للشؤون الداخلية للسوداني الأسبق " أحمد هارون " و "علي كوشيب"، أحد قادة ميليشيا الجنجويد بتهمة، ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب, وما يزال التحقيق مستمراً تحضيراً للمزيد من الإجراءات التمهيدية وإجراءات المحكمة[1] . إذ تم إصدار مذكرة توقيفهم بعدما اتهمتهما المحكمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور في عامي 2003 – 2004 .[2]

إلا أن الحكومة السودانية أعلنت عن تمسكها بموقفها المعلن منذ عام 2005، والرافض بشكل قطعي لتسليم أي سوداني للمحاكمة في الخارج , سواء أكان المطلوب من الحكومة أو من أنصارها أو من الحركات المسلحة في دارفور[3].

وفي 14 يوليو 2008 , قام السيد "لويس مورينو أكامبو" , المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية , بتقديم الأدلة على أن الرئيس السوداني"عمر حسن البشير" قد ارتكب جرائم الإبادة الجماعية , والجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب في دارفور . فبعد مرور ثلاث سنوات على طلب مجلس الأمن بالتحقيق في دارفور , يرى المدعي العام أن هناك مبررات معقولة بأن "عمر حسن البشير" يتحمل المسؤولية الجنائية فيما يخص التهم الموجهة إليه , وتبين الأدلة التي قدمها المدعي العام أن "عمر حسن البشير" قد دبر ونفذ خطة لتدمير جزء كبير من مجموعات القبائل الفور, والمساليب والزغاوة , لأسباب أثنية , وطلب الادعاء إلى قضاء الدائرة التمهيدية بإلقاء القبض على الرئيس "عمر حسن البشير" [4].

وأصبحت محكمة الجنايات الدولية أمام خيارات محدودة , لاسيما بعد تمسك الحكومة السودانية ومن هذه الخيارات ما يلي:-

1- أن تقوم محكمة الجنايات الدولية بتوقيع اتفاق مع الاتحاد الأفريقي , وفي حالة هذا تلتزم قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور بتنفيذ قرارات المحكمة.
2- إحالة المذكرة إلى الشرطة الدولية من أجل القبض على المتهمين.
3- صدور المحكمة قرار لإعادة الملف إلى مجلس الأمن من أجل التحقيق في انتهاكات دارفور.

---

[1] - المرجع السابق , ص266 .
[2] - المرجع السابق، ص67 .
[3] - السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون المعاصر، مرجع سبق ذكره ، ص258 .
[4] - عبد الله الأشعل , السودان ومحكمة الجنايات الدولية، مرجع سبق ذكره , ص244 .

وبما أن القرار كان تحت الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية المتعلق بالعقوبات , فالمرجح أن مجلس الأمن سوف يقوم بمنح الحكومة السودانية مهلة للتعاون مع المحكمة , وتسليم المتهمين ، فإذا رفضت ذلك فسيلجأ المجلس إلى إصدار عقوبات على السودان[1].

أولاً : موقف الاتحاد الأفريقي من مذكرة توقيف الرئيس السوداني:-

أعلن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي "جان بينغ" , أن مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية "تهدد السلام في السودان".

كما أضاف أن موقف الاتحاد الأفريقي هو مع مكافحة الإفلات من العقاب, ومن غير الوارد لدينا ترك مرتكبي الجرائم من دون عقاب , لكننا نقول إن السلام والعدالة يجب ألا يتعارضا , وإن مقتضيات العدالة لايمكن أن تتجاهل مقتضيات السلام , معتبراً أن قرار المحكمة الجنائية الدولية يهدد السلام[2].

ثانياً : موقف جامعة الدول العربية من مذكرة توقيف الرئيس السوداني:-

أكد أمين عام جامعة الدول العربية الأسبق "عمر موسى" , أن قرار الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس "عمر حسن البشير" حدث جلل , وأنه فور صدور القرار أجرى الاتفاق مع وفد عربي – أفريقي مشترك رفيع المستوى للتوجه إلى مجلس الأمن الدولي لتأجيل الإجراءات المتخذة[3]

الخاتمة:-

أوضح البحث بأن إقليم دارفور توجد فيه العديد من القبائل , هذا مما جعل تركيبته معقدة للغاية, وأدى أيضاً إلى حدوث النزاعات بين تلك القبائل , والأمر الذي زاد هذه الأزمة تعقيداً , هو تدخل الدول الأجنبية في هذا الصراع الداخلي والخاص بدولة السودان , وأن ضعف شخصية الاتحاد الأفريقي في حل أزمة إقليم دارفور هو السبب الذي جعل دول أجنبية تتدخل مستغلة هذا الضعف .

وأوضح البحث تداعيات أزمة دارفور على الحكومة السودانية , إذ سببت الأزمة معاناة كبيرة لأبناء إقليم دارفور, وأثرت هذه الأزمة في العلاقات الدولية مع السودان, كما كان لها انعكاس على الدول المجاورة , وكذلك تناول هذا البحث الدور التي تقوم به المنظمات الإقليمية والدولية من أجل إيجاد تسوية لهذه الأزمة , وبالأخص منظمة الاتحاد الأفريقي التي تلعب دوراً كبيراً من أجل إيجاد تسوية لهذه الأزمة .

ومن خلال الحديث عن هذه الأزمة توصل الباحث إلى أن محركات هذه الصراعات ودوافعها ترجع إلى أسباب مختلفة ومتداخلة مع بعضها البعض , وأن الحكومة السودانية لها الدور رئيسي في ظهور

---

[1] - شبكة المعلومات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات www.aljzeera.net

[2] - المرجع السابق.

[3] - المرجع السابق.

الأزمة , وذلك من خلال السياسات الخاطئة التي وضعتها الحكومة , والتي استمرت في ممارستها , وهذا مما أدى إلى ظهور الأزمة في إقليم دارفور .

وخلاصة البحث أن الوضع الذي تركته مذكرة توقيف الرئيس السوداني "عمر حسن البشير" ومحاولات فرض العزلة على السودان عربياً ودولياً يستدعي تحرك سياسي داخلي , واهتمام عربي أفريقي بالشأن السوداني لأن السودان عانى كثيراً من إهمال ذوي القربى وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج نعتقد بأهميتها .

النتائج:-

1- تعتبر أزمة دارفور من الأزمات التي تهدد استقرار وأمن دولة السودان.
2- أزمة دارفور تعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدولة السودان.
3- أزمة دارفور تعتبر إفراز لطبيعة العصر الناتجة من مخلفات الاستعمار الذي يسعى إلى تقسيم القارة إلى دويلات صغيرة تمهيداً للسيطرة على ثرواتها.
4- إقليم دارفور توجد فيه العديد من القبائل مما جعل تركيبته معقدة للغاية.
5- تركيبة دارفور السكانية معقدة وهذا أدى إلى حدوث هذه الأزمة.
6- يتمتع إقليم دارفور بوفرة الموارد الطبيعية وهذا أدى إلى تداعي الأزمة.
7- سببت أزمة دارفور معاناة كبيرة لأبناء إقليم دارفور وأثرت على العلاقات الدولية مع السودان.
8- أزمة دارفور سببت في نقص سيادة الدولة السودانية , وذلك من خلال تدخل الدول في شؤونها الداخلية والخارجية.

التوصيات:-

1- ضرورة العمل على وحدة السودان وسلامة أراضيه.
2- إن حل أزمة دارفور لايمكن أن يكتب له النجاح إلا على أيدي أبناء الإقليم أنفسهم.
3- التأكيد على أن أزمة دارفور جزء من الأزمات التي تعرض لها الشعب السوداني بأكمله , لذا على المنظمات الدولية الإسراع في إيجاد حل لهذه الأزمة.
4- زيادة وتأهيل وتقوية قوات الاتحاد الأفريقي لتمكينها من أداء واجبها تجاه المواطنين والممتلكات.
5- تفعيل مبدأ المحاسبة ووضع حد للإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من أطراف النزاع في دارفور.

المراجع:-

أولاً : الكتب:-

1- أحمد إبراهيم محمود, دور الاتحاد الأفريقي في أزمة دارفور, أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور, الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل, القاهرة, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, 2005م.

2- السيد مصطفى أحمد أبو الخير, أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر, ط الأولى, ايتراك للنشر والتوزيع, القاهرة, 2006م.

3- محمد صالح أيوب, الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق الترجمي, جمعية الدعوة الإسلامية, طرابلس, ليبيا, ب ط, 1994م.

4- إجلال رافت، هاني رسلان، ملامح النزاع في دار فور، الأزمة والأفاق المستقبلية، مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية 2004م.

5- عبد القادر إسماعيل، مشكلة دار فور الأصول التاريخية ومحاولات التدخل الدولي، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،2008م.

6- عبد الله الأشعل، السودان ومحكمة الجنائيات الدولية، الإسكندرية، دار الكتب الوطني ،2009م.

7- عبد المنعم ضيفي عثمان، دار فور التاريخ والصراع (قصة إقليم دار فور) القاهرة، دار رشاد، 2008م.

8- عبده مختار موسي، دار فور من الأزمة إلي صراع القوي العظمي، القاهرة، الدار العربية للعلوم، 2009م.

ثانياً : الدوريات والمؤتمرات:-

1- أحمد حجاج, المواقف الدولية من أزمة دارفور, السياسة الدولية, العدد 158 ,القاهرة, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, 2007م.

2- أحمد حجاج , المواقف الدولية من أزمة دارفور, السياسة الدولية, العدد 168, القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007م.

3- خالد حنفي علي, دور دول الجوار في إدارة أزمة دارفور, أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور, الأصول والمواقف, وسيناريوهات الحل, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, جامعة القاهرة, 2005م.

4- عبد القادر اسماعيل, الممارسة السياسية لقيادات دارفور بين عامي 54-2004, أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور, الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل, معهد البحوث والدراسات الأفريقية, جامعة القاهرة, جامعة أفريقيا العالمية, 2005م.

5- محسن عوض, علاء شلبي, من أجل سلام دارفور, بحوث ومناقشات ندوة حول مواقف أكثر فاعلية لمنظمات حقوق الإنسان في دارفور, القاهرة, 2007م.

6- هاني رسلان, أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل, السياسة الدولية, العدد 158, القاهرة, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, 2004م.

7- هاني رسلان, اتفاق أبوجا للسلام وأزمة نشر القوات الدولية في دارفور, كراسات إستراتيجية, العدد 107, القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006م.

8- هدى البكري, الموقف الأمريكي من أزمة دارفور, السياسة الدولية, العدد 159, القاهرة, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, 2005م.

ثالثاً : الوثائق والتقارير:-

1- البيان التأسيسي لجبهة تحرير السودان.

2- البيان التأسيسي لجبهة العدل والمساواة.

3- التقرير الاستراتيجي الأفريقي, 2004-2005, القاهرة : مركز البحوث الأفريقية .

4- التقرير الاستراتيجي السوداني السادس, 2004-2005, جامعة القاهرة : معد البحوث والدراسات الأفريقية .

5- التقرير الاستراتيجي الافريقي, 2005-2006, جامعة القاهرة : معد البحوث والدراسات الأفريقية.

رابعاً : شبكة المعلومات الدولية:-

1- WWW.aljazeera.net

2- علي السيد النقر, السياسة الصينية تجاه قضية دارفور بين المصالح الثابتة والاستراتيجيات, http://www.sisgov.eg

المرابحة الإسلامية الواقع والمأمول

دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية فرع بني وليد

ارحومة مفتاح أغنية

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

الملخص :-

تهدف الدراسة إلى التعرف على المرابحة الإسلامية وأهمية وشروط نظام البيع بالمرابحة الإسلامية وما هي مراحل وخطوات التطبيق العملي لعملية البيع بالمرابحة الإسلامية والتعريف بأنواع التمويل الإسلامي المختلفة ومبادئ التمويل الإسلامي وما هي سمات المصارف الإسلامية ومصادر تمويلها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها لا يوجد موظفين متخصصين في قسم المرابحة الإسلامية باستثناء موظف واحد أو اثنان، ولا يوجد التزام دقيق بتطبيق صيغة المرابحة الإسلامية حيث أن المصرف لا يملك الشيء المراد بيعه للعميل " سلعة ما "، وارتفاع معدل العائد على السلف مقارنة بمعدل العائد على المرابحة الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات نذكر منها ما يلي إلزام المصارف بوجود هيئة رقابية شرعية ومتخصصة في فقه المعاملات المالية، والاهتمام بنظام التدريب بموظفي المصارف المتخصصين في هذا المجال بإعطائهم دورات تدريبية في الداخل والخارج، والتوسع في جميع مجالات المرابحة الإسلامية وعدم التركيز على سلعة واحدة مثل السيارات.

المقدمة:-

تتميز المصارف الإسلامية باستخدام مجموعة من مصادر التمويل وعلى رأس هذه المصادر " المرابحة " بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل المشاركة والمضاربة والوكالة ويجب على كل عميل سواء كان فرداً أو مؤسسة أن يكون على علم ومعرفة لكل هذه المصادر.

مشكلة البحث:-

يحاول مصرف الجمهورية فرع بني وليد كغيره من المصارف التجارية الأخرى التحول من النمط التقليدي للمصارف التي تعتمد بشكل كبير على سعر الفوائد المحددة مسبقاً والمتمثلة في الفوائد على القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية الأخرى إلى مصرف يقدم خدمات مصرفية متنوعة ومنها عملية المرابحة الإسلامية والتي تلقي إقبالاً من الزبائن وعامة الناس في دولة محافظة وملتزمة مثل ليبيا ولهذا جاءت فكرة هذا البحث كمحاولة لتسليط الضوء مع بعض من أنواع صيغ المرابحة الإسلامية ليجيب على التساؤلات الآتية:-

1- هل توجد كوادر متخصصة في تقديم خدمة المرابحة الإسلامية داخل المصرف محل الدراسة؟

2- هل يوجد التزام من قبل المصرف محل الدراسة بتطبيق صيغ وقوانين عمليات المرابحة الإسلامية؟

3- هل توجد استفادة من المصرف محل الدراسة في توظيف الأموال المتاحة في عمليات المرابحة الإسلامية؟

أهداف البحث:-

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على عمليات المرابحة الإسلامية بجميع أنواعها وكيف تتم عمليات تمويلها بالرغم من وجود نوع واحد من عمليات المرابحة الإسلامية داخل المصرف محل الدراسة وهو " بيع المركوب – السيارات " ويتحقق من هذا البحث مجموعة من الأهداف:-

1- التعريف بعملية المرابحة الإسلامية.

2- التعريف بأهمية وشروط نظام البيع بالمرابحة الإسلامية.

3- التعريف بمراحل وخطوات التطبيق العملي لعملية البيع بالمرابحة الإسلامية.

4- التعريف بأنواع التمويل الإسلامي المختلفة.

5- التعريف بمبادئ التمويل الإسلامي.

6- التعريف بسمات المصارف الإسلامية ومصادر تمويلها.

منهجية البحث واختبار الفروض:-

يصنف هذا البحث ضمن البحوث العلمية التطبيقية ويقوم على أساس المنهج الاستقرائي وذلك باستخدام أسلوب دراسة الحالة وستكون أداة البحث التي ستتم بموجبها جميع البيانات وتحليلها هي تحليل المحتوى للبيانات المالية الخاصة بعمليات المرابحة الإسلامية وعمليات السلف ذات الفوائد الربوية.

1- توجد علاقة وثيقة بين الكوادر المتخصصة في تقديم خدمة المرابحة الإسلامية وعمليات المرابحة فكلما كان وجود كوادر متخصصين في هذا المجال أدى إلى تقديم جيدة للعملاء.

2- توجد علاقة بين المصرف محل الدراسة ومدى تفهمه وتطبيقه للقوانين الصادرة له والتي تخص عمليات المرابحة الإسلامية.

3- توجد علاقة قوية بين الأموال التي يحصل عليها المصرف من عمليات المرابحة وتوظيفها للاستفادة منها في عمليات المرابحة الأخرى.

أهمية البحث:-

1- معرفة الدور الذي تقوم به عمليات المرابحة الإسلامية في تطوير المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد وذلك من خلال توفير احتياجات المجتمع من سلع وخدمات.

2- دراسة ومعرفة الإقبال على خدمات عمليات المرابحة الإسلامية والابتعاد عن العمليات الأخرى وخاصة المتعلقة بالفوائد الربوية من قبل أفراد المجتمع.

3- دراسة ومعرفة نسبة مساهمة توظيفات المصرف في عمليات المرابحة الإسلامية مقارنة بتوظيفات المصرف في المجالات الأخرى مثل القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية الأخرى.

حدود البحث:-

1- الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل لعمليات المرابحة الإسلامية وكانت عن سنة " 2010 - 2011 "م، وتمت الدراسة لهاتين السنتين فقط نظراً لتوقف المصرف عن منح السلف والتوقف في عمليات البيع بالمرابحة الإسلامية.

2- اختيار مصرف الجمهورية فرع بني وليد لإجراء هذه الدراسة نظراً لأن المصرف يقع ضمن مصرفين فقط في هذه المدينة والتي تقوم بعملية منح السلف والبيع بعمليات المرابحة الإسلامية.

الإطار النظري:-

تعريف المرابحة:-

تعتبر المرابحة أو البيع بالمرابحة أحد أهم أنواع البيع التي تتم وفقاً للشريعة الإسلامية بحيث يتم البيع بالسعر الأول مع إضافة ربح معلوم، حيث يقوم المصرف بشراء كل ما يحتاجه العملاء من سلع وخدمات والتي يحددها العميل مسبقاً ثم يمتلك هذه السلع امتلاكاً فعلياً ثم يقوم المصرف ببيعها للعميل " فرداً أو مؤسسة " بحيث تتضمن تكلفة الشراء بالإضافة إلى ربح معلوم مقابل الجهد الذي تم بذله من قبل المصرف عند شرائه لهذه السلع أو الخدمات ويقوم العميل بدفع ثمن السلعة أو الخدمة على أقساط شهرية وفقاً لاتفاق مسبق مع المصرف.

أهمية وشروط نظام البيع بالمرابحة:-

يلبي نظام البيع بالمرابحة احتياجات الأفراد والمؤسسات وذلك من خلال توفير المواد الخام والمعدات والآلات سواءً كانت عن طريق الاستيراد أو من داخل السوق المحلي، ثم يبيعها للفرد أو المؤسسة على أن يتم سداد كامل القيمة في شكل أقساط مما يساعد العميل في اقتناء هذه السلع.

شروط البيع بالمرابحة:-

1- أن يكون السعر الأول أو الثمن الأول " تكلفة الشراء " الذي يشتري به المصرف السلعة أو الخدمة معلوماً عند العميل " فرداً أو مؤسسة ".

2- أن يكون الربح معلوماً لدى العميل لأنه جزء من السعر أو الثمن ويتم تحديد الربح في عقد البيع كمبلغ منفصل بناءً على اتفاق مسبق مع العميل قبل التوقيع على العقد.

مراحل أو خطوات التطبيق العملي للبيع أو المرابحة:-

1- تقديم طلب من قبل العميل يبين فيه شراء سلع معينة أو خدمة معينة ومرفق بمستندات المرابحة.

2- يتم عرض السعر الذي يحدد فيه ثمن السلعة ومواصفاتها بحيث يكون الفرد أو المؤسسة على علم بكل التفاصيل " السعر والمواصفات ".

أنواع التمويل الإسلامي:-

أولا : المشاركة:-

وهي اتفاق بين طرفان أو أكثر بإنشاء مؤسسة تجارية بحيث يساهمان في رأس المال والعمالة والإدارة.

آلية عمل المشاركة:-

1- العميل والمصرف الإسلامي شركاء في أي مشروع بحيث يساهم كل طرف في رأس المال بنسبة " 20 " % للعميل و " 80 " % للمصرف.

2- طبقاً للاتفاق يقرر الشريكان تقاسم الأرباح بنسبة " 40 " % للعميل و " 60 " % للمصرف، وذلك في حالة تحقيق الأرباح.

ثانيا : الكفالة:-

تعرف الكفالة من ناحية فقهية : شغل ذمة الضامن مع ذمة المضمون في إلزام الحق تطوعاً إما ابتداء وهو الضمان بالمال أو الانتهاء وهو ضمان الطلب وقد أجمع العلماء على ضمان الكفالة.[1]

ويعرف أيضاً دفع مؤمّن من المقترض الذي حصل على التمويل بموجب عقد التمويل الإسلامي.

آلية معاملة الكفالة:-

1- لكي يحتاج عميل ما إلى تمويل يتفق مع تمويل المصرف الإسلامي عليه أن يقدم ضمانة إلى ذلك المصرف.

2- يحق للعميل الطلب من طرف ثالث ضمان التمويل من قبل المصرف.

3- في حالة تأخر العميل عن السداد فإن الطرف الثالث الضامن للتمويل الإسلامي ملزم بدفع المبلغ المستحق للمصرف.

[1] - الصادق عبد الرحمن، أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 2002م، ص 11.

كيفية تطبيق الكفالة في التمويل الإسلامي:-

1- تقديم خطاب ضمان للمصرف.

2- تقديم خطاب اعتماد للمصرف.

3- تقديم بطاقة اعتماد للمصرف.

ثالثا : الرهن:-[1]

من ناحية اللغوية هو الحبس واللزوم وكل شيء محبوس فهو مرهون قال تعالى: **(كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ)**[2] ، والرهن من الناحية الشرعية جعل المال وثيقة في دين استوفى منه عند التعذر بوفائه " تسديده " والرهن جائز في السفر والحضر وليس واجباً.

ويمكن تعريفه أيضاً: احتجاز أي أملاك كضمان للمصرف مقابل عقد تمويل إسلامي.

آلية معاملة الرهن:-

1- يقوم الشخص " المدين " بطلب الحصول على أي قرض من المصرف.

2- يوافق المصرف على توفير التمويل ويطلب ضمانة من العميل.

3- يتعهد المدين " المستفيد من القرض " بأصل ما أو سلعة ما كضمان للمصرف.

4- عند قيام المدين " المستفيد من القرض " برد المبلغ المقترض فإن المصرف ملزم برد الرهن للعميل.

رابعا : الحوالة:-[3]

تعريفها : وهو عقد نقل الدين من المدين الأصلي إلى طرف آخر.

طريقة معاملة الحوالة:-

1- يحصل العميل على تمويل من المصرف الإسلامي.

2- قبل الموعد المحدد للسداد يقوم العميل بنقل الديون المستحقة للمصرف الإسلامي إلى طرف ثالث.

3- عند استحقاق الدين من المصرف الإسلامي يقوم الطرف الثالث بسداد القرض المستحق إلى المصرف الإسلامي.

خامسا : الوديعة:-[4]

من ناحية لغوية هي اسم للمال المتروك عنـد الغير ومصـدره الودع بمعنى الترك ومنه قوله تعالى: **(مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)**[5] أي ما ترك إحسانه في الوحي إليك.

---

[1] - الصادق عبد الرحمن، أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] - سورة المدثر: الآية (38).

[3] - الصادق عبد الرحمن، أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] - الصادق عبد الرحمن، أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[5] - سورة الضحى: الآية (3).

ومن ناحية شرعية فإن الوديعة هي نال وضع عند الغير لمجرد الحفظ.

الوديعة : وهو عقد ضمانة يلزم المصرف بضمان هذه الأموال المرهونة عنده وعلى الحصول على موافقة العميل " صاحب الوديعة " بالاستثمار بهذه الأموال ويلتزم المصرف بضمان هذه الودائع دون أن يجبر على المشاركة في أي أرباح ناتجة عن الاستثمار التي تتم عن طريق هذه الأموال بالإضافة إلى تحمل المصرف أي خسائر قد تحصل عن هذه الأصول المودعة ويمكن أن يكافئ المودع بموجب سلطة تقديرية من المصرف تكون في شكل هدية أو هبة أو نسبة مئوية من المبلغ المودع.

مبادئ التمويل الإسلامي:-

1- حظر ومنع الربا:-[1]

أجمع العلماء المسلمون على أن معنى كلمة الربا من الناحية اللغوية هو الزيادة فيقال ربا الشيء أي بمعنى زاد و نما قال تعالى : **(أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ)**[2] أي أكثر عدداً.

أما معنى الربا من الناحية الشرعية فيقصد به الزيادة في أشياء مخصوصة وهو نوعان، ربا النساء وربا الفضل.

وربا النَّسِيه معناه التأخير وأصله ربا الجاهلية المعروف بحيث إذا حل أجل الدين ولم يقدر المدين على الوفاء تتم زيادة قيمة الدين، أما ربا الفضل فمعناه الزيادة، وربا الفضل هو استبدال شيء ربوي بجنسه متفاضل عليه مثل استبدال كيلو جرام من التمر باثنين كيلو جرام من تمر آخر، ولهذا أجمع العلماء المسلمون على أن الربا لا يشمل المراباة فحسب بل المطالبة بدفع الفوائد ولهذا تم تحريمه.

2- حظر الميسر والغرر:-

يقصد بمصطلح الميسر المضاربة أو المقامرة، أما طلمة الضرر فيقصد بها الخطر وعدم اليقين وفي التمويل الإسلامي تحظر أغلبية العقود الاشتقاقية وتعتبر باطلة بسبب عدم اليقين بتسليم الأصول في المستقبل.

3- مبدأ دعم الأصول:-

يجب على كل المعاملات المرتبطة بالأصول محل العقد أن تكون ملموسة وقابلة للتحديد مثل السلع والعقارات.

[1] - الصادق عبد الرحمن، أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] - سورة النحل: الآية (92).

4- مبدأ الاستثمار في الحلال:-

ينبغي على المسلمين عدم الاستثمار في الأنشطة المحظورة بموجب الشريعة الإسلامية مثل الشركات التي تمارس الأنشطة المحظورة مثل أنشطة القمار والكحول والتبغ ولحم الخنزير كما لا يجوز للمصارف الإسلامية تمويل هذه الأنشطة.

أمثلة حول تطبيق عقد المرابحة في التمويل الإسلامي وتتضمن الآتي:-

1- تمويل العقارات.

2- تمويل السيارات.

3- تمويل عقد رأس المال العام.

4- تمويل السلع.

5- التمويل التجاري.

بيع السلم:-[1]

وهو بيع يتقدم فيه دفع الثمن ويتأخر فيه تسليم السلعة إلى أجل معلوم ولو لم تكن السلعة موجودة وقت العقد طالما يمكن وجودها عند موعد التسليم وهو نوع من أنواع البيوع الجائزة بالاتفاق.

ويمكن تعريفه بأنه عقد يوافق بموجبه المصرف على دفع سعر سلعة ما على الفور مقابل أن يقوم البائع " العميل " بتسليم هذه السلعة.

ويسمى المشتري " رب السلم " وهو المصرف.

ويسمى البائع " المسلم إليه " وهو العميل.

وتسمى القيمة النقدية " برأس المال ".

وتسمى السلع المشتراه " بالمسلم فيه ".

مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها:-[2]

المصرف الإسلامي هو أحد مؤسسات التمويل المعاصرة وكغيره من المؤسسات المالية يعتبر حلقة وصل بين المدخرين " أصحاب الأموال " والمستثمرين الذين يريدون استثمار هذه الأموال ومن هنا نجد أن المصرف الإسلامي يقوم بتجميع المدخرات وإعادة توظيفها واستثمارها بأسلوب محرر من سعر الفائدة.

[1] - الصادق عبد الرحمن، أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] - شوقي إسماعيل شحاته، كتاب البنوك الإسلامية نقلاً عن عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 2009م، ص 121.

تعريف المصرف الإسلامي:-

وهو مؤسسة مالية نقدية تعمل على جدب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً بحيث يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية بما يخدم أبناء الأمة الإسلامية ويعمل على تنمية اقتصادياتها.

مراحل تأسيس المصارف الإسلامية:-[1]

- تأسس أول مصرف إسلامي سنة 1971 وهو مصرف ناصر الاجتماعي بجمهورية مصر العربية والذي نص إنشاؤه بعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.
- مناقشة وزراء خارجية الدول الإسلامية في مؤتمرهم في ليبيا سنة 1972 بمدينة بنغازي في إمكانية إنشاء مصارف ومصرف إسلامي دولي.
- مصادقة وزراء خارجية الدول الإسلامية في مؤتمرهم سنة 1974 على المقترح الذي تم عرضه سنة 1972 حول كيفية عمل المصرف الإسلامي ومقومات نجاحه.
- تأسيس المصرف الإسلامي للتنمية بجدة سنة 1975 وهو مصرف دولي تشترك فيه جميع الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتم افتتاحه سنة 1976.
- ظهور النموذج المعاصر للمصارف الإسلامية حيث أنشأ مصرف دبي الإسلامي بدولة الإمارات سنة 1975.
- انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي سنة 1976 وقد تناول المؤتمر فكرة الصيرفة الإسلامية.
- تأسس أول مصرف إسلامي خارج الدول الإسلامية وهو المصرف الإسلامي الدولي في الدنمارك سنة 1987.

السمات المميزة للمصارف الإسلامية:-[2]

1- الالتزام بإحكام الشريعة في جميع الأعمال المصرفية وأن تلتزم المصارف بتمويل أنشطتها داخل دائرة الحلال وتتجنب الأنشطة الأخرى الواقعة في دائرة التحريم بالإضافة إلى عدم التعامل بالفوائد.

2- تقوم المصارف الإسلامية ببذل أقصى جهدها من أجل تعبئة أقصى قدر من الادخارات المكتنزة مستندة على أن الشريعة الإسلامية تحرم الاكتناز.

---

[1] - يوسف كمال محمد، الصيرفة الإسلامية الأزمة والمخرج، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، 1996م، ص67.

[2] - عبد الحميد محمود كراجة، محاسبة البنوك الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م، ص77.

3- تتجه المصارف الإسلامية إلى توفير التمويل اللازم للنشاطات الاقتصادية الأكثر أهمية للمجتمع بصورة عامة وتطويرها في شتى المجالات الأمر الذي يؤدي إلى تطور الاقتصاد الوطني وتنميته.

4- لا تعتبر المصارف الإسلامية الربح كهدف أساسي لها بل تسعى من خلال مزاولة نشاطاتها إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية وخدمة المجتمع بشكل أفضل.

مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:-

المصادر الداخلية:-[1]

1- رأس المال المدفوع : وهو أهم الموارد الداخلية للمصرف الإسلامي وهو عبارة عن الأموال التي تجمع من مؤسسي المصرف عند بداية إنشائه.

2- الاحتياطي العام : يحدد النظام الأساسي لكل مصرف إسلامي كيفية تكوين الاحتياطي العام وذلك بتحديد النسب الواجب اقتطاعها من صافة الأرباح السنوية ليتم ترحيلها إلى الاحتياطي العام، والاحتياطي العام نوعان، فالنوع الأول احتياطي قانوني يكون المصرف بتكوينه بحكم القانون، والنوع الثاني احتياطي خاص يقوم المصرف بتكوينه اختيارياً وهو يهدف إلى دعم المركز المالي للمصرف وزيادة ثقة العملاء بالمصرف.

3- الأرباح المحتجزة : حيث يتم حجز جزء من الأرباح وعدم توزيعها على المساهمين وهذا يحتاج إلى قرار من مجلس الإدارة في المصرف والتصديق من قبل الجمعية العمومية وعادة ما يكون في نهاية السنة.

المصادر الخارجية:-[2]

1- الودائع تحت الطلب : وهي الحسابات الجارية وحسابات الائتمان حيث تقوم المصارف الإسلامية بتقديم هذه الخدمة إلى عملائها من الأفراد والشركات دون تقييد لهذه الودائع من حيث السحب أو الإيداع وهذه الودائع لا تشارك في الأرباح ولا تتحمل الخسائر داخل المصرف.

2- الودائع الادخارية : وتسمى حسابات الاستثمار المشترك حيث تقبل المصارف الإسلامية الودائع الادخارية المقدمة من المودعين بغية استثمارها.

3- شهادات الإيداع : تعتبر شهادات الإيداع أحد مصادر التمويل متوسطة الأجل ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخل المودعين وتكون مدة هذه الشهادات من سنة إلى ثلاث سنوات وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل وعادة ما يتم توزيع العائد في نهاية المدة.

---

[1] - صلاح الدين حسن السيسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1997م، ص35.

[2] - جميل سالم الزيدانيين، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، الطبعة الثانية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995م، ص59.

الإطار العملي:-

تقييم تجربة مصرف الجمهورية فرع بني وليد في عملية المرابحة الإسلامية:-

قام الباحث في هذه الدراسة بتقييم الجانب التطبيقي العملي لعملية المرابحة الإسلامية داخل المصرف خلال آخر سنتين تمت فيهما عملية المرابحة الإسلامية وهما سنة " 2011 – 2012 "م، ثم توقفت عملية المرابحة نتيجة الأحداث التي مرت بها ليبيا، والهدف من الدراسة هو معرفة التطبيق العملي لعملية المرابحة الإسلامية داخل المصرف محل الدراسة، وتم تجميع البيانات عن طريق المقابلات الشخصية للموظفين في هذا القسم، وتم تجميع البيانات الخاصة بالمصروفات بالإضافة إلى رصيد تمويل المرابحة ورصيد تمويل السلفيات وبتطبيق هذا الأسلوب تمت الإجابة عن عدة تساؤلات:-

1- مدى وجود الكوادر المتخصصة في تقديم خدمة المرابحة الإسلامية.

2- مدى التزام المصرف بتطبيق صيغة المرابحة الإسلامية.

3- مدى استفادة المصرف في توظيف الأموال المتاحة في عملية المرابحة الإسلامية وتحقيق الأرباح.

وبتطبيق هذا الأسلوب تمت الإجابة على التساؤلات السابقة وكانت كالآتي:-

المعيار الأول : وهو يجيب على مدى وجود الكوادر المتخصصة في تقديم خدمة المرابحة الإسلامية فمن خلال المقابلة مع الموظف المختص في عملية المرابحة الإسلامية وجدنا أن عدد الموظفين المتخصصين في المرابحة الإسلامية في مصرف الجمهورية فرع بني وليد هو ثلاثة موظفين فقط بالإضافة إلى رئيس القسم، وعند الاستفسار والمقابلة تبين أنه تم أفاد الموظفين لدورات تدريبية بالداخل ودورة واحدة بالخارج وكانت في دولة الأردن ولمدة " 25 " يوم.

المعيار الثاني : وهو يجيب على مدى التزام المصرف بتطبيق صيغة المرابحة الإسلامية، يقصد بهذا المعيار هو وجود أشخاص متخصصين في العلوم الشرعية وذلك لمساعدة المصرف في وضع ضوابط وشروط أثناء عملية المرابحة الإسلامية وهو ما يسمى بالرقابة الشرعية، وهؤلاء الأفراد المتخصصين في العلوم الشرعية ليس بالضرورة أن يكونوا من ضمن موظفي المصرف ولكن تتم الاستعانة بهم كمستشارين أو كمتعاونين لدى المصرف.

فمن خلال المقابلة الشخصية مع الموظف المختص في قسم المرابحة الإسلامية في المصرف محل الدراسة وجدنا أن الإجراءات في عملية المرابحة الإسلامية تتكون من الآتي:-

1- المرحلة الأولى وهي المقابلة الشخصية للشخص المستفيد من عملية المرابحة الإسلامية وهي تتضمن الآتي:-

أ- كتاب من قبل العميل ويضح فيه طلب الشراء لسلعة ما إلى المصرف وهو ما يسمى في هذه الحالة " بالمأمور " وهو المصرف.

ب- تعبئة النماذج الخاصة بعملية المرابحة الإسلامية داخل المصرف.

ت- يقدم العميل شهادة المرتب حديثة من جهة العمل بالإضافة إلى تعهد بعدم تغيير مرتبه إلى أي جهة أخرى إلى حين سداد الأقساط، في حالة الموافقة على طلب العميل المتعلق بشراء سلعة ما.

ث- وجود اثنان من الضامنين ويكون حسابهما في نفس المصرف بحيث يتم الخصم من الضامنان في حالة تخلف العميل المستفيد من عملية المرابحة عن السداد لأي سبب كان.

ج- تقديم كمبيالات " شيكات موقعة " وهو تعتمد على قيمة المرتب، بحيث يتم خصم ثلث المرتب.

ح- إبرام عقد البيع الأول بين المأمور بشراء السلعة وهو المصرف والمعرض صاحب السلعة وهو ما يسمى بالبائع الأول في هذه الحالة خاصة عندما تكون السلعة عبارة عن مركوب " سيارة ".

خ- إبرام عقد البيع الثاني بين الآمر بالشراء " العميل " والمأمور بالشراء " المصرف " ويستلم العميل السلعة.

المعيار الثالث : وهو يجيب على مدى قدرة المصرف في الاستفادة من الأموال المتاحة لعملية المرابحة وتحقيق الأرباح وهو يتكون من عدة مؤشرات:-

أولا : مؤشر قياس توظيف الأموال:-

ويقصد به الحكم على كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة ويتم معرفته وقياسه عن طريق المعاملة الآتية:-

$$\text{الوزن النسبي لصيغة المرابحة} = \frac{\text{رصيد تمويل الصيغة}}{\text{إجمالي تمويل المصرف}} \times 100$$

من خلال هذا المؤشر سوف تتم عملية المقارنة بين توظيفات المصرف بصفة عامة مقارنة بالتوظيف في المرابحة الإسلامية والتوظيف في السلفيات.

الجدول رقم " 1 " يوضح عملية المقارنة بين التوظيف في المرابحة الإسلامية والتوظيف في السلفيات:-

البيان / السنة	إجمالي توظيف المصرف	رصيد تمويل صيغة المرابحة	نسبة المرابحة إلى إجمالي التوظيفات	رصيد تمويل السلفيات	نسبة السلفيات إلى إجمالي التوظيفات
2011	84209229	994071	%1.18	402138	%9.9
2012	60628314	1785120	%2.9	11218576	%18.5

من الجدول السابق نلاحظ الآتي:-

1- يمثل رصيد السلفيات " 10 " % من إجمالي توظيفات المصرف.

2- يمثل رصيد المرابحة الإسلامية " 1.2 " % من إجمالي توظيفات المصرف.

3- باقي الأموال تتمثل في القروض السكنية والتسهيلات الائتمانية وهي تأخذ أغلبية النسبة المتبقية.

ثانيا : المؤشرات الربحية:-

يبين مؤشر الربحية قياس كفاءة المصرف في استثمار الأموال ويتم معرفته من خلال العائد على الاستثمار في المرابحة أو السلفيات أو أية استثمارات أخرى ويتم معرفته عن طريق القانون الآتي:-

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{إيرادات الاستثمار}}{\text{إجمالي إيرادات الاستثمار}} \times 100$$

$$\text{نسبة ربحية وسيلة الاستثمار} = \frac{\text{أرباح وسيلة الاستثمار}}{\text{رصيد تمويل الصيغة}} \times 100$$

الجدول رقم " 2 " يوضح عملية المقارنة بين العائد من المرابحة الإسلامية والعائد من السلفيات:-

البيان / السنة	إجمالي إيرادات المصرف	عائد المرابحة	معدل عائد المرابحة	عائد السلفيات	معدل عائد السلفيات
2011	1188009	25378	%2	508125	%42.7
2012	1989327	12922	%6	515407	%26

من الجدول السابق نلاحظ الآتي:-

1- معدل العائد من صيغة المرابحة يساوي " 2 " % من لإيرادات المصرف.

2- معدل العائد من السلفيات ما يقارب " 43 " % من إجمالي إيرادات المصرف.

3- نلاحظ ارتفاع معدل العائد للسلفيات مقارنة بمعدل العائد على المرابحة الإسلامية.

كيفية حساب العائد للمصرف في حالة المرابحة الإسلامية وفي حالة الفائدة.

النتائج والتوصيات:-

أولا : النتائج:-

1- لا يوجد موظفين متخصصين في قسم المرابحة الإسلامية باستثناء موظف واحد أو اثنان.

2- لا يوجد التزام دقيق بتطبيق صيغة المرابحة الإسلامية حيث أن المصرف لا يملك الشيء المراد بيعه للعميل " سلعة ما ".

3- ارتفاع معدل العائد على السلف مقارنة بمعدل العائد على المرابحة الإسلامية.

4- قلة وعي المواطن بعملية المرابحة الإسلامية حيث أنها فكرة جديدة وحديثة في التطبيق.

5- أغلب عمليات المرابحة الإسلامية تتركز على سلعة واحدة وهي السيارات مع إهمال السلع المعاملة الأخرى مثل أجهزة الحواسيب والغسالات والثلاجات والأجهزة الإلكترونية الأخرى.

6- لا توجد معلومات عن عقود المرابحة الأخرى مثل تمويل العقارات والتمويل التجاري بالإضافة إلى أنواع التمويل الإسلامي الأخرى والتي سبق شرحها في بداية البحث.

ثانيا : التوصيات:-

1- إلزام المصارف بوجود هيئة رقابية شرعية ومتخصصة في فقه المعاملات المالية.

2- الاهتمام بنظام التدريب بموظفي المصارف المتخصصين في هذا المجال بإعطائهم دورات تدريبية في الداخل والخارج.

3- التوسع في جميع مجالات المرابحة الإسلامية وعدم التركيز على سلعة واحدة مثل السيارات.

4- الإسراع في تطبيق القرارات التي تحرم الفوائد بالإضافة إلى إلغاء الفوائد على القروض السابقة.

5- الاستفادة من الأساتذة في جامعة بني وليد خاصة المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية سواء كان من باب التعاون أو الاستشارة، بالإضافة إلى الاستفادة من أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة بني وليد وخاصة في الأمور المحاسبية والمالية.

6- التعريف بأنواع التمويل الإسلامي التي سبق التطرق إليها في بداية البحث مثل نظام المشاركة والكفالة والرهن والحوالة والوديعة.

7- الاستفادة من عمليات المرابحة الإسلامية بجميع أنواعها خاصة في ظل نقص السيولة الذي تمر بها ليبيا في هذه الفترة، حيث إن جميع عمليات المرابحة الإسلامية تتم داخل المصارف ولا تحتاج إلى نقل الأموال خارج النطاق المصرفي.

المراجع:-

1- القران الكريم.

2- احمد سليمان المشوخي، تقنيات ومناهج البحث العلمي تحليل أكاديمي لكتابة الرسائل والبحوث العلمية.

3- الصادق عبد الرحمن، أحكام المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، الجامعة المفتوحة طرابلس، الطبعة الأولى، 2002م.

4- حيدر يونس الموسمي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، الطبعة الأولى، 2011م.

5- خالد شقاف، المرابحة الإسلامية بين النظرية والتطبيق " دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية – سوف الجين " مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد.

6- شوقي إسماعيل شحاته، كتاب البنوك الإسلامية نقلاً عن عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 2009م.

7- صلاح الدين حسن السيسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1997م.

8- عبد الحميد محمود كراجة، محاسبة البنوك الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م.

9- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في منطقة البحرين ".

10-محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى والطبعة الثانية، 2007 – 2008م.

11-محمود سالم اونيس، حوسين مصباح العلام، المصارف الإسلامية ودورها الاجتماعي التنموي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد.

يوسف كمال محمد، الصيارفة الإسلامية الأزمة والمخرج، الطبعة الثانية، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، 1996م.

دور الخدمات الإلكترونية في حل مشاكل القطاع المصرفي

دراسة على القطاع المصرفي الليبي

د. ميلاد سالم المختار

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

المستخلص :

إن هذا البحث من خلاله تم إلى التعرف على أنواع الخدمات الإلكترونية المستخدمة في النظام المصرفي الليبي والدور الذي تلعبه للحد من المشاكل والأزمات المنتشرة داخل هذا النظام والتي من أبرزها أزمة نقص السيولة والتي أرهقت كاهل المواطن في ظل زيادة الأسعار وعدم الاستقرار الأمني والسياسي ، وهل هذه مستخدمة بشكل فعال وايجابي، كما بين البحث مفاهيم السيولة ومصادرها والأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة ، وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها أن الخدمات الإلكترونية مستخدمة بشكل قليل وغير فعال وذلك لعدم وجود بنية تحتية حديثة وموارد بشرية مؤهلة ، وأوصى الباحث بإدخال والتركيز على جميع أنواع الخدمات الإلكترونية في التعاملات المصرفية والتجارية وتأهيل الكوادر البشرية ببرامج التدريب الداخلي والخارجي ونشر الوعي العام بأهمية هذه الخدمات وتطوير التشريعات التي تتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث .

المبحث الأول : الإطار العام للبحث

1- المقدمة :

يعتبر الجهاز المصرفي العمود الفقري لكثير من اقتصاديات الدول حيث يساهم في زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي عصر تمس فيه الانترنت معظم نواحي حياتنا حيث غيرت من أنماط استهلاكنا وتعاملنا مع بعضنا ، ذلك أدى إلى ظهور تأثير بالغا للتجارة الإلكترونية والتي أرغمت أنظمة المصارف على مواكبتها وتطوير خدماتها بالشكل الذي يلبي رغبات الناس ، ولكي تتمكن المصارف من القيام بدورها وتكييف برامجها بشكل يتلاءم مع التقدم الإلكتروني في جميع المجالات وخاصة في المعاملات المالية والتجارية العالمية والإقليمية فإنها مطالبة بتجديد دورها لتحقيق الأهداف والاستفادة من الفرص المتاحة لتعظيم إيراداتها .

إن المزايا المتعددة للعمل المصرفي الإلكتروني تتضح في تغيير مفهوم الاعتماد على العملات الورقية مما يضع حلول للمشاكل المصرفية ، إلا أن العمل المصرفي الإلكتروني تواجهه معوقات خاصة بأمن

المعلومات والتي قد تؤدي إلى العبث في حسابات العملاء أو إجراء عمليات تحويل ودفع إلكترونية وهمية، وأيضا معوقات قانونية واجتماعية .

إن المنافسة الشديدة والسريعة التي فرضت وجودها في عالم المصارف نتيجة للتطور التكنولوجي الهائل أدت إلى القيام بدراسات واسعة توضح دور الخدمات الإلكترونية خاصة بعد أن أصبح تداولها يشكل وسيلة سهلة للمستهلك للشراء والتحويل والسداد دون الحاجة لحمل النقود .

2- مشكلة البحث :

إن انتشار الخدمات الإلكترونية المصرفية في الكثير من الدول وخاصة العربية إلا أن المصارف الليبية قامت باعتماد القليل من الخدمات الإلكترونية وأكثر العمليات المصرفية مازالت تؤدى بشكل تقليدي مما أدى إلى ظهور كثير من المختنقات والمشاكل التي أرهقت كاهل الزبون .

ويمكن طرح مشكلة البحث في السؤال التالي:

لماذا اعتمد النظام المصرفي الليبي على القليل من الوسائل والخدمات الإلكترونية فقط دون غيرها وعدم تفعيلها بشكل يحقق السياسات والأهداف ؟ وهل ساهمت هذه الوسائل والخدمات في حل مشاكل النظام المصرفي ؟

3- أهمية البحث:

التعرف على الخدمات الإلكترونية والمزايا التي تقدمها في حل مشاكل النظام المصرفي الليبي ، ووضع البرامج والخطط التي تقدم الأمن والسلامة للمصرف مما يؤدي إلى تحسين قدرته نحو تحقيق أهدافه ، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة عجلة التقدم ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، كما تبرز أهمية هذا البحث على المستوى التطبيقي من خلال مساهمة نتائجه في دعم قدرات الإدارة المصرفية في مواجهة التحديات والتغيرات السائدة في بيئة الأعمال المصرفية الإلكترونية .

4- أهداف البحث :

إن الهدف الرئيسي للبحث يتمثل في محاولة الوقوف على **نوعية ودور الخدمات الإلكترونية في المساهمة في حل مشاكل القطاع المصرفي الليبي ممثلا بالمصارف التجارية** ومن ثم تكمن الأهداف التفصيلية فيما يلي:

1) الوقوف على أنواع الخدمات الإلكترونية وكيفية عملها .
2) الوقوف على المشاكل والتحديات والمخاطر المحيطة ببيئة العمل المصرفي الإلكتروني.
3) الوقوف على مساهمة الخدمات الإلكترونية في المساهمة في حل مشاكل النظام المصرفي الليبي .

4) تقديم مجموعة من التوصيات وفقا لما سيتم التوصل إليه بالشكل الذي قد يسهم في تكوين فكرة واضحة عن كيفية الاستفادة من **دور الخدمات الإلكترونية في المساهمة حل مشاكل القطاع المصرفي الليبي.**

5- فرضيات البحث :

اعتمد الباحث في الإجابة علي مشكلة البحث وتحقيق أهدافه بالفرضيات التالية:

1- الخدمات الإلكترونية التي تستخدمها المصارف الليبية تلبي رغبات وطموح العملاء .

2- فاعلية الخدمات الإلكترونية ساهمت في حل مشاكل النظام المصرفي .

3- تحديث وتطوير الخدمات الإلكترونية بشكل مستمر يواجه مخاطر وتحديات عديدة تقلل من مساهمة هذه الخدمات في حل المشاكل المصرفية .

6- منهجية البحث:

يتم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي لتحقيق أهداف البحث واثبات الفرضيات أو نفيها وذلك من خلال الكتب والمراجع والمجلات المتخصصة ومواقع الإنترنت في هذا المجال، والحصول على المعلومات من الوثائق التي تصدرها المصارف أو تحتفظ بها ،ومن المقابلات الشخصية التي تمت مع رؤساء الأقسام المصدرة للوسائل والخدمات الإلكترونية بالمصارف الليبية .

7- مجتمع وعينة البحث :

مجتمع البحث يتمثل في القطاع المصرفي الليبي وخاصة المصارف التجارية الليبية ، وعينة البحث ممثلة في الأقسام المصدرة للخدمات الإلكترونية .

8- حدود البحث :

حدود علمية : كل الكتب والمجالات والدوريات المطبوعة والإلكترونية ، وكل المعلومات التي يمكن الحصول علي المختصين أو الموظفين ذوي العلاقة .

حدود وظيفية : النظام المصرفي الليبي .

حدود زمنية : خلال عام 2017 الذي تفاقمت فيه المشاكل المصرفية .

المبحث الثاني :الخدمات الالكترونية

1- مفهوم الخدمات الالكترونية

هي عبارة عن عمليات تتم بشكل إلكتروني عبر وسائل الاتصال المختلفة تمكن العملاء من الحصول على الخدمات المصرفية المتوفرة في المصارف وبكفاءة وجودة أكثر .(محمود ،2، 2016)

2- مزايا الخدمات الالكترونية المصرفية

- توفر خدمات مصرفية على مدار الساعة .
- تخفض للعملاء الوقت والجهد والتكلفة أي كفاءة وجودة عالية .
- الحصول على المعلومات والخدمات الخاصة بالحساب المصرفي في أي وقت .
- التبليغ الفوري عن أي مشاكل أو تهديدات يتعرض لها حساب العميل .
- تحديث المعلومات والبيانات الشخصية لحساب العميل وكلمة السر من قيل العميل .(محمود ، 3،2016)

3- أنواع الخدمات الالكترونية المصرفية

1- وسائل الدفع الالكتروني

تطورت الخدمات الالكترونية مع انتشار عمليات التجارة الالكترونية، ويقصد بالدفع الالكتروني على أنه مجموعة الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع (رأفت رضوان، 49 : 1999).

1- **البطاقات المصرفية أو البطاقات البلاستيكية** : وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف (الشمري، 2008) .

وتنقسم البطاقات الالكترونية إلى ثلاث أنواع هي :

أ- **بطاقات الدفع** : تصدرها المصارف أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له .

ب- **البطاقات الائتمانية** : وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر.

ج- **بطاقات الصرف الشهري** : تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب .

تصدر البطاقات المصرفية من طرف مجوعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها:

- فيزاvisa international : تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1958 عندما أصدر بنك أمريكا البطاقات الزرقاء والبيضاء والذهبية .

– ماستر كارد Master carde international : هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية.

–أمريكان إكسبرس American Express : هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، وأهم البطاقات الصادرة عنها:

*إكسبرس الخضراء : تمنح للعملاء ذوي القدرة المالية العالية .

*إكسبرس الذهبية : تمتاز بتسهيلات غير محددة السقف الائتماني، تمنح للعملاء ذوي القدرة المالية العالية .

*إكسبرس الماسية : تصدر لحامليها بعد التأكد من القدرة المالية، وليس بالضرورة أن يفتح حامليها حساب لديها .

*ديتر كلوب Diter Club : من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا، رغم صغر عدد حملة بطاقاتها، تصدر بطاقات متنوعة مثل :

*بطاقات الصرف المصرفي لكافة العملاء .

*بطاقات الأعمال التجارية لرجال الأعمال .

*بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران .

2– **النقود الالكترونية** : بعد ظهور البطاقات المصرفية ظهرت " النقود الالكترونية " أو "النقود الرقمية " والتي هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على القرص الصلب لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل Efrim Turban , et al (,2006: 279).

وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين :

- حامل النقد الالكتروني : يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة .
- النقد الافتراضي : عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت .

3– **الشيكات الالكترونية** : وهو مثل الشيك التقليدي تعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص والمتمثل في جهة التخليص (المصرف) الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص مع تحديد التوقيع الالكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى المصرف الالكتروني ، (برهم ، 2005) ،من المصارف التي تتبنى فكرة الشيكات الالكترونية بنك بوسطن، سيتي بنك .

4- **البطاقات الذكية** : مع التطورات التكنولوجية ظهرت البطاقات الذكية Smart Cards والتي هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية ، (غنيم، 246: 2009).

إن هذا النوع من البطاقات الجديدة يسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية، ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة المندكس "Mondex Card" التي تم طرحها لعملاء المصارف وتوفر لهم العديد من المزايا نذكر منها (زين الدين، 2004):

- ☒ يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري طبقا لرغبة العميل .
- ☒ سهولة إدارتها مصرفيا بحيث لا يمكن للعميل أن يستخدمها بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الالكترونية للبطاقة .
- ☒ أمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة في هذا النوع من البطاقات ذات الذاكرة الالكترونية .
- ☒ إمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى من خلال آلات الصرف الذاتي أو أجهزة التليفون العادي أو المحمول .
- ☒ يمكن للعميل السحب من رصيد حسابه الجاري بالمصرف وإضافة القيمة إلى رصيد البطاقة من خلال آلات الصرف الذاتي أو أجهزة التليفون العادي أو المحمول .

5- الانترنت المصرفي :

يراد بهذا النظام هو تعامل العميل مباشرة مع حسابه من مكان تواجده وإجراء العديد من العمليات المصرفية الخاصة به عن طريق الانترنت، إذ أتاح انتشار استخدام الانترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي (Home Banking)، حيث يتم إنشاء مقر لها عبر الانترنت بدلا من المقر العقاري،ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع المصرف عبر الانترنت وهو في منزله ، ويمكنه محاورة موظف المصرف على شاشة الكمبيوتر،ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية بسهوله ودون بذل جهد أو وقت، وتتولى أجهزة هذه العمليات التي تتم عن بعد بتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم ، وتتولى المصارف بصفة أساسية، عبء القيام بهذه المهمة، بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشائها لهذا الغرض، لذا لجأت المصارف في الآونة الأخيرة إلى تقديم خدمات مصرفية عن طريق شبكة الانترنت نظرا لقلة تكلفتها ، (الصيرفي، 218: 2005).

2- مزايا وسائل الدفع الالكتروني ، (شبيب البوسعيدي، 2010:132، وجمال نادر، 43 : 2005):

- بالنسبة لحاملها : تحقق الخدمات الالكترونية لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترت محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة .
- بالنسبة للتاجر : تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون العملاء طالما أن العبء يقع على عاتق المصرف والشركات المصدرة .
- بالنسبة لمصدرها : تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق City Bank أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام 1991 بلغت مليار دولار ، (طه ، 2000).

3- عيوب وسائل الدفع الالكتروني ، (شبيب البوسعيدي، 2010:132، وجمال نادر، 43 : 2005):

- بالنسبة لحاملها : من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل في الدول المتقدمة زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء .
- بالنسبة للتاجر : إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل المصرف يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري ، (طربيه، 2001).
- بالنسبة لمصدرها : أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل المصرف المصدر نفقات ضياعها .

2- الصرافة الالكترونية من خلال الصرافات الالكترونية :

من وسائل الصرافة الالكترونية أجهزة الصرف الآلي التي تؤدي دورا هاما في توزيع المنتجات المصرفية وتتمثل فيما يلي

1- الموزع الآلي للأوراق:

هو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء إلى المصرف .

2- الشباك الآلي للوراق :

هو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر ، وكل ذلك والشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك .

3- نهائي نقطة البيع الالكترونية:

تسمح هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية على القارئ الالكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل (code pin) أين تخصم القيمة من رصيده وتضاف إلى رصيد المتجر إلكترونيا.

3- خدمة الصرافة الالكترونية عبر الهاتف " الهاتف المصرفي " Phone Bank "

مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم أنشأت المصارف خدمة " الهاتف المصرفي " لتسهيل إدارة العملاء لعملياتهم المصرفية وتفادي المصارف طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا (بما فيها الإجازات والعطلات الرسمية)، تقدم هذه الخدمة بالاعتماد على شبكة الانترنت المرتبطة بفروع المصرف أين تمكن العميل من الحصول على خدمات محددة، فقط بإدخال الرقم السري الخاص ، (احمد المبيضين، 138: 2010).

4- أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية :

تأسست خدمات المقاصة الالكترونية عام 1960 "Banker Automated Clearing Services" ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين، أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات إلى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل إلى مصلحة الكهرباء، الغاز...، (موسى،11، 2002).

كما يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS) "Real Time Settlement System" ضمن خدمات المقاصة الالكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب مصرفي إلى آخر بسهولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير .

5- **الانترنت المصرفي :**

يراد بهذا النظام هو تعامل العميل مباشرة مع حسابه من مكان تواجده وإجراء العديد من العمليات المصرفية الخاصة به عن طريق الانترنت، إذ أتاح انتشار استخدام الانترنت للبنوك التعامل مع العملاء من خلال خدمات المصرف المنزلي (Home Banking)، حيث يتم إنشاء مقر لها عبر

الانترنت بدلا من المقر العقاري،ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع المصرف عبر الانترنت وهو في منزله ، ويمكنه محاورة موظف المصرف على شاشة الكمبيوتر،ويتم إجراء كافة العمليات المصرفية بسهوله ودون بذل جهد أو وقت، وتتولى أجهزة هذه العمليات التي تتم عن بعد بتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم ، وتتولى المصارف بصفة أساسية ، عبء القيام بهذه المهمة، بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشائها لهذا الغرض ،لذا لجأت المصارف في الآونة الأخيرة إلى تقديم خدمات مصرفية عن طريق شبكة الانترنت نظرا لقلة تكلفتها ،

6- البنوك الالكترونية

هي بنوك افتراضية على شبكة الانترنت تقدم كل الخدمات المصرفية للعملاء بشكل الكتروني فهي تصدر البطاقات الالكترونية بجميع أنواعها والنقود والمحافظ الالكترونية وخدمات إرسال واستلام الأموال والاستعلام عن الحساب .

إن البنوك الالكترونية ليس لها وجود واقعي بل وجودها على الانترنت ويحكم عملها قوانين ولوائح خاصة بها نتيجة لاختلاف المشاكل والجرائم التي تحدث بوسائل الكترونية وقوانيننا لا تغطي هذا الجانب مما أدى إلى عدم وجود خدمة هذه البنوك لدينا .

البنوك الالكترونية الموجودة الآن : بنك الباي بال – بنك البايزا – بنك الويب موني – بنك نيتلر – بنك بايونير – بنك سكريل – بنك ديكسي .(أحمد غنيم، 241: 2009)

4- مخاطر وتحديات العمليات المصرفية الإلكترونية :-

في إطار تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية وما يرافقها من تغييرات في بيئة الأعمال نشأت العديد من المخاطر مقارنة بالمخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي التقليدي، إن تلك المخاطر قد تزداد أو تقل في ضوء ما يتوفر من إمكانات حول سرعة اكتشافها والسيطرة عليها وتطرح هذه المتغيرات أمام المؤسسات المالية مشكلات تتمثل في كيفية التعرف على المخاطر وإدارتها، لذلك فإن عرض المخاطر يعد أمراً ضرورياً لتحليلها والوقوف على أبعادها كما يلي :-

1. مخاطر خرق أنظمة الأمان والحماية :-

تتميز عمليات الدفع الإلكترونية بإمكانية اختراقها من قبل القراصنة Hackers لشبكة المعلومات، إلا أن التطوير يقدم كل يوم حلولاً للسيطرة على مثل تلك المخاطر بدءاً من استعمال كلمة السر password إلى الرقم الشخصي pin number إلى برامج مؤمنة secure إلى حوائط نارية firewall، (الغندور، 2003) .

2. مخاطر التشغيل:-

تنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم توفر وسائل التأمين الكافية للنظم أو عدم تصميمها أو إنجازها أو نتيجة خطأ معلومات، أو خطأ في تشغيل البرمجيات ، ويمكن أن تتمثل في الآتي :-

- عدم التأمين الكافي للنظم
- عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة
- إساءة الاستخدام من قبل العملاء

3. مخاطر التعرض Risk Exposures :-

وهي المخاطر التي تنتج بسبب إخفاق بعض الأنظمة في تحقيق الرقابة على كافة المراحل التي تمر بها العمليات المصرفية الإلكترونية، وضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات الإلكترونية، وضمان المحافظة على سرية المعاملات . (الشمري، العبد اللات، 2008)

5- صور الاعتداء على النقود الالكترونية

إساءة استعمال النقود الالكترونية من قبل حامل البطاقة

إساءة استعمال النقود الالكترونية من قبل الغير

6- وسائل حماية النقود الالكترونية من الاعتداء عليها

يتم ذلك عن طريق : تأمين البيانات - شهادات التوثيق

7- الرقابة على أدوات الدفع الإلكترونية

تبدأ عملية الرقابة عادة من خلال وضع الأسس والضوابط والقواعد اللازمة لمتابعة الأعمال بدءاً من مرحلة إصدار أداة الدفع ومروراً بمرحلة التشغيل وانتهاءً بتسوية العلاقة مع العميل .

المبحث الثالث : النظام المصرفي والاستفادة من الخدمات الالكترونية

أنشاء النظام المصرفي الليبي في عام 1953م وبدأ بتطوير نفسه خلال هذه العقود المتوالية ، وتم إدخال بعض الخدمات الالكترونية في بداية الألفية الثالثة في محاولة لمواكبة التطور التكنولوجي الهائل في الخدمات المصرفية ،هذا ويشهد النظام المصرفي خلال السنوات الماضية عدة مشاكل وأزمات ومن أكثرها تعقيدا أزمة نقص السيولة ، حيث تقلصت نسبة السيولة لدى المصارف بشكل ملحوظ و نظراً لتراجع حركة الإيداعات من قبل المودعين أصبحت المصارف لا تستطيع الوفاء بشيكات العملاء الصغيرة المسحوبة عليها .

إن المصارف الليبية مازالت لم تقوم بتحويل الخدمات المصرفية التقليدية إلى الكترونية ، فهي تقدم خدمات البطاقات البلاستيكية والتحويل الالكتروني وخدمات عن الحساب المصرفي الكترونيا ، ولكن تفتقر إلى خدمات البنوك الالكترونية والشيك الالكتروني والنقود والمحافظ الالكترونية والبطاقات الذكية وغيرها من الخدمات الالكتروني ، هذا أدى إلى ضعف النظام المصرفي وعدم قدرته على مواجهة

الأزمات وخاصة أزمة نقص السيولة والتي سنتعرض لها بالتفصيل لأسبابها وكيفية التغلب عليها وتأثير الخدمات الالكترونية عليها .

1- مكونات النظام المصرفي الليبي

- مصرف ليبيا المركزي
- المصرف العربي الخارجي الليبي
- المصارف التجارية العامة (الجمهورية – التجاري الوطني – الوحدة – الصحاري – شمال أفريقيا – الأمان – وغيرها)
- المصارف التجارية الخاصة (الأهلي – المتوسط– النوران – وغيرها)
- المصارف المتخصصة (الزراعي – التجارة والتنمية – الادخار العقاري – وغيرها)

2- أزمة نقص السيولة كأحد أهم المشاكل المصرفية الآن

لم تكن أزمة نقص السيولة هذه بمستبعده جراء الاضطراب الحاصل في ليبيا نتيجة الوضع الأمني الذي أثر علي إنتاج النفط الذي يمثل المصدر الوحيد لدعم الميزانية العامة في ليبيا وقد اثر هذا بدوره على الوضع الاقتصادي بشكل عام نظراً لما تعيشه البلاد من وضع متدهور من الناحية الأمنية والسياسية.

فمن واقع المتغيرات والأحداث المتوالية التي شهدنها الساحة الليبية خلال الفترة الماضية أوفي الآونة الأخيرة والتي ألقت بظلالها على مختلف الجوانب وبالتحديد الجانب الاقتصادي نستطيع أن نوجز بعض الأسباب التي ساهمت في خلق تلك الأزمة أو كان لها أثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن النظام المصرفي في البلاد يعاني من عدم توفر السيولة، وهي تعد من أخطر أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، والتي يمكن أن تنتهي به إلى الإفلاس في حالة تعرضه لأزمة سيولة شديدة وتشير الحقائق إلى أن المصارف تعاني مشاكل كثيرة حالت دون القيام بدورها .

وتؤكد الإحصاءات أن القطاع المصرفي الليبي كان الأكثر تضرراً من الأزمة التي تمر بها البلاد، حيث خسرت المصارف جزءاً كبيراً من رأس مالها وأرباحها وزبائنها، وأدى ذلك إلى انخفاض احتياط المصرف المركزي من العملات الأجنبية نتيجة لتوقف إنتاج النفط وانخفاض أسعاره عالميا، وانتعاش السوق السوداء، وتدهور سعر صرف الدينار الليبي وتعاني المصارف مشكلة في هيكلة المصارف والتعظيم الإداري، وتعاني أيضا مخاطر أخر منها خطر السوق، و سعر الفائدة، و أسعار الصرف، ونقص السيولة ، إلى جانب المخاطر المتعلقة بسمعة المصارف.

1- مفهوم السيولة

إن مفهوم السيولة بالنسبة للبنك، يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته حال الأجل، و ذلك من خلال أرصدته النقدية السائلة المحتفظ بها ، أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحمله خسارة ، فالسيولة النقدية إذا، تستخدم خاصة لمواجهة طلبات المودعين عند رغبتهم في سحب ودائعهم ، و من تم يمكن التمييز بين مفهومين للسيولة هما :

– السيولة الجاهزة أو الحاضرة : و التي تتكون من الأرصدة النقدية الموجودة التي يحتفظ به المصرف في خزائنه، أو الرصيد النقدي لدى المصرف المركزي ،أو الأرصدة النقدية لدى المصارف الأخرى في الداخل والخارج.

– السيولة شبه النقدية أو شبه السائلة: و تشمل جملة من الأصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة و سهولة منها: سندات الخزينة و الأوراق التجارية المخصومة و التي يمكن إعادة خصمها لدى المصرف المركزي .

وتعتبر السيولة المصرفية ضرورية لمقابلة احتياجات الأموال وأي تقلبات قد تحدث سواء كانت متوقعة وغير متوقعة ، فهي تمثل قدرة المصرف علي الوفاء بالتزاماته وتغطية زيادات التمويل في القروض والاستثمار.

فالسيولة تعني قدرة المصرف علي مقابلة التزاماته بصورة أساسية وتلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وطلبات التمويل، وهي تساعد المصرف علي تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة نقصها وبالتالي عدم لجوءه إلى تصفية بعض أصوله ، وبذلك يمكن القول بأن السيولة المناسبة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف، ويمكن النظر إلى السيولة من خلال مفهومين هما ،(أحمد ، 2013: 16):

1. المفهوم الكمي: والذي يعرف السيولة بأنها كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، واستناداً إلى هذا المفهوم، تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف.
2. مفهوم التدفق :ويعرف السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم اتجاه المصرف.

وعموما، يمكن إيجاز عنصر السيولة في :

أ- سهولة تحويل الأصل إلى نقد سائل بسرعة.

ا- عدم التعرض لخسائر التحويل قدر المستطاع.

ويمكن قياس سيولة المصرف التجاري في فترة زمنية معينة على ثلاث مستويات مختلفة تتدرج في درجة شمولها وتتفاوت تدريجيا في مدلول السيولة وتوسيع عناصرها من مستوى لآخر، وهذه المستويات تتمثل في ثلاث نسب هي: نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة العامة.

2- أسباب نقص السيولة في المصارف الليبية ، (الغافود و امزيكا ، 2016:19) :

- تدهور الوضع السياسي والأمني في البلاد، والانفصال التام بين المنطقتين الشرقية والغربية.
- إغلاق حقول وموانئ نفطية منذ 2013، في وقت يعتمد المصرف فيه على إيرادات النفط بنسبة تصل إلى 90.% . وهذا يعني تقلص عوائد الخزينة من العملات الصعبة، وتراجع قيمة وحجم الصادرات ، وهذا يؤثر على الإنفاق العام في جوانبه الإدارية التسيرية، والتنموية، يؤثر على مجمل الاقتصاد بحكم أن القطاع النفطي هو قائد الاقتصاد الليبي.
- انقسام المصرف المركزي بين الشرق والغرب ساهم بشكل كبير في الأزمة وخصوصا بعدما تم إيقاف عمليات المقاصة بينهم وقيام المصرف المركزي البيضاء بإصدار عملة جديدة وعدم قبولها من قبل المصرف المركزي طرابلس .
- سحب رجال الأعمال والتجار أموالهم من المصارف ،وذلك لعدم ثقتهم في المصارف وتردي الوضع الامنى أدى بهم للمسارعة في سحبهم أموالهم ومدخراتهم من المصارف. لذلك نجد أكثر من 23.8 مليار دينار تتحرك خارج القطاع المصرفي.
- غياب الثقة بين العملاء و المصارف فأصبح العملاء يفضلون تخزين كميات كبيرة من أموال لديهم عوضا عن إيداعها في المصارف وخاصة رجال الأعمال وغيرهم ممن يتعاملون بمبالغ نقدية كبيرة لأنهم في حال إيداعها لا يمكنهم سحبها.
- زيادة مرتبات العاملين في كل القطاعات في سنة 2011 بدون دراسة ، كانت هذه المرتبات بمبالغ كبيرة وفي الوقت نفسه كانت كل المرتبات والمعاملات المصرفية تسحب نقدا وليس بوسائل دفع أخرى
- زيادة بند المرتبات إذ أصبح بند المرتبات في الميزانية 27 مليار سنة 2014 وبينما كان في 2013 20 مليار ، وهذه المبالغ تُدفع عن طريق المصارف.
- انعدام السرية في المصارف وكشف حسابات العملاء و رجال الأعمال مما دفعهم إلى سحب حساباتهم.
- ضعف البنية التحتية مما يعيق تفعيل منظومة الاقتصاد الرقمي والوسائل الإلكترونية الحديثة، والتي يتيح العديد من الخدمات التي من شأنها أن تجعل التعامل النقدي محدودا وتفتح عمليات الشراء بالبطاقات الإلكترونية.

- انتشار الفساد الأخلاقي والمالي و الاقتصادي والسياسي بين المسؤلين و رجال الأعمال وقد شمل هذا الفساد موظفي المصارف .

3- أهمية السيولة :

تبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، لكي تتمكن المصارف من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة. وتظهر أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي، (الصيرفي، 2013: 37) :

- طبيعة وتركيبة الموجودات السائلة.
- مواعيد الاستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزبائنه.

ولذلك فإن أحد أهم مهام المصرف قياس احتياجاته من السيولة وتلبيتها ، وأن هذه الاحتياجات يجب أن تكون معروفة بصورة ديناميكية، لأنها ربما تكون مؤذية إذا امتلك المصرف عدداً كبيراً من مصادر السيولة ذات الأرباح متدنية العائد بالنسبة إلى احتياجاته لهذه السيولة، ومن ناحية أخرى فإن السيولة القليلة جدا ربما تؤدي إلى مشكلات كبيرة وربما تؤدي إلى فشل المصرف .

إن أهمية السيولة تنبع من قرار كيفية استثمار الودائع بأشكالها المختلفة، ومن قرار تمويل هذه الودائع فمن المعروف أن أغلب مطالب المصارف التجارية تكون مستحقة السداد عند الطلب أو بإشعار قصير الأجل، لذلك على إدارة المصرف أن تكون حذرة في اختيار الموجودات في حالة استثمار الودائع، حيث كلما كانت الموجودات أقرب إلى السيولة، كان من السهل على إدارة المصرف أن تواجه عمليات السحب المفاجئة في حالة قرارات التمويل لهذه الودائع في صورة نقدية، وبالتالي إمكانية تلبية طلبات العملاء في الوقت المناسب، ومن ناحية أخرى، كلما كانت موجودات المصرف تتصف بالسيولة قلت إيرادات المصرف، مما يؤدي إلى حالة عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

4- أساليب توفير السيولة :

يمكن للمصارف أن تتبع الأساليب التالية لتوفير السيولة اللازمة وهي : (الغندور ، 2003:63)

1-جذب أكبر حجم ممكن من الودائع الجديدة خاصة الودائع المستقرة وشبه المستقرة (طويلة الأجل) فكلما كانت الودائع طويلة الأجل كانت أفضل للبنك .

كيف يستقطب المصرف الودائع ؟

تشكل الودائع بمختلف أنواعها مع رأس المال واحتياطيات المصارف النشاط الاقتصادي ،أي أن الودائع بمختلف أنواعها هي المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية ، هذا يعني أن قدرة المصارف على منح القروض و والتسهيلات الائتمانية تتناسب طردياً مع حجم هذه الودائع .

و هناك عوامل كثيرة لجذب الودائع منها ما هو ذو علاقة بالمصرف وأخرى بالعميل المتوقع ووسائل تلبية حاجاته ومواجهة رغباته، ومنها ما هو ذو علاقة بالبيئة المحيطة.

فعلى سبيل المثال ، موقع المصرف، الانتشار المصرفي، الفائدة، الجوائز، مستوى الخدمة التي يقدمها المصرف، الدعاية، مستوى الوعي المصرفي، مدى الثقة والولاء بين العملاء والمصرف، هذا إضافة للعديد من العوامل التي هي دائما بحاجة للاستكشاف والتحليل آخذين بعين الاعتبار أن هذه العوامل تحظى بأولويات وأهمية مختلفة من وقت لآخر باختلاف التطور المصرفي، تطور الحاجات، واختلاف نظرة العميل.

2- إيجاد توازن فيما بين القروض الجديدة والودائع الجديدة بمعنى مراعاة معادلة السيولة من خلال المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة (الودائع) والتدفقات النقدية الخارجة (القروض الجديدة)،فإذا كان مجموع التدفقات الداخلة أكبر من مجموع التدفقات الخارجة فهذا يعني إن هناك انحرافا ايجابيا (أي سيولة مرتفعة)، والعكس صحيح .

3- القروض القابلة للسداد: بمعني أن يحاول المصرف تحصيل الديون وجمعها من العملاء وهناك نوعان من الديون .

- ديون مستحقة ولم تدفع بعد ويوجد رغبة للمدين بالسداد لكنه تأخر في ذلك .
- ديون مستحقة ولم تدفع بعد ولا يوجد لدى المدين مقدرة على السداد وهذه أحيانا تصل إلى درجة ما يسمى بالديون المعدومة .

4- بيع الأصول :إذا حصل لدى المصرف سحوبات مفاجئة كبيرة (غير عادية) ونقص في السيولة وفشل المصرف في استخدام الطرق الثلاثة فسيلجأ لهذه الطريقة تعد خطرة لما يترتب عليها من خسائر فادحة تلحق المصرف وتجعله يلجا إلى أسوا الاحتمالات إلى بيع بعضاً من أصوله.

5- الاقتراض: تلجأ المصارف التجارية للاقتراض لمقابلة نقص السيولة لديها ومصادر الاقتراض التي تلجأ إليها المصارف هي إما المصارف والمؤسسات المالية أو المصرف المركزي وهذا غالبا ما يكون لفترة قصيرة، وذلك بسبب حصول سحوبات مفاجئة تضطر المصارف بسببها للاقتراض.

5- مكونات السيولة المصرفية

يمكن تقسيم السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين:

أولا :الاحتياطيات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها عائدا ،وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف من أربعة مكونات هي ، (قطقجر،2010:49):

1-**النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:** ويشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والرصيد الذهبي.

2- **الودائع النقدية لدى المصرف المركزي:**

تلزم التشريعات الحديثة المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي

3- **الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:**

وهي الأموال التي يودعها المصرف لدى المصارف الأخرى ويتوجب على المصارف أن تحتفظ باحتياطيات مباشرة أو غير مباشرة في مصارف أخرى وأن المصارف الأخرى تقوم بتعويض المصارف التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية.

4- **الصكوك تحت التحصيل:** وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى ، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

5- **الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:**

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج الدولة ،بما لا يزيد عل نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية ، من مجموع قيم الاعتمادات المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

ثانيا : الاحتياطيات الثانوية:

الاحتياطيات الثانوية هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا ، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة ، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة ، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها، إنها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية ، وكذلك تسهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف، (زين الدين،2004).

والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزأين ، الأول محدد قانونا ، ويسمى بالاحتياطيات القانونية ، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة ، ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة ، أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية ، فيكون محددا بحسب سياسة المصرف التجاري نفسه ، أي إنها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه ، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية ، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

وإن الغاية من الاحتياطي الثانوي تحقق ما يلي:

أ .توفير السيولة الموسمية.

ب .الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.

ج .التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.

و الغاية من هذه أيضا الاحتياطيات هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى، والسيولة بالدرجة الثانية، ويتكون هذا من الأوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل، ونتيجة لذلك يكون تحويل الموجودات إما اختياريًا وإما إجباريًا، فالتحويلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من المصرف مثل تسديد العملاء قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقها(عقل، 2006 :161).

مساهمة الخدمات الالكترونية في حل أزمة نقص السيولة

إن الدول المتقدمة والتي تنعم باستقرار أمني وسياسي لجأت إلى ادخال الوسائل الإلكترونية غي العمل المصرفي لتقليل الاعتماد على العملات الورقية فهذه بعض الإحصائيات :

-انخفض الاعتماد في أمريكا على العملة الورقية إلى أقل من 50%

-السويد تصل التعاملات الإلكترونية فيها إلى 50% وتهدف خلال 5 سنوات قادمة إلى التخلص من العملة الورقية

-الهند يصل الاعتماد على الخدمات الالكترونية إلى أكثر من 35%

-اليابان أغلب التعاملات تتم بطريقة إلكترونية الاعتماد على العملة الورقية قليل جدا

- الصين يصل التعامل الإلكتروني فيها إلى أكثر من 40% . (الغندور، 2003)

من خلال ما سبق نخلص إلى أن أهم ما توفره الخدمات الالكترونية في الاستفادة من الخدمات المصرفية هو:

- **اختصار الوقت والجهد والمال بالنسبة للعميل.**
- **خفض تكاليف العمل وزيادة أرباح المصرف.**

وقد أدى ذلك إلى استغناء معظم المصارف عن النظام الورقي مقابل استخدامها للنظام الإلكتروني للتعامل مع عملائها ومحاولة ابتكار وسائل دفع جديدة تتلاءم مع التطور التكنولوجي في مجال الأعمال الإلكترونية.

تستخدم المصارف الإلكترونية البريد الإلكتروني وبروتكول التبادل الإلكتروني للبيانات EDI و (www)، والمشاركة في المعلومات وإرسال الرسائل الفورية في العمليات المصرفية المختلفة من أجل تقديم خدمات مصرفية حديثة من حيث السرعة والسهولة وهذا ما يجعلها تستقطب عددا أكبر من

العملاء وبالتالي تحل محل المصارف التقليدية ،ومن بين الخدمات التي تقدمها هذه المصارف ما يلي: (النجار،15 ، 2000)

-توفير المعلومات الفورية للمتعاملين عن طريق قاعدة بيانات.

-بيع الخدمات المصرفية فوريا يحل محل الخدمات التقليدية بنسبة 60% بالمصرف.

-توفير مجتمع معلومات يحقق الشفافية والمعرفة ويقضي على الغش والسرقة.

-توفير معلومات للمستثمرين وللمقترضين والمودعين لتحسين القرارات وترشيدها.

-سهولة تبادل المعرفة المصرفية بين المصارف المحلية والدولية.

من خلال ما سبق نستخلص أن المصارف الإلكترونية استطاعت أن تحسن في العمليات المصرفية الإلكترونية وفي الخدمات والمنتجات المصرفية في الوقت نفسه، وقد أدى ذلك إلى :

- تقليل المخاطر التي تنجر وراء العمليات المصرفية.
- الإسراع في عمليات التسويات المالية.
- تحقيق رقابة مصرفية فعالة.

الوسائل الإلكترونية والحد من إصدار عملة جديدة :

إن السيولة لا يقتصر على النقود الورقية و المعدنية على الرغم من أنه الشكل الأساسي، وإنما هناك وسائل دفع أخرى يتم اللجوء إليها في تسوية العمليات التجارية سواء المحلية أو الدولية، ففي التجارة المحلية نجد مثلاً السندات التجارية بأنواعها – الشيكات، وفي التجارة الدولية هناك مثلا الاعتمادات المستندية– الحوالات المصرفية، وكل هذه العمليات تعتبر من وسائل الدفع التجارية، ومع التطور الذي حصل في العمليات المصرفية نشأت وسائل دفع حديثة مثل (البطاقات مسبقة الدفع – بطاقات الائتمان – البطاقات الذكية – الإنترنت المصرفي)

يمكن للخدمات الالكترونية أن تحد من اللجوء إلى الإصدار النقدي الورقي، كما يمكن اللجوء إليها لزيادة الكتلة النقدية من دون إصدار عملة جديدة، الأمر الذي يمكن السلطات النقدية من التحكم بالسيولة في السوق حسب الحاجة وخاصة في الأزمات، فعند حدوث أي ظروف استثنائية، فلن يضطر العملاء لسحب أموالهم ما داموا يستطيعون سداد مشترياتهم بواسطة هذه البطاقات، إن استخدام وسائل دفع حديثة يحتاج إلى ثقافة مصرفية و درجة عالية من الوعي تنشأ تدريجياً لدى مستخدم وسيلة الدفع ، إضافة إلى مؤسسات مصرفية منضبطة ومسؤولة، كما يرتبط

تعزيز فاعلية اعتماد الأجهزة المصرفية للأنماط الإلكترونية في تعاملاتها بمدى ثقة العملاء في ضمان ودائعهم النقدية واكتساب سيولتها الكاملة في اللحظة التي يرغبون فيها، وقد أثبتت الأزمة المالية التي شهدها الجهاز المصرفي الليبي عدم قدرته على الإيفاء بمطالب العملاء في سحب

ودائعهم، وفشله في توفير القدر المناسب للسيولة. هذا بالتأكيد يتطلب من المصارف التجارية بذل جهود كبيرة لاستعادة ثقة العملاء بالقنوات الإلكترونية والانطلاق بحملات تسويقية تهدف إلى زيادة الوعي المصرفي بالخدمات التي تقدمها والتأكيد من خلالها على السيولة التامة التي يتمتع بها هذا التداول بالإضافة إلى السرية والأمان وتشجيعهم على استخدام القنوات الإلكترونية من خلال حصولهم على العديد من الخدمات الجديدة مثل الإيداع والنقد وإصدار الصكوك والشيكات وتشجيع العملاء للتعامل بها وتقديم حوافز ومكافآت للمتعاملين بها.

استخدام الصرافة الالكترونية في تشغيل تعاملات المصارف الإلكترونية واستبدالها بأنماط العمل المصرفي التقليدي لتعزيز قدراتها في تقديم خدمة مصرفية ذات جودة عالية وحثها علي التنافس في الساحة المحلية والدولية من خلال توظيف وسائط الاتصال الحديثة بهدف تعزيز حصتها في السوق المصرفية وبالتالي خفض التكاليف من خلال تجاوز قيدي الزمان والمكان في تعاملاتها.

تتميز الصرافة الالكترونية أنها متى تم اعتمادها من المؤسسات المصرفية الليبية ستوفر خيارات أوسع في اختيار الخدمات ونوعيتها وبتكاليف أقل من الوسائل التقليدية وبذلك تخفف على المصرف المركزي أعباء طبع وحدات نقدية جديدة أو إصدار نقدي جديد ، إلا أن الصرافة إلكترونية مرتبطة بتوفر البنية التحتية التقنية الملائمة ضمن إطار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وإن استخدام هذه الوسائل سينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي وسيخفض حاجة الاقتصاد إلى كميات جديدة من النقود الورقية والمعدنية، كما أنه يخلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات المرتبطة بوسائل الدفع الحديثة .

المبحث الرابع :النتائج والتوصيات

من خلال ما قام به الباحث من جمع للمعلومات والبيانات من الكتب والأبحاث السابقة ومن وثائق المصارف و المقابلات الشخصية غير الرسمية وباستخدام منهج الوصف والاستقراء تبين عدم ثبوت فرضيات البحث ، أي عدم استخدام للخدمات الالكترونية بشكل واسع وفعال والمستخدمة منها المتمثلة في البطاقات البلاستيكية والتحويل وخدمات الاستعلام عن الحساب مازالت تواجه مشاكل ولايوجد تطوير مستمر لهذه الخدمات الالكترونية المستخدمة وغياب الخطط والبرامج الواضحة لتحويل خدمات المصارف إلى الكترونية.

من ذلك توصل الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات من أهمها :

1- **النتائج**

- عدم تقديم خدمات مصرفية جديدة ، فالخدمات الالكترونية في ليبيا لا تزال تعاني من عدة معوقات أساسية متمثلة في ضعف البنية التحتية التقنية الحديثة كأجهزة الحاسوب وشبكات

الاتصال المتطورة و البرمجيات و أجهزة الإرسال وغيرها فضلا عن عدم انتشار مواقع الصراف الآلي بشكل جيد وكاف.

- انتشار الصراف الآلي في مدينة طرابلس وعدم توفرها في بقية المدن إلا بشكل قليل جدا، كما أن الأعطال المتكررة للصرافات الآلية تؤثر سلباً على استخدامها مما يؤدي إلى شعور العملاء بعدم الأمان أثناء تنفيذ عمليات السحب.
- أن استخدام البطاقات في السوق الليبي ما زال محدوداً ويقتصر بالدرجة الأولى على سحب الراتب أو مبالغ قليلة محددة، أما بقية الاستخدامات الأخرى للبطاقة وخاصة فيما يتعلق بعمليات الشراء فمازال مقتصراً على بعض المحلات التجارية
- يفضل عملاء المصارف التعامل بالخدمات التقليدية علي الخدمات الالكترونية وذلك بسبب عدم الإلمام بالخدمات المصرفية الإلكترونية ، وتردي خدمة الانترنت وعدم توفير خدمات الإلكترونية شاملة.
- ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية مما جعل المواطن بين مشكلتين ارتفاع الأسعار من جهة ونقص السيولة النقدية وغياب الخدمات الالكترونية الفعالة من جهة أخري .
- تسويق الخدمات المصرفية في المصارف التجارية الليبية ضعيف والمواطن الليبي مازال يعتمد على ثقافة النقد ولم يتعد إلى ثقافة الإيداع في المصارف واستثمار رأس ماله، فضلا عن كون الأرباح الممنوحة للمودعين قليلة جدا لا تتجاوز 5%.
- تعاني المصارف الليبية من الهياكل التنظيمية القديمة ذات المستويات الهرمية المتعددة وقلة الصلاحيات الممنوحة لمدراء الفروع إلى جانب ندرة الموارد البشرية المتخصصة في مجال الخدمات الإلكترونية.
- مازالت الخدمات الالكترونية في ليبيا في مراحلها الأولى و تحتاج إلى تكثيف الجهود من كل الأطراف المصرفية وعلى كل المستويات سواء من قبل المصرف المركزي أو المصارف التجارية أو العملاء المتعاملين معهم.
- إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، أدى إلى غياب البيئة الاستثمارية المشجعة، وأدى إلى زيادة المخاطرة الاستثمارية، وهروب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال للخارج، يضاف إلى ذلك عدم نجاح صانع القرار في جذب المستثمرين في المشاريع الوطنية.
- إن المصارف في ليبيا ما زالت مترددة في الاستخدام الكامل للوسائل الالكترونية في مزاولة نشاطها وخدماتها المقدمة للعملاء مقارنة مع المصارف الأجنبية، حيث قامت المصارف

التجارية بخدمات الكترونية محدودة من خلال أجهزة الصراف الآلي والمستخدمة في عدد محدود جدا من الفروع .

3- التوصيات

- استخدام الأساليب العلمية الحديثة في تخطيط ومتابعة ومراقبة حركة النقدية الداخلة والخارجة ، بما يساعد على التنبؤ بالفجوة التمويلية مسبقا واتخاذ التدابير المختلفة لمواجهتها قبيل وقوعها.
- فتح الاعتمادات المستندية لعملية توريد السلع والخدمات من الخارج بسعر الصرف الرسمي.
- ضرورة التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، واستخدام البرامج التسويقية لتعريف العملاء بما يستجد من خدمات الإلكترونية تقدمها المصارف ، والعمل على تحفيزهم لاستخدامها، ومحاولة تبسيطها لهم.
- ضرورة اهتمام المصارف التجارية الليبية بتحسين مستوى الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء، و التي مازالت لم تجد الاهتمام الكافي من هذه المصارف ، وذلك من خلال مواكبة التطورات الحديثة في هذا الجانب وتدريب العاملين عليها وتعريف العملاء بها بشكل مستمر .
- ضرورة العمل على توسيع استخدام تقنية الصراف الآلي من قبل المصارف وتضمينه كافة الخدمات في جميع مدن البلاد، حيث مازالت بعض المصارف تمتلك عدد قليل من هذه الصرافات، ومعالجة الأعطال المتكررة ومشاكل التوقف الناتجة لأسباب متعددة ، مثل مشاكل شبكة الانترنت ونفاد الرصد وغيرها.
- تطوير القوانين واللوائح التي تعمل بها المؤسسات المصرفية لتستوعب آثار التطور التقني وتسمح بانجاز العمليات الإلكترونية .
- تأهيل وتنمية وتطوير العاملين في القطاع المصرفي الليبي على كافة المستويات من خلال برامج تدريبية مكثفة داخليا وخارجيا للنهوض بالكادر البشري والذي يعد العنصر الأكثر أهمية وذلك لما يمثله من دور فعال للنهوض بهذا القطاع حيث إن أدائه يؤثر بشكل فعال في عملية تقديم الخدمة المصرفية.
- تطوير أنظمة الاتصالات تقنياً لكونها تمثل أحد أهم عناصر البنية التحتية اللازمة ، فوجود بنية تحتية قوية تدعم نظم الاتصالات سيسهم في الانتشار السريع لاستخدام تقنية المعلومات و الاتصال بين المصارف و الذي بدوره سيسهل في توجهها إلى الأعمال المصرفية الالكترونية.

- الاهتمام بشبكات الاتصال بكل أنواعها الداخلية والخارجية في إنجاز العمل المصرفي، كونها تشكل إحدى أسس نجاح المصارف التجارية ومنها ربط الفروع بالمركز الرئيسي الذي يسهل تبادل البيانات والمعلومات بين مختلف الفروع مما يساعد في انجاز العمل بسرعة ويكون سببا رئيسيا في جلب العملاء الدين هم أساس عمل المصارف.
- رفع الوعي لدي عملاء المصارف بأهمية الخدمات الإلكترونية الحديثة وذلك القيام بحملات إعلانية وعقد المؤتمرات والندوات المختلفة لعملاء المصارف للتعريف عن بالخدمات الإلكترونية والدور الذي تلعبه في تقديم خدمات ذات جودة عالية في وقت اقل.

المراجع :

أحمد المبيضين ، باسم ، **التجارة الإلكترونية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

احمد، نفال، **دراسة تحليله مخاطر السيولة وأثرها على راس المال**، جامعة بغداد، العراق، مجله العلوم الاقتصاديه، جامعة بغداد، العدد 36 ، عام 2013.

البوسعيدي، شبيب بن ناصر ، **وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية** ، مركز الغندور، مصر، القاهرة، 2010.

الشمري، محمد نوري، والعبد اللات عبد الفتاح زهير، **الصرافة الإلكترونية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 .

الصيرفي، محمد، **التجارة الإلكترونية**، سلسة كتب المعارف الإدارية، الكتاب الثامن، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005.

الصيرفي، محمد، ادارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، 2006.

الشورة، جلال عايد، **الخدمات الالكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، رسالة ماجستير منشورة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 .

الغندور، حافظ كامل، **محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)**، بيروت، لبنان، 2003 .

الغافور، عبدالسلام، مختار و امزيكا،فرج احمد، **محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجاريه** ، مجله العلوم الاقتصاديه والسياسيه ، كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ، الجامعه الاسمريه زليتن ، العدد السابع ،يونيو 2016.

برهم، نضال إسماعيل، **أحكام عقود التجارة الإلكترونية**، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

رضوان، رأفت، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1999.

زين الدين،صلاح، **دراسة اقتصادية لصراع البقاء بين النقود الإلكترونية والمصرف المركزي**،بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والحاسوب المنعقد خلال لفترة من 12 – 14 / أغسطس، 2004، جامعة إلبرموك – الأردن .

طه، طارق، إدارة المصارف ونظم المعلومات المصرفية، الإسكندرية – مصر، 2000 .

طربيه، جوزيف، **الصرافة الإلكترونية، تطبيق التكنولوجيا للصمود والنجاح في الاقتصاد الجديد**، إتحاد المصارف العربية، العدد 244، المجلد 21، أبريل 2001 .

غنيم، احمد، **التسويق و التجارة الإلكترونية**، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، المنصورة، 2009.

قطقجر، سامر ، صناعه التمويل في المصارف والمؤسسات الاسلاميه ، دار سعاع للنشر والعلوم ، دمشق ، سوريا ، 2010.

محمود ريمي ، **أهمية الدور الذي تلعبه الخدمات الالكترونية في حياتنا اليومية** ، مجلة العلوم الالكترونية ، بتاريخ 2016/8/3م

موسى، أحمد جمال الدين، **النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، الجديد في عالم المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2002 .

نادر، جمال ، **أساسيات و مفاهيم التجارة الإلكترونية**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

Efraim Turban , et al , **Electronic commerce : a managerial perspective**, Pearson Prentice Hall , New Jersey , USA ,(2006).

اثر مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي

دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية

خالد صالح عبود

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

الملخص:-

تناول هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة اثر مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي لعدد " 12 " مصرفا من المصارف التجارية الليبية، وذلك باستخدام مجموعة من البرامج الإحصائية " spss ".

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، إن توفر معدلات السيولة اللازمة للمصارف تعد من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الإدارة المصرفية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، وإن المصارف محل الدراسة تطبق نظم الرقابة المصرفية التي يقرها مصرف ليبيا المركزي في نظام " Camels " الذي يجنبها الوقوع في المخاطر المصرفية.

وتم التوصل في هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات نوجزها في الأتي:-

1- ضرورة أن يكون هناك تحديد واضح من قبل سلطة النقد والإدارة المصرفية لسياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها والسيطرة عليها.
2- يجب أن يخضع إطار إدارة مخاطر السيولة للمراجعة المستمرة من قبل الإدارة المصرفية وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات حتى تتوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية.
3- ضرورة قيام المصارف بالتركيز على الدور الفاعل لعمليات التحليل المالي دورها الأساس في الكشف عن نقاط الضعف في الأداء المصرفي.
4- ضرورة توفر إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل مصرف, بحيث يغطى جميع المخاطر التي قد يتعرض لها، بحيث يتم من خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية.
5- ضرورة إلغاء سياسة الإقصاء والعزل التي أفقدت القطاع المصرفي الكثير من خبراته وموظفيه.
6- ضرورة تفعيل نظام البطاقات الالكترونية بالعملة المحلية لما لها من دور في الحد من السحب الحاد للسيولة، الأمر الذي يساهم في حل مشاكل السيولة في المصارف محل الدراسة.
7- ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بإعادة الثقة بين العملاء والقطاع المصرفي لما لها من دور في تحسين مستوى سيولة المصارف من خلال زيادة حجم الإيداع.

المقدمة:-

تشكل المصارف والمؤسسات المالية لبنة أساسية في بناء الاقتصاد الوطني، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك لأنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي والمالي.

وتتعرض المصارف للعديد من المخاطر في ظل المتغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية التي تؤثر على نشاطها الاقتصادي من إقراض واستثمار وغيرها، ومن أمثلة المخاطر التي تواجه المصارف التجارية بشكل عام والمصارف الليبية محل الدراسة بشكل خاص هي مخاطر السيولة، وهي بالتالي تؤثر على أصول أي مصرف تجاري وعلى سلامة أموال المودعين، الأمر الذي يفرض على المصارف محل الدراسة ضرورة المحافظة على أموال المودعين وعمليات السحب من خلال الوقوف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، ومعرفة التحديات والصعوبات التي تواجه بمعالجتها ووضع الحول المناسبة بشأنها والخروج بتوصيات تساعد إدارات المصارف من تطوير أدائها.

وسوف يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة الربط بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان باعتبار إن المصارف

أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى أخر، وبالتالي تحليل ودراسة مخاطر السيولة وإدارتها بشكل جيد من العوامل المساعدة على نجاح المصرف وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

أولا : مشكلة الدراسة:-

لا بد لكل بحث ودراسة من مشكلة ينطلق منها الباحث ليغوص في حيثياتها ويمحص جوانبها وما يحيط بها من مؤثرات ويكشفها محاولا إيجاد الحلول المناسبة لها، وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي " هل تؤثر مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرفي؟ ".

ثانيا : أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى النقاط التالية:-

1- التعرف على مخاطر السيولة وكيفية تأثيرها على درجة الأمان المصرفي للمصارف محل الدراسة.

2- الخروج بتوصيات من شأنها التنبيه إلى مدى تأثير مخاطر السيولة على الأمان المصرفي.

ثالثا : أهمية الدراسة:-

تتمثل الأهمية بالنسبة لهذه الدراسة في الخطوات التالية:-

1- محاولة إثراء المجلة العلمية للعلوم الاقتصادية والسياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بني بعنوان جديد وطرح يفيد الباحث والقارئ في مخاطر السيولة وتأثيرها على درجة الأمان المصرفي.

2- فتح الأبواب أمام المهتمين بأدبيات الموضوع لمعرفة مخاطر السيولة وأثرها على درجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية الليبية، ومن ثم تفادي المعوقات لكي تستطيع هذه المصارف القيام بمهامها والنهوض بالعملية التنموية في الاقتصاد الليبي.

رابعا : فرضية الدراسة:-

انطلاقا من تساؤل الدراسة الذي تم تحديده، يمكن صياغة الفرضية التالية : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان ".

خامسا : متغيرات الدراسة:-

1- **المتغير المستقل** : ويشار إليه بأنه المدخل أو المثير باعتبار العلاقة بين مثير واستجابة أو هو العامل الذي تتم معالجته في عملية البحث للتحقق من تأثيره على ظاهرة نلاحظها أو التحقق من علاقته بها، ويعتبر مستقلا بدلالة تأثيره.[1] والمتغير المستقل هو " مخاطر السيولة المصرفية ".

2- **المتغير التابع** : هو النتيجة أو العامل الذي يجرى قياسه أو ملاحظته للتعرف على اثر المتغير المستقل فيه، أي إنه المتغير الذي تزيد قيمته وتنقص أو تتغير بطريقة ما تبعا لزيادة أو تقصان أو تغير قيمة المتغير المستقل.[2] والمتغير التابع هو " درجة الأمان المصرفي ".

سادسا : مجتمع الدراسة:-

- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي العامل بالاقتصاد الليبي.
- **عينة الدراسة:** تتكون عينة هذه الدراسة من المصارف التجارية الليبية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم " 1 " يوضح مجتمع الدراسة:-

التسلسل	اسم المصرف	التسلسل	اسم المصرف
1	التجاري الوطني	7	التجارة والتنمية
2	الجمهورية	8	شمال أفريقيا
3	الصحاري	9	الإجماع العربي
4	الوحدة	10	السرايا
5	المتوسط	11	المتحد
6	الأمان	12	الواحة

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] - عبد الله زايد الكيلاني، ونضال كمال الشريفين، مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2011م، ص 44.

[2] - عبد الله زايد الكيلاني، ونضال كمال الشريفين، مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص 45.

سابعا : حدود الدراسة:-

1- **الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية على العاملين بإدارات الائتمان والمخاطر بالمصارف التجارية محل الدراسة.

2- **الحدود المكانية:** تستهدف الدراسة المصارف التجارية في ليبيا.

3- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة في الفترة من بداية شهر يناير " 01 – 01 – 2016 إلى 31 – 03 – 2017 "م.

ثامنا : الدراسات السابقة:-

1- دراسة نور افرم بعنوان " اثر تطبيق معايير إدارة المخاطر في المصارف التجارية اللبنانية في ظل اتفاقيات بازل، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2013م:-

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء دراسة وتحليل أساليب ومعايير إدارة المخاطر في المصارف اللبنانية في ظل اتفاقيات بازل ومدى تأثيرها سلبا أو إيجابا في هذه الاتفاقيات، مدى الالتزام بمضمون الاتفاقيات بما يتعلق بموضوع معايير إدارة المخاطر.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها إن لجنة الرقابة على المصارف في لبنان تلتزم بتطبيق معايير إدارة مخاطر السوق ومتابعة التعديلات التي أدخلت عليها حديثا، وتعالج مخاطر سعر الفائدة والصرف وأسعار السلع والأسهم بشكل جيد.

2- دراسة طارق الناشف بعنوان " دور التحليل المالي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2012م:-

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اعتماد المصارف التجارية السورية على التحليل المالي ومدى استفادتها منه في ظل إدارة مخاطر العمليات المصرفية وإظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان على الصناعة المصرفية والتعرف على المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي في إدارة مخاطر العمليات واقتراح الحلول لها، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها إن المصارف السورية قليلا ما تعتمد على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي، وان الموظفين لا يعتمدون نهائيا على سمعة العميل ولا تقوم المصارف بالتأمين على الائتمان من اجل التقليل من المخاطر.

3- دراسة عبد الواحد سعيد عمرن بعنوان " اثر إدارة مخاطر " السيولة، الائتمان، رأس المال " على درجة الأمان المصرفي – دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني خلال الفترة من " 2004 – 2010 "م، مجلة جامعة بنغازي، العدد الثلاثون، ليبيا، 2015:-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر المصرفية وكيفية حسابها والتحوط لها والتعرف على درجة الأمان المصرفي وأهميتها، ومعرفة تأثير المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على تدعيم الأمان المصرفي بإيجاد نوع من التوازن مع المخاطر المصرفية المختلفة، وضرورة تدعيم وإعادة هيكل رأس المال في المصرف التجاري باعتباره الداعم الأساسي للامان المصرفي، والعمل على إيجاد قنوات استثمار جديدة تستثمر فيها الفوائض المالية الضخمة مما يرفع من عوائد المصرف ويساهم في تحريك عجلة الاقتصاد.

4- دراسة بهية مصباح محمود صباح بعنوان " العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين – دراسة تحليلية "، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008م:-

تهدف الباحثة في هذه الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للمصارف من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وتوصلت الباحثة إلى ضرورة الاهتمام بمتابعة سلوك العوامل المذكورة وإجراء التحليلات المالية بالنظر إلى دورها في ترشيد القرارات وتطبيق نموذج الدراسة للوقوف على درجة الأمان المصرفي، وضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق السياسة المناسبة لإدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها تحقيقا للامان المصرفي.

5- دراسة Bauer w & R Yser Marc " 2004 ", Risk Managemnt Strategies for Bank, Journal of Banking & Finance. Vol 28, isse 2: 331 – 352:-

تاسعا : مصطلحات الدراسة:-

1- الأمان المصرفي : هو الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية من عملياتها التشغيلية.[1]

2- مخاطر السيولة : هي احتمال عدم قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستخدمة وكذلك مواجهة الطلب على القروض.[2]

[1] - زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات الحديثة المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006م، ص 97.

[2] - عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 231.

الإطار النظري:-

يستخدم مصطلح السيولة في كل المؤسسات الاقتصادية ونعني به النقدية والأموال الجاهزة في خزينة المصرف والمواجه لأداء الالتزامات القصيرة الأجل، غير إن هذا المصطلح يكتسب أهمية خاصة في العمل المصرفي.

مفهوم السيولة وأهميتها:-[1]

يستخدم مصطلح السيولة في كل المؤسسات الاقتصادية ونعني به النقدية والأموال الجاهزة في خزينة المصرف والمواجه لأداء الالتزامات القصيرة الأجل، غير إن هذا المصطلح يكتسب أهمية خاصة في العمل المصرفي.

مفهوم السيولة:-

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية إما في معناها الفني قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث إن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد ألا في ضوء استحقاقات التزاماته.[2]

أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني الفرق بين الوارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى المصرف المركزي.

كذلك يقصد بالسيولة بأنها قدرة المصرف الفردي على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما:-

1- تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع.

2- تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

إن السيولة التامة تساعد المصارف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلي تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان

[1] - عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 230.

[2] - عقل مفلح، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 150.

بالنسبة للمصارف، وينبغي أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل أو الفردي، والسيولة على مستوى المصرف الفردي، فالأولى تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان، وأما السيولة على مستوى المصرف الفردي فإنها تختلف عما سبق، فالتحويلات بين المصارف لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي، ولكن هذه التحويلات تؤثر على السيولة للمصرف الذي سحبت منه الودائع.[1]

ومما سبق نستنتج بأن للسيولة مفهومين، الأول المفهوم الكمي وهو يعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما لإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على المصرف ودون تأخير، والثاني المفهوم النقدي ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد مضافا إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء من خلال الحصول على ودائع جديدة.

أهمية السيولة:-[2]

1- الظهور في الأسواق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
2- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
3- تعد السيولة مؤشرا ايجابيا للأسواق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
4- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
5- تجنب البيع الجدي لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
6- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
7- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي.

نظريات إدارة السيولة:-[3]

1- نظرية القرض التجاري:-

تقوم هذه النظرية على أساس سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تحويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد أكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، وطبقا لهذه النظرية فإن المصارف لا تقترض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم

[1] - عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 187.
[2] - محمد إبراهيم، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد " 11 "، ص 6.
[3] - سرين سميحة أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، 2009، ص 23 – 24.

والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتتناسب هذه النظرية في السيولة للمجتمعات التجارية، حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محدودة ولفترات قصيرة.

2- نظرية التحول:-

إن هذه النظرية تشير إلى إن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات ذات قابلية التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها نقد سائل لفترة وجيزة وبدون خسائر.

3- نظرية الدخل المتوقع:-

تقوم هذه النظرية على أساس إن المصرف يمكن أن تعتمد على تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترض في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل ما دامت عملية هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنظمة والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها.

4- نظرية إدارة المطلوبات:-

منذ أواخر الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة يقول انه بمستطاع المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الإقراض أو لمواجهة طلبات المودعين. أي إن هذه النظرية طرحت مفهوما للسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة أصوله.

مؤشرات قياس السيولة:-

هذه النسب تختص بقياس مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر ومن أهم هذه النسب ما يلي:-[1]

1- نسبة السيولة القانونية:-

وهي تشير إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة في سداد الودائع، بحيث يتضمن بسط هذه النسبة بالنقد في الخزائن والصراف الآلي للمصرف وفي مقدمتها الودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع لمدة شهر فأقل وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة وبمعيار محدد من السلطات النقدية وهو " 3 " % لكل عملة، " 6 " % لإجمالي العملات كحد أدنى.

[1]- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء المصارف التجارية " تحليل العائد والمخاطرة " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م، ص 171.

2- نسبة الاحتياطي الإلزامي:-

وهي تلزم المصارف بالاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المصرف المركزي وبدون فوائد بنسبة معينة يحددها المصرف المركزي وتمثل الأرصدة الموجودة لدى المصرف المركزي القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه الأرصدة حجم الاحتياطيات الإلزامية المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص.

3- نسبة التوظيف:-

وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الاقتراض وتغير نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة، وان أهمية هذه النسبة تكمن في كونها مؤشر تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياساته الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة.

مخاطر السيولة المصرفية:-[1]

هذه المخاطر تسير إلى عدم توفير النقدية الكافية لمقابلة سحوبات المودعين وطلبات الائتمان، ويتم قياس هذه المخاطر من خلال النسبة التالية " الأصول السائلة ÷ إجمالي الودائع "، حيث تشير هذه النسبة إلى نسبة النقدية التي يواجه به المصرف درجة سحوبات المودعين، وكلما زادت السيولة كلما زاد الأمان المصرفي، أي زادت قدرة المصرف على تغطية سحوبات المودعين.

قياس مخاطر السيولة المصرفية:-[2]

1- طريقة سليم الاستحقاق:-

وهي تتم بناءا على مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في فترات زمنية محددة للوصول إلى الفجوات، وبناءا على ذلك يتم وضع الخطط المناسبة لهذه الفجوات، كما يمكن وضع نسب للفجوات التراكمية السلبية مثل:

- الاستثمارات المطلقة من " 1 " يوم إلى " 7 " أيام " 10 " % من الملكية.
- الاستثمارات المطلقة من " 1 " يوم إلى " 30 " يوم " 20 " % من الملكية.

2- طريقة مؤشرات السيولة:-

هناك مجموعة من المؤشرات التي تم استخدامها لقياس مخاطر السيولة هي:-

- النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف ÷ إجمالي الموجودات ≤ 25 %

[1] - عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص 267.
[2] - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء المصارف التجارية " تحليل العائد والمخاطرة "، مرجع سبق ذكره، 184.

- الموجودات النقدية والاستثمارات ÷ إجمالي الموجودات = %
- التسهيلات الائتمانية ÷ إجمالي الموجودات = %
- الموجودات الحساسة لسعر الفائدة ÷ المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة = %

درجة الأمان المصرفي:-[1]

يقصد بها الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف من عملياتها التشغيلية. وترتبط درجة الأمان المصرفي بالعديد من المخاطر منها مخاطر الربحية والسيولة، وهي تقيس مدى ملائمة رأس المال للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء الأصول الثابتة تعني قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة، ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف على تحقيق درجة أعلى من الأمان.[2]

الإطار العملي:-

عرض وتحليل البيانات:-

أسلوب وأداة الدراسة:-

اعتمد الباحث على المنهج الميداني الذي جمع بين الوصفي والتحليل للبيانات التي تم جمعها ميدانياً، من العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة، والمتمثلة في إدارات الائتمان والمخاطر بالمصارف التجارية الليبية وعددها " 12 " مصرفاً، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة من حيث عدد مفرداته وصعوبة الوصول إليه، وفي فترة زمنية محددة قياساً بالفترة الزمنية المتاحة للباحث، وكذلك صعوبة الحصول على إطار دقيق لمجتمع الدراسة الذي يمثل العدد الكلي والدقيق لمفرداته من العاملين، كل ذلك حذا بالباحث إلى اختيار عينة عشوائية بسيطة من موظفي المصارف محل الدراسة والمتمثلة بالعاملين الحاليين بالمصارف المشار إليها أنفا، وبعد ذلك تم توزيع عدد " 120 " استبيان على عدد " 120 " موظف يمثلون مفردات عينة الدراسة، وتم استعادة " 93 " استبيان، أي ما نسبته" 77.5 " % من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة، وتم استبعاد عدد " 27 " استبيانات، أي ما نسبته" 22.5 " % وذلك لعدم صلاحياتها للتحليل نظراً لعدم تكامل الإجابات فيها، والجدول التالي يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة والخاضعة للتحليل كما يلي:-

[1] - حسني علي خريوش وآخرون، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني، مجلة الملك عبد العزيز، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2004م، ص 61.

[2] - علي عبد الله صالح، بهية مصباح شاهين، اثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، العدد الأول، 2011م، ص11.

الجدول رقم " 2 " يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة والخاضعة للتحليل:-

ت	اسم الشركة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المرجعة	الاستبيانات المستبعدة	الاستبيانات الخاضعة للتحليل
1	الجمهورية	10	9	1	9
2	الصحاري	10	7	3	7
3	التجاري الوطني	10	8	2	8
4	الوحدة	10	7	3	7
5	الأمان	10	9	1	9
6	التجارة والتنمية	10	6	4	6
7	شمال أفريقيا	10	7	3	7
8	الإجماع العربي	10	9	1	9
9	المتوسط	10	7	3	7
10	السرايا	10	7	3	7
11	المتحد	10	9	1	9
12	الواحة	10	8	2	8
المجموع		120	93	27	93

المصدر:- من إعداد الباحث.

واعتمد الباحث في تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال أسئلة الاستبيان على أساليب التحليل الإحصائي باستخدام حزمة البرامج الإحصائية، بعد القيام بالخطوات اللازمة لتجهيز البيانات وتهيئتها لعملية التحليل، وأشتمل التحليل الإحصائي على تطبيق بعض مقاييس الإحصاء الوصفي والاستنتاجي التي تتلاءم وطبيعة بيانات الدراسة، حيث تم استخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار معامل الارتباط واختبار " t " للعينة الواحدة، بالإضافة إلى استخدام بعض مقاييس الإحصاء الاستنتاجي المتمثلة في بعض اختبارات الدلالة الإحصائية في أثبات صحة الفرضيات الإحصائية التي قام عليها الباحث.

صدق وثبات أداة الدراسة:-

لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة، تم عرض استمارة الاستبيان على اثنان من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس من أجل أخذ ملاحظاتهم حول أسئلة الاستبيان، ولقد أبدوا موافقتهم عليها مع إعطاء بعض الملاحظات العلمية والخاصة بتعديل وصياغة بعض الفقرات الواردة في أسئلة الاستبيان، وذلك بما يساهم ويخدم مشكلة الدراسة وفرضياتها ويحقق أهدافها،

وللتعرف على درجة وضوح وفهم البنود الواردة في استمارة الاستبيان من وجهة نظر المبحوثين، فقد تم أخذ عينة من المبحوثين وبلغت " 10 " مفردات لهذا الغرض، حيث تم استخراج معامل " كرونباخ ألفا " لقياس الاتساق الداخلي حيث وجد أنه يساوي " 79.9 " % وتعتبر نسبة ثبات عالية حسب الجانب الإحصائي.

الجدول رقم " 3 " يوضح صدق وثبات أداة الدراسة " معامل كرونباخ ألفا ":-

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
مخاطر السيولة " المتغير المستقل "	5	% 77.9
درجة الأمان المصرفي " المتغير التابع "	5	% 81.9
المؤشر الكلى	**10**	**% 97.9**

المصدر:- من إعداد الباحثان استناداً على نتائج الدراسة.

التحليل الوصفي للبيانات:-

شمل هذا التحليل وصفاً لبعض خصائص مفردات عينة البحث الديموغرافية المتضمنة بأسئلة الاستبيان وهي " المستوى التعليمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة في مجال العمل، والجداول التالية توضح إجابات العينة حول المعلومات الشخصية " الديموغرافية ".

الجدول رقم " 4 " يوضح أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة:-

ر.م	الخصائص	البيان	التكرارات	النسبة المئوية
1	**الجنس**	ذكر	78	% 83.87
		أنثى	15	% 16.12
2	المستوى التعليمي	متوسط	36	% 38.70
		جامعي	47	% 50.53
		ماجستير	7	% 7.52
		دكتوراه	3	% 3.22
3	المستوى الوظيفي	عضو مجلس إدارة	9	% 9.67
		مدير عام	10	% 10.75
		مدير إدارة	12	% 12.90
		نائب مدير إدارة	8	% 8.60
		رئيس قسم	11	% 10.75
		نائب رئيس قسم	12	% 12.90
		موظف	31	% 33.33

4	سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	21	% 22.58
		من 5 إلى اقل من 10 سنوات	17	% 18.27
		من 10 إلى اقل من 15 سنة	26	% 27.95
		من 15 إلى اقل من 20 سنة	10	% 10.75
		من 20 سنة فأكثر	19	% 20.43

المصدر:- من إعداد الباحثان استناداً على نتائج الدراسة.

من خلال الجدول السابق الذي يصف أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة والمتمثلة في مدراء المصارف، وأعضاء مجلس الإدارة، ومدراء الإدارات ونوابهم، ورؤساء الأقسام ونوابهم، والموظفين لاستهدافهم في الإجابة على محاور الاستبيان، كان من الضروري معرفة أهم خصائصهم الديموغرافية نلاحظ ما يلي:-

- الجنس : نلاحظ من الجدول أعلاه بأن " 83.87 " % من أفراد هذه العينة هي من الذكور، ويليها بنسبة " 16.12 " % .
- المستوى التعليمي : نلاحظ من الجدول السابق بأن " 50.53 " % من أعضاء هذه العينة يحملون مؤهلات علمية بدرجة البكالوريوس " المؤهل الجامعي " بينما " 38.70 " % منها يحملون درجة دبلوم متوسط تليها " 7.52 " % درجة الماجستير وأخيرا الدكتوراه بنسبة " 3.22 " %، ونلاحظ من هذا الجدول أن خاصية المستوى التعليمي تعتبر جيدة ومرتفعة حيث إن اغلب مفردات العينة هم من حملة البكالوريوس، مما يدل على أن العاملين في هذه المصارف هم من حاملي هذه الشهادات أكثر من غيرها بحيث يساعد ذلك في الحصول على مستوى جيد من الإجابات لقدرتهم على فهم الأسئلة واستيعاب المتغيرات.
- المستوى الوظيفي : نلاحظ من الجدول أعلاه بأن " 33.33 " % من أفراد هذه العينة هي من الموظفين، ويليها بنسبة " 12.90 " % هم من مديري الإدارات ونواب رؤساء الأقسام، ونسبة " 10.75 " % هم أعضاء مدراء عامون ورؤساء الأقسام، وقد كانت نسبة أعضاء مجلس الإدارة تقدر " 9.67 " %، وأخيرا نواب مدراء الإدارات بلغت نسبتها " 1.9 " %.
- سنوات الخبرة : يتضح من الجدول إن أصحاب الخبرة اقل من 5 سنوات كانت نسبتهم " 22.58 " %، في حين شكلت مدة الخبرة المتراوحة بين " 5 إلى اقل من 10 " سنوات ما

نسبته " 18.27 " %، أما مدة الخبرة بين " 10 إلى اقل من 15 " سنة فقد كانت نسبتها " 27.95 " %، وإما الذين خبرتهم من " 15 إلى اقل من 20 " سنة بلغت نسبتهم " 10.75 " %، وأخيرا يأتي العاملين الأكثر خبرة " 20 سنة فأكثر " بنسبة " 20.43 " %، حيث يتضح أن أكثر العاملين بالمصارف محل الدراسة هم من الذين مدة خبراتهم تتراوح ما بين " 10 إلى اقل من 15 " سنة، وهذا يعني أن الغالبية هم من لديهم سنوات خبرة جيدة في مجال العمل بالمصارف محل الدراسة، وأنهم يمتلكون القدرة على فهم وتحديد متطلبات العمل المصرفي، ومن ثم القدرة على التعامل بموضوعية مع الاستبانة ويتيح لنا الاعتماد على النتائج.

الجدول رقم " 5 " يوضح الصدق الداخلي للعبارات المرتبطة بمخاطر السيولة:-

ت	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القبول أو الرفض
1	إن مقدار الودائع للمصرف يشكل المعيار الأهم في قبول طلب الائتمان أو رفضه	0.88	0.000	مقبول
2	يقوم المصرف دائما بالموازنة بين الودائع ومدى منح الائتمان حسب نسبة معينة	0.62	0.001	مقبول
3	يبيع المصرف أحيانا بعض أصوله للحصول على السيولة اللازمة	0.66	0.002	مقبول
4	شهدت نسبة الإيداع تراجع واضح بعد عام " 2011 "م	0.82	0.000	مقبول
5	يوجد طلب كبير من العملاء على سحب مدخراتهم نتيجة الظروف السياسية والأمنية الغير مستقرة بالبلد	0.44	0.001	مقبول

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

يلاحظ من الجدول السابق إن معامل الارتباط لجميع العبارات التي تتعلق بمخاطر السيولة تتراوح ما بين " 0.44 – 0.88 "، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بمخاطر السيولة، أي بمعنى موثوقية العلاقة عالية جدا، وهذا يدل على تجانس داخلي بين مخاطر السيولة وتحقيق الصدق البنائي، كما إن هذه العبارات صادقة وهي صالحة للبحث العلمي.

الجدول رقم " 6 " يوضح أراء أفراد العينة حول مخاطر السيولة:-

المتغير	غير موافق بشدة 1		غير موافق 2		محايد 3		موافق 4		موافق بشدة 5		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
س1	4	%2.1	6	%8	9	%11.2	31	%19.3	43	%59.4	4.84	0.81	%89
س2	0	0	4	%6.9	5	%9.1	11	%11	73	%66	4.61	0.67	%94
س3	2	%1.9	5	%9.1	6	%6.9	22	%22	58	%60.1	4.54	0.86	%86
س4	1	%0.9	4	%6.9	5	%9.1	32	%27	51	%56.1	4.45	0.69	%89
س5	1	%0.9	4	%6.9	4	%6.9	30	%24	54	%61.3	4.68	0.64	%93
المتوسط الحسابي العام للعبارات											4.57	0.71	%90

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:-

- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى " 4.57 " وهو اكبر من " 4.20 " واقل من " 5 " بانحراف معياري " 0.81 "، كما بلغ الوزن النسبي " 89 " %، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة، وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة " موافق بشدة " وفق مقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى أن حجم الودائع المصرفية مؤشر على قوة أو ضعف درجة الأمان، ويشكل المعيار الأهم في قبول طلب الائتمان أو رفضه، وما تشهده المصارف محل الدراسة الآن من أحجام عن الإيداع يمثل أهم عوامل الانخفاض في درجة الأمان، ومن هنا يمكننا القول إن انخفاض الإيداع يؤدي إلى نقصان السيولة ومخاطرها التي تعتبر من أهم أسباب ضعف درجة الأمان المصرفي.
- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الثانية " 4.61 " وهو اكبر من " 4.20 " واقل من " 5 " بانحراف معياري " 0.67 "، كما بلغ الوزن النسبي " 94 " %، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة، وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة " موافق بشدة " وفق مقياس ليكرت الخماسي مما يشير إلى إن السيولة المصرفية ترتبط بعلاقة طردية بالودائع، وما تشهده المصارف محل الدراسة الآن من نقص حاد في السيولة يأتي من تدني حجم الإيداع الذي أدى إلى مخاطر السيولة المصرفية وبالتالي إلى تراجع الائتمان المصرفي.
- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الثالثة " 4.54 " وهو اكبر من " 4.20 " واقل من " 5 " بانحراف معياري " 0.86 "، كما بلغ الوزن النسبي " 86 " %، وكل ذلك يعكس النظرة

الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة، وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة " موافق بشدة " وفق مقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى أنه يبيع المصرف أحيانا بعض أصوله للحصول على السيولة اللازمة وخاصة في ظل الظروف الأمنية السيئة التي لا تمكن المصارف من استثمارها بالشكل الأمثل، وبيع الأصول يعكس النقص الحاد في السيولة المصرفية ودخول مرحلة المخاطر التشغيلية، وهذا يوضح إن المصارف محل الدراسة تعاني من حدة مخاطر السيولة المصرفية وبالتالي مخاطر ائتمانية ناتجة عن نقص السيولة.

- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الرابعة " 4.45 " وهو اكبر من " 4.20 " واقل من " 5 " بانحراف معياري " 0.69 "، كما بلغ الوزن النسبي " 89 " %، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة، وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة " موافق بشدة " وفق مقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى إن نسبة الإيداع شهدت تراجع واضح بعد عام " 2011 "م، وذلك بسبب حالة عدم اليقين التي سببت في أحجام المواطنين عن إيداع أموالهم في المصارف التي بدورها قننت عملية السحب مما اثر سلبا على الإيداع وبالتالي إلى مخاطر نقص السيولة.
- بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الخامسة " 4.68 " وهو اكبر من " 4.20 " واقل من " 5 " بانحراف معياري " 0.64 "، كما بلغ الوزن النسبي " 93 " %، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد العينة تجاه هذه العبارة، وهذا يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة على مضمون هذه العبارة، وبالتالي يمكن أن نضعها ضمن درجة " موافق بشدة " وفق مقياس ليكرت الخماسي، مما يشير إلى إن غلاء الأسعار وهجرة الكثير من المواطنين للخارج ومناطق أخرى داخل البلد بحثا عن الأمن والأمان، مما أدى إلى زيادة السحب بطريقة كبيرة جدا لدرجة إن المصارف قننت عمليات السحب بمبالغ كبيرة محددة، إلا إن حجم السحب وبما يسمى بأسلوب القطيع فاق كل التصورات فأقفلت العديد من المصارف بسبب انعدام السيولة لديها الأمر الذي أدى إلى مخاطر في السيولة.

الجدول رقم " 7 " يوضح اختبار " t " لمخاطر السيولة:-

اختبار t للعينة الواحدة One-Sample Test				
t المحسوبة	t الجدولية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
103.898	1.89	4.55	0.56	0.000

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه إن قيمة " t " المحسوبة اكبر من قيمة " t " الجدولية التي تساوي " 1.89 " عند مستوى الدلالة " 0.000 "، وهذا يشير إلى إن أفراد العينة يوافقون على محتوياتها، وهي نظرة ايجابية لعينة الدراسة.

إثبات الفرضية:-

بعد استعراض أهم نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، سيتم اختبار فرضية الدراسة وذلك كما يلي:-

- اختبار الفرضية البحثية التي تنص على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان ". وبهدف اختبار هذه الفرضية إحصائيا، فإنه يستلزم إعادة صياغتها في صورة فرضية إحصائية، بحيث تكون على النحو التالي:-

H0 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي.

H1 : يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي.

وبناء عليه، ولاختبار الفرضية الإحصائية المذكورة عند مستوى معنوية " 0.05 " فإنه تم استخدام اختبار " t " ومستوى المعنوية بوصفه احد اختبارات الدلالة التي يمكن استخدامها لمعرفة إذا كان هناك اثر ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، ويكشف الجدول التالي نتائج اختبار " t ".

الجدول رقم " 8 " يوضح اختبار الفرضية الرئيسية:-

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي	معامل الارتباط	R^2	N	اختبار t	مستوى الدلالة
	0.60	0.40	93	5.826	0.000
القرار الإحصائي: رفض الفرضية الإحصائية العدمية، وقبول الفرضية الإحصائية البديلة.			**الاستنتاج:** يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية " 0.05 ".		

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

وبالنظر إلى الجدول السابق ومن خلال معامل الارتباط كان " 0.60 " مما يشير إلى إن هناك علاقة ارتباط طردية جيدة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، كما كانت نسبة المسؤولية " 0.40 = R^2 "، مما يدل على إن السيولة تساهم بنسبة " 40 " % من التغير الذي يحصل في درجة الأمان المصرفي، وكانت قيمة " t " تساوي " 5.826 " وهي اكبر من " 2 "، كما كانت قيمة مستوى الدلالة تساوي " 0.000 "، مما يشير إلى رفض فرضية العدم التي تقول " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي "، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي ".

النتائج والتوصيات:-

أولا - النتائج:-

1- تم قبول الفرض البديل للفرضية الأولى، والذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي.

2- أوضحت الدراسة بأن مخاطر السيولة تعد من المؤثرات الهامة في درجة الأمان المصرفي.

3- إن توفر معدلات السيولة اللازمة للمصارف تعد من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الإدارة المصرفية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها.

4- إن المصارف محل الدراسة تطبق نظم الرقابة المصرفية التي يقرها مصرف ليبيا المركزي في نظام " Camels " الذي يجنبها الوقوع في المخاطر المصرفية.

5- إن المصارف محل الدراسة تلتزم بمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال رغم انخفاضها في السنوات الأخيرة وعدم تمكنها من تطبيق مقررات بازل " 2 " التي كان من المقرر تطبيقها في بداية عام " 2011 "م.

6- تكبدت المصارف محل الدراسة منذ عام " 2011 "م، خسائر تشغيلية بسبب الحرب المستمرة حيث أقفلت بعض فروعها ودمرت وأحرقت فروع أخرى، وتعرضت بعض المصارف وممتلكاتها للنهب والسطو، ناهيك عن فقدان بعض موظفيها.

7- أدت الظروف السياسية والأمنية التي تشهدها ليبيا إلى زيادة سحب العملاء لودائعهم بشكل كبير جدا، الأمر الذي أدى إلى قفل بعض المصارف نتيجة النقص الحاد في السيولة وانعدامها في أحيانا كثيرة فدخلت المصارف في مخاطر السيولة.

8- شهدت المصارف محل الدراسة تراجع واضح في عمليات الإيداع بعد عام " 2011 "م، الأمر الذي أدى إلى نقص حاد في السيولة خاصة مع تزامن هذا التراجع في الإيداع لعمليات سحب غير مسبوقة فتفاقمت بذلك مخاطر السيولة.

9- أظهرت النتائج بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي.

ثانيا - التوصيات:-

1- ضرورة توفر إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل مصرف, بحيث يغطى جميع المخاطر التي قد يتعرض لها، بحيث يتم من خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية.

2- ضرورة قيام الإدارة المصرفية بمتابعة التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، وبيان قوة تأثيرها على درجة الأمان المصرفي مع متابعة إجراء المراجعة المستمرة اللازمة لها.

3- ضرورة الشروع في تطبيق مقررات لجنة بازل " 2 " التي كان من المفترض تطبيقها خلال السنوات السابقة.

4- ضرورة انتظام الدورات التدريبية للرفع من كفاءة موظفي المصارف محل الدراسة لما لها من دور في الحد من المخاطر التشغيلية.

5- ضرورة إلغاء سياسة الإقصاء والعزل التي أفقدت القطاع المصرفي الكثير من خبراته وموظفيه.

6- ضرورة تفعيل نظام البطاقات الالكترونية بالعملة المحلية لما لها من دور في الحد من السحب الحاد للسيولة، الأمر الذي يساهم في حل مشاكل السيولة في المصارف محل الدراسة.

7- ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بإعادة الثقة بين العملاء والقطاع المصرفي لما لها من دور في تحسين مستوى سيولة المصارف من خلال زيادة حجم الإيداع.

8- ضرورة أن يكون هناك تحديد واضح من قبل سلطة النقد والإدارة المصرفية لسياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها والسيطرة عليها.

9- العمل على تطوير ثقافة واليات التعامل مع المخاطر وبيان خطورة غياب ذلك، وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على درجة الأمان المصرفي تحقيقا لعناصر الانضباط والاستقرار والتعامل في السوق المالي.

10- يجب أن يخضع إطار إدارة مخاطر السيولة للمراجعة المستمرة من قبل الإدارة المصرفية وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات حتى تتوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية.

11- لكي يتمكن كل مصرف من إدارة السيولة بكفاءة لا بد من أن يحدد مصادر الأموال ومصادر الطلب عليها وتحديد التدفقات النقدية ومعرفة مواطن التعارض من السيولة والربحية والأمان وتحديد الإجراءات اللازمة لحل أية تعارضات.

12- ضرورة القيام بمزيد من الدراسات والبحوث للوقوف على مدى استقرار تأثير المتغيرات على درجة الأمان المصرفي، والتنبؤ بما يكمن أن يكون عليه الوضع في المستقبل بفرض اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي السلبيات المتعلقة بها.

المراجع:-

أولا – المراجع العربية:-

1- إبراهيم كراسنة، أُطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات النقدية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006م.

2- أحمد عبد الرحيم الدحيات، قياس أداء شركات الوساطة المالية الأردنية باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2008م.

3- الراشدان، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2002م.

4- بهية مصباح محمود صباح بعنوان، العوامل المؤثرة على درجة أمان المصارف التجارية العاملة في فلسطين – دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008م.

5- جهاد حمدي مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين " دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010م.

6- حسين جميل البدري، البنوك " مدخل إداري ومحاسبي "، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

7- حسني علي خربوش وآخرون، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني" دراسة ميدانية "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2004م.

8- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات الحديثة المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006م.

9- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي الرابع عشر عام 2000م.

10-شهاب الدين النعيمي، قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية " دراسة تطبيقية لعينة من المصارف السودانية "، مجلة دراسات – العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول، عمان، الأردن، 2002م.

11-طارق الناشف، دور التحليل المالي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2012م.

12-طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر " أفراد – إدارات – شركات – بنوك – مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007م.

13-طارق عبد العال حماد، تقييم أداء المصارف التجارية " تحليل العائد والمخاطرة " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م.

14-عبد الله زايد الكيلاني، ونضال كمال الشريفين، مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2011م.

15-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية " السياسات المصرفية وتحليل والقوائم المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004م.

16-عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف " السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية في مصر ولبنان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002م.

17-عبد الواحد سعيد عمرن بعنوان " اثر إدارة مخاطر " السيولة، الائتمان، رأس المال " على درجة الأمان المصرفي – دراسة تطبيقية على المصرف التجاري الوطني خلال الفترة من " 2004 – 2010 "م، مجلة جامعة بنغازي، العدد الثلاثون، ليبيا، 2015م.

18-ماجد الفرا، محمد مقداد، مناهج البحث والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية، غزة، فلسطين، 2004م.

19-منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر باستخدام: التوريق والمشتقات، الجزء الأول: التوريق، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006م.

20-نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2006م.

21-نور افرم، اثر تطبيق معايير إدارة المخاطر في المصارف التجارية اللبنانية في ظل اتفاقيات بازل، رسالة ماجستير، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2013م.

22-هشام المليجي، الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية " دراسة تطبيقية "، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد السادس والعشرون، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2002م.

23-هشام جبر، إدارة المصارف " أصولها العلمية والعملية "، الطبعة الثانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006م.

ثانيا : المراجع الأجنبية:-

1- Amiyatosh Purnanandam (2005) Financial Distress and Corporate Risk Management: Theory and Evidence Available from: http:// webuser.bus.umich.edy/amiyatos/JM juneos.pdf.

2- Bauer w & R Yser Marc " 2004 ", Risk Managemnt Strategies for Bank, Journal of Banking & Finance. Vol 28, isse 2: 331 – 352

3- Basel Committee on Banking Supervision. (2001) *"Report of The Working Group on Operational Risk"*, Basel, iif.

4- Bevan. A. and Danbolt J.,(2000) "Capital Structure and Detminates" working paper prepared, under the ACE Financial Flows in Transition and Marker Economics, Bulgaia, Hangaria and UK .

5- Corporate Hedging, Investment and Value (2010), Jose M Berrospidey, Amyuatosh Purnanandam , Uday Rajanx, Available from: http:/ wobuser.bus.umich.edu/urajan/research/brazithedge.pdf.

6- Hample, *Bank Management – Text& Cases"* (1999) 4 Edition, U.S.A.

7- Ross, Stephen, Westrerfield, Rondolph and Jaffe, Jeffrey, (2002) *"Corporate Finance"*, McGraw-Hill.

8- William H. Greene, (2003), Fifth Edition Econometric Analysis, New York University, Prentice Hall, PP. 283-305.

تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2014)

أ. حمزة مفتاح المختار

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

مستخلص الدراسة

تهدف هده الدراسة لبيان أثر الإئتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في ليبيا ، وذلك من خلال تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي المتجة علي بيانات سنوية ضمت الفترة (1995-2014). وثم اختيار متغيرين فقط هما الإئتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية لمختلف القطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الاجمالي كممثل للنشاط الاقتصادي. ثم تطبيق بعض الاختبارات الرئيسية مثل اختبار جرانجر للسببية، وتحليل مكونات التباين واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل. بينت الدراسة وجود علاقة تأثيرية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين، كما توصلت الدراسة ايضا إلى وجود قوة تفسيرية ضئيلة للإئتمان في تفسير الناتج المحلي الاجمالي، وبشكل عام اوضحت النتائج وجود تأثير ايجابي ضئيل للإئتمان المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي.

المقدمة

تعتبر التمنية البشرية هدفا تسعى إليه مختلف دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، وذلك لتطوير كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واعادة هيكلة الاقتصاديات وبناء اسس استراتيجية تنموية. وفي إطار التنمية يلعب الإئتمان المصرفي دورا رئيسا في توفير المصادر المالية الكافية لتلبية احتياجات مختلف النشاطات الاقتصادية، ويرى الكثيرون أن التغير في حجم الإئتمان له تأثير كبير على مستوى النشاط الاقتصادي خاصة أنا بعض الدول النامية تعاني مشاكلا في تمويل التنمية الاقتصادية. وتعتبر البنوك التجارية مصدر رئيسي للإئتمان، فهي تعتبر الوسيلة المثلى لتوفير مدخرات الأفراد وإعادة تشغيلها على أسس اقتصادية سليمة، وبذلك فهي تعمل في بناء الهيكل الاقتصادي الوطني بتوفير مصادر التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا:- مشكلة الدراسة

تمارس المصارف التجارية دورا هاما في توفير المصادر المالية اللازمة لتلبية احتياجات معظم القطاعات الاقتصادية، وكغيرها من الدول تعد المصارف التجارية الليبية احد المصادر المهمة في توفير الإئتمان المطلوب لتلبية احتياجات التنمية، ولذلك من المهم دراسة أثر الإئتمان المصرفي المقدم

من المصارف الليبية على الاقتصاد الليبي، و معرفة كيفية استجابة الاقتصاد الليبي لحجم الائتمان الممنوح.

ثانيا:- الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت أتر الإئتمان المصرفي على النمو الاقتصادي باستخدام أساليب مختلفةمنها مايلي:-

1. دراسة Hofmann 2001 التي قامت بقياس تأثير الإئتمان الخاص والناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية باستخدام متجه الانحدار الذاتي وذلك خلال الفترة (1980- 1995) ، وتوصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين الإئتمان الخاص والناتج المحلي الاجمالي. (Hofmann, 2001).
2. الدراسة التي أجراها العامري (2003) التي هدفت إلى قياس أثر الإئتمان المصرفي المقدم من البنوك التجارية اليمنية على النمو الاقتصادي ممثلا بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1990- 2001) ، وتمت الدراسة بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين ، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي محدود للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات. (العامري، 2003).
3. دراسة القدير (2004)، التي هدفت لدراسة العلاقة السببية بين التطور المالي ومعدل النمو في السعودية، والتي توصلت إلى وجدود علاقة سببية دات اتجاهين بين التطور المالي ومعدل النمو في السعودية. (القدير، 2004).
4. دراسة ملاوي والمجالي (2008) التي هدفت إلى بيان تأثير حجم الإئتمان المصرفي مقاسا بالرصيد القائم غير المسدد من الإئتمان على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار التابتة في الاردن خلال الفترة (1970-2003) باستخدام متجه الانحدار الذاتي ، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إجابي متبادل بين المتغيرين. (ملاوي، 2008).
5. الدراسة التي اجراها نقار و العواد (2012) هدفت إلى بيان العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا تي خلال الفترة (1983- 2009)، وتمت الدراسة باستخدام باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ، وتم التوصل إلى وجدود علاقة ايجابية بين متغيرات الدراسة. (مندرالعواد، 2012).
6. دراسة مشبب 2015 التي هدفت إلى قياس تأثير الإئتمان المصرفي الخاص علي النشاط الاقتصادي اليمني مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012)، وتم الدراسة

باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR ، وتوصلت الدراسة وجود علاقة تأثيرية إيجابية ضئيلة أحادية الاتجاه من الإئتمان المصرفي الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي . (مشبب، 2015).

7. دراسة Afonso 2016 التي هدفت لقياس تأثير الاستثمار الخاص والاستثمار العام على اقتصاديات دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)، وتمت الدراسة بتقدير نموذج VAR وذلك باستخدام بيانات سنوية ضمت الفترة (1960- 2014)، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في كل الدول المدروسة، بينما الاستثمار العام له تأثير إيجابي في أغلب الدول (Afonso, 2016)).

ثالثا:- أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة بشكل أساسي في كونها تعالج موضوعا هاما وحيويا في الاقتصاد الليبي وهو موضوع التنمية الاقتصادية، حيث أن ليبيا كغيرها من دول العالم تتطلع إلى رفع مستويات التنمية الاقتصادية، و يعتبر النظام المالي والمصرفي هو المصدر الرئيسي في تمويل هذه التنمية الاقتصادية. وبما أن التنمية الاقتصادية تعتمد بدورها اعتمادا كبيرا على ما تقدمه البنوك التجارية من ائتمان. عليه جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة مدى تأثير الإئتمان المصرفي المقدم من البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي .

رابعا:- أهداف الدراسة

- التعريف بنماذج VAR(vectorial Autoregressive) متجه الانحدار الذاتي.
- كشف العلاقة السببية غير الآنية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الإئتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية.

خامسا:- فرضية الدراسة

بشكل رئيسي ستكون الفرضية الرئيسية والوحيدة التي سيتم اختبارها في هذه الدراسة هي: أن الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية الليبية يؤثر ايجابيا على النشاط الاقتصادي الليبي.

سادسا :- عينة الدراسة والمنهجية

عينة الدراسة متمثلة في الإئتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية الليبية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية و النشاط الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي، حيث سيتم تحديد أثر هذا الإئتمان على النشاط الاقتصادي الليبي، واستخدمت الدراسة بيانات سنوية عن الفترة (1995 إلى 2014) ، وتم الاعتماد في جمع البيانات بشكل كلي على النشارات و التقارير السنوية الصادرة عن المصرف المركزي الليبي. وفي ضوء البيانات المتوفرة وبهدف تقليل عدد المتغيرات المستخدمة في الدراسة ولتسهيل عملية التحليل تم اختيار متغيرين هما: النشاط الاقتصادي (معبرا عنه بالناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الثابتة) كمتغير تابع، والإئتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص كمتغير مستقل. وتعتمد منهجية الدراسة على منهج التحليل الوصفي لبلورة الإطار النظري للدراسة ، بالإظافة إلى المنهج التحليلي الذي سيتم فيه الربط بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vectorial Autoregressive) ، كما ثم تطبيق بعض الإختبارات الإحصائية والقياسية على على عينة الدراسة و على النموذج المقدر ، وللحصول على هذه النتائج ثم استخدام برنامج التحليل القياسي Eviews10.

سابعا:- الاطار النظري للدراسة

عندما نتكلم عن زيادة عرض النقد، لابد من الإشارة إلى أنه بالرغم من اختلاف آراء ووجهات نظر النظريات الاقتصادية المختلفة حول كيفية انتقال تأثيرها إلى الاقتصاد إلا أن معظم هذه النظريات تتفق في النهاية على أن هناك أثرا للسياسة النقدية، الذي يمثل حجم الإئتمان واحدا من أهم مظاهرها، على النشاط الاقتصادي الحقيقي ، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين النظريات التالية:

1. **النظرية الكنزية:-** ترى النظرية الكنزية أن النشاط الاقتصادي يتأثر بالسياسة النقدية ، والعلاقة بين عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي هي علاقة طردية، فزيادة حجم الإئتمان يزيد من مستوى الاستهلاك والاستثمار مما يؤثر بالتالي ايجابيا على النشاط الاقتصادي.
2. **النظرية النقدية:-** والنقديون يرون أن المخزون من النقود هو المحرك الرئيسي للنظام الاقتصادي، وأن تغير عرض النقود له تأثير على مستوى الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي في الفترة القصيرة.
3. **النظرية الكلاسيكية:-** يرى انصار هذه النظرية أن تغيرات عرض النقد تؤثر على المتغيرات الاسمية وليس على المتغيرات الحقيقية ، ولهذا السبب فإن مستوى الانتاج كمتغير حقيقي لا يتأثر في الفترة الطويلة بزيادة عرض النقود ، وهذا مايسمى بحيادية النقود. (ملاوي، 2008)

ثامنا:- الاطار القياسي للدراسة.

1- نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vectorial Autoregressive)

يعد نموذج متجه الانحدار الذاتي من النماذج القياسية الحديثة المستخدمة في د ا رسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة،

وتُعامل جميع متغيرات الدراسة في هذا النموذج على أنها متغيرات داخلية (Endogenous Variables)، أي أن قيماه تتحدد من داخل النموذج وليس من خارجه.

قام باقتراح هذا النموذج Sims في عام 1981، حيث كان يرى أن طريقة بناء النماذج القياسية الانية هي طريقة تقليدية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، حيث تتضمن الكثير من الفرضيات غير المختبرة مثل: استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك فيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية في النموذج (Exogenous Variable) ، وشكل توزيع فترات الابطاء. لذلك اقترح Sims نموذجا يتم فيه معاملة جميع المتغيرات بالطريقة نفسها دون أي شروط مسبقة وادخالها جميعا في المعادلات بنفس مدد الابطاء. (مندرالعواد، 2012)، ويستخدم هذا النموذج للتنبؤ في الحالات الانية التي يوجد فيها علاقات تبادلية بين المتغيرات ، ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$Y_t = a + \sum_{j=1}^{2} \beta_j Y_{t-j} + \sum_{j=1}^{2} c_j \ X_{t-1} + u_{1t}$$

$$X_t = k + \sum_{j=1}^{2} d_j X_{t-j} + \sum_{j=1}^{2} f_j \ Y_{t-1} + u_{2t}$$

حيث أن:-

Y المتغير الأول

X المتغير الثاني

T عدد المشاهدات

J عدد الفجوات الزمنية

ويلزم لتقدير هذا النموذج توفر بيانات عن كل من X Y عير الفترات السابقة ، ويقوم هذا النوع من النماذج على فكرة لجرانج السببية ، ويعتبر هذا النموذج جيد للتنبؤ لكونه يتضمن التقلبات قصيرة الأجل بجانب التغيرات طويلة الاجل وهو يصلح للاستخدام حتى في غياب التكامل المشترك بين المتغيرات ووجود ارتباط ذاتي بين البواقي ، ويتم تقدير كل معادلة منه على حده باستخدام طريقة المربعات الصغري العادية (عطية، 2004).

2- بناء نموذج VAR

إن بناء النموذج يتطلب ما يأتي :

- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة.
- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستُعتمد في النموذج.
- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

2. 1- استقرار السلاسل الزمنية

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك من خلال فتة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان ، أما السلسلة الزمنية الغير مستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان . (محمد، 2011، صفحة 200)

و تكون أي سلسلة زمنية مستقرة STATIONARY إدا كان لها الخصائص التالية :

- تبات متوسط القيم عبر الزمن $E\ (Y_t) = \mu$
- تبات التباين عبر الزمن $VAR\ (Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$
- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير. (عطية، 2004، صفحة 648)

1.1.2- اختبار ديكي – فولر للاستقرارية

إن عدم استقرار السلاسل الزمنية يرجع في الأغلب إلى وجود جدر الوحدة، ومن أبرز اختبارات جدر الوحدة اختبار ديكي–فولار(Dickey– Fuller, 1979) الذي عمل على البحث في استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام ، ولتوضيح هذا الاختبار نبدأ بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى والذي يكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = \rho . Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad 1-1$$

$$Y_t = \alpha + \rho . Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad 1-2$$

$$Y_t = \alpha + \beta . t + \rho . Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad 1-3$$

وبطرح (Y_{t-1}) من طرفي كل معادلة نحصل على مجموع معادلات فروق الرتبة الأولى كالاتي

$$\Delta Y_t = (\rho - 1).Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad 2-1$$

$$\Delta Y_t = \alpha + (\rho - 1).Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad 2-2$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta.t + (\rho - 1).Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad 2-3$$

إذا رمزنا إلى معامل (Y_{t-1}) في المعادلات السابقة بالرمز δ فإن المعادلات السابقة سوف تتحول إلى الأشكال التالية:

$$\Delta Y_t = \delta.Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad 3-1$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \delta.Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad 3-2$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta.t + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad 3-3$$

ويكون تصميم فرض العدم والفرض البديل لاختبار ديكي فوللر على النحو التالي:

$H_0: \quad \delta = 0$ الفرض العدم

$H_1: \quad \delta < 0$ الفرض البديل

نقوم بتقدير أحد أو كل المعادلات السابقة[1] بطريقة OLS ثم نقارن قيمة t المناظرة للمعامل δ بقيمة t الموجودة بجداول Dickey– Fuller. و إذا تبين أن قيمة t المحسوبة من البيانات أكبر من قيمة t الجدولية، فإنه يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهذا يعني أن السلسلة الزمنية (Y_t) مستقرة . وإذا تبين أن قيمة t المحسوبة من البيانات أصغر من قيمة t الجدولية فهذا يعني قبول فرض العدم وأن السلسلة الزمنية (Y_t) غير مستقرة ، ولحل هذه المشكلة وجعل السلسلة مستقرة نقوم بتحويلها إلى مرشح الفرق الأول ΔY واختبار سلسلة الفرق الاول فإذا تم رفض الفرض العدم فهذا يعني أن سلسلة الفرق الأول ΔY مستقرة وأن السلسلة الاصلية Y_t غير مستقرة إلا أنها تخضع لنموذج المشي العشوائي، وإذا لم نتمكن من رفض الفرض العدم فهذا يعني أن سلسلة الفرق الأول غير مستقرة وأن السلسلة الأصلية Y_t غير مستقرة ولا تخضع لنموذج المشي العشوائي ولحل هذه الاشكالية نطبق الفرق الثاني وهكذا حتى نصل إلى الفرق الذي يكون مستقر . (زرموح، 2012، صفحة 238).

[1] - يتم اختيار نوع المعادلة بحد ثابت أو بحد ثابت وإزاحة حسب طبيعة السلسلة الزمنية المدروسة، وتكون قيمة t الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

2.1.2- اختبار ديكي-فولر المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF)

طورا ديكي و فولر 1981 اختبار يسمى اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller.

وذلك لتفادي مشكلة الارتباط الذاتي في اختبار ديكي فولر العادي (DF). ويعتمد الاختبار على المعادلات دات الفجوات الزمنية الآتية:

$$\Delta Y_t = \delta . Y_{t-1} + \sum \gamma_j \delta . \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \qquad 4-1$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \delta . Y_{t-1} + \sum \gamma_j \delta . \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \qquad 4-2$$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta . t + \delta . Y_{t-1} + \sum \gamma_j \delta . \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \qquad 4-3$$

ويتم ادراج الفرقات دات الفجوات الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الداتي، وفيما عدا هذه المعادلات تستخدم في اختبار ADF نفس الخطوات المدكورة في اختبار (DF) مثل صياغة فرض العدم والفرض البديل وطريقة التقدير . (محمد، 2011، صفحة 210)

2.2- تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني في نموذج VAR

لتحديد درجة تباطؤ النموذج VAR نستخدم معايير المعلومات ، فطريقة اختبار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من اجل تحديد أي رتبة من 0 إلى p ، ومن بين هذه المعايير ما يلي:- Akaike، Schwarz، Hannan-Quin. المعرفة كالتالي :- (محمد، 2011، صفحة 272)

$$AIC = ln\left|\sum \varepsilon\right| + \frac{2K^2P}{T}$$

$$HQ = ln\left|\sum \varepsilon\right| + \frac{2\log log\, T}{T} K^2P$$

$$SC = ln\left|\sum \varepsilon\right| + \frac{K^2P \ln(T)}{T}$$

3.2- اختبار السببية

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المُفسرة لها. (محمد، 2011، صفحة 276)

اختبار السببية وفق Granger

اقترح Granger 1969 معيار لتحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت Y_t وX_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t ، وكانت السلسلة Y_t تحتوي على معلومات يمكن من خلالها تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة X_t ، في هذه الحالة نقول أن Y_t تسبب X_t ،

$$\begin{pmatrix} Y_t \\ X_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \alpha_1^0 \\ \beta_1^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \alpha_1^1 & \alpha_1^2 \\ \beta_1^1 & \beta_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{t-1} \\ X_{t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \alpha_2^1 & \alpha_2^2 \\ \beta_2^1 & \beta_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{t-2} \\ X_{t-2} \end{pmatrix} + \cdots$$

$$+ \begin{pmatrix} \alpha_p^1 & \alpha_p^2 \\ \beta_p^1 & \beta_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{t-p} \\ X_{t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

السلاسل $X_{t-1}, X_{t-2}, \ldots, X_{t-p}$ تعتبر كمتغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات $Y_{t-1}, Y_{t-2}, \ldots, Y_{t-p}$ ، اختبار السببية يختبر ما إذا كانت مجموعة X_t لا تحسن معنويا من القدرة التفسيرية للمتغيرات Y_t. وفق الفروض التالية (محمد، 2011)

- X_t لا يسبب Y_t إذا كانت الفرضية $H_0: \alpha_1^2 = \alpha_2^2 = \cdots = \alpha_p^2 = 0$ مقبولة
- Y_t لا يسبب X_t إذا كانت الفرضية $H_0: \beta_1^1 = \beta_2^1 = \cdots = \beta_p^1 = 0$ مقبول

تاسعا:- النتائج التطبيقية

1- اختبار ADF

بتطبيق اختبار جدر الوحدة او مايعرف باختبار ديكي- فلر الموسع (المطور) ADF على سلسلتا الدراسة قد تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم(1) اختبار ADF للسلسلتان CR , GDP

variable	t-Statistic	Prob.*	Test Critical Values	
GDP	-1.075063	0.9069	1% leve	-4.532598
CR	0.097829	0.9945	5% leve	-3.673616
Null Hypothesis: serials have a unit root			10% leve	-3.277364

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن القيمة المطلقة لـ ADF المحسوبة لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي (1.075063) و القيمة المطلقة لـ ADF المحسوبة لسلسلة الإئتمان المصرفي كلاهما أصغر من القيم المطلقة الجدولية عند مختلف مستويات الدلالة، لذلك لا نستطيع رفض فرض العدم، ونقبل بوجود جدر الوحدة في سلسلة الناتج المحلي الاجمالي وسلسلة الإتمان المصرفي.

وبتطبيق اختبار جدر الوحدة على سلاسل الفرق الأول لكل من (CR , GDP) تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الاتي:-

جدول رقم(2) اختبار ADF للسلسلتان D(GDP) , D(CR)

variable	t-Statistic	Prob.*	Test Critical Values	
D(GDP)	-5.944585	0.0008	1% leve	-4.571559
D(CR)	-3.715402	0.0479	5% leve	-3.690814
			10% leve	-3.286909

و من الجدول رقم (2) نلاحظ أن القيمة المطلقة لـ ADF المحسوبة بعد تطبيق الفرق الأول لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي كانت (5.944585) وهي أكبر من القيم المطلقة الجدولية عند مختلف مستويات الدلالة، لذلك نستنتج أن الفرق الاول لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي(D(GDP مستقر عند مستوى معنوية 1%. أماالفرق الاول لسلسلة الإئتمان المصرفي فكان مستقر عند مستوى معنوية 5% حيث كانت احصائية ADF (3.715402) و هي أكبر من القيم المطلقة الجدولية عند مستوى معنوية 5%. لذلك نستطيع رفض فرض العدم والقول أن سلسلتا الدراسة استقرتا عند مستوى معنوية 5% بعد تطبيق الفرق الاول.

2- تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR

لتحديد عدد مدد التباطؤ الزمني الامثل للنموذج نستخدم المعايير التي عرضناها مسبقا والجدول التالي يبن نتائج هذه المعايير.

جدول رقم (3) معايير تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DGDP DCR						
Exogenous variables: C						
Date: 08/04/17 Time: 12:05						
Sample: 1995 2014						
Included observations: 15						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-292.7085	NA	3.99e+14	39.29447	39.38888	39.29346
1	-283.0757	15.41251*	1.90e+14	38.54343	38.82665	38.54041
2	-279.1375	5.250937	2.00e+14	38.55167	39.02370	38.54664
3	-271.2721	8.389781	1.32e+14*	38.03628*	38.69712*	38.02924*
4	-269.2461	1.620815	2.14e+14	38.29947	39.14914	38.29042

نرى من الجدول السابق أن أغلب المعايير تشير إلى ضرورة أخذ عدد ثلاث فجوات زمانية باستثناء معيار LR الذى ينصحنا بأأخذ فجوة زمنية واحدة، وقام الباحث باختيار ثلاث فجوات زمنية لأن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي لم تزول إلى بعد الفجوة الثالثة.

3- اختبار السببية

يبين جدول اختبار السببية لجرانجر (Granger) أنه نستطيع رفض فرض العدم القائل بأن المتغير D(CR) لا تسبب المتغير D(GDP) عند مستوى معنوية 1%، وباستطاعتنا ايضا رفض فرض العدم القائل أن المتغير D(GDP) لا يسبب اتلمتغير D(CR) عند مستوى معنوية 10%. أى أنه هناك تأثير متبادل في الاتجاهين حيث أن الإئتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للسنوات الثلاث الماضية يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي ، إلا أن هذا التأتير يعتبر ضئيل نسبيا، وايضا الناتج المحلي الاجمالي للسنوات الثلاث الماضية يؤثر في الإئتمان الممنوح من قبلا المصارف التجارية ، وهذا يتفق مع دراسة ملاوي التي أجريت على الاقتصاد الاردني وتوصلت إلى أن العلاقة بين الإئتمات المصرفي والناتج المحلي الاجمالي ثنائية الاتجاة.

جدول رقم (4) اختبار سببية Granger

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob.
DCR does not Granger Cause DGD	16	2.94627	0.0910
DGDP does not Granger Cause DC		7.44540	0.0082

4- تقدير نموذج VAR

جدول رقم (5) تقدير النموذج (VAR)

Vector Autoregression Estimates		
Date: 08/04/17 Time: 16:58		
Sample (adjusted): 1999 2014		
Included observations: 16 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	DGDP	DCR
DGDP(-1)	-0.364820	-0.177532
	(0.27277)	(0.03280)
	[-1.33747]	[-5.41320]
DGDP(-2)	-0.195925	-0.105242
	(0.36888)	(0.04435)
	[-0.53114]	[-2.37290]
DGDP(-3)	0.754529	0.170488
	(0.38956)	(0.04684)
	[1.93687]	[3.63993]
DCR(-1)	-0.624770	0.682038
	(1.82204)	(0.21907)
	[-0.34290]	[3.11332]
DCR(-2)	1.761471	0.495193
	(2.09875)	(0.25234)
	[0.83930]	[1.96241]
DCR(-3)	-5.473923	-0.878406
	(1.82743)	(0.21972)
	[-2.99541]	[-3.99785]
C	2234.153	541.9270
	(1774.83)	(213.395)
	[1.25880]	[2.53955]
R-squared	0.62	0.87
Adj. R-squared	0.37	0.78

كما يمكن كتابة النموذج المقدر في صورة معادلات كالتالي:-

DGDP = −0.36482002044*DGDP(−1) − 0.195925211576*DGDP(−2) + 0.75452938114*DGDP(−3) − 0.624769930757*DCR(−1) + 1.7614711792*DCR(−2) − 5.47392338086*DCR(−3) + 2234.15348529

DCR = −0.177531864972*DGDP(−1) − 0.105242123756*DGDP(−2) + 0.170488077035*DGDP(−3) + 0.682038007515*DCR(−1) + 0.49519327429*DCR(−2) − 0.878405645545*DCR(−3) + 541.927004734

5- اختبار استقرارية النموذج

من الشكل رقم (1) نلاحظ أن معلمات النموذج تقع جميعها داخل الدائرة أي أن قيمها مابين 1 و 1- مما يدل علي أن النموذج مستقرا وبالتالي يمكننا الاستمرار قدما في الاختبارات الاخرى للنموذج.

الشكل قم (1) اختبار استقرارية النموذج

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

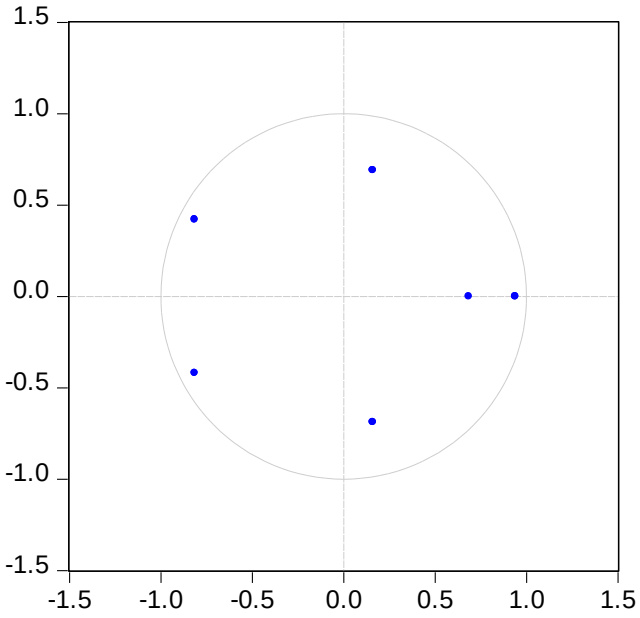

6- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

يشير الاختبار إلى عدم رفض فرض العدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط داتي بين بواقي النموذج.

جدول رقم (6) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: No residual autocorrelations up to lag h					
Date: 10/4/17 Time: 08:45					
Sample: 1995 2014					
Included observations: 16					
Lags	Q-Stat	Prob.*	Adj Q-Stat	Prob.*	df
1	4.183939	---	4.462868	---	---
2	6.613815	---	7.239869	---	---
3	8.750335	---	9.869432	---	---
4	12.21546	0.0158	14.48960	0.0059	4
5	15.31981	0.0532	19.00501	0.0148	8
6	16.12094	0.1858	20.28682	0.0619	12
7	18.78117	0.2802	25.01613	0.0695	16
8	19.26365	0.5048	25.98108	0.1664	20
9	19.32471	0.7345	26.12064	0.3471	24
10	21.06633	0.8226	30.76498	0.3276	28
11	21.59178	0.9179	32.44640	0.4448	32
12	23.09117	0.9528	38.44397	0.3594	36

7- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

تشير بيانات الاختبار إلى عدم رفض فرضية العدم لبواقي المعادلتين، أي قبول الفرضية القائلة أن البواقي للمعادلتين تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (6) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date10/5/17 Time: 08:57				
Sample: 1995 2014				
Included observations: 16				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.411300	0.451114	1	0.5018
2	-0.080629	0.017336	1	0.8952
Joint		0.468449	2	0.7912

8- دالة الاستجابة لردة الفعل

هذه الدالة تعمل على تتبع المسار الزمني للصدمات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج في المستقبل ، وتبين درجة استجابة هذه المتغيرات لتلك الصدمات، حيث يوضح الرسم مسار استجابة كل متغير من متغيرات الدراسة لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في نفس المتغير أو في المتغير الآخر.

وعند تطبيق هذا الاختبار على النموذج تبين لنا التالي :-

أي صدمة في الإئتمان المصرفي مقدارها انحراف معياري واحد تحدث تأثيرا سلبيا بسيطا على الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير ثم يظهر بعد ذلك التأثير الايجابي في الفترة الثانية ويستمر إلى منتصف الفترة الثالثة؛ وهذ الاستنتاج يدعم فرضية الدراسة ؛ ثم يبدأ بالتناقص بعد ذلك تدريجيا، وهذا يحدث بسبب التأخر في إدخال المشروعات الجديدة في الإنتاج.

أما حدوث صدمة في الناتج المحلي الاجمالي بانحراف معياري واحد سوف يكون لها تأثير سلبي على الإئتمان المصرفي في السنوات الأولى والثانية ثم ينخفض التأثير تدريجيا ويصبح ليس ذا أهمية في الفترة الرابعة.

الشكل رقم (1) دالة الاستجابة لردة الفعل بمقدار انحراف معياري واحد

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.

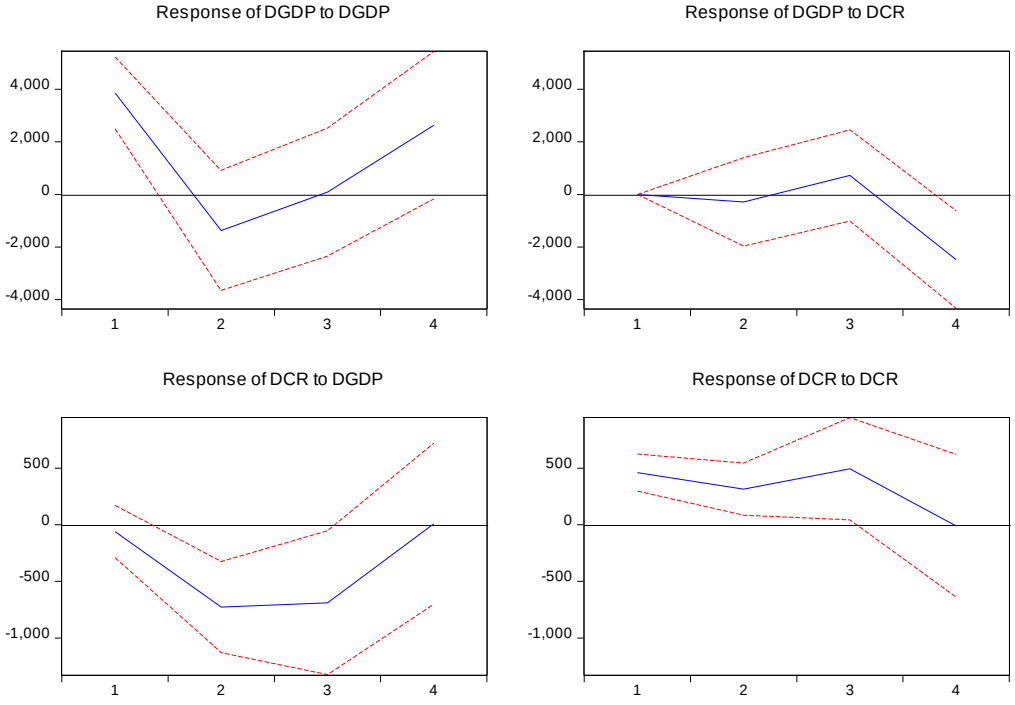

9- تحليل مكونات التباين

يوضح الجدول رقم (7) تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الاجمالي، وتظهر نتائج هذا الجدول أنه حوالي 100% من الخطأ بالتنبؤ في تباين الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الأولي تعزى للمتغير نفسه، بينما النسبة التي تعزى إلى الإئتمان المصرفي تساوي صفر في الفترة الأولى ولكنها تزداد إلى 0.49 في الفترة الثانية و إلى 3.45% في الفترة الثالثة ثم إلى 22% في الفترة الرابعة والخامسة وبعد الفترة الخامسة تنخفض إلى 21%، وهذا يدل على ضعف القوة التفسيرية للإئتمان المصرفي في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي.

جدول رقم(7) تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الغجمالي

Variance Decomposition of DGDP			
Period	S.E.	DGDP	DCR
1	3866.060	100.000	0.000000
2	4112.630	99.5097	0.490247
3	4176.273	96.5480	3.451954
4	5526.233	77.8219	22.17801
5	5584.531	77.9999	22.00003
6	6732.149	78.0634	21.93652

يوضح الجدول رقم (8) تحليل مكونات التباسن للإئتمان المصرفي، وتظهر نتائج هذا الجدول أنه حوالي 98.3% من الخطأ بالتنبؤ في تباين الإئتمان المصرفي في الفترة الأولي تعزى للمتغير نفسه، وحوالي 1.7% تعزي للناتج المحلي الاجمالي. وتنخفض النسبة التي تعزي للمتغير نفسه إلى حوالي 36% في باقي السنوات بينما ترتفع النسبة التي تعزي إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى 64% في باقي السنوات. وهذا يتفق مع دراسة ملاوي التي أجريت على الاقتصاد الاردني وتوصلت إلى أن العلاقة بين الإئتمات المصرفي والناتج المحلي الاجمالي ثنائية الاتجاة.

جدول رقم (8) تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الاجمالي

Variance Decomposition of DCR			
Period	S.E.	DGDP	DCR
1	464.8307	1.684008	98.31599
2	918.7633	63.12803	36.87197
3	1250.175	64.48737	35.51263
4	1250.256	64.48547	35.51453
5	1343.634	64.98114	35.01886
6	1358.043	63.81120	36.18880

النتائج

1. أظهرت نتائج اختبار جرانجر للسببية ضمن نموذج متجه الانحدار الذاتي عن وجود علاقة تأثيرية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الاجمالي وبين الإئتمان المصرفي.
2. أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين أن القوة التفسيرية للإتمان المصرفي المقدم من المصارف التجارية ضئيلة في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي في معضم الزمن، بينما كانت القوة التفسيرية للناتج المحلي الاجمالي في تفسير التغيرات في الإئتمان المصرفي ضئيلة في السنة الأولى ولكنها تزايدت مع مرور الزمن.
3. أظهرت نتائج اختبار دوال الاستجابة الفورية لردت الفعل أن حدوث صدمة عشوائية في الإئتمان المصرفي تحدث تأثيرا إيجابيا دا أهمية في الناتج المحلي الاجمالي من بعد منتصف الفترة الثانية ، في حين أن حدوث صدمة عشوائية في الناتج المحلي الاجمالي يكون لها تأثير سلبي في الفترة القصيرة ثم ينخفض التأثير ويصبح ليس ذو أهمية من الفترة الرابعة.
4. من خلال عدد فترات الإبطاء المحددة في النموذج في تأثير الإئتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي يمكن معرفة مدى التأخر في إدخال المشروعات الجديدة في الإنتاج.

التوصيات

على ضوء النتائج المستخلصة والتي أظهرت أن الإئتمان المصرفي المقدم من المصارف التجارية له تأثير إيجابي ضئيل على النشاط الاقتصادي الليبي ؛ لذلك نوصي المصرف المركزي الليبي بمراجعة الأدوات والضوابط الرقابية الخاصة بمنح التسهيلات الإئتمانية، لغرض تحرير البنوك التجارية من التقيد المالي مما يشجع على زيادة الإئتمان المصرفي وضمان مساهمة هذا الإئتمان في نمو الاقتصاد الليبي.

قائمة المراجع

1- زرموح عمر عثمان ، الاقتصاد القياسي والتكامل المشترك، مصراتة ، دار الوسطية،2012.
2- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، الجزائر ، دار الحامد، 2011.
3- عطية عبد القادر محمد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، بيروت ، الدار الجامعية، 2004.
4- القدير خالد بن حمد، 2004، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، العدد الأول، المجلد 18.
5- مشبب غالب 2015، تأثير الئتمان المصرفي الخاص على النشاط الاقتصادي، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، العدد 2 المجلد 2.

6- ملاوي احمد، المجالي أحمد 2008، تأثير الإئتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، مجلة النهضة، العدد التاسع المجلد الأول.

7- نقار عثمان ، العواد مندر. (2012)، استخدام نماذج في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي واجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانوني، العدد الثاني، المجلد 28.

8- مصرف ليبيا المركزي، تقارير ونشرات اقتصادية مختلفة.

9- Hofmann Boris," The determinants of Private Sector Credit in Industrial Cunties" BIS Working Paper, NO.108,2001.

10-Afonso, Antonio and St. Aubyn, Miguel, Economic Growth and Public and Private Investment Returns (June 3, 2016). ISEG-UL Working Paper No. 14/2016/DE/UECE. Available at SSRN:
< https://ssrn.com/abstract=2789390 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2789390>

العوامل المؤثرة في إدارة الأزمة بالقطاع المصرفي الليبي "بين النظرية والتطبيق"

د. محمد منصور أبو زيد
كلية المحاسبة جامعة الجبل الغربي

د. عبد الباسط أمحمد الوصيف
كلية المحاسبة جامعة الجبل الغربي

المستخلص:-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على إدارة الأزمة وذلك من أجل تحديد العوامل الرئيسية التي تعوق الأداء التنظيمي. وتتناول هذه الدراسة أوجه القصور الموجودة بالطرق والبرامج المتبعة بالعمل وذلك من خلال تقييم نقاط القوة والضعف في هذه العملية للوصول إلى فهم أفضل لإدارة الأزمة في بيئة القطاع المصرفي الليبي. كما أن الدراسة تناقش أن فهم عوامل الأزمة هي القوة الدافعة للمنظمة وهي جزء لا يتجزأ من الفاعلية التنظيمية على اعتبار أن الاستثمار في الرفع من مستوى إدارة الأزمة من شأنه أن يوفر ميزة تنافسية في هذه الأوقات الاقتصادية والسياسية المضطربة. ولقد استخدمت التقارير السنوية لجمع المعلومات عن الإحصاءات المالية والنقدية للقطاع المصرفي الليبي. وتشير نتائج الدراسة إلى ضرورة تطبيق استراتيجيات مختلفة لدعم إدارة الأزمات استنادا إلى مستوى الأزمة في المنظمة. وتوفر النتائج أيضا فهما للأسباب الكامنة وراء العقبات التي تواجه إدارة الأزمة في المنظمة. وبالمثل، تسلط الضوء على العناصر الأخرى التي يمكن أن تدعم إدارة الأزمة، فضلا عن التحديات والقيود التي تعرقل تطبيق إدارة الأزمة.

المقدمة:-

إن للتغيرات البيئية المختلفة (سياسية, اقتصادية, اجتماعية, وثقافية) المحيطة بالمصارف العاملة في البيئة الليبية أثر كبير على البيئة الليبية على أداء تلك المصارف في المدى القصير الأجل و الطويل الأجل, وعلى إعدادها, وتنفيذها, لخططها وأهدافها بما جعل مهمتها حتمية لمواجهة التغيرات البيئية المحيطة وتوجيه سياساتها و بما يعمل على تعديل الرؤى والإستراتيجيات والسياسات والأهداف للرفع من مستوى أدائها وتطويره بما يمكن معه مواجهة المشاكل والعقبات التي تقلل من مستويات الإنجاز. لذلك فإن بناء ثقافة إدارية حديثة في إطار إدارة الأزمات التي تتعرض لها المصارف بشكل خاص, والقطاعات الليبية الأخرى بشكل عام, سوف تؤدي بدورها إلى الارتقاء بجودة الأعمال التي تنجزها المنظمات العاملة في البيئة الليبية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص من ناحية الإعداد والتنفيذ والتقييم للأعمال التي تقوم بها, علاوة على كسب ثقة ورضا الزبائن والمتعاملين معها بما يدعم

قوتها الدافعة في الإنجاز. علاوة على أنها تضمن المراجعة الشاملة للخطط والأهداف وتحقق آليات عمل جديدة في مواجهة الصعوبات والمعوقات والتحديات التي تواجه العمل بأسره. وفي إطار ما سبق فإن هذه الدراسة تهدف إلى وضع إطار لإدارة الأزمة بالقطاع المصرفي الليبي بعد الكشف عن المتغيرات والأسباب التي كانت سبباً لنشوء الأزمة بالمصارف الليبية وذلك من خلال التعرف على طبيعة الأزمة وأبعادها وأطرافها, وأيضاً بيئة العمل المنظمة كمؤشرات لظهور أو للحد من الأزمة مع تحليل أزمة السيولة بالقطاع المصرفي وأسبابها.

مشكلة الدراسة:-

نظراً للتغيرات المباشرة وغير المباشرة على بيئة المنظمات المختلفة إنتاجية وخدمية وما ينتج عنها من تأثيرات في أهدافها وخططها وبرامجها فإن أي منظمة، بغض النظر عن حجمها أو نوعية نشاطاتها هي ليست في مأمن من الأزمة التي يمكن أن تضرب و بشكل غير متوقع، والتي يمكن أن يكون لها آثار سلبية عميقة على عملياتها، علاوة على ذلك فإنها يمكن أن تهدد النمو والربحية وخلافه (Andrianopoulos, 2015).

ونتيجة لما تشهده البيئة الليبية بشكل خاص من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية والتي بدورها أثرت على نواحي الحياة المختلفة والأنشطة الاقتصادية في الدولة الليبية بما تشمله من منظمات عامة وخاصة وفي كافة التخصصات والتي من أهمها الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي. وخاصةً أن الخدمات المصرفية في الوقت الحالي أخذت منعرج تمثل في ضعف تقديم خدمات الزبائن أو العملاء المتعاملين مع المصرف (الجمهور) وذلك تحديداً فيما يتعلق بالسيولة المقدمة للجمهور (www.eanlibya.com), وذلك نتيجة الظروف المحيطة بالمصارف التجارية الليبية والتي أثرت في البنية التحتية للجهاز المصرفي الليبي وأدت إلى ضعف الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية وأيضاً عدم ثقة الزبائن في ظل المستجدات التي طرأت على تلك المصارف والتي أدت إلى احتفاظ القطاع الخاص بالسيولة والذي زاد الوضع تعقيدات مما أدى إلى وجود بوادر أزمة بالمصارف التجارية (Al-Darwish et al,2012).

ونظراً للنقص في وجود إطار منهجي يمكن به أن يتم وضع مقاربة لمدخل التعلم التنظيمي الذي يهيئ المنظمة ويعزز قدرتها في التخطيط للازمات وبالتالي وضع حلول للازمات التي قد تتعرض لها (Wang,2007).

تظهر مشكلة النقص في البرامج اللازمة للتعامل مع التغيرات البيئية المختلفة على نشاطات المصارف التجارية العاملة بالبيئة الليبية في تقديم خدماتها للزبائن وجمهور المتعاملين معها وكافة الجهات المتعاملة معها.

وعلى هذا الأساس تبرز أهمية التعرف على مدى مراعاة المصارف التجارية للعوامل البيئية الداخلية والخارجية كعوامل أساسية مؤثرة على كيفية التعامل مع الأزمات التي يواجهها النشاط المصرفي الليبي في تقديم الخدمات.

وفي إطار ما سبق فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:-

- ما مدى مراعاة متخذي القرار بالقطاع المصرفي للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على فاعلية إدارة الأزمة من واقع بيانات العمليات المصرفية؟

أهداف الدراسة:-

1- تتبع الأدب الإداري في مجال الأزمة وإدارة الأزمة وبيان الإطار العام للأزمة ومؤثراتها.

2- التعرف على واقع الأزمة بالقطاع المصرفي والعوامل المؤثرة والفاعلة في إدارة الأزمة.

مبررات الدراسة:-

أولا : مبررات اختيار موضوع الدراسة:-

1- نذره المؤلفات والدراسات التطبيقية في مجال إدارة الأزمة وخاصة منها الدراسات على واقع البيئة الليبية.

2- ضعف المهارات التخصصية اللازمة لمواجهة الأزمات المختلفة.

3- الحاجة إلى التطوير لعمليات التعامل مع جمهور الزبائن في إطار وجود واقعي لإدارة الأزمة.

ثانياً : مبررات اختيار مكان الدراسة:-

1- حاجة القطاع المصرفي في ليبيا لمثل هذا الموضوع في تحسين الأداء في ظل الظروف والمتغيرات البيئية المختلفة.

2- أهمية القطاع المصرفي في تدوير عجلة الاقتصاد الوطني وذلك للحاجة لرؤية مستقبلية للخطط والأهداف.

3- ارتباط القطاع المصرفي بباقي القطاعات الأخرى والأفراد, وأن أي سلبيات في الأداء بهذا القطاع تؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على بقية القطاعات الأخرى والأفراد.

4- القطاع المصرفي الليبي هو ذلك القطاع المعني بتوفير السيولة المالية لباقي القطاعات الأخرى بالمجتمع والأفراد وهو حلقة وصل بين القطاعات العاملة بالمجتمع الليبي.

5- القطاع المصرفي في الدولة هو القطاع الأكثر ارتباطا بالأفراد وخاصةً في ظروف أزمة السيولة وبالتالي هناك حاجة إلى تطوير عمليات التعامل مع جمهور الزبائن في إطار وجود واقعي لإدارة الأزمة لحل العقبات التي يمر بها هذا القطاع.

أهمية الدراسة:-

تظهر أهمية الدراسة في النقاط التالية:-

1-أهمية إدارة الأزمة في العصر الحديث لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الخارجية والمتطلبات اللازمة التنفيذ بالبيئة الداخلية.

2-أهمية تدوير الأزمة في التحسين من فاعلية الأداء بالقطاع المصرفي.

3-دور إدارة الأزمة في خلق ثقافة إيجاد الحلول للمشاكل والعقبات التي تقيد الأداء بالمصارف.

منهجية الدراسة:-

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الإستنتاجي لتحليل البيانات التي تعكس اتجاهات وأبعاد أزمة

القطاع المصرفي والاستخلاص منها وفقاً للمؤشرات التي تمثل محاور إدارة الأزمة. كما أنها اعتمدت على البيانات الإحصائية المالية لمصرف ليبيا المركزي, واشتملت الدراسة على عدداً من المحاور تمثلت في طبيعة الأزمة التنظيمية وأبعادها, و بيئة المنظمة كمؤشرات لظهور أو للحد من الأزمة بالمنظمة, أزمة السيولة بالقطاع المصرفي الليبي و واقع إنتاج النفط, وتحليل أزمة السيولة (تحليل أزمة السيولة من واقع أرصدة العمليات المصرفية, وتحليل أزمة السيولة من واقع العملة المعدنية والورقية المصدرة, وتحليل أزمة السيولة من واقع العملة الموجودة لدى الجمهور) وذلك في إطار أبعاد العوامل المؤثرة في إدارة الأزمة ومن خلالها توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات وكذلك التوصيات التي ينبغي العمل بها لإدارة الأزمة بالقطاع المصرفي الليبي.

حدود الدراسة:-

تناولت الدراسة موضوع العوامل المؤثرة في إدارة الأزمة في القطاع المصرفي الليبي في الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2016م.

الدراسات السابقة :-

- **دراسة (Harwati , 2013) بعنوان تحديد استراتيجيات خاصة وأسلوب قيادة لإضفاء الفاعلية على النتائج:-**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأدب المتعلق بإدارة الأزمة داخل المنظمات وتوصلت إلى النتائج التالية:-

- ينبغي فهم الأسلوب المناسب والخطوات اللازمة لإدارة الأزمة بشكل فعال مثل دور أعضاء التنظيم, واختيار الاستراتيجيات المناسبة, وأسلوب القيادة.
- تحديد أسلوب اتصالات مناسب لإدارة الأزمة.

- إعادة تقييم الاستراتيجيات المستخدمة وتحديد الرؤيا والاتجاه المستقبلي للمنظمات.
- وضع إطار لإدارة فعالة للأزمات المالية.

- **دراسة (Singh and LaBrosse, 2012):-**

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة صياغة شبكة امن النظام المالي عندما تواجه أزمة شاملة كما أنها سعت إلى النظام والإشراف كأحد المرتكزات المطلوبة لمواجهة الأزمة المالية علاوة على دور المصرف المركزي في الحد من الأزمة المالية(الأخذ في الاعتبار الاتحاد الأوروبي). وتوصلت الدراسة إلى الاقتراحات التالية:-

- ينبغي على صانعي السياسات إدراك ومعرفة أهمية الفصل بين الأزمات المختلفة (كأزمة السيولة وأزمة الملاءة أو غيرها من الأزمات الأخرى).
- وضع الأزمات في إطار موضوعات محددة.
- تحديد مسؤولية إدارة الأزمة وتقييمها.
- الاستقلالية في اتخاذ القرارات لمواجهة الأزمات المالية.

- **دراسة (Hastings and Vancouver, 2011):-**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد والتعرف على دور إدارة الموارد البشرية في إدارة الأزمة التنظيمية. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- يمكن أن يكون للموارد البشرية دور في إتباع منهج أو نظام لمواجهة الأزمة التنظيمية والتعقيدات التي تحيط بها.
- للموارد البشرية في تشكيل ورسم هدف مشترك وتوحيد الجهود لمواجهة الأزمة.
- خلق مناخ ملائم وثقافة للتحضير لمواجهة الأزمة وخلق الاستعداد التنظيمي لمواجهة الأزمات.

- **دراسة (Priporas and Poimenidis, 2008):-**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد والتعرف على وعي مديري الخدمات إلى إدارة الأزمات من حيث المواقف والتجهيز والاستعداد وهدفت هذه الدراسة لاستكشاف وتحديد وعي ومواقف المديرين وكذلك التعرف على الاستراتيجيات المطبقة حيال إدارة الأزمة (CM) في قطاع الخدمات في اليونان. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- (الطبيعة غير الملموسة للخدمات, ضعف أداء العاملين, ضعف التفاعل مع العملاء) هي مصادر رئيسية لخلق الأزمة.
- إدراك عدد محدود من المنظمات لأهمية إدارة الأزمة.
- اعتماد الشركات المدركة لأهمية إدارة الأزمة على خبرات المديرين في ذلك وعدم وجود استراتيجيات مخطط لها لمواجهة الأزمات.

- **دراسة (Hale, Dulek, and D. Hale, 2005):-**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية الاستجابة لمعالجة الأزمات من خلال الاتصالات. وتوصلت إلى نتائج من أهمها الأتي:-

- الاتصالات والتفسير والاختيار عناصر أساسية إذا تم تنفيذها يمكن أن تعزز قدرة المنظمة وتنهي التأثير المباشر للأزمات.
- ينبغي أن تغطي أنشطة العلاقات العامة جميع مراحل إدارة الأزمة.
- ينبغي النظر إلى عناصر أخرى وأخذها بالحسبان مثل (الأخطار الآتية من الخسائر الكبيرة, ضغط الوقت, والإجهاد).

الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة في مجال إدارة الأزمة:

أتجه تركيز الدراسات السابقة في مجال إدارة الأزمة على بعض الأبعاد التي لها صلة بإدارة الأزمة، وكان جوهر واتجاه تركيز دراسات بعض الباحثين على الاتصالات والعلاقات العامة، والبض الأخر ركز على مراحل إدارة الأزمة، ومنهم من ركز على أسلوب الإدارة في إدارة الأزمة و الفصل بين الأزمات المختلفة ودور إدارة الموارد البشرية في مواجهة الأزمة ، وذلك من خلال وضع أطر نظرية في البعض من تلك الدراسات, أو استخدام أدوات لجمع المعلومات عن طريق الاستبيانات أوالمقابلات للوقوف على تلك الجوانب المحددة أصلاً في تلك الدراسات لإدارة الأزمة. ولكن منطلق هذه الدراسة ومضامين تركيزها، هو العوامل المؤثرة على إدارة الأزمة من خلال قراءة وتحليل بيانات وإحصائيات والاستنتاج منها والتحديد لأبعاد التغيير في البيانات من سنة إلى أخرى من خلال التركيز على العوامل المؤثرة على ذلك التغيير.

وعلى اعتبار التغيرات المختلفة, السياسية, والاقتصادية, والاجتماعية التي تكاد تنفرد بها البلاد في هذه الفترة الزمنية والاضطرابات الناتجة عنها, والحاجة الملحة والسريعة لمعالجة الأزمات التي تمر بها

بعض القطاعات, أتجه تركيز هذه الدراسة على القطاع المصرفي الليبي بوصفه القطاع الهام الذي يؤثر بشكل مباشر على مستلزمات المعيشة للأفراد, ومتطلبات تسيير القطاعات العامة والخاصة على السواء كمساهمة لوضع مدخل لمواجهة الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي من خلال إدارة الأزمة وأبعاد العوامل المؤثرة فيها, وذلك للوصول إلى إدارة أزمة القطاع المصرفي الليبي, ودعم الجهود التي تقوم بها إدارة مصرف ليبيا المركزي لحل أزمة السيولة بهذا القطاع.

الجانب النظري:-

أولاً : طبيعة الأزمة التنظيمية وأبعادها:-

طبيعة الأزمة:-

إن طبيعة التوسع في نطاق أعمال المنظمات بشكل عام يتيح لها العديد من الفرص, وهناك أيضاً الكثير من التحديات التي تواجه تلك المنظمات, وذلك لأن بيئة الأعمال تتطور باستمرار وهذا التطور يترافق مع تعقيدات مختلفة, علاوة على أن السمة السائدة في بيئة العمل في العصر الحالي هي عدم التأكد مما يخلق أشكالاً متعددة من المخاطر تواجه أعمال تلك المنظمات(Andrianopoulos, 2015).

إن التعقيدات التي تواجهها المنظمات المختلفة وظروف عدم التأكد في بيئة الأعمال يؤدي بها في العديد من الحالات إلى مواجهة الأزمات المختلفة.

فالأزمة تشير إلى أي حالة أو أحداث هامة التي يمكن أن تدفع مجموعة أو فريق أو أي منظمة في دوامة وذلك عن طريق المخاطر التي قد تضر الأفراد أو الممتلكات وتؤثر سلباً على المنظمة أو أصحاب المصلحة أو حتى الصناعة بشكل عام إذا لم يتم التعامل معها بفاعلية وكفاءة وذلك عن طريق (نتائج عالية, تخفيض احتمال الغموض, وضغط وقت اتخاذ القرار) (Hale, J, Dulek R, and Hale, D. 2005).

إن الأزمات التنظيمية بالمنظمات بهذا المعنى ذات طبيعة لا يمكن التنبؤ بها في غالب الأحيان وطبيعتها الفجائية ووجودها من الأساس يحمل أثار وضغوط عاطفية واجتماعية علاوة على أنها تهدد وجود التنظيم من أساسه. ومن الناحية الأخرى تمثل الأزمات فرص كبيرة لتطوير المنظمات من خلال

تطوير دور الموارد البشرية وتنمية مهارات تلك الموارد علاوة على أن وجود استراتيجيات فعالة للاتصالات له دور هام قبل وبعد حدوث الأزمة. (Harwati , 2013)

الأزمة التنظيمية وأبعاد تحديد إطارها العام:-

أ-الأزمة التنظيمية:-

تعبر الأزمة عن حالات وضع وهيكل لا يعملان بشكل متزن سواء كان ذلك في الهيكل أو في نواحي العمل الأخرى بما يتطلب معه الإصلاح لهذا الوضع , فالأزمة تؤدي إلى تهديد وضع واستقرار المنظمة, وهي حالة طوارئ قد تظهر بشكل فجائي (Tekin,2014).

فالأزمة بهذا المعنى تمثل حالات التغير الغير المتوقع والتي تحمل أبعاد سلبية قد يكون تأثيرها على نطاق واسع يشمل المنظمة والأفراد والذي يؤدي إلى تهديد شرعية نشاط المنظمة بأسره والى المساس بالرسالة التي تقوم عليها المنظمة, وقد يطول أو يقصر تأثيرها السلبي لفترة طويلة أو قصيرة وذلك اعتمادا على الجهود المبذولة لمواجهتها والتوقعات المبنية على معلومات حالية ومستقبلية. لذلك تعرف الأزمة بأنها حدث أو موقف أو حالة غير متوقعة واسعة النطاق أو عميقة التأثير تتعلق بمصير الفرد أو المصير الإداري للمنظمة وتهدد بقائها أو استمرارها وبالتالي فهي تستدعي التدخل لمواجهتها والحد من تأثيرها (الحدراوي, الخفاجي, 2010 , ص 195).

ب- أبعاد تحديد الإطار العام للأزمة:-

أولاً : أبعاد الأزمة:-

توجد عدد من الأبعاد الأساسية للأزمة يمكن ذكرها على النحو التالي:-**(هيكل, 2006)**

- البعد الزمني : إن للزمن دور كبير ومهم في التعامل مع الأزمة التي قد تكون فجائية وفي وقت قد لا يسمح للتعامل معها والاستعداد لمواجهتها.
- البعد المؤسسي (التنظيمي) : يمثل هذا البعد التهديد القوي لكيان المنظمة الإداري والمالي, يكون التهديد هنا بتعريض مصالح تلك المنظمة وأموالها إلى الانهيار في بعض الأحيان, كما أن الانهيار في مثل هذه الحالات قد يكون جزئي أو كلي.
- البعد النفسي : وهو حالات الإرتياك الناتجة عن عدم مقدرة متخذي القرار على معرفة مستقبل المنظمة, وهذا راجع للتوالي السريع لأحداث الأزمة, وللغموض في أحياناً كثيرة, وذلك

الغموض يؤدي إلى انخفاض المعنويات والذي يؤثر على الجوانب النفسية للأفراد ومتخذي القرارات.

- البعد الإداري : هي الحالات التي قد تهدد فيها الأزمة شرعية إدارة المنظمة,والكيان الذي تعمل به على اعتبار أن الأزمة تؤدي إلى انخفاض الثقة بإدارة المنظمة وبرسالتها وبأهدافها, وكذلك ضعف جدوى الإستراتيجيات التي تعمل بها.
- البعد الاجتماعي : إن الأزمات بطبيعتها تؤدي إلى عدم استقرار الأفراد و وجود اضطرابات مع إحساس هؤلاء الأفراد بعدم قيمتهم في المجتمع, وهذا الإحساس قد يؤدي إلى اضطرابات على المستوى العملي والفكري لهؤلاء الأفراد.
- البعد الاقتصادي : إن تأثيرات الأزمات في أي مجتمع قد تؤدي إلى المساس بالقطاعات الهامة في ذلك المجتمع مثل الأنشطة الصناعية والزراعية أو الخدمية بما يؤدي إلى وقوع خسائر مالية وخلافه.

ثانياً : تحديد الإطار العام للأزمة:-

تعتمد إدارة الأزمة على العديد من الأبعاد لتحديد إطارها العام يمكن تلخيصها على النحو التالي :- (الحريري, 2012)

البعد الأول : المعرفة المتكاملة اللازمة وتوفر المعلومات :- يعتمد هذا البعد على تحديد مواطن القوة والضعف للقوى التي تسببت في الأزمة علاوة على أنه يجب تحديد الأسباب الكامنة وراءه والجهات المستفيدة والمتسببة في نشأة الأزمة. لذلك وفق هذا البعد فإنه يجب تجميع المعلومات التي تمكن من تحديد الجهات المستفيدة من الأزمة خاصةً في حالة ما تكون تلك الجهات غير ظاهرة أو خفية ولها مصلحة في وجود الأزمة.

البعد الثاني : استخدام نقاط قوة المنظمة في مواجهة الأزمة :- يعتمد هذا على التعرف على مواطن ضعف الجهات التي تسببت في نشأة أزمة المنظمة أو تلك التي دعمت الأزمة واستخدام نقاط قوة المنظمة في مواجهة المستفيدين من وجود الأزمة وتقوية المنظمة بما يمكنها من التعايش مع الأزمة والحد منها تدريجياً لمواجهتها في الوقت الحالي والمستقبلي إن تجددت الأزمة.

البعد الثالث : تحديد الجهات التي تدعم المستفيدين من وجود الأزمة بالمنظمة:- يعتمد هذا البعد إلي الكيفية التي تستطيع بها المنظمة من مواجهة القوى المتسببة في وجود الأزمة بالمنظمات

والأطراف والجهات الأخرى المتكتلة معها لمواجهتهم عن طريق توحيد الجهود مع المنظمات الأخرى المتضررة من تلك الجهات المستفيدة وتكوين تكتل لمواجهة الأزمات وتلك الجهات.

البعد الرابع : تحديد الأسباب الكامنة وراء وجود الأزمة:- إن هذا التحديد يقع ضمن وضع تساؤلات رئيسية تشتمل على تحديد لماذا صنعت الأزمة وكيف؟ وهذا يتطلب وجود تقارير ودراسات حول الأمور والقضايا المرتبطة بالأزمة. ويتم ذلك عن طريق المراقبة الفعالة للأطراف المتسببة في وجود الأزمة وهذا يتطلب تتبع ومراقبة الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية التي لها مصلحة في نشأة الأزمة, إن هذا العمل يتطلب وجود نظام معلوماتي فعال بحيث يحدد هذا النظام المعلومات ذات الصلة بالأزمة وتصنيفها وتحليلها ليتم اتخاذ قرار بشأن مخرجات ذلك النظام المعلوماتي.

ثانياً : بيئة المنظمة كمؤشرات لظهور أو للحد من الأزمة بالمنظمة:-

إن التغيرات التي تحدث في ببيئة المنظمة تمثل في حد ذاتها أزمة وذلك عند ترك التعامل معها أو تحاشيها بما يؤدي إلى ظهور أثارها السلبية على المنظمة ووجودها أي تصبح عمليات الانتقال من وضع سيء إلى وضع أسوأ.

أن أبعاد المؤثرات المحيطة بالمنظمة هي أسباب رئيسية في خلق أزمة المنظمة ويشير Valackiene, (2011) إلى أن الأزمة في اقتصاد الدولة يكون سبباً لازمة بالمنظمة و الأفراد. لذلك يلاحظ أن الوضع المتردي في العادة ما يكون في الدول النامية ويكون أسباباً مباشرة لأزمات أخرى.

إن أي حالة إشكالية من البيئة المحيطة بالمنظمة وعواملها المختلفة مثل العوامل الاقتصادية, العوامل السياسية, والعوامل الاجتماعية وغيرها من العوامل الأخرى المحيطة بالمنظمة قد تتسبب في وجود ظواهر سلبية للمنظمة, وبالمثل هذا ينطبق على البيئة الداخلية بالمنظمة, فإن الظواهر السلبية, والعقبات, والمشاكل المختلفة قد تكون موجودة نتيجة لوجود بعضاً من الإشكاليات في عواملها المختلفة مثل الوضع المالي, التسويق, الإدارة, و الموارد الخ هذا من ناحية, ومن الناحية الأخرى يمكن ملاحظة أنه وبالرغم من وجود الإشكاليات المختلفة التي تسببت في وجود الأزمة بالمنظمة فان التزامن بين الأزمة والتغيير يدعم وجود دوافع إيجابية للتغلب على الأزمة من خلال برامج التنمية والتطوير والتحسين (Valackiene, 2011).

إن دراسة البيئة المحيطة بالمنظمة و التحديد الدقيق لها قد يدعم الحاجة إلى البحث في سيناريوهات عملية التخطيط والتحليل لأهم العوامل البيئية المؤثرة في القطاع أو الصناعة أو الوحدة الإدارية

أوالمنظمة. لذلك فإن التحليل لمتغيرات البيئة الخارجية ينصب على تحديد القوة الدافعة للعوامل المؤثرة / التي تؤثر في اتجاه نشاط الشركة بدرجة من عدم اليقين أو عدم التأكد (Wulf et al 2010).

ثالثا : أزمة السيولة بالقطاع المصرفي الليبي وواقع إنتاج النفط:-

يمثل قطاع النفط الليبي المورد الأساسي للإيرادات التي تجنيها ليبيا وذلك من بدايات المراحل الأولى لإنتاج النفط في البلاد (LOOPS, 2016). وتتمثل أهداف القطاع المصرفي الليبي في المحافظة على إصدار العملة الليبية واستقرارها وتنظيم وإدارة سيولة الاقتصاد الوطني (Otman, Karlberg, 2007).

ونتيجة للتقلبات السياسية بعد التغيير السياسي في سنة 2011 وما نتج عنه من عدم وجود استقرار سياسي وانعكاساته على وجود تغييرات شملت المؤسسة الوطنية للنفط والأبعاد السياسية الأخرى التي أظهرت الآثار السلبية على إنتاج ليبيا من النفط بما أدى إلى التأثير على اقتصاد الدولة الليبية, ظهرت الآثار السلبية تلك في الهيكلية للمصرف المركزي الليبي بما أدى إلى وجود مصرفين ليبيين في غرب البلاد وشرقها (LOOPS, 2016).

إن التتبع للتغيرات التي حدثت في البيئة الليبية والعوامل التي ساعدت على ذلك إضافة إلى ربطه بتاريخ التغيير في قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار يمكن أن يعطي صورة واضحة للأزمة المرتبطة بالسيولة في الوقت الحالي.

إن أزمة الدينار الليبي بدأت في وقت مبكر من بدايات الثمانينات (1981) عندما تم تحديد سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار والذي كان يوازي (3.33) بعدها كانت هناك صراعات مع القوى الدولية لتخفيض أسعار النفط والتي استمرت إلى سنة 2003 حيث كان المصرف المركزي يعاني من نقص العملات الأجنبية. علاوة على ذلك الاتجاهات السياسية السائدة في تلك الفترة والتي تمثلت في دعم بعض الدول الأخرى أدت إلى تحمل المصرف الليبي المركزي أعباء جعلت منه باحثاً على كيفية جدولة الالتزامات بدلاً من السعي لإيجاد حلول واقعية لتلك الالتزامات (LOOPS, 2016).

من ناحية أخرى فإن وجود السوق الموازية في تلك الفترة أدى إلى ارتفاع سعر الدولار بما أدى إلى التأثير على القوة الشرائية للأفراد وبما ساعد على التأثير على مستوى دخول الأفراد (LOOPS, 2016).

وعلى اعتبار أن الاعتماد الكبير على قطاع النفط يجعل الأداء الاقتصادي للبلاد عرضة للتأثر من التغير في أسعار النفط وبالتالي عرضة للصدمات المختلفة التي تحدث نتيجة للتقلبات في تلك الأسعار (IMF, 2013). فإن الصدمات المختلفة التي تعرض لها قطاع النفط الليبي, والتي من بينها الانخفاض في الأسعار العالمية للنفط في سنة 1986 والتي استمرت إلى التسعينات, وكذلك التراجع

الكبير لتلك الأسعار في الربع الأخير من سنة 2014 وبدايات سنة 2015 أظهرت الآثار السلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية في الدولة الليبية(LOOPS, 2016). علاوة على غياب المفهوم الواضح والصورة الغير واضحة في تدوير وإدارة الدولة الليبية والاهتمام بالنواحي المتعلقة بتوفير قواعد للأمن والاستقرار أدى بلا شك إلى صرف النظر عن الاهتمام بالنواحي الاقتصادية بالدولة (Khan and Mezran, 2013).

الجدول رقم " 1 " يوضح متوسط أسعار بيع النفط الخام " 2012-2016 "م:-

متوسط السنة	سيرتكا كثافة 41 API رأس الأنوف	الزويتينة كثافة 40.5 API الزويتينة	أبو الطفل كثافة40 API الزويتينة	البريقة كثافة40 API مرسى البريقة
2012	109.04	111.17	112.57	107.34
2013	108.4	108.52	108.27	108.39
2014	87.74	110.42	110.36	94.45
2015	-	57.58	60.77	51.76
30-06-2016	-	-	-	39.72
متوسط السنة	السرير كثافة 38.5 API مرسى البريقة	السدرة كثافة37 API السدرة	أمنة كثافة36.5 API رأس الأنوف	
2012	110.54	110.57	119.99	
2013	106.87	107.42	107.18	
2014	90.89	86.07	84.14	
2015	54.31	-	57.10	
30-06-2016	36.59	-	-	

المصدر: وزارة النفط والطاقة ومشار إليه في(النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي- المجلد 56 – الربع الثاني 2016 , ص 74).

- قيم بيع النفط بالدولار .

الجدول رقم " 2 " المتوسط اليومي لإنتاج النفط " 2012-2016"م:-

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016 - 06 - 30
المتوسط اليومي لإنتاج النفط	1.5	1.0	0.5	0.4	0.6

المصدر: وزارة النفط والطاقة ومشار إليه في(النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي- المجلد 56 – الربع الثاني 2016 , ص 67).

إن أزمة السيولة نتجت من العديد من العوامل والمؤثرات والتي منها التوسع في حجم عرض النقود والذي أنعكس سلباً على مستويات التضخم مع وجود إضرابات في الاقتصاد الليبي, وهذا أدى إلى تحويل العملات الأجنبية بالمصرف المركزي لسد احتياجات السوق المحلية (www.eanlibya.com). بالإضافة إلى ذلك فإن الإنفاق المالي أصبح يميل نحو النفقات الجارية و أن الزيادة في حجم المرتبات قد تكون أحد الأسباب الرئيسية التي تقوض الاستدامة المالية (IMF, 2013). علاوة على أن المصارف التجارية لم تطور في إدارتها للتعامل مع جمهور الزبائن وذلك كاستحداث وسيلة الدفع الإلكتروني التي كان من الممكن أن تكون بديلاً عن الدفع النقدي وجانب مهم في الحد من طلب السيولة من قبل هؤلاء الزبائن, ومن ناحية أخرى فإن عدم الثقة من قبل التجار وأصحاب المرتبات بالنظام المصرفي بشكله الحالي أدى إلى احتفاظ التجار ومالكي رؤوس الأموال بالسيولة خارج نطاق النظام المصرفي (www.eanlibya.com) (الشحومي, 2016).

الجانب العملي:-

تحليل أزمة السيولة من واقع أرصدة العمليات المصرفية:-

يعتمد هذا الجانب علي تحليل لأبعاد الأرصدة والإحصائيات للعمليات المصرفية للمصارف التجارية الليبية,

واستقراء الأسباب الحقيقية لواقع أزمة السيولة بالمصارف التجارية العاملة بالبيئة الليبية وكيف أثرت العوامل

المختلفة بالبيئة الخارجية المحيطة بالقطاع المصرفي " اقتصادية, سياسية, اجتماعية " وتلك المرتبطة بالبيئة

الداخلية للقطاع المصرفي " الوضع المالي, التسويق, الإدارة, والموارد البشرية " على نشأة تلك الأزمة وضعف

إدارة هذه الأزمة, حيث يتضمن هذا التحليل الجوانب الأساسية التالية:

أولا : تحليل لأثار العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على أزمة وإدارة أزمة القطاع المصرفي:-

الجانب الأول: تحليل لمؤشرات أزمة السيولة بالقطاع المصرفي:-

أ- تحليل أزمة السيولة من واقع العملة المتاحة لدى المصارف التجارية " 2012 – 2016"م:-

الجدول رقم " 3 " يوضح حجم العملة لدى المصارف ونسب الزيادة والنقص " 2012 – 2016"م:-

السنة	عملة لدى المصارف التجارية	عملة لدى المصارف التجارية (لمدة نصف سنة في المتوسط)	الزيادة أو النقص عن سنة الأساس	نسبة الزيادة أو النقص عن سنة الأساس
2012	1433.3	716.65	-	-
2013	1622.6	811.3	94.65	%13.25
2014	1625.1	812.55	95.9	%13.4
2015	743.6	371.8	(344.85)	% (48)
2016 الربع الأول	465.1	1809.9	1093.25	%152.5
30- 04 -2016	429.3			
31- 05 -2016	412.7			
30- 06 -2016	502.8			

المصدر: مصدر قيم العملة التي لدى المصارف التجارية (النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي- المجلد 56 – الربع الثاني 2016 , ص 16)

- سنة الأساس:- 2012 م.
- عملة لدى المصارف التجارية " لمدة نصف سنة في المتوسط " باستثناء سنة 2016 على اعتبار أن المتوفر من بيانات للعملة في النصف الأول من هذه السنة :- تم استخدام المتوسط السنوي للسنوات الأخرى 2012, 2013, 2014, و 2015.
- قيم العملة التي لدى المصارف بالمليون دينار ليبي.

من الجدول أعلاه يتضح الأتي:-

بمقارنة حجم العملة لدى المصارف التجارية بمثيلاتها سنة الأساس " 2012 "م يمكن ملاحظة الاختلاف في القيم المخصصة للمصرف زيادةً ونقصاناً للسنوات من " 2012 " وحتى " 2016 ", حيث تمثلت الزيادة في قيم العملة الموجودة لدى المصارف التجارية للسنتين " 2013 – 2014 " بنسبة زيادة " 13.25 " % , " 13.4 " % لتصل إلى أدنى حد لها في سنة " 2015 " وذلك بنسبة " 48 " % عند مقارنتها بسنة " 2012 ". ومن الناحية الأخرى وجود زيادة في سنة " 2016 " وبنسبة " 152 " % مقارنة بسنة " 2012 "م.

إن التحليل لقيم العملة للسنوات " 2012, 2013, 2014 " يمكن رده إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة الذي أدى إلى الاستقرار الواضح في عمل المصارف والاستقرار في حجم السيولة وغطائها. إن استقرار إنتاج النفط كان له دور كبير في عمليات الاستقرار تلك وذلك على اعتبار الاعتماد الكبير لاقتصاد الدولة الليبية على قطاع النفط. حيث يشير تقرير المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات (LOOPS, 2016) إلى أن إيرادات ليبيا من النفط تمثل مورد أساسي للاقتصاد الليبي ودعامة للناتج المحلي الليبي.

بينما في سنة " 2015 " أصبح واضحاً تأثير العوامل البيئية المحيطة بالقطاع المصرفي ومن تلك العوامل

الاقتصادية والسياسية ذات الأثر المباشر على القطاع المصرفي وأهدافه. إن عدم الاستقرار المشار إليه أثر وبلا شك على مستوى ثقة الزبائن المتعاملين مع المصرف والذي أدى بصورة واضحة إلى ازدياد عمليات السحب للإيداعات والأرصدة الخاصة بالجمهور والى الاحتفاظ بالعملة

ب- تحليل أزمة السيولة من واقع العملة الموجودة لدى الجمهور " 2012 – 2016 "م:-

الجدول رقم " 4 " يوضح حجم العملة لدى الجمهور ونسبة الزيادة والنقص " 2012 – 2016 "م:-

السنة	عملة لدى الجمهور	عملة لدى الجمهور (لمدة نصف سنة في المتوسط)	الزيادة أو النقص عن سنة الأساس	نسبة الزيادة أو النقص عن سنة الأساس
2012	13. 391.1	6.6955.05	-	-
2013	13. 419.9	6.7095.45	0.014.4	% 0.21
2014	17. 169.7	8.5845.35	1.889.3	% 0.28
2015	23.007.3	11.5035.15	4.808.1	% 0.71.8
2016 الربع الأول	24.722.7	102.364	95.6685.05	%1428
2016 -0 4 -30	25.063.6			
2016-0 5 -31	25.376.1			
2016 -06 -30	25.803.0			

المصدر: مصدر قيم العملة التي لدى الجمهور " النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي- المجلد 56 – الربع الثاني 2016 : ص 16 ".

- سنة الأساس:- 2012 م.
- عملة لدى الجمهور " لمدة نصف سنة في المتوسط " باستثناء سنة " 2016 " على اعتبار أن المتوفر من بيانات للعملة في النصف الأول من هذه السنة :- تم استخدام المتوسط السنوي للسنوات الأخرى " 2012, 2013, 2014, و 2015 "م.
- قيم العملة التي لدى الجمهور بالمليون دينار ليبي.

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن مقارنة حجم العملة للسنوات " 2013, 2014, 2015 " بسنة الأساس " 2012 " يبين فروقات ما لدى الجمهور من سيولة حيث أن الزيادة تلك تزايدت وبشكل تدريجي إلى أن وصلت تلك الزيادة إلى أقصى حد لها في سنة " 2016 ". حيث كانت الزيادات في سنتي " 2013, 2014 " زيادات طفيفة أو بسيطة " 0.21 " %, " 0.28 " %, أما بعدها وبالتحديد في سنة " 2015 " كانت الزيادة بنسبة عالية أي ما نسبته " 71.8 " %, لتصل بعد ذلك إلى زيادة عالية في سنة " 2016 " حيث وصلت إلى " 1428 " %.

إن الزيادات المشار إليها تعطي مؤشر لغياب الثقة بين الجمهور والمتعاملين مع المصرف بشكل عام عن عمل النظام المصرفي في ليبيا, وهذا تبينه كميات السحب الهائلة للعملة النقدية والتي خرجت عن نطاق سيطرت المصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي واستقرت خارج نطاق العمل المصرفي. هذا التحليل ونتيجته يتوافق مع ما أشار إليه (الشحومي , 2016) والذي نشر في موقع عين ليبيا (www.eanlibya.com) إلى أن عدم ثقة الزبائن والتجار بالنظام المصرف الليبي أدى إلى احتفاظ هؤلاء بالعملة خارج نطاق العمل المصرفي.

أن التحليل لازدياد نسبة المسحوب من العملة واحتفاظ الجمهور بها يرجع إلى أسباب أخرى ترتبط بحجم المبيعات من النفط الليبي والتغيرات السياسية المختلفة وعدم وجود استقرار اقتصادي وخاصةً أن ثقافة الليبيين تدرك اعتماد اقتصاد البلاد على مبيعاتها من النفط والغاز وكذلك حالات عدم فهم وإدراك المستقبل من قبل جمهور المتعاملين. وهذا يتوافق مع تقرير (Khan and Mezran, 2013) من أن تركيز البلاد أنصب على توفير قواعد للأمن والاستقرار و صرف النظر عن الاهتمام بالنواحي الاقتصادية بالدولة.

ج- تحليل أزمة السيولة من واقع العملة المعدنية والورقية المصدرة " 2012 – 2016 "م:-

الجدول رقم " 5 " يوضح فئات العملة المعدنية والورقية المصدرة " 2012 – 2016 "م:-

السنة	إجمالي العملة المصدرة	إجمالي العملة المصدرة في المتوسط	مقدار الزيادة/النقص عن سنة الأساس	نسبة الزيادة/النقص عن سنة الأساس	ملاحظات
2012	14,791,351,935	7,395,675,97	-	-	تشتمل الأرقام الواردة بالجدول 4/1 دينار – 2/1 دينار – 5- دينار دنانير – 10 دنانير – 20 دينار 50- دينار.
2013	15,009,302,735	7,504,651,37	108,975,4	%1.4	
2014	18,745,779,935	9,372,889,97	1,977,214	%26.7	
2015	23,699,827,235	11,849,913,6	4,454,273.63	%60.2	
2016 الربع الأول	25,137,781,235	51,396,577,1	44,000,901,1	%595	
2016 الربع الثاني	26,258,795,835				

المصدر: مصدر قيم العملة المعدنية والورقية المصدرة " النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي- المجلد 56 – الربع الثاني 2016 : ص 10 ".

- سنة الأساس : " 2012 "م.
- قيم العملة المعدنية والورقية المصدرة " لمدة نصف سنة في المتوسط " باستثناء سنة " 2016 " على اعتبار أن المتوفر من بيانات للعملة في النصف الأول من هذه السنة :- تم استخدام المتوسط السنوي للسنوات الأخرى " 2012, 2013, 2014, 2015 ".

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن هناك زيادة في العملة المصدرة سواء كانت تلك العملة بالصندوق لدى المصرف المركزي أو المصارف التجارية أو لدى الجمهور " خارج نطاق النظام المصرفي ". أي أن هناك زيادة بنسبة " 1.4 % – 26.7 % " في السنتين " 2013 – 2014 "م.

أما بالنسبة للزيادة في قيم العملة المصدرة في سنة " 2015 " مقارنة بسنة الأساس فكانت " 62.2 " % وفيما يتعلق بنسبة الزيادة في سنة " 2016 " فلقد وصلت إلى أقصى حد لها مقارنة بسنة الأساس وبنسبة " 595 " %. ويمكن تحليل الأسباب التي قد أثرت في هذه الزيادة هي العوامل السياسية والتي بدورها أثرت على العوامل الاقتصادية بالبلاد ومنها انخفاض إنتاج النفط نتيجة لذلك وأيضا تأثير العوامل البيئية والتي تمثلت في عوامل البيئة الدولية وتراجع أسعار النفط, والذي أدى إلى تقلبات مجتمعية وتغيير في مستويات التفكير في الشأن الاقتصادي اليومي للأفراد والخوف من عدم الاستقرار وتلك كلها عوامل قد تسببت في السحوبات الكبيرة للعملة.

الجانب الثاني : انعكاسات التغيرات البيئية والداخلية بالقطاع المصرفي على الأزمة وإدارة الأزمة:-

أولا : انعكاسات التغيرات في البيئة الخارجية " السياسية والاقتصادية والاجتماعية " على نشأة وتطور الأزمة بالقطاع المصرفي والدور المفترض لإدارة الأزمة:-

إن التحليل لمؤشرات أزمة السيولة في الفقرات " أ "، " ب " ، " ج " ناتج أساساً عن تأثير العوامل السياسية التي أثرت على العوامل الاقتصادية, وذلك نتيجة للارتباط القوي بين تلك العوامل, ويمكن بيان تحليل التأثير للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالجداول رقم " 3 "، " 4 "، " 5 " على النحو التالي:-

أ- العوامل السياسية : إن التقلبات السياسية وعدم الثبات في إدارة الدولة الليبية وما نتج عنه من وجود أكثر من حكومة لإدارة شؤون البلاد, علاوة على الاضطرابات والتي نتجت أساساً عن أبعاد مختلفة أدت بدورها إلى تسارع وتفاقم مشاكل سياسية مختلفة ساهمت في تدهور إنتاج البلاد من النفط والذي يعتبر المورد الأساسي للدولة الليبية. وهذا يتوافق مع ما أشار إليه تقرير المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات (LOOPS, (2016 إلى أن ضعف الاستقرار السياسي أدى إلى التأثير على إدارة قطاع النفط بما خلق جوانب سلبية وأثار سلبية على القطاعات الأخرى بالدولة. هذا التوافق في تحليل لأبعاد الإحصائيات المصرفية وتأثير العوامل السياسية في هذا السياق توافق أيضاً مع ما أشار إليه Khan and Mezran, (2013) والمرتبط بضعف في إدارة الدولة الليبية. وأتفق التحليل لإحصائيات العمليات المصرفية أيضاً مع (الجزار, 2012) الذي بين أن الخلافات السياسية وتوازن القوى تؤدي إلى التأثير على الوضع الاقتصادي بشكل عام. إن هذا الضعف في إدارة شؤون الدولة أدى بلا شك إلى ظهور سلبية كبيرة في كامل القطاعات الاقتصادية للدولة الليبية بما أدى إلى وجود ضعف في آليات الإدارة وفي معظم الشركات والمنظمات العاملة بالدولة والقطاعات العام منها والخاص والتي من بينها القطاع المصرفي الذي تأثر وبلا شك من الصراعات

السياسية. إن تأثير العوامل السياسية قد يؤدي إلى أثار بالغة الأهمية في الأجل الطويل علاوة على ذلك فإن ضعف إدارة الأزمة بلا شك كان له الأثر السلبي الكبير في معالجة الازدياد والتطور الحادث في الأزمة ويظهر ذلك عند غياب أو ضعف النظر إلى المتغيرات السياسية كإحدى المؤثرات الرئيسية على إحداث التأثير في ازدياد الأزمة وتفاقمها.

ب- العوامل الاقتصادية : إن الضعف في الاقتصاد مقارنة بإنتاج الدولة من النفط خاصةً في السنوات2014, 2015, و 2016 ,(جدول رقم 2) وكذلك انخفاض أسعار النفط في السنوات المذكورة(جدول رقم 1) أثر بشكل واضح على القطاعات المختلفة في الدولة الليبية خاصةً أن الدولة الليبية تعتمد في اقتصادها وبشكل كبير علي إيراداته من النفط والتي من بينها القطاع المصرفي الذي يعتمد في رصيده من العملات الأجنبية على حصيلة إيراد البلاد من مبيعاتها للنفط. وهذا يتفق مع ما أشار إليه صندوق النقد الدولي (IMF, 2013) عندما أشار إلى أن الاعتماد وبشكل كبير على النفط يؤدي إلى أن البلاد تكون عرضة للتأثر بالتقلبات في أسعار النفط. إن ضعف مفهوم إدارة الأزمة وفهم أبعادها والانتباه إلى ضرورة أخذ العوامل الاقتصادية بالاعتبار عند التخطيط لإدارة الأزمة أعطى مفهوماً مغايراً لتحليل البعد الاقتصادي وهي تتفق مع ما أشار إليه (هيكل,2006) من أن التأثير السلبي للبعد الاقتصادي قد يؤدي إلى المساس والتأثير على القطاعات الهامة في الدولة. علاوة على ذلك إلى أن البعد عن استخدام نقاط القوة في مواجهة الأزمة يعتبر إحدى الأركان الأساسية الداعمة لإدارة الأزمة والتي لم تتبين في إحصائيات المصرف في الجداول (3, 4 , 5) والتي استخدمت في هذه الدراسة كمؤشرات للدلالة على وجود الأزمة والدليل على ذلك البعد الزمني لوجود هذه الأزمة المصرفية واستمرارها وخاصةً في السنوات 2015, 2016. إن البعد الزمني وحسب ما أشار له (هيكل,2006) من حيث توقيت الأزمة الذي قد يكون بشكل فجائي بحيث لا يسمح بإعطاء فرصة لمواجهة الأزمة. لا يتفق مع ما توصل إليه التحليل لبيانات الجداول (3, 4 , 5) للإحصائيات المصرفية وذلك لوجود مؤشرات دالة على الأزمة بالقطاع المصرفي الليبي وإنتاج البلاد من النفط إضافة إلى الفترة الزمنية الطويلة للأزمة. إن ذلك يعني ضعف واضح للحلول على المدى القصير للأزمة ولإدارة الأزمة بالقطاع المصرفي الليبي وغياب النظر للعوامل الاقتصادية كإحدى العوامل الأساسية المؤثرة في إدارة الأزمة.

ج- العوامل الاجتماعية : إن العوامل السياسية (أ) والعوامل الاقتصادية (ب) أثرت وبشكل كبير على جمهور المتعاملين مع المصارف وأيضاً الشركات العامة والخاصة المتعاملة مع القطاع

المصرفي خاصةً في غياب تقديم خدمات مصرفية تحل محل التداول بالعملة النقدية على نطاق واسع. وهذا أدى بدوره إلى خلق ثقافة اجتماعية من عدم الثقة في القطاع المصرفي. وفي هذا السياق أشار (هيكل,2006) إلى أن عدم استقرار الأفراد ناتج عن الأزمة علاوة على الشعور السلبي تجاه المجتمع. إن ضعف إدارة الأزمة كان واحد من أهم أسبابه المؤثرة ضعف النظر إلى العوامل الاجتماعية والثقافة المجتمعية كإحدى المؤثرات الرئيسية في الإدارة للأزمة المصرفية.

ثانيا : واقع البيئة الداخلية " التسويق, الإدارة " على تطور الأزمة بالقطاع المصرفي:-

إن التحليل لمؤشرات أزمة السيولة في الفقرات " أ "، " ب "، " ج " ناتج عن تأثير عوامل البيئة الداخلية على إدارة الأزمة المصرفية, ويمكن بيان تحليل التأثير لعوامل التسويق والإدارة وفقاً لبيانات الجداول رقم " 3 "، " 4 "، " 5 " على النحو التالي:

أ- التسويق : ضعف البنية التحتية للقطاع المصرفي والتطوير لعمل القطاع المصرفي من جانب تسويق الخدمات المصرفية.إن استمرار الأزمة لفترة زمنية ليست بالقصيرة " الجداول 3, 4, 5 " يعني ضعف واضح للحلول على المدى القصير من ناحية التطوير للخدمات المصرفية وضعف التوسع في إيجاد حلول للأزمة بالقطاع المصرفي الليبي وغياب النظر لعامل التسويق كإحدى العوامل الأساسية المؤثرة في إدارة الأزمة.

ب- الإدارة : ضعف التطوير للعمل المصرفي للخروج من الأزمة من جاني الإدارة والخروج ببدائل ممكنة التطبيق لإجراء حل للأزمة ولو على المدى القصير والدليل على ذلك الفترة الزمنية للأزمة " تحليل البيانات بالجداول 3, 4, 5 ".

النتائج والتوصيات:-

أولا : النتائج:-

أ- نتائج مرتبطة بمؤشرات العمليات المصرفية " (العملة وإصدارها ":-

1- العمليات المصرفية التي قام بها القطاع المصرفي لم تفي بمتطلبات الزبائن المتعاملين مع المصارف التجارية رغم الزيادات الكبيرة في السنوات " 2015 – 2016 ".م

2- زيادة حجم العملة المعدنية والورقية المصدرة في السنوات " 2014 " و " 2015 "م.

3- ارتبطت عمليات توفير السيولة لزبائن المصارف التجارية بعوائد النفط والتقلبات في أسعار النفط العالمية.

ب- نتائج مرتبطة بالعوامل المؤثرة في إدارة الأزمة:-

1- ارتبطت المهام التي يؤديها المصرف بإنجاز العمل المصرفي في ظروف الاستقرار وغياب التنبؤ بتأثير التقلبات السياسية كمؤثر رئيسي لإدارة الأزمة المصرفية.

2- ارتباط عمل القطاع المصرفي بإيرادات البلاد من النفط وضعف التخطيط لإدارة الأزمة من حيث النظر للتقلبات في أسعار النفط العالمية, كذلك غياب الاسترشاد ببيانات الأزمات الماضية في أسعار النفط العالمية وتأثيراتها على اقتصاد الدولة الليبية باعتباره عاملاً أساسياً لإدارة الأزمة المصرفية.

3- ضعف الإيفاء بمتطلبات الزبائن من العملة وغياب النظر إلى الآثار الاجتماعية الناتجة عن عدم ثقة الزبائن بالجهاز المصرفي باعتباره عاملاً أساسياً لإدارة الأزمة.

4- الحاجة إلى النظر إلى وقت الأزمة والفترة الزمنية التي استمرت فيها.

5- ضعف آليات مواجهة الأزمة المصرفية فيما يتعلق بالخدمات التي يؤديها الجهاز المصرفي في جوانب التسويق والإدارة على اعتبارهما من الجوانب الهامة لإدارة الأزمة.

ثانيا : التوصيات:-

تأسيساً على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن وضع عدداً من المقترحات في شكل توصيات استرشادية على النحو التالي:-

أ- في مجال مؤشرات العمليات المصرفية " العملة وإصداراتها ":-

1- تبني سياسة واقعية تهدف إلى استقطاب السيولة التي خارج نطاق العمل المصرفي, وذلك بتدعيم ثقة الزبائن في نظام العمل المصرفي.

2- ينبغي إتباع إستراتيجية هادفة إلى تنمية القطاع المصرفي, والبحث عن وسائل وسبل التعاون مع قطاع النفط بتبادل المعلومات والبيانات لاستخدامها كمؤشرات دالة في حالات التخطيط والتنبؤ, وكذلك خلق نوع من الشفافية المتبادلة بين القطاع المصرفي وقطاع النفط وباقي القطاعات الأخرى بالدولة.

ب- في مجال العوامل المؤثرة في إدارة الأزمة:-

تدريب أعضاء الإدارة العليا بالقطاع المصرفي على إدارة الأزمات وتنمية الإبداع والتفكير الإستراتيجي للتنبؤ بالأزمات و إنشاء فريق لإدارة الأزمة للقيام بالأتي:-

1- التخطيط المستقبلي بعد تقييم الأوضاع الحالية واستقراء تأثيرات العوامل السياسية كمدخل من مداخل إدارة الأزمة.

2- إنشاء نظام معلوماتي لجمع بيانات ومعلومات البيئة الاقتصادية المحيطة بالقطاع المصرفي وتوقع حدوث التغيرات فيها واعتبارها مدخلاً هاماً من مداخل إدارة الأزمة.

3- إنشاء نظام اتصالات يمكن معه تسيير العمل الداخلي بالقطاع المصرفي وأيضاً بيئة زبائن المصرف للوقوف على أفعالهم وردود أفعالهم تجاه العمل المصرفي واعتبار وجهة نظر الزبائن مدخلاً داعماً لإدارة الأزمة.

4- اعتماد وقت التخطيط والتنبؤ ومن تم التنفيذ أساساً للنجاح لإدارة الأزمة.

5- ترشيد إدارة القطاع المصرفي بمستوياتها المختلفة للتعاون على التطوير والتحسين في مستوى الخدمات المصرفية مع أهمية تطوير العمل المصرفي من خلال بنية تحتية واسعة النطاق على مستوى الدولة لتغطية غياب السيولة عن طريق التجارة الإلكترونية وخلق مهارات إدارية يمكنها إحداث تعاون على مستويات متعددة بالقطاعات المختلفة بالدولة وذلك لتدعيم الثقة بالزبائن.

المراجع:-

أولا : المراجع العربية:-

1- الجزار, حجازي، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، بحوث اقتصادية عربية, العددان 62, 64، 2012م.

2- الحدراوي, حامد, الخفاجي كرار، أسباب نشوء الأزمات وإدارتها : دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي، مجلة الكوفة, الكوفة, العدد الخامس، 2010م.

3- العزاوي, نجم, اثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة, المؤتمر العلمي السابع، جامعة الزرقاء," تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال "، 2009م.

4- هيكل, محمد, مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة, القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م.

ثانيا : المراجع الأجنبية:-

1- Al-Darwish, A, Cevik. S, Charap.J, George.S, Gracia.B, Gray.S, and Pattanayak.S, (2012). Libya beyond the Revolution: Challenges and Opportunities. International Monetary Fund.

2- Andrianopoulos, A, (2015) " Essential steps for crisis management and crisis containment".

3- Hale, J, Dulek R, and Hale, D. (2005) " Crisis Response Communication Challenges". Journal of Business Communication. Vol, 42. No, 2. Pp, 112-134.

4- Harwati, L , N, (2013), "Crisis management: determining specific strategies and leadership style for effective outcomes": Asian Journal of Management Science and Education. Vol.2. No.2.

5- HRMA, (2011), "The roles of human resources in organizational crisis management". Human Research Management Association.
6- IMF, (2013) Country Report, no. 13/150
7- Khan, M and Mezran, K, (2013) The Libyan Economy after the revolution: Still No Clear Vision. Rafik Hariri Center for the Middle East.
8- LOOPS, (2016), The Libyan oil sector economic and social impacts of halting the export of Libyan Oil.
9- Otman, W and Karlberg, E, (2007) "The Libyan Economy: Economic Diversification and International Repositioning". First edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg.
10- Priporas, C & Poimenidis, I, (2008), "Services managers' awareness of crisis management: attitudes and preparation". Innovative Marketing, Volume 4, Issue 3.
11- Singh, D and LaBrosse, J, R (2012), "Developing a Framework for Effective Financial Crisis Management". OECD Journal: Financial Market Trends, pp. 01-30
12- Tekin,O, F , (2014), "Importance of crisis management for public administration : the practice in Turkish public administration ". International Academic Conference Proceedings: The West East Institute, Budapest, Hungary, pp. 163 – 171.
13- Valackiene, A, (2011) "Theoretical substation of the model for crisis management in organization". Engineering Economics. Vol, 22. No, 1. Pp, 78-90.
14- Wang, J, (2007), "Organizational learning and crisis management".
15- Wulf, T, Meißner,P and Stubner, S, (2010) "A Scenario-based Approach to Strategic Planning – Integrating Planning and Process Perspective of Strategy". HHL Working paper. No, 98.

ثالثا : المواقع الالكترونية:-

1- www.eanlibya.com

أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة من1992 إلى 2012

د . عثمان سالم على

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

مقدمة

لقد تعاظم دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث اصبحت من أهم ركائز التنمية، فضلا عن دورها في التأثير على الاقتصاد القومي من خلال مجموعة من الآثار مثل نقل التكنولوجيا أو خلق فرص عمل جديد، أو الأثر على النمو الاقتصادي للدولة، إلى جانب الأثر على الصناعات المحلية من خلال المنافسة.

إلا أنه لزيادة حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاد الليبي، فلابد من توفر مناخ استثماري مناسب، ومن الملاحظ أن الكثير من الدول النامية وخاصة الافريقية منها اضطرت إلى تأجيل تنفيذ مشروعاتها الاستثمارية وخفض معدلات الاستثمار فيها، وذلك بسبب نقص السيولة والموارد الأجنبية، واعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي باستخدام البرنامج الاحصائي إي فيوز وبرنامج spss لتوصل إلى اتر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا ، وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تتمثل في الاجابة على تساؤل رئيسي والمتمثل في (ما هو آثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا) وللإجابة على هذا التساؤل سوف يتم معالجة هذه الاشكالية من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الاول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا

المحور الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا

المحور الثالث: عرض النموذج القياسي المستخدم والتعريف بمتغيراته

المحور الاول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا

يتميز الاقتصاد الليبي بأنه اقتصاد ريعي، فهو يعد اقتصاد صغير الحجم نسبيا، ويعتمد في دخله على مورد طبيعي ناضب (النفط الخام) كمصدر للدخل والعملة الاجنبية ، كما يتصف بارتفاع معدل نمو السكان ومحدودية القوي العاملة الوطنية خصوصاً العمالة الماهرة، كما تعتمد الحكومة الليبية في

1

الحصول على (80%) من غذائها من الخارج . ولقد ادت برامج التنمية المنقدة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية قبل عام 2011 إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا، ويوضح الجدول رقم (1) التالي التطور الذي شهده متوسط دخل الفرد مقاساً بنصيبه من الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم (1) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2005-2010)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	السكان (مليون)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو%
2005	74.635	6.629	7189	-
2006	55.520	6.843	8113	12.9
2007	68.118	7.065	9642	78.8
2008	86.506	7.294	11860	23
2009	63.769	7.530	8469	28.6-
2010	73.965	7.774	9515	12.4

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد زاد من 8113 دولار في عام 2006 إلى حوالي 11.860 دولار في عام 2008 مسجلا بذلك معدل نمو بلغ 23%، مقابل معدل نمو في عام 2006 بلغ 12.9%، ويعزي هذا الارتفاع إلى الزيادة في عوائد الصادرات النفطية.

أما بالنسبة للمناخ الاستثماري لليبيا فقد أظهر مؤشر الحرية الاقتصادية تحسناً لموقع ليبيا ضمن تسلسل قائمة الدول في مؤشر الحرية الاقتصادية، فقد انخفضت قيمته من 4.85 في عام 1995 إلى 4.30 في عام 2003، ثم عاد وارتفاع سنة 2004، ليصل إلى 4.55، ورغم أن هذا التحسن كان بطيئاً ومحدوداً إلا أنه جعل ليبيا ضمن مجموعة الدول التي تحرز تقدما ملحوظاً في سياساتها الداخلية لتعزيز الحرية الاقتصادية، أما بنسبة للمؤشر المركب للمخاطر القطرية فقد بين وضع ليبيا بداية من 2002 في درجة مخاطر منخفضة وزاد الوضع تحسناُ خلال السنوات 2005 – 2010 وارتفع نسبة المخاطر بعد هذه السنة نتيجة للأحداث الدائرة في ليبيا منذ عام 2011 [2].

[1] - محمد سالم خشخوشة: آثار الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي،(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009)، ص155

[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سنوات مختلفة

المحور الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا

تتميز ليبيا بعدة مزايا، فهي ذات مساحة تقدر 1776 مليون كم2، تقع في شمال القارة الافريقية، ويحدها شمال البحر المتوسط، وجنوبا السودان وتشاد والنيجر، ومن الشرق مصر، ومن الغرب تونس والجزائر، وهى ذات ساحل بحري يبلغ طوله حوالي 1900كم.

وتعتبر ليبيا بفضل الثروات الطبيعية التي تملكها تشكل منطقة جلب طبيعية الاستثمارات الاجنبية، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافياً للوصول إلى اطار اقتصادي فعال، مما جعل ليبيا تواجه مشاكل عديدة وهذا ما ادي بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال سن عدة قوانين من شأنها تشجيع وتحفيز الاستثمار للدخول إليها، والتي تمثلت في إصدار القانون رقم (5) لعام 1997، والقانون رقم (7) لعام 2003 وهو مكمل للقانون السابق، ثم القرار رقم (9) لسنة 2010، إلا أن هذه التدفقات لا تزال متواضعة على الرغم من تحسنها في السنوات التي سبقت عام 2011، حيث انخفضت الاستثمارات بشكل كبير وادت الأحداث إلى خروج الشركات العاملة في ليبيا نتيجة تدهور الوضع الامني بعد عام 2010، ويمكن توضيح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى ليبيا للفترة ما قبل عام 2011 من خلال الجدول رقم (2) التالي:

الجدول رقم (2) تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى ليبيا للفترة من 2000– 2010 بالمليون

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التدفقات	1038	2064	3850	3180	3310	1909
معدل التغير%	-	98.8	86.5	17.4-	4	42.3-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، إصدارات مختلفة

المحور الثالث: عرض النموذج القياسي المستخدم والتعريف بمتغيراته

بعدما تم دراسة و استعراض أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في إطار نظري، يتم الآن تحديد و تعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية كالتالي:

اولاً: تحديد النموذج المستخدم:

لتحقيق هدف هذه الدراسة ثم صياغة النموذج الذى سيتم من خلاله قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1992– 2012) حيث إن هذا النموذج مستمد من النموذج المستخدم من طرف" زينب توفيق السيد عليوة " في دراستهما لعلاقة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، وقد تمت تلك الدراسة خلال الفترة من (1983– 2009) وسوف يتم تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، وأهم المتغيرات التي تؤثر عليه لتحديد مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر ضمن هذه المتغيرات، والتي تتمثل في الاستثمار

المحلي، وقيمة الواردات الكلية، وإجمالي عدد العاملين، وقيمة الصادرات، وحجم الإنفاق، والاستثمار الاجنبي المباشر، خلال تلك الفترة كمتغيرات مستقلة، والنموذج على الشكل التالي[1] :

$$Y = A + X_1 + X_2 + X_3 + X_3 + X_4 + X_5$$

حيث :

A = ثابت

Y = الناتج المحلي الاجمالي

X_1 = الاستثمار الاجنبي المباشر

X_2 = الاستثمار المحلي

X_3 = صافي الصادرات

X_4 = إجمالي عدد العاملين

X_5 = حجم الانفاق

ثانياً: عرض وتحليل نتائج القياس

بداية سيتم إجراء اختبارات جذور الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية الخاصة بمعادلة الدراسة مع الزمن من عدمه، عليه سيتم في البداية إجراء اختبارات ديكي فولر المعدل (ADF)، وبإجراء هذه الاختبارات تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) أدناه:

جدول (3) نتائج اختبار ديكي فولر المعدل (ADF)

Variables	1st difference		nd difference2	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
y	$-5.008203^{0.0013}$	$-1.77877^{0.6557}$	$-1.928217^{0.3100}$	$-2.189705^{0.4528}$
X_1	$1.156564^{0.9947}$	$-2.63601^{0.2722}$	$-3.565073^{0.0234}$	$-1.588137^{0.7303}$
X_2	$-5.698684^{0.0002}$	$-1.22139^{0.8640}$	$-3.915237^{0.117}$	$1.533895^{0.7519}$
X_3	$-7.157722^{0.0000}$	$-2.74471^{0.2380}$	$-2.498038^{0.1395}$	$-3.059260^{0.1586}$
X_4	$-3.547229^{0.0204}$	$-3.41675^{0.0844}$	$-2.448928^{0.1501}$	$-0.116565^{0.9842}$
X_5	$-2.289536^{0.1907}$	$-1.74877^{0.6650}$	$-10.33831^{0.0000}$	$2.083419^{1.0000}$

[1] - زينب توفيق السيد: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**،(جامعة المستقبل: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010) ، ص248

أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة ديكي فولر المعدل (ADF) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى والفروق الأولى والثاني عند كل من الثابت والثابت مع اتجاه، باستثناء متغير الإنفاق العام (X_5) حيث استقر في الفرق الثاني بثابت وثابت واتجاه، وللتأكد من درجة سكون متغيرات الدراسة من عدمه سنقوم بإجراء اختبارات جذور الوحدة بطريقة فيلبس وبيرون (PP–T) وبإجراء هذه الاختبارات تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) أدناه :

جدول (4) نتائج اختبار فيلبس بيرون (P-PT)

Variables	Level		1st difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
y	0.5870$^{0.9854}$	0.987479$^{0.9232}$	3.60512$^{0.0159}$	-4.38077$^{0.0134}$
X1	-3.965$^{0.0072}$	-4.401192$^{0.0121}$	-17.4395$^{0.0000}$	-16.2148$^{0.0001}$
X2	-1.1966$^{0.6546}$	-3.039423$^{0.1467}$	-8.34038$^{0.0000}$	8.305816$^{0.0000}$
X3	-2.438988$^{0.1444}$	4.634972$^{0.0076}$	-19.94543$^{0.0000}$	19.44147$^{0.0001}$
X4	1.034847$^{0.7197}$	-2.321807$^{0.4046}$	-5.557660$^{0.0003}$	-5.398137$^{0.0019}$
X5	1.177740$^{0.9967}$	-1.276801$^{0.8640}$	5.217899$^{0.0006}$	-8.143669$^{0.0000}$

اتفقت نتائج اختبارات فليبس بيرون (PP–T)أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى وذلك عند الثابت والثابت مع الاتجاه، باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي المباشر فأنه استقر في المستوى بثابت وثابت مع الاتجاه، ولكن عند اخذ الفروق الأولى لجميع المتغيرات ومعهم متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ايضاً فإن جميعها استقر، الأمر الذي يشير إلى أن جل متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ولكن بعد اخذ الفروق لها استقرت.

مما سبق يمكن إجراء اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة للتأكد من وجود علاقة توازنية أو أكثر بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، وبإجراء اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك وصلنا إلى النتائج التي ظهرت بالجدول (5). وفيما يلي سنعرض نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

جدول (5) يوضح نتائج اختبار (Johansen)للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value at 5%	Critical Value at 1%
None **	0.999999	457.9970	94.15	103.18
At most 1 **	0.997753	185.2357	68.52	76.07
At most 2 **	0.867485	69.37337	47.21	54.46
At most 3 **	0.582379	30.97331	29.68	35.65
Trace test indicates 4 cointegrating equation(s) at the 5% level Trace test indicates 3 cointegrating equation(s) at the 1% level				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigen value**	**Max-Eigen Statistic**	**Critical Value at 5%**	**Critical Value at 1%**
None **	0.999999	272.7614	39.37	45.10
At most 1 **	0.997753	115.8623	33.46	38.77
At most 2 **	0.867485	38.40006	27.07	32.24
At most 3 *	0.582379	16.59042	20.97	25.52
*(**) denotes rejection of the hypothesis at the 5%(1%) level Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating equation(s) at both 5% and 1% levels				

من الجدول السابق نلاحظ أن اختبار الأثر (Trace Test) يشير إلى وجود أربعة علاقات توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل عند مستوى 5% وثلاث علاقات عند 1%. ونلاحظ أيضا أن اختبار القيمة العظمى (TestMaximal Eigen Value) أظهر وجود ثلاث علاقات توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل أربع منها عند مستوى 5% و 1%.

تقدير النموذج:

سوف يتم تقدير واختبار المعادلات المشكلة للنموذج ، وتحليل نتائجها بهدف الوقوف على مدى صحة فرضية البحث أو نفيها، وسوف يعتمد الباحث على مستوى معنوية5 ٪ سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، كما تم تقدير النموذج الموصوف بالاستعانة بأهم و أشهر البرامج بواسطة برنامج SPSS بما يتميز به من مزايا عديدة أهمها سهولة الاستخدام، وعليه فقد قدرت النتائج حسب معطيات البرنامج المشار إليه كما يلي:

$$Y = 6.386 + 0.079\ X_1 + 0.091\ X_2 + 0.001\ X_3 + 0.221\ X_4 + 0.005\ X_5$$

(2.871) (3.384) (0.917) (0.258) (1.230) (0.540)

$R^2 = 0.93$

$F = 42.222$

$D\ W = 1.716$

يتضح من المعادلة السابقة المقدرة وحسب الجدول رقم (6) والجدول رقم (7) ، وبالاستناد إلى اختبار (T) ثبت معنوية معلمة الثابت ومعلمة الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ كانتا أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.721) وذلك عند درجة حرية (16)،أما بالنسبة لباقي المتغيرات وهي الاستثمار المحلي، وصافي الصادرات، وعدد العاملين، والأنفاق العام فكانت غير معنوية، حيث إن قيمة (t) المحسوبة ، (0.917) و(0.258) و (1.230) و (0.540) على الترتيب أقل من قيمة (t) الجدولية.

كما أن قيمة الاحتمال P.Value كانت تساوى0.012 و 0.004 و 0.374، 0.238، لكل من الثابت ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، عدد العاملين على الترتيب، وهى أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر(0.079)، أي أن زيادة بنسبة واحد في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدى إلى زيادة في الناتج الاجمالي بـ (0.079) وهذا الأثر إيجابي ،إلا أن ذلك يرجع إلى وجود مجموعة من المتغيرات الاخرى ذات التأثير المعنوي على الناتج المحلي الإجمالي، أضعف تأثير معامل الاستثمار الأجنبي المباشر نسبيا في تفسير الظاهرة ، بالإضافة إلى هذا تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي للاستثمار المحلى على الناتج الإجمالي حيث بلغت مرونته(0.091) ، أي أن الزيادة بنسبة واحد في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدى إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0.091)، فقد يرتبط الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر بعلاقة تكاملية في بعض المشروعات، أو بعلاقة تنافسية في مشروعات أخرى، ويتمثل الاستثمار المحلي في جميع المساهمات المحلية سواء حكومية أو من هيئات ومؤسسات وشركات عامة أو خاصة، أو نقابات واتحادات عاملين، وجمعيات وجامعات وغرف تجارية وصناديق ومحافظ مالية، وفقاً

لتعريف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وبالنسبة للصافي الصادرات فإن أثرها هي ايضا ايجابي حيث بلغت مرونتها (0.001)، أي أن الزيادة بنسبة واحد في المائة في حجم صافي الصادرات تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بـ (0.001)، وهذا يعني أن الصادرات تفوق الواردات، فهناك علاقة وثيقة بين معدل زيادة صافي الصادرات الاجنبية وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، نظراً لحاجة المشروعات الاجنبية إلى استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة للمشروع الاستثماري، ومن ثم زيادة الواردات الكلية للدولة، وينعكس ذلك بشكل ايجابي على زيادة الناتج المحلي الاجمالي في ظل زيادة الإنتاج المحلي الموجه للسوق الداخلي، وزيادة الصادرات إلى السوق الخارجي، الذي يعتمد على جودة المنتجات ومزاياها التنافسية، وهو ما تهتم به مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر، كما أن عدد العاملين حقق هو الاخر أثر ايجابيا وذلك بمرونة قدرها (0.221)، أي أن الزيادة بنسبة واحد في المائة في حجم عدد العاملين تؤدى إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0.221)، فتوفير العنصر البشري يعد هاماً لدفع عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم النمو الاقتصادي، وقد ثم إدراج متغير عدد العاملين استناداً إلى آراء النظرية الاقتصادية الليبرالية، حيث يرى كينز أن الناتج القومي يرتبط باستخدام اليد العاملة، فزيادة الناتج تتطلب زيادة مستوى التشغيل والتوظف، ومن ثم فإن حجم قوة العمل يعكس مدى التوسع في فرص التشغيل ومعدل استخدام الطاقات الإنتاجية، أما بالنسبة للإنفاق العام فقد حقق اثر ايجابياً بمرونة بلغت (0.005)، أي أن الزيادة بنسبة واحد في المائة في حجم الانفاق العام تؤدى إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0.005)، حيث جاء تأثير السياسة المالية المتمثلة في متغير الإنفاق العام كمتغير لقياس أثر السياسة المالية على النشاط الانتاجي في الدولة، ويشمل الإنفاق العام المصروفات الجارية والمصروفات الاستثمارية، وفي ضوء تقدير المعامل ومعنويته يتضح أن الإنفاق العام يؤدي إلى توسع النشاط الاقتصادي، غير أنه تجنب ملاحظة ارتفاع معدلات الدين العام المحلي والخارجي، والذي يستهلك بدوره قدراً كبيراً من حجم الإنفاق العام، وذلك يمكن أن يؤدي مستقبلاً إلى تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لكون هذا الدين معبراً عن الأثر السلبي للسياسة المالية على مقدرات النمو الاقتصادي وحوافز الاستثمار.

كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل R^2 نسبة 93% ، مما يعنى أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أي الناتج الإجمالي، والباقي 7% يرجع إلى عوامل أخرى، منها الخطأ العشوائي، كما أن نتائج القياس خلال الفترة (1992-2012) من الجدول رقم (7) يتبن معنوية النموذج ككل، لأن F المحسوبة، كانت أكبر من F الجدولية، كما أن قيمة الاحتمال P.Value = 0 وهى أقل من مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم(6) نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والواردات وعدد العاملين والصادرات والإنفاق العام على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار t	P.Value
	6.386	2.871	0.012
α_1	0.079	3.384	0.004
α_2	0.091	0.917	0.374
α_3	0.001	0.258	0.800
α_4	0.221	1.230	0.238
α_5	0.005	0.540	0.597

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصرف المركزي، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة، وباستعمال برنامج SPSS

الجدول رقم (7)تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والواردات وعدد العاملين والصادرات والإنفاق العام على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية df	مجموع المربعات ss	متوسط المربعات ms	F المحسوبة	قيمة الاحتمال P. Value
الانحدار	5	0.712	0.142	42.222	0.000
الخطأ	15	0.051	0.003		
المجموع	20	0.762			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصرف المركزي، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة، وباستعمال برنامج SPSS

كما أظهر اختبار D.W وجود استقلال بين البواقي، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بينها، حيث كان من نتائج الاختبار D.W=1.716 ، كما أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين الاخطاء العشوائية، ولزيادة التأكيد ثم إجراء اختبار (Breusch – Godfrey) وقد أظهر ايضاً عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ثم قمنا باختبار مشكلة تباين حد الخطأ لمتغيرات الدراسة عن طريق اختبار (Heteroskedasticity Test) وأظهرت نتائج الاختبار عدم وجود هذه المشكلة ايضاً، ومن أجل

الوقوف على مدى صحة فرضيات البحث، أو نفيها، فسوف يقوم الباحث بدراسة أثر كل عامل من عوامل الإنتاج السابقة على النمو الاقتصادي على حدا، وذلك باستعمال النموذج الخطي البسيط.

أولا: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي.

$$y = 9.793 + 0.128\ X_1$$

$$R^2 = 0.91$$

$$F = 188.962$$

يتضح من المعادلة المقدرة وحسب الجدول (8) والجدول (9) أن هناك معنوية لمعلمة الثابت ومعلمة الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ كانت (t) المحسوبة (182.232) للثابت و(13.746) للاستثمار الاجنبي المباشر أكبر من (t) الجدولية (1.729) لكليهما، وذلك عند درجة حرية (17)، كما أن قيمة الاحتمال P.Value لكل من الثابت ومتغير الاستثمار الاجنبي المباشر هي أقل من مستوى المعنوية 5% ، وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة (188.962)، وهى أكبر من F الجدولية ، وهذا يعنى وجود دلالة معنوية للنموذج ككل، كما أن قيمة الاحتمال P.Value =0 وهى أقل من مستوى المعنوية 5% ، كما بلغت قيمة معامل التحديد 91% مما يعنى أن الاستثمار الاجنبي المباشر يفسر 91% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أي الناتج المحلي الإجمالي، أما الباقي 8% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الاجنبي المباشر (0.128) أي أن الزيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0.128)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية قوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما أثبته معامل "بيرسون" الذى قيمته 0.95 مما يعنى وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (8) نتائج اختبار تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة اختبار t	P.Value
α_1	9.793	182.232	0.000
α_2	0.128	13.746	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال البرنامج الإحصائي spss

الجدول رقم(9) تحليل التابين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي

المصدر	درجات الحرية df	مجموع المربعات ss	متوسط المربعات MS	F المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0.693	0.693	188.962	0.000
الخطأ	19	0.070	0.004		
المجموع	20	0.762			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال البرنامج الإحصائي spss

ثانيا : تأثير الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي.

$$y = 7.467 + 0.496\ X_1$$

$$R^2 = 0.85$$

$$F = 103.583$$

يتضح من المعادلة المقدرة وحسب الجدول (10) والجدول (11) أن هناك معنوية لمعلمة الثابت ومعلمة الاستثمار المحلي، إذ كانت (t) المحسوبة (24.941) للثابت و(10.178) للاستثمار المحلي أكبر من (t) الجدولية (1.729) لكليهما، وذلك عند درجة حرية (17)، كما أن قيمة الاحتمال P.Value لكل من الثابت ومتغير الاستثمار المحلي هي أقل من مستوى المعنوية 5% ، وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة (103.583)، وهي أكبر من F الجدولية ، وهذا يعني وجود دلالة

معنوية للنموذج ككل، كما أن قيمة الاحتمال P.Value =0 وهى أقل من مستوى المعنوية 5% ، كما بلغت قيمة معامل التحديد 85% مما يعنى أن الاستثمار المحلي يفسر 91% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أي الناتج المحلي الإجمالي، أما الباقي 15% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار المحلي (0.496) أي أن الزيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0.496)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما أثبته معامل "بيرسون" الذى قيمته 0.92 مما يعنى وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار تأثير الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة اختبار t	P.Value
α_1	7.467	24.941	0.000
α_2	0.496	10.178	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال البرنامج الإحصائي spss

الجدول رقم(11) تحليل التابين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار المحلي على الناتج المحلي الاجمالي

المصدر	درجات الحرية df	مجموع المربعات ss	متوسط المربعات MS	F المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0.644	0.644	103.583	0.000
الخطأ	19	0.118	0.006		
المجموع	20	0.762			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال البرنامج الإحصائي spss

ثالثاً : تأثير صافي الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي.

$$y= 10.516 + 0.030 X_1$$

$$R^2 = 0.17$$

$$F = 3.96$$

يتضح من المعادلة المقدرة وحسب الجدول (12) والجدول (13) أن هناك معنوية لمعلمة الثابت ومعلمة صافي الصادرات، إذ كانت (t) المحسوبة (263.495) للثابت و(1.991) لصافي الصادرات أكبر من (t) الجدولية (1.729) لكليهما، وذلك عند درجة حرية (17)، كما أن قيمة الاحتمال P.Value لكل من الثابت ومتغير صافي الصادرات هي أقل من مستوى المعنوية 5% ، وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة (3.96)، وهى أكبر من F الجدولية ، وهذا يعنى وجود دلالة معنوية للنموذج ككل، كما بلغت قيمة معامل التحديد17 % مما يعنى أن صافي الصادرات يفسر 17% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أي الناتج المحلي الإجمالي، أما الباقي 83% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي مما يعني وجود علاقة ضعيفة بين صافي الصادرات والناتج المحلي الاجمالي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الإيجابي لصافي الصادرات، حيث تظهر النتائج أن مرونة صافي الصادرات (0.030) أي أن الزيادة بنسبة واحدة في المائة في صافي الصادرات تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0.030)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين صافي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ولكنها ضعيفة، وهذا ما أثبته معامل "بيرسون" الذى قيمته 0.41 مما يعنى وجود علاقة ضعيفة موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (12) نتائج اختبار تأثير صافي الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة اختبار t	P.Value
α_1	10.516	263.495	0.000
α_2	0.030	1.991	0.061

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال البرنامج الإحصائي spss

الجدول رقم(13) تحليل التابين ANOVA لاختبار تأثير صافي الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي

المصدر	درجات الحرية df	مجموع المربعات ss	متوسط المربعات MS	F المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0.132	0.132	3.963	0.061
الخطأ	19	0.631	0.033		
المجموع	20	0.762			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال البرنامج الإحصائي spss

رابعاً : تأثير عدد العاملين على الناتج المحلي الاجمالي.

$$y = -3.613 + 1.013\ X_1$$

$$R^2 = 0.82$$

$$F = 84.159$$

يتضح من المعادلة المقدرة وحسب الجدول (14) والجدول (15) أن هناك معنوية لمعلمة الثابت ومعلمة عدد العاملين، إذ كانت (t) المحسوبة (-2.347) للثابت و(9.174) عدد العاملين أكبر من (t) الجدولية (1.729) لكليهما، وذلك عند درجة حرية (17)، كما أن قيمة الاحتمال P.Value لكل من الثابت ومتغير عدد العاملين هي أقل من مستوى المعنوية 5% ، وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة (84.159)، وهي أكبر من F الجدولية ، وهذا يعني وجود دلالة معنوية للنموذج ككل، كما بلغت قيمة معامل التحديد 82% مما يعني أن عدد العاملين يفسر 82% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أي الناتج المحلي الإجمالي، أما الباقي 18% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي مما يعني وجود علاقة قوية بين عدد العاملين والناتج المحلي الاجمالي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الإيجابي عدد العاملين، حيث تظهر النتائج أن مرونة عدد العاملين (1.013) أي أن الزيادة بنسبة واحدة في المائة في عدد العاملين تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (1.013)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين عدد العاملين والناتج

المحلي الإجمالي، وهذا ما أثبته معامل "بيرسون" الذى قيمته 0.91 مما يعنى وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (14) نتائج اختبار تأثير عدد العاملين على الناتج المحلي الاجمالي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة اختبار t	P.Value
α_1	-3.613	-2.347	0.030
α_2	1.013	9.174	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال البرنامج الإحصائي spss

الجدول رقم(15) تحليل التابين ANOVA لاختبار تأثير عدد العاملين على الناتج المحلي الاجمالي

المصدر	درجات الحرية df	مجموع المربعات ss	متوسط المربعات MS	F المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0.622	0.622	84.159	0.000
الخطأ	19	0.140	0.007		
المجموع	20	0.762			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال البرنامج الإحصائي spss

خامساً : تأثير الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي.

$$y = 9.903 + 0.071\ X_1$$

$$(61.778) \quad (3.867)$$

$$R^2 = 0.44$$

$$F = 14.950$$

يتضح من المعادلة المقدرة وحسب الجدول (16) والجدول (17) أن هناك معنوية لمعلمة الثابت ومعلمة الانفاق العام، إذ كانت (t) المحسوبة (61.778) للثابت و(3.867) الانفاق العام أكبر من (t) الجدولية (1.729) لكليهما، وذلك عند درجة حرية (17)، كما أن قيمة الاحتمال P.Value لكل من الثابت ومتغير الانفاق العام هي أقل من مستوى المعنوية 5% ، وبالنظر إلى قيمة F المحسوبة (14.950)، وهى أكبر من F الجدولية ، وهذا يعنى وجود دلالة معنوية للنموذج ككل، كما بلغت قيمة معامل التحديد 44 % مما يعنى أن الانفاق العام يفسر 44% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أي الناتج المحلي الإجمالي، أما الباقي 66% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي مما يعني وجود علاقة ضعيفة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي.

وبالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الإيجابي الانفاق العام، حيث تظهر النتائج أن مرونة الانفاق العام (0.071) أي أن الزيادة بنسبة واحدة في المائة في الانفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0.071)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما أثبته معامل "بيرسون" الذى قيمته 0.66 مما يعنى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (16) نتائج اختبار تأثير الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة اختبار t	P.Value
α_1	9.903	61.778	0.000
α_2	0.071	3.867	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال البرنامج الإحصائي spss

الجدول رقم(17) تحليل التابين ANOVA لاختبار تأثير الانفاق العام على الناتج المحلي الاجمالي

المصدر	درجات الحرية df	مجموع المربعات ss	متوسط المربعات MS	F المحسوبة	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0.336	0.336	14.950	0.001
الخطأ	19	0.427	0.022		
المجموع	20	0.762			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي واستعمال البرنامج الإحصائي spss

نتائج الدراسة

1-أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة ديكي فولر المعدل (ADF) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى والفروق الأولى والثاني عند كل من الثابت والثابت مع اتجاه، باستثناء متغير الإنفاق العام (x_5) حيث استقر في الفرق الثاني بثابت وثابت واتجاه.

2-اتفقت نتائج اختبارات فليبس بيرون (PP-T) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى وذلك عند الثابت والثابت مع الاتجاه، باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي المباشر فأنه استقر في المستوى بثابت وثابت مع الاتجاه، ولكن عند اخذ الفروق الأولى لجميع المتغيرات الأخرى فإن جميعها استقر.

3- بينت اختبارات التكامل المشترك لـ (Johansson)وجود أربعة علاقات توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل عند مستوى 5% وثلاث علاقات عند 1% حسب طريقة (Trace Test). و وجود ثلاث علاقات توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل أربع منها عند مستوى 5% و1% حسب طريقة (Test Maximal Eigen Value).

4- أظهرت نتائج تقدير العلاقة أن هناك علاقة طردية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (y) والاستثمار الأجنبي المباشر "x_1" والاستثمار المحلي "x_2"وصافي الصادرات "x_3"، وإجمالي عدد العاملين "x_4" والإنفاق العام "x_5"

التوصيات:

يجب الالتزام بسياسات واضحة وطويلة المدي بشأن تشيع الاستثمارات الاجنبية لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدت الاستثمارات الاجنبية في ليبيا، وتوفير بيئة ادارية ملائمة من خلال القضاء على عوائق البيروقراطية وصور الفساد والتي تعرقل سرعة اتمام الاجراءات الحكومية، والعمل بخطوات أكثر فاعلية وجدية في تسريع إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي.

المراجع:

1- محمد سالم خشخوشة: آثار الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي،(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2009)

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سنوات مختلفة.

3- زينب توفيق السيد: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**،(جامعة المستقبل: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010).

4- بيانات البنك العالمي

واقع التزام الشركات الليبية الصناعية في ليبيا بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي "IFRS 16"

دراسة ميدانية على الشركة الليبية للحديد والصلب

أ. فتحي بلعيد ضوء

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

الملخص:-

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام الشركة الليبية للحديد والصلب بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، وتحديد ما إذا كان الالتزام بقواعد المعيار يرتبط بالمتغيرات التالية (المؤهل والتخصص العلمي وعدد سنوات الخبرة للقائمين على العمل المحاسبي في هذه الشركة)، ولهذا الغرض تم اعداد استمارة استبيان وتوزيعها على موظفي الادارة المالية بالشركة ومكتب المراجعة الداخلية، حيث تم توزيع (60) استبانة ، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة والقابلة للتحليل (50) استبانة أي ما نسبته (83.3%) من الاستبانات الموزعة، وبتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، تم التوصل إلى النتائج التالية: * ان درجة التزام الشركة الليبية للحديد والصلب بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة بشكل عام تعتبر عالية على الرغم من وجود تفاوت في تطبيق بعض متطلبات المعيار حيث كانت درجة التطبيق متدنية لبعض هذه المتطلبات، بالإضافة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركة بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر والمؤهل والتخصص العلمي وعدد سنوات الخبرة للقائمين على العمل المحاسبي.

المقدمة:-

أدت التطورات الاقتصادية الدولية وبروز التكتلات الاقتصادية إلى ضرورة وضع معايير محاسبية دولية من أجل تنظيم ممارسة العمل المحاسبي وتصنيف البيانات المالية وكذلك إصدار القوائم المالية بشفافية وتنظيم عمليات الإفصاح المالي ووضع التقارير، وذلك من أجل التوفيق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية أو المحاسبية. وهذه المعايير جاءت نتيجة لأبحاث ودراسات قام بها نخبة من خبراء المحاسبة والمراجعة على مستوى عالمي.

حيث زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الاهتمام بتطبيق المعايير الدولية, وفي الواقع هذا الاهتمام لم يأت من فراغ, حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين تعتمد وبشكل كبير في قرارتها على ما تنشره الشركات من معلومات, ومما لاشك فيه أن القصور في تطبيقها يجعل

البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة, وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات ومن المواضيع المهمة التي أخذتها المعايير المحاسبة الدولية بالاعتبار معيار رقم "16" الذي يتناول موضوع المعالجة المحاسبية الخاصة بالممتلكات والمصانع والمعدات المتعارف عليها بمصطلح "الأصول الثابتة".

حيث يبين المعيار الدولي رقم "16" كيفية المحاسبة عن تلك الأصول والقواعد التي تحكم عمليات الاعتراف والقياس والإفصاح المتعلقة بأصول الثابتة وكيفية إهلاكها وغيرها من العمليات المتعلقة بتلك الأصول وذلك نظراً لما تمثله الأصول الثابتة من أهمية كبيرة بالشركات المختلفة بسبب كبر حجم هذا الأصل.

مشكلة البحث :

نظراً لتضاعف المعاملات التجارية ما بين الشركات الليبية والشركات الاجنبية في مختلف المجالات وتنامي الاستثمارات الاجنبية في ليبيا، اضحي لزاماً علي كافة الشركات في ليبيا وخاصة الصناعية منها ضرورة تطوير انظمتها المحاسبية والاسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية حتي تكون مخرجات هذه النظم مقبولة وموضوعية وقابلة للمقارنة في البيئة الدولية، وحيث ان الشركة الليبية للحديد والصلب هي احد اكبر الشركات الصناعية في ليبيا وان جل اصولها متمثلة في الأصول الثابتة، ونتيجة ارتفاع قيمة هذا البند في القوائم المالية وأهميتها الكبيرة بالنسبة للشركة، ونتيجة لوجود بعض المشكلات التي تصاحب عملية قياس هذه الأصول وتقييمها بدقة والإفصاح عنها بما يتعارض مع معايير المحاسبة الدولية، فإن مشكلة الدراسة تكمن في تحديد مدي التزام الشركة الليبية للحديد والصلب بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة، وتحديد ما إذا كان هذا الالتزام يتأثر ببعض العوامل مثل درجة التأهيل العلمي للقائمين علي العمل المحاسبي في هذه الشركات وسنوات الخبرة او نتيجة لوجود بعض المحددات القانونية، وفي ضوء ذلك، سيتم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:-

- مدي تطبيق الشركة الليبية للحديد والصلب للمعيار المحاسبي الدولي رقم" 16" الخاص بالممتلكات والمصانع والمعدات (الأصول الثابتة)؟

أهداف البحث:

ويمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- التعرف علي الاهداف الرئيسية والنطاق الذي يغطيه المعيار المحاسبي الدولي رقم "16" الممتلكات والمباني والمعدات .

2- تقييم مدي تقيد والتزام الشركة الليبية للحديد والصلب بتطبيق أسس الاعتراف والقياس والاستهلاك والافصاح وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (16).

3- الاطلاع علي ادبيات معايير المحاسبة الدولية.

4- الخروج بنتائج مناسبة واقتراح بعض التوصيات اللازمة.

فرضيات البحث:

انطلاقا من تساؤل الدراسة الذي تم تحديده فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:-

الفرضية الأولي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي للقائمين علي العمل المحاسبي في الشركة الليبية للحديد والصلب، ومدي التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي للقائمين علي العمل المحاسبي في الشركة الليبية للحديد والصلب، ومدي التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الخبرة للقائمين علي العمل المحاسبي في الشركة الليبية للحديد والصلب، ومدي التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

الفرضية الرابعة: لا تلتزم الشركة الليبية للحديد والصلب بمتطلبات الاعتراف والقياس والاستهلاك والافصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة.

أهمية الدراسة:-

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:-

1-طرح دراسة متكاملة عن طبيعة وتطور صياغة معايير المحاسبة الدولية ومحاولة إثراء المجلة العلمية للعلوم الاقتصادية والسياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بني وليد بعنوان جديد وطرح يفيد الباحث والقارئ من خلال دراسة واقع التزام الشركة الليبية للحديد والصلب بتطبيق أسس الاعتراف والقياس والاستهلاك والافصاح وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (16).

2-إن هذه الدراسة قد تلفت انظار الباحثين والمهتمين بأدبيات المعايير المحاسبة الدولية وواقع تطبيقها في ليبيا عامة والشركة الليبية للحديد والصلب خاصة .

3-التعرف علي كيفية الإفصاح والقياس وطريقة أتباث الأصول الثابتة لدي الشركة الليبية للحديد والصلب وتوضيح نقاط التوافق والاختلاف مع متطلبات المعيار.

منهجية الدراسة:-

يتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي في جمع البيانات الميدانية وتحليليها للتعرف علي واقع التزام الشركة الليبية للحديد والصلب بتطبيق أسس الاعتراف والقياس والاستهلاك والافصاح وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (16)، من خلال تحليل متغيرات الدراسة، وحتي يتم تغطية موضوع الدراسة تم الاعتماد في جمع البيانات علي النحو التالي:-

1- **الجانب النظري:** ويتمثل في الكتب والمراجع والدوريات والمجلات العلمية والدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

2- **الجانب العملي:** يعتمد الباحث علي توزيع صحيفة الاستبيان والتي من خلالها يتم الحصول علي البيانات الأولية من عينة الدراسة وتحليليها والعمل علي استخراج النتائج عن طريق تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، ونوع العينة، وأهداف الدراسة، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية " SPSS ".

مجتمع وعينة الدراسة:-

يتكون مجتمع الدراسة من السادة موظفي الادارة المالية وموظفي مكتب المراجعة الداخلية بالشركة الليبية للحديد والصلب، وبناء علي ذلك تم توزيع عدد " 60 " استبانة علي افراد مجتمع الدراسة ، وتم استرجاع عدد " 56 " استبانة، وبعد فحص الاستبيانات المستردة تم استبعاد عدد "6" منها لعدم صلاحيتها للتحليل نظراً لأنها تحقق الشروط المطلوبة للتحليل.

حدود الدراسة:-

- **الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية في موظفي الادارة المالية وموظفي مكتب المراجعة الداخلية بالشركة محل الدراسة.
- **الحدود المكانية:** تشمل الحدود المكانية الشركة الليبية للحديد والصلب .

الدراسات السابقة:-

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تقييم الأصول الثابتة وأسس الاعتراف والقياس واستهلاكها، ويمكن عرض الدراسات السابقة علي النحو التالي:

أولا : الدراسات العربية:-

دراسة عبدالرحيم وآخرون ، بعنوان " التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية ومدي ملاءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 5، العدد 1، 1997 :-

وهدفت هذه الدراسة الي اختبار مدي اتفاق السياسات المالية التي تطبقها الشركات الكويتية لقياس وتقييم الأصول الثابتة مع ما تقضيه المعايير المحاسبية الدولية. وقد توصل الباحثون إلي العديد من النتائج، أهمها: أن الممارسات المحاسبية الفعلية للشركات للدراسة لا تتفق في جوانب عدة مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، مما يؤثر علي قياس وتقييم الأصول الثابتة، وتري بعض الشركات أن صعوبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يرجع إلي عدم توافر المحاسبين القادرين علي فهم وتطبيق هذه المعايير.

دراسة الربيدي، محمد علي بعنوان تعديل إهلاك الأصول الثابتة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 5، الجمهورية اليمنية، 1998 :-

حيث يري الباحث " إن تعديل مصروف الإهلاك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلي قياس كل من الإيرادات والمصروفات بوحدات نقدية متجانسة في قوتها الشرائية. وأن تقييم العقارات والمعدات والمباني، واحتساب إهلاكها علي أساس التكلفة التاريخية يعتبر ملائما عندما تكون مستويات الأسعار ثابتة.

دراسة الرضا، عقبة بعنوان مدي توافق أسس استهلاك الأصول الثابتة بموجب أسس النظام المحاسبي الموحد السوري (287) مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة إربد للبحوث والدراسات، جامعة إربد الأهلية، إربد، الأردن، المجلد 7، العدد 1، أبريل ، 2004 :-

وقد توصل الرضا من خلال دراسته إلي عدم توافق أسس إهلاك الأصول الثابتة بموجب أسس النظام المحاسبي الموحد السوري (287) مع ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية الخاصة بإهلاك الأصول الثابتة، وأن التزام شركات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي بتطبيق قسط إهلاك عن الأصول الإنتاجية المستهلكة دفتريا والتي مازالت قيد التشغيل بمعدل 50% من القسط الأساسي يخل بمبدأ الاستمرارية وقابلية المقارنة والقياس الموضوعي.

دراسة الصيح، عبد الحميد مانع بعنوان العولمة وتأثيرها علي المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساتها علي التطبيقات المحاسبية في الدول النامية، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، السنة الرابعة والعشرون، العدد التسعون، 2002 .

توصل الباحث أن التطبيقات المحاسبية في الدول النامية قد تتبني معايير المحاسبة الدولية علي الرغم من أن بعض هذه المعايير قد لا تتفق مع بعض المتطلبات البيئية في هذه البلدان. مشيرا إلي أنه لا ضرر من قيام الدول النامية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ريثما تعد معايير محاسبية إما علي مستوي الدول النامية، أو علي مستوي المجموعات الإقليمية فيها كالمجموعة العربية، والمجموعة الإسلامية، والدول الإفريقية... إلخ.

وسيؤدي وجود هذه المعايير إلي دعم المركز التفاوضي لهذه الدول لدي (IASC)، عند مشاركة ممثلي تلك الدول في إعداد المعايير المحاسبية الدولية، كما سيدعم موقفها في تعاملها مع المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية.

دراسة الهواوي، سلمان بن ناصر، بعنوان مستوي الإفصاح في الشركات المساهمة السعودية المتداولة: الواقع والتحديات، ورقة عمل مقدمة إلي الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة (الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود فرع القصيم، المملكة العربية السعودية، 2003 :-

وهدفت هذه الدراسة الي مقارنة معيار الأصول الثابتة السعودي مع معيار المحاسبة الدولي السادس عشر وخلصت الي أن هناك نقاط اتفاق بين المعيارين في العديد من المتطلبات، مثل: المعالجة المحاسبية المتعلقة بمعالجة بنود الأصول الثابتة، والوصف العام لبنود الأصول الثابتة، وأساس القياس المستخدم في القوائم المالية لبنود الأصول الثابتة وبيان حركة بنود الأصول الثابتة خلال الفترات المعروضة، والقيود المفروضة علي بنود الأصول الثابتة، والأثر الناتج من الأصول الثابتة علي الدخل للفترات المعروضة، والتأثيرات الهامة علي بنود الأصول الثابتة خلال الفترات المعروضة. في حين كان معيار الأصول الثابتة السعودي أكثر تشددا من معيار المحاسبة الدولي السادس عشر في متطلبات أخري، مثل: أسباب العدول في معالجة الأصول الثابتة عن الطريقة التي يتطلبها المعيار، والآثار المترتبة علي التغيير عن تطبيق طريقة المعيار.

ثانيا : الدراسات الأجنبية:-

Maloain (2001) *Fixed Assets Accounting, Case Study of Selected Public Enterprises In India*, Unpublished , PhD Dissertation, University of Raja Stan, 26th February. دراسة

هدفت هذه الدراسة الي فحص وتقييم نظام محاسبة الاصول الثابتة وكيف تتم عملية ادارة هذه الاصول وتحديد نقاط الضعف واللافعالية في بعض شركات القطاع العام في الهند سعياً الي اقتراح الطرق والوسائل والقياسات المحاسبية المناسبة، حتي يتم تحسين انجاز نظام محاسبة الاصول الثابتة للشركات قيد الدراسة.

ومن ابرز النتائج التي توصل اليها الباحث ما يلي :

1- تم ملاحظة ان هناك عدة عوامل يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند تحديد سياسة الاصول الثابتة وهي : (العمر الإنتاجي للأصل، الصيانة والاصلاحات وسياسة الاستهلاك، رأي الخبراء، الخبرة السابقة، التنبؤ.

2- تبين ان التطور التكنولوجي من اهم العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب العمر الإنتاجي للأصل.

3- تبين ان الشركات قيد الدراسة تحصل علي معظم الاصول الثابتة عن طريق الاقتراض.

4- ان هذه الدراسة تبين اهمية المحاسبة عن الاصول الثابتة والعوامل المؤثرة علي سياسة الاصول الثابتة والتي اولاها معيار المحاسبة الدولي السادس عشر اهمية في بعض فقراته.

دراسة **Hermann, D., Shahrokh, M. and Thomas, W. (2002) *Property, Plant and Equipment the NeXT Step U.S fair Value Accounting***

وتوصل هيرمان (Hermann, et al 2002), من خلال المقارنة بين مفهوم القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للممتلكات والآلات والمعدات بناء علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إلي أن استخدام مفهوم القيمة العادلة للممتلكات والآلات والمعدات يفوق التكلفة التاريخية كأساس في التقييم بناء علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وأوصت الدراسة بأن تستفيد الولايات المتحدة من التطبيقات المحاسبية الدولية من خلال إعادة الاعتبار لمفهوم القيمة العادلة للممتلكات والآلات والمعدات كما هو معمول به في دول أخري من العالم.

التطور التاريخي للجنة معايير المحاسبة الدولية [1]:

انشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية **Accounting Standards Committee International (IASC)** في عام 1973، نتيجة لاتفاق تم بين الهيئات المهنية في عشر دول، هما أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وحتي عام 2000 وصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل لجنة معايير المحاسبة الدولية عدد 150 هيئة تنتمي إلي 104 دولة.

وفي عام1983 توصلت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلي اتفاقية عمل مشتركة مع الاتحاد الدولي للمحاسبين وجدير بالذكر أنه تم التصديق علي إنشائها بمدينة ميونخ بألمانيا عام 1977 بهدف تنمية وتطوير المحاسبة في العالم بما في ذلك الجهود التي تستهدف التوفيق بين معايير المحاسبة المطبقة في مختلف دول العالم[2]. وقامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في العام 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وبعد انتهاء عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1998، شكل مجلس اللجنة جهة لوضع استراتيجية عمل معايير المحاسبة الدولية وهيكلتها لمواجهة التحديات الجديدة حيث أصدرت هذه المجموعة ورقة نقاش بعنوان تشكيل لجنة معايير محاسبة دولية لمواجهة

[1] أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية و الابلاغ المالي، الطبعة الاولى**(مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010)ص9

[2] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي، الطبعة الثانية(دار وائل، عمان-الاردن،2014)ص2

تحديات المستقبل، وقد تم تسليم التعليقات حول الموضوع عام1999 وفي نوفمبر من نفس العام أوصت الهيكلية الجديدة بأن تتحول إلي مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتم في عام 2001 تعديل الإطار المفاهيمي من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. كما تم إجراء تعديلات علي هذا الإطار عام 2010 حيث تم إعادة هيكلة الإطار المفاهيمي السابق.

تعريف المعيار المحاسبي[1]:

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الإنجليزية، ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع ويقاس علي ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلي المستفيدين.

مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية[2]:

1. ان تطبيق المعايير يزيد من امكانية مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة محلياً ودولياً.
2. تعمل معايير المحاسبة الدولية علي تطوير مهنة المحاسبة وذلك بإضافة عنصر الثبات والاستقرار للمهنة وتحسين نوعية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.
3. يحسن تطبيق معايير المحاسبة الدولية من عملية الاتصال بين المحاسبين المحليين ونظرائهم في أنحاء العالم.
4. تعمل معايير المحاسبة الدولية علي تلاشي أوجه التضارب في الممارسات والبدائل المحاسبية.

أسباب الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية:

يمكن القول أن هناك العديد من العوامل التي دعت إلي إيجاد المعايير المحاسبية الدولية، منها: تضييق الاختلاف والتنوع في المعالجات المحاسبية المتبعة في الشركات، ظهور وتزايد الشركات متعددة الجنسية، ونمو أسواق المال العالمية، وتزايد حجم التجارة العالمية، هذا فضلا عن الأثر الإيجابي لهذه المعايير في تسهيل مقارنة البيانات المالية وتخفيض تكلفة معالجة المعلومات المحاسبية، وانسيابية الاستثمار بين البلدان، وحماية المستثمرين في أسواق المال الخارجية، والتقليل من فرص التلاعب بنتائج الأعمال، والمركز المالي، وزيادة ثقة المستخدمين في البيانات المالية، ومن ثم توفير فرص متكافئة لتحديد أسعار عادلة لأسهم الشركات، وتسهيل إجراءات إدراج أسهم تلك الشركات في مختلف الأسواق [3] .

---

[1] عادل النجار، **ايجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الاردن، رسالة دكتورة غير منشورة**(كلية الدراسات العليا، طرابلس)ص7

[2] فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبة الدولية و الاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، الطبعة الاولى(دار جليس الزمان، عمان،2012)ص32.

[3] الصيح، عبد الحميد مانع، العولمة وتأثيرها على المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساتها على التطبيقات المحاسبية في الدول النامية، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، السنة الرابعة والعشرون، العدد التسعون، ص: 65.

أثر غياب معايير المحاسبة الدولية [1]:

إن غياب معايير المحاسبة الدولية سوف يؤدي إلي:

1. استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة، أو قد يؤدي إلي استخدام المنشأة طرق متباينة، وغير موحدة، أو قد يؤدي إلي عدم الإشارة إلي الطريقة المتبعة.
2. إعداد قوائم مالية كيفية، وبالتالي يصعب فهم تلك القوائم ويصعب الاستفادة منها من قبل المستفيدين الداخلين أو المستفيدين الخارجين.
3. اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة أو المنشأة المختلفة، وبالتالي يصعب علي المستثمر أو المستفيد الخارجي من المقارنة ودراسة البدائل.
4. صعوبة اتخاد قرار داخلي أو قرار خارجي من قبل المستفيدين وكذلك الدارسين وغيرهم.

العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والنظم المحلية[2] :

يقصد بالنظم المحلية مختلف المؤسسات والجمعيات المهنية أو الوزارات المعنية بمهنة المحاسبة كوزارة الاقتصاد، أو النقابات المهنية، والسؤال المطروح الأن هل معايير المحاسبة الدولية تعتبر إلزامية علي مختلف النظم المحلية. بحيث يجب أن تلتزم مختلف المؤسسات الاقتصادية بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية؟

في واقع الأمر تتحكم الأنظمة المحلية في كل بلد بدرجات متفاوتة، في المبادئ المحاسبية والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، إلا أن معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية لا تتجاوز تلك الأنظمة المحلية، حيث أن أراء اللجنة ماهي إلا توصيات لا تنطوي علي أي سلطة مباشرة أو تتجاوز السلطة المحلية.

مدي ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في الدول النامية [3] :

أشارت بعض الدراسات المتعلقة باقتصاديات الدول النامية إلي أن المعلومات التي يجب أن تستخدم كأساس لأتخاد قرارات اقتصادية في الدول النامية تختلف عن تلك التي يتم إنتاجها في الدول المتقدمة، فالقطاع العام في الدول النامية يتصف بكبر حجمه وسيطرته علي الجانب الأكبر من القطاعات الاقتصادية ويؤدي إلي تجاهل احتياجات القائمين بإدارة الوحدات الاقتصادية التابعة لهذا القطاع من المعلومات اللازمة لتخطيط والرقابة وتحقيق الإشراف الحكومي، لذلك فإن إصدار معايير محاسبة

---

[1] فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبة الدولية و الاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، الطبعة الاولى(دار جليس الزمان، عمان،2012)ص32.

[2] أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الاولى(دار الاعصار العلمي ،الاردن، 2011)ص212.

[3] سناء ضوء امحمد ابوزيد، موقف المحاسبين الليبيين حول مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة(الأكاديمية الليبية، طرابلس،2012)ص48.

موحدة تطبق علي مستوي الدولي بما في ذلك الدول النامية بحجة توفير المعلومات التي تقابل احتياجات ومتطلبات التجارة والأعمال الدولية يؤدي إلي أن تكون هذه المعلومات غير مطلوبة وغير نافعة لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها في بيئات مختلفة خاصة في الدول النامية، وتؤكد توجيهات وتوصيات كل من البنك الدولي والأمم المتحدة علي وجوب أن تتخذ الدول النامية قراراتها الاقتصادية بناءاً علي معلومات أكثر من تلك التي توفرها معايير المحاسبة الدولية.

معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية [1] :

1. بعض التشريعات والأحكام القانونية التي تتعارض مع معايير المحاسبة الدولية مثل قانون الضرائب وقانون التأمين.
2. اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول.
3. عدم إلزامية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة من قبل الدولة.
4. عدم فهم مستخدمي البيانات المالية لأهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولي.
5. اختلاف اللغات والثقافات ومستوي التعليم ودرجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
6. تدخل أصحاب الشركات في عمل الإدارة.

المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر (المعدل في عام 1998) الممتلكات والمباني والمعدات [2] :

تم اعتماد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر – الممتلكات والتجهيزات والمعدات في مارس 1982.

في ديسمبر 1993 تم تعديل معيار المحاسبة الدولي السادس عشر كجزء من مشروع خاص بإمكانية مقارنة البيانات المالية وتحسينها وأصبح يسمي معيار المحاسبة الدولي السادس عشر "الممتلكات والتجهيزات والمعدات" (معيار المحاسبة الدولي السادس عشر(المعدل في عام 1993).

في يوليو 1997 عندما تم اعتماد معيار المحاسبة الدولي الأول – عرض البيانات المالية تم تعديل الفقرة 66(هـ) من معيار المحاسبة الدولي السادس عشر (المعدل في عام 1993) (الآن الفقرة 60(هـ) من هذا المعيار).

في أبريل ويوليو 1998 تم تعديل عدة فقرات من معيار المحاسبة الدولي السادس عشر(المعدل في عام 1993) لتكون منسجمة مع معيار المحاسبة الدولي الثاني والعشرون "دمج منشآت الأعمال" ومعيار المحاسبة الدولي السادس والثلاثون "انخفاض قيمة الموجودات" ومعيار المحاسبة الدولي السابع و الثلاثون "المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة". ويصبح هذا المعيار(المعدل في

[1] فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبة الدولية و الاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، الطبعة الاولى(دار جليس الزمان، عمان،2012)ص33.

[2] جمعة حميدات، منهاج خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، المجمع العربى الدولى للمحاسبين القانونيين،عمان المملكة الاردنية الهاشمية 2014، ص 177.

عام 1998) نافذ المفعول للبيانات المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ في الأول من يوليو 1999 أو بعد هذا التاريخ.

وتضمنت فقرات معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة (68) فقرة تناولت الهدف من إصداره، والجوانب المختلفة فيما يتعلق بالمبلغ الذي يجب أن تسجل به الأصول الثابتة مبدئيا عند اقتنائها، وكيفية إظهار التغيرات في القيمة بعد حدوث التملك في الحسابات، والمسائل المتصلة بكل من الزيادة في القيمة، أو الانخفاضات المحتملة منها بسبب نقص قيمتها.

ومن أبرز قواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر كما جاءت في معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ما يلي:

هدف المعيار:

يهدف المعيار إلي وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والآلات والمعدات.

نطاق المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة عن الممتلكات والآلات والمعدات وذلك ما لم يوجد معيار محاسبي دولي آخر يتطلب أو يسمح بمعالجة محاسبية أخري.

لا يطبق هذا المعيار علي:

- الاصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع بموجب المعيار(IFRS 5).
- الاصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي بموجب المعيار (IFRS 41).
- حقوق التعدين والاحتياطيات المعدنية والموارد غير المتجددة المشابهة .

ولكن يطبق هذا المعيار للممتلكات والتجهيزات والمعدات التي استخدمت لتطوير أو المحافظة علي الأنشطة أو الموجودات الواردة في الفقرات السابقة والتي يمكن فصلها عن تلك الأنشطة أوالموجودات.

الاعتراف بالممتلكات والآلات والمعدات:

حدد المعيار عدة حالات للاعتراف بالأصول الثابتة الملموسة وهي:

- يحتمل أن تتدفق إلي المنشأة منافع اقتصادية متعلقة بالأصل ويمكن قياس تكلفته بشكل موثوق به.
- يحتفظ بها المشروع من أجل استخدامها ، أو بقصد تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية.
- من المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة زمنية.

قياس تكلفة الاصل :

– يجب أن يتم قياس بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي يتم الاعتراف بها كموجودات علي أساس تكلفتها.

* تتكون تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات من سعر شرائه بما في ذلك الرسوم الجمركية علي الواردات وضرائب الشراء غير المستردة، وأية تكاليف مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة التشغيل جاهزاً للاستخدام في الغرض المحدد له بعد استبعاد الخصم التجاري وأي خصومات أخري.

* لا تعتبر التكاليف الإدارية والتكاليف غير المباشرة العامة، وتكاليف بدء العمل، وتكاليف ما قبل الإنتاج من مكونات تكلفة الأصل ما لم تكن ضرورية لوضع الأصل في حالة التشغيل، أما خسائر التشغيل الأولية المتكبدة قبل أن يحقق الأصل مستوي الأداء المخطط له فيتم الاعتراف بها كمصروف.

* لا يدخل ضمن تكلفة الأصل المصنع داخليا المبالغ غير العادية الناتجة من تلف المواد أو الأجور أو أية مواد مستهلكة في الإنتاج.

– عند مبادلة اصول غير متداولة المتشابهة بعضها ببعض فإنه يتم قياس الاصل الذي تم استلامه "المشتري" بقيمته العادلة وبالتالي يعترف بأرباح وخسائر المبادلة في قائمة الدخل باستثناء الحالتين التاليتين :

1– اذا كانت عملية التبادل تفتقر للجوهر التجاري (ويقصد بالجوهر التجاري اذا كان شكل التدفقات النقدية من حيث المخاطر والتوقيت والمبلغ للأصل المستلم يختلف عنه في الاصل المتنازل عنه .

2– اذا كان من غير الممكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق .

وفي هذه الحالة يجب قياس الاصل الذي تم شرائه بالقيمة الدفترية المسجلة للأصل المتنازل عنه عند مبادلته، حيث يكون المبلغ المسجل مساوياً للتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (36).

– أما فيما يتعلق بتبادل الأصول الثابتة غير المتشابهة، فتقاس تكلفة الأصل بالقيمة العادلة للأصل المستلم، والتي تعادل القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه معدلة بمبلغ النقدية أو ما يعادله.

النفقات اللاحقة :

* تضاف النفقات اللاحقة العائدة لبند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات التي تم الاعتراف بها للقيمة الدفترية لهذا البند، إذا كان من المحتمل أن ينشأ عن تلك المنفعة منافع اقتصادية للمنشأة في

المستقبل تزيد عن تلك المنافع المقدرة وفقا لمعايير الأداء الأصلي لذلك البند، ويجب الاعتراف بأية نفقات لاحقة أخري كمصروفات تحمل للفترة التي حدثت فيها.

اعادة التقييم :

– عندما يعاد تقييم أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات، فإنه يجب إعادة تقييم كامل للصنف الذي ينتمي إليه البند المعاد تقييمه.

– عندما تزداد القيمة الدفترية للأصل نتيجة لإعادة التقييم، يجب أن تضاف الزيادة إلي حقوق المالكين تحت عنوان فائض إعادة التقييم، ولكن يجب الاعتراف بزيادة إعادة التقييم كدخل في حدود ما اعترف به كمصروف سابق نتيجة لانخفاض في إعادة التقييم لنفس الأصل.

– عندما يتم تخفيض قيمة الأصل الدفترية نتيجة لإعادة التقييم فانه يجب الاعتراف بالتخفيض كمصروف. ولكن يجب تحميل أي تخفيض إعادة التقييم المتعلقة به في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم بخصوص ذلك الأصل.

– تتم عملية إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة كل ثلاث الي خمس سنوات في حالة عدم وجود اختلاف كبير بين القيمة العادلة وقيمته الدفترية، اما في حال وجود فروقات جوهرية فتتم عملية اعادة التقييم سنوياً.

– في حال اعادة التقييم يتم معالجة حساب مجمع الاستهلاك كما يلي :

* تعديل مجمع الاستهلاك بما يتناسب مع التغير في القيمة الدفترية الاجمالية للأصل، بحيث تصبح القيمة الدفترية للأصل مساوية لمبلغ اعادة التقييم.

*او يتم الغاء مجمع الاستهلاك او تخفيض قيمته بهدف تخفيض القيمة الدفترية للأصل لتتساوي مع مبلغ اعادة التقييم.

الاستهلاك :

– يجب توزيع القيمة القابلة للاستهلاك لبند الممتلكات والآلات والمعدات بطريقه منتظمة خلال حياته الإنتاجية، ويجب أن تعكس طريقة الاستهلاك نمط استخدام المشروع للمنافع الاقتصادية في الأصل، ويجب الاعتراف باستهلاك كل فترة كمصروف. أما فيما يتعلق بطرق الاستهلاك، فلم يلزم المعيار بإتباع طريقة محددة بل ترك ذلك لتقدير المنشأة، ولكن أوجب اتباع الطريقة التي تستخدم من فترة مالية لأخري. وإذا تم تغيير طريقة الاستهلاك، فقد أوجب المعيار الإفصاح عن ذلك مع ذكر أسباب التغيير، وبيان أثر ذلك علي القوائم المالية.

وتشمل طرق استهلاك الاصول الثابتة ما يلي:

1- طريقة القسط الثابت .

2- طرق الاستهلاك المعجل او المتسارع : وتشمل :-

* طريقة القسط المتناقص المضاعف.

*طريقة مجموع ارقام السنين .

3- طريقة وحدات النشاط .

الغاء الاعتراف بالأصل :

* يجب الغاء القيمة الدفترية المسجلة لأي من الممتلكات والآلات والمعدات من الميزانية العمومية عند بيعها او التبرع بها او ابرام عقد ايجار تمويلي مع احد المستأجرين أو سحبه من الخدمة او عندما لا يتوقع الحصول علي أي منافع اقتصادية مستقبلية منه.

- يمثل الربح والخسارة الناجمة عن التصرف او بيع الاصل بالفرق بين قيمة المقبوضات المستلمة سواء كانت نقدية او عينية بالقيمة العادلة و(القيمة الدفترية للأصل)، ولا يتم تصنيف الارباح كإيرادات وانما كربح .

- يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم عند التخلص من اي بند من الممتلكات والمباني والمعدات مبدئياً بقيمته العادلة مثل استلام كمبيالة او بضاعة، واذا تم تأجيل الدفع يتم الاعتراف بالمقابل المستحق القبض بالسعر النقدي المعادل، ويتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ الاسمي للمقابل المستلم (ورقة قبض) والسعر النقدي المعادل كإيرادات فائدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (18).

- عندما تقوم المنشأة التي تقوم ببيع بنود الممتلكات والمباني والمعدات المحتفظ بها لتأجيرها للغير بشكل روتيني في سياق الانشطة العادية الخاصة بها، تحويل مثل هذه الاصول الي مخزون بالقيمة الدفترية لها عندما تتوقف عن كونها مؤجرة وتصبح جاهزة للبيع ويجب الاعتراف بمتحصلات البيع كإيرادات مبيعات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (18).

انخفاض قيمة الاصل والتعويض عن انخفاض القيمة :

- يتم تحديد فيما اذا انخفضت او تدنت قيمة اي بند من بنود الممتلكات والمباني والمعدات، ويتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) انخفاض قيم الاصول، والذي يبين كيفية احتساب واثبات ذلك الانخفاض ان وجد كخسارة في بيان الدخل.

- يجب تضمين التعويض من طرف ثالث (شركات التأمين) لبنود الممتلكات والمباني والمعدات التي انخفضت قيمتها او تم التنازل عنها في بيان الدخل عندما يصبح التعويض مستحق القبض .

الافصاح :

1- يجب الإفصاح في البيانات المالية لكل صنف من الممتلكات والآلات والمعدات عما يلي:

- أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي القيمة الدفترية، في حال استخدام اكثر من اساس فإنه يجب الافصاح عن أجمالي المبلغ المرحل بموجب ذلك الاساس في كل تصنيف.
- طرق الاستهلاك المستخدمة.
- الأعمار الإنتاجية أو معدلات الاستهلاك المستخدمة.
- إجمالي القيمة الدفترية ومجمع الاستهلاك في بداية الفترة ونهايتها.
- الإضافات والاستبعاد في قيمة الأصول واستهلاكها.
- عمليات تملك شركات اخري من خلال اندماج الاعمال.
- الزيادات والانخفاضات الناتجة من اعادة التقييم ومن خسائر انخفاض القيمة المعترف بها
- الأساس المستخدم لإعادة تقييم الأصول الثابتة والأصول الثابتة المتوقفة عن العمل مؤقتا.
- المبلغ الإجمالي لقيمة الأصول المستهلكة بالكامل والتي ما زالت قيد الاستخدام.
- المبلغ المسجل بقيمة الأصول الموقوفة عن العمل بانتظار بيعها.
- صافي فروق الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالي لشركة اجنبية.
- التغييرات الاخرى .

2- كما يجب ان تفصح البيانات المالية ايضاً عما يلي :

- وجود أي قيود علي ملكية المنشأة للأصول.
- قيم ونوع التعهدات المتعاقد عليها مع الموردين لشراء الممتلكات والمصانع والمعدات.
- مبلغ المصاريف التي تم رسملتها علي حساب الممتلكات والمصانع والمعدات اثناء الانشاء .

قيمة التعويض عن الاصول التي انخفضت قيمتها والمفقودة او التي تم التخلي عنها والتي لم يتم الافصاح عنها بشكل منفصل في بيان الدخل.

3- عندما يتم ادراج بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بمبالغ اعادة التقييم فانه يجب الافصاح عما يلي :

- تاريخ اجراء عملية اعادة التقييم .
- بيان فيما اذا تم اجراء عملية اعادة التقييم عن طريق مقيم مستقل .
- المبلغ المسجل الذي كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم إعادة تقييم الصنف وذلك لكل صنف من الاصول التي تم اعادة تقييمها .
- فائض اعادة التقييم مبيناً حركة الفترة واية قيود علي توزيعات الرصيد علي المساهمين .

الإطار العملي:-

عرض وتحليل البيانات:-

أسلوب وأداة الدراسة:-

اعتمد الباحث علي المنهج الميداني الذي جمع بين الوصفي والتحليل للبيانات التي تم جمعها ميدانياً من مجتمع الدراسة، والمتمثلة في موظفي الادارة المالية والمراجعين الداخليين بالشركة الليبية للحديد والصلب، وذلك في سبيل الحصول علي إطار دقيق لمجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عدد " 60 " استمارة استبيان، واستعادة " 56 " استمارة، استبعد منها عدد "6" منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وقدم تم تفريغ الاستمارات المتبقية أي ما نسبته" 83% " من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة، بعد التأكد من صلاحياتها للتحليل .

حيث تم الاعتماد في تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال أسئلة الاستبيان علي أساليب التحليل الإحصائي الوصفي باستخدام حزمة البرامج الإحصائية، كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، بالإضافة إلي استخدام بعض مقاييس الإحصاء الاستنتاجي المتمثلة في بعض اختبارات الدلالة الإحصائية لأثبات صحة فرضيات الدراسة او نفيها.

صدق وثبات أداة الدراسة:-

لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة، تم عرض استمارة الاستبيان علي عدد من المحكمين المختصين وتم الأخذ بملاحظاتهم حول أسئلة الاستبيان، وتعديل وصياغة بعض الفقرات الواردة في أسئلة الاستبيان، وذلك بما يساهم ويخدم مشكلة الدراسة وفرضياتها ويحقق أهدافها، وتم استخراج معامل " كرونباخ ألفا " لقياس الاتساق الداخلي حيث بلغت قيمة ألفا للدرجة الكلية للالتزام بمتطلبات المعيار " 0.628" وتعتبر مقبولة لأغراض الدراسة اذ انها تزيد عن القيمة المقبولة لمثل هذه الدراسات 0.60 (Sekaran, 2003) ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول رقم " 1 " يوضح صدق وثبات أداة الدراسة " معامل كرونباخ ألفا ":-

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
الاعتراف بالأصل وقياس تكلفته واحتساب اقساط الاستهلاك والافصاح عنه القوائم المالية	35	%6.28

المصدر:- من إعداد الباحث استناداً علي نتائج الدراسة.

التحليل الوصفي للبيانات:-

شمل هذا التحليل وصفاً لبعض خصائص مفردات عينة الدراسة الديموغرافية المضمنة في استمارة الاستبيان وهي " المؤهل العلمي، التخصص العلمي، وسنوات الخبرة في مجال العمل، والجدول التالي

يوضح إجابات العينة حول المتغيرات الديموغرافية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم " 2 " يوضح أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة:-

ر.م	الخصائص	البيان	التكرارات	النسبة المئوية
1	المستوي التعليمي	متوسط	4	8.00%
		بكالوريوس	42	84.00%
		ماجستير	4	8.00%
		دكتوراه	0	0.00%
2	التخصص	محاسبة	42	84.00%
		ادارة اعمال	2	4.00%
		علوم مالية ومصرفية	6	12.00%
		أخري	0	0.00%
3	سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	5	10.00%
		من 5 إلي اقل من 10 سنوات	4	8.00%
		من 10 إلي اقل من 15 سنة	23	46.00%
		من 15 إلي اقل من 20 سنة	10	20.00%
		من 20 سنة فأكثر	8	16.00%

المصدر:- من إعداد الباحث استناداً علي نتائج الدراسة.

من خلال الجدول السابق الذي يصف أهم الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، حيث كان من الضروري معرفة أهم خصائصهم الديموغرافية نلاحظ ما يلي:-

- المؤهل التعليمي : نلاحظ من الجدول السابق بأن "84 %" من أعضاء هذه العينة يحملون مؤهلات علمية بدرجة البكالوريوس بينما "8%" منها يحملون درجة الماجستير والدبلوم المتوسط وأخيراً الدكتوراه بنسبة صفر %، ونلاحظ من هذا الجدول أن خاصية المستوي التعليمي تعتبر جيدة ومرتفعة حيث ان اغلب مفردات العينة هم من حملة البكالوريوس فما فوق، بحيث يساعد ذلك في الحصول علي مستوي جيد من الإجابات لقدرتهم علي فهم الأسئلة واستيعاب المتغيرات.

- التخصص العلمي: من الجدول يتضح أن نسبة "84 %" من عينة الدراسة هم من لديهم تخصص المحاسبة، وأن نسبة "12 %" هم من لديهم تخصص علوم مالية ومصرفية، ويليها تخصص علم الادارة بنسبة "4 %"بينما نجد أن نسبة "صفر %" هم من لديهم تخصصات أخري, وهذا يعني أن

أغلب المستطلع أراءهم يحتمل تمرسهم في فهم المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها، وفهم المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة وكيفية تقييمها.

– سنوات الخبرة : يتضح من الجدول ان اغلب افراد العينة هم من أصحاب الخبرة من 10 سنوات واكثر اذ يشكلون ما نسبته "82 %" وهي نسبة مرتفعة، مما يعني أن الغالبية هم من لديهم سنوات خبرة جيدة في مجال العمل وأنهم يمتلكون القدرة علي فهم وتحديد متطلبات المعيار، ومن ثم القدرة علي التعامل بموضوعية مع الاستبانة.

إن هذه الخصائص تعزز قدرة المجيبين علي فهم أهمية الالتزام بمتطلبات تطبيق هذا المعيار وفهم واستيعاب أسئلة الاستبانة للإجابة عليها بكل موضوعية وسوف تضفي شيء من التخصصية وبالتالي زيادة درجة مصداقية هذه الإجابات وإمكانية الاعتماد عليها لدعم نتائج الدراسة، كما انها تعكس اهتمام إدارة الشركة الليبية للحديد والصلب بتوظيف الكفاءات والأفراد ذوي التأهيل العلمي المناسب .

الجدول رقم " 3 " يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلبات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات والمباني والمعدات :-

الرقم	البـــــــــــــــــــند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1	يتم الاعتراف بالأصول الثابتة عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الي المنشأة ويمكن قياس تكلفة الأصل بموثوقية.	5.00	000	**عالية**
2	قياس بنود الاصول الثابتة التي يتم الاعتراف بها علي أساس تكلفتها.	5.00	000	عالية
3	تضاف إلي قيمة الأصل قيمة الفوائد المترتبة علي تمويله في حالة الاقتراض	5.00	000	عالية
4	التكاليف الإدارية العامة بالشركة لا يتم اعتبارها جزءاً من تكاليف الأصل.	5.00	. 000	عالية
5	تكاليف العمل وتكاليف ما قبل الانتاج لا تعتبر جزءاً من تكاليف الأصل.	2.34	.479	متدنية
6	الأصل المصنع داخليا يعامل نفس معاملة الأصل المشتري.	4.74	.443	عالية
7	لا يدخل ضمن تكلفة الأصل المصنع داخليا المبالغ غير العادية الناتجة عن تلف المواد أو الأجور أو أية مواد مستهلكة في الإنتاج.	4.76	.431	عالية
8	عند مبادلة اصل بأصل اخر غير مشابه يتم قياس تكلفته بالقيمة العادلة	4.74	.443	عالية
9	يتم تحديد القيمة العادلة للأصل المستلم بما يعادل القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه مضافاً إليها المبلغ النقدي المدفوع أو ما يعادله.	4.76	.431	عالية
10	يتم الاعتراف بأرباح وخسائر الناتجة عن مبادلة الاصل في قائمة الدخل.	2.36	.485	متدنية
11	في حال انخفاض قيمة الأصل المتنازل عنه عن قيمة الأصل المستلم–في حال التبادل بأصل مشابه–فانه يتم تخفيض قيمة الأصل المستلم وتسجيل الأصل الجديد بهذه القيمة المخفضة.	2.34	.479	متدنية

الرقم	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
12	عند تكبد نفقات صيانة تؤدي لزيادة العمر الإنتاجي للأصل او تحسين في جودة مخرجات الاصل يتم رسملتها كجزء من القيمة الدفترية للأصل.	2.34	.479	متدنية
13	يتم اعتبار مصاريف الإصلاح والصيانة لبند الأصول الثابتة التي تحافظ علي الحالة التشغيلية العادية للأصل ولا تؤدي إلي زيادة عمر الانتاجي كمصروف إيرادي يقفل في بيان الدخل.	5.00	000	عالية
14	عند القيام بإجراء صيانة دورية شاملة مثل صيانة السفن والطائرات كل ثلاث او اربع سنوات يتم رسملة هذه التكاليف واطفائها علي مدار الفترة الزمنية التي تغطيها فترة الصيانة دون تعديل تقديرات عمر الاصل.	2.32	.471	متدنية
15	تتم معاملة أجزاء الأصول التي يتم استبدالها خلال عمر الأصل لعدة مرات كأصول منفصلة نظرا لاختلاف أعمارها الإنتاجية.	5	.000	عالية
16	تتم إعادة تقييم الأصول الثابتة بما يعكس قيمتها العادلة.	3.34	.479	متوسطة
17	يتم تحديد القيمة العادلة للأصول من خلال مقيم مهني محترف للقيام بهذه المهمة.	4.62	.490	عالية
18	في حالة عدم القدرة علي تحديد القيمة السوقية لبعض الاصول بسبب طبيعتها او ندرتها يتم التقييم من خلال مدخل القيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك .	4.62	.490	عالية
19	تتم إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة عندما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بصوره جوهرية عن قيمة الأصل المسجلة دفتريا.	3.38	.530	متوسطة
20	تتم عملية إعادة تقييم بنود الأصول الثابتة كل ثلاث الي خمس سنوات في حالة عدم وجود اختلاف كبير بين القيمة العادلة وقيمته الدفترية، اما في حال وجود فروقات جوهرية فتتم عملية اعادة التقييم سنوياً.	3.34	.479	متوسطة
21	تتم إعادة احتساب مجمع الاستهلاك الخاص بالأصول الثابتة التي تم إعادة تقييمها بما يتناسب مع التغير في القيمة الدفترية للأصل بحيث تكون القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم تساوي مبلغ التقييم.	2.36	.485	متدنية
22	عندما يعاد تقييم أحد بنود الأصول الثابتة فانه يتم إعادة تقييم كامل الصنف الذي ينتمي إليه البند المعاد تقييمه.	1.00	.000	متدنية
23	تتم إضافة الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم إلي حقوق الملكية تحت بند (فائض إعادة التقييم).	2.34	.479	متدنية
24	يتم الاعتراف بالانخفاض والزيادة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة كمصروف إيرادي او ايراد يتم إقفاله في نهاية السنة المالية.	2.36	.485	متدنية
25	يتم تحميل الانخفاض الناتج عن إعادة التقييم إلي حساب فائض إعادة التقييم في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحتفظ به في هذا الحساب.	2.00	.000	متدنية

الرقم	البـــــــــــــــــــــــــــــــــــند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
26	يتم تحويل فائض إعادة التقييم إلي الأرباح المحتجزة مباشرة عندما يتحقق هذا الفائض نتيجة التخلص من الأصل أو بيعه.	2.36	.485	متدنية
27	يتم توزيع القيمة القابلة للاستهلاك لبند الأصول الثابتة بطريقة مناسبة وبصورة منتظمة خلال حياته الإنتاجية.	4.32	.471	عالية
28	يتم تحديد العمر الإنتاجي للأصل بموجب المنفعة المتوقعة منه للمنشأة.	3.34	.479	متوسطة
29	عند تقدير العمر الإنتاجي للأصل يتم مراعاة ما يلي: – الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المنشأة. – برامج الصيانة والقدرة المتوقعة والانتاج المتوقع والتقادم والاكتشافات الفنية والتجارية والمحددات القانونية والفنية علي استخدام الأصل.	2.96	.807	متوسطة
30	تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي لبنود الأصول الثابتة بشكل دوري.	5.00	.000	عالية
31	يتم تعديل عبء الاستهلاك للفترة الحالية والمستقبلية في حال اختلاف التوقعات الحالية للعمر الإنتاجي عن التقديرات السابقة.	2.32	.471	متدنية
32	يتم استبعاد الأصل من الميزانية العمومية عندما يسحب نهائيا من الاستخدام ولا يتوقع منه تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية .	2.32	.471	متدنية
33	يتم الاعتراف بالفرق بين صافي المتحصلات المقدرة من الاستبعاد والقيمة المسجلة للأصل عن توقف الأصل أو التخلص منه كإيراد أو مصروف في قائمة الدخل.	4.00	.000	عالية
34	يتم الإفصاح عن البنود التالية لكل صنف من أصناف الأصول الثابتة: – أساس القياس المستخدم لتحديد إجمالي تكلفة الأصل وطريقة الاستهلاك. – العمر الإنتاجي أو معدل الاستهلاك. – إجمالي مبلغ الأصل ومجمع الاستهلاك لكل صنف. – الاضافات والإستبعادات من قيمة الأصل وقيمة الاستهلاك خلال العام. – استهلاك الأصل خلال العام. – صافي القيمة الدفترية للأصل (تكلفة الأصل– مجمع الإهلاك). – وجود قيود علي ملكية الأصل. – الضمانات المقدمة للالتزامات الناشئة عن الاقتراض لتمويل شراء الأصل. – السياسة المحاسبية المتعلقة بالتكاليف المقدرة لترميم موقع الأصول بعد إزالتها.	5.00	.000	عالية

الرقم	البـــــــــــــــــــــــــــــــــــــند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
35	فيما يتعلق بإعادة تقييم الأصول الثابتة فإنه يتم الإفصاح عما يلي: – الأساس المستخدم لإعادة تقييم الأصول. – تاريخ تنفيذ إعادة التقييم. – يتم الإفصاح عن الأصول الثابتة المتوقفة عن العمل مؤقتا. – يتم الإفصاح عن المبلغ الإجمالي لقيمة الأصول المستهلكة بالكامل والتي ما تزال قيد الاستخدام. – يتم الإفصاح عن المبلغ المسجل بقيمة الأصول الموقوفة عن العمل بانتظار بيعها.	2.00	.000	متدنية
	المتوسط العام لدرجة الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار 16	3.53 3	0.321	

المصدر:– من إعداد الباحث استناداً علي نتائج الدراسة.

– نلاحظ من الجدول أعلاه بأن اتجاهات العينة كانت إيجابية نحو بعض الفقرات أعلاه، وذلك بحسب متوسطاتها الحسابية، اذ كانت أكبر من متوسط أداة القياس، فيما كانت نسبة التطبيق في بعض الفقرات متوسطة ومتدنية، وبشكل عام كان المتوسط العام لنسبة التطبيق بدرجة عالية .

اختبار الفرضيات :–

اختبار الفرضية الأولي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي للقائمين علي العمل المحاسبي في الشركة الليبية للحديد والصلب، ومدي التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي رقم 16.

تم استخدام اختبار كاي تربيع (x^2) عند مستوي ثقة 95% (α=0.05) لغايات اختبار الفرضية.

الجدول رقم " 4 " يوضح نتائج اختبار الفرضية الاولي حسب اختبار كاي تربيع (x^2):–

المتغير	x المحسوبة	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
المؤهل العلمي	57.760	.238	قبول الفرضية

المصدر:– من إعداد الباحث استنادا علي نتائج الدراسة.

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوي الدلالة (0.238) أكبر من قيمة مستوي الدلالة (0.00)، وحسب قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرضية العدمية الاولي، وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدي التزام بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة والمؤهل العلمي للقائمين علي العمل المحاسبي فيها.

اختبار الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي للقائمين علي العمل المحاسبي في الشركة الليبية للحديد والصلب، ومدي التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي رقم 16.

تم استخدام اختبار كاي تربيع (x^2) عند مستوي ثقة 95% (0.05=α) لغايات اختبار الفرضية.

الجدول رقم " 5 " يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية حسب اختبار كاي تربيع (x^2):-

المتغير	X المحسوبة	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
التخصص	58.24	.455	قبول الفرضية

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا علي نتائج الدراسة.

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوي الدلالة (0.455) أكبر من قيمة مستوي الدلالة (0.00)، وحسب قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرضية العدمية الثانية، وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدي التزام الشركة الليبية للحديد والصلب بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة والتخصص العلمي للقائمين علي العمل المحاسبي فيها.

اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الخبرة للقائمين علي العمل المحاسبي في الشركة الليبية للحديد والصلب ، ومدي التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي رقم 16.

تم استخدام اختبار كاي تربيع (x^2) عند مستوي ثقة 95% (0.05=α) لغايات اختبار الفرضية.

الجدول رقم " 6 " يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة حسب اختبار كاي تربيع (x^2):-

المتغير	X المحسوبة	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
سنوات الخبرة	23.400	.200	قبول الفرضية

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا علي نتائج الدراسة.

يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوي الدلالة (0.200) أكبر من قيمة مستوي الدلالة (0.00)، وحسب قاعدة القرار فإنه يتم قبول الفرضية العدمية الثالثة، وهذا يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدي التزام الشركة الليبية للحديد والصلب بقواعد معيار المحاسبة الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة وسنوات الخبرة للقائمين علي العمل المحاسبي فيها.

اختبار الفرضية الرابعة: لا تلتزم الشركة الليبية للحديد والصلب بمتطلبات الاعتراف والقياس والاستهلاك والافصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.

تم استخدام اختبار T-test لغايات اختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم " 7 " يوضح نتائج اختبار الفرضية الرابعة حسب اختبار T-test:-

T المحسوبة	T الجدولية	SIG	نتيجة اختبار الفرضية
7.04	2.0096	0.0001	رفض الفرضية

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا علي نتائج الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة t المحسوبة اكبـــر من قيمـــة t الجدولية عند مستوي ثقة 95% (α = 0.05)، كما يلاحظ أن مستوي الدلالة (Sig) أقل من 0.05، وبما أن قاعدة القرار تشير إلي قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية ، ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الشركة الليبية للحديد والصلب تلتزم بقواعد المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة الي حد مقبول.

النتائج والتوصيات:-

النتائج:-

بعد إجراء اختبارات الدراسة وعرضها توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج يمكن عرضها بناء علي اجابات واراء أفراد عينة الدراسة علي النحو الآتي:-

1- تم قبول فرضيات العدم التي تنص علي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل والتخصص العلمي بالإضافة الي سنوات الخبرة للقائمين علي العمل المحاسبي في الشركة الليبية للحديد والصلب، ومدي التزامها بقواعد معيار المحاسبة الدولي رقم 16.

2- اظهرت نتائج الدراسة ان درجة التزام الشركة الليبية للحديد والصلب بقواعد ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر الخاص بالأصول الثابتة مجتمعة بدرجة عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لأجمالي الفقرات "3.533 " وإن كان هناك تفاوت في التزامها ببعض بنود المعيار حيث كانت هذه النسبة متدنية في بعض متطلبات المعيار مثل :-

- الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن بيع او مبادلة اصل مشابه مقابل حصة في ملكية اصل مشابه.
- معالجة الانخفاض في قيمة الأصل المتنازل عنه عن قيمة الأصل المستلم (في حال التبادل) .
- الاعتراف بالنفقات اللاحقة لحيازة الأصل الثابت والتي تؤدي لزيادة العمر الإنتاجي للأصل او تحسين في جودة مخرجات الاصل بحيث يتم رسملتها كجزء من القيمة الدفترية للأصل. .
- الافصاح عن بعض الامور المتعلقة بإعادة تقييم الاصول مثل الأساس المستخدم في إعادة التقييم وتاريخ

التنفيذ والإفصاح عن الأصول الثابتة المتوقفة عن العمل مؤقتا.

3- ان توافق وتطبيق المعيار في البيئة الليبية يحتاج الي متطلبات ومقومات قد لا تتوافر نتيجة بعض المعوقات او الصعوبات وهذا يظهر جلياً في تباين بعض الاجابات وعدم توافقها مع متطلبات المعيار.

4- ان عدم الالتزام بتطبيق بعض قواعد المعيار قد يرجع الي صعوبة فهم وتفسير متطلبات المعيار او عدم رغبة الإدارة نحو تطبيق المعيار .

التوصيات:-

استنادا الي النتائج التي تو صلت اليها الدراسة فإننا نوصي بالاتي :-

1- يجب علي الشركة الليبية للحديد والصلب ضرورة الالتزام بقواعد تطبيق المعيار مما يزيد من جودة ومصداقية التقارير المالية والمركز المالي للشركة، وهذا بدوره ينعكس إيجابا ويعزز من ثقة مستخدمي القوائم المالية بشكل عامة.

2- تصحيح بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالأصول الثابتة بما يتماشي مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي السادس عشر.

3- التركيز علي برامج التعليم المحاسبي وورش العمل للتعريف بمتطلبات المعايير وسبل تطبيقها حتي تتيسر عملية فهمها وتطبيقها.

4- محاولة الاستفادة من تجارب بعض الشركات المحلية والعالمية في تطبيقها للمعايير وتبادل الخبرات .

5- تعزيز الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال إعداد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات لتذليل معوقات التطبيق.

المراجع :

1- الهواوي، سلمان بن ناصر، مستوي الإفصاح في الشركات المساهمة السعودية المتداولة: الواقع والتحديات، ورقة عمل مقدمة إلي الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة (الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود فرع القصيم، المملكة العربية السعودية، 2003.

2- عبد الرحيم وآخرون، " التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية ومدي ملاْءمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 5، العدد 1،1997 .

3- الرضا، عقبة، مدي توافق أسس استهلاك الأصول الثابتة بموجب أسس النظام المحاسبي الموحد السوري مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة إربد للبحوث والدراسات، جامعة إربد الأهلية، إربد، الأردن، المجلد 7، العدد 1، أبريل ، 2004.

4- الصيح، عبد الحميد مانع، العولمة وتأثيرها علي المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساتها علي التطبيقات المحاسبية في الدول النامية، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، السنة الرابعة والعشرون، العدد التسعون، 2002 .

5- أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة الاولي (مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010).

6- عادل النجار، ايجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الاردن، رسالة دكتورة غير منشورة (كلية الدراسات العليا، طرابلس).

7- فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبة الدولية و الاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، الطبعة الاولي (دار جليس الزمان، عمان،2012).

8- الصيح، عبد الحميد مانع، العولمة وتأثيرها علي المعايير المحاسبية الدولية وانعكاساتها علي التطبيقات المحاسبية في الدول النامية، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، مسقط، سلطنة عمان، السنة الرابعة والعشرون، العدد التسعون.

9- فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، الطبعة الأولي (دار جليس الزمان، عمان، 2012).

10-أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولي(دار الإعصار العلمي، الأردن، 2011).

11-سناء ضوء أمحمد ابو زيد، موقف المحاسبين الليبيين حول مدي ملائمة معايير المحاسبة الدولية للتطبيق في البيئة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة (الأكاديمية الليبية، طرابلس،2012).

12-جمعة حميدات، منهاج خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، المجمع العربي الدولي للمحاسبين القانونيين، عمان المملكة الاردنية الهامشية 2014.

- Maloain (2001) Fixed Assets Accounting, Case Study of Selected Public Enterprises .In India, Unpublished , PhD Dissertation, University of Raja Stan, 26th February.
- Hermann, D., Shahrokh, M. and Thomas, W. (2002) Property, Plant and Equipment the NeXT Step U.S fair Value Accounting.

التكاليف المعيارية كأداة رقابية فعالة لدعم الاستراتيجيات الإدارية في البيئة الصناعية الحديثة

د . خميس عبدالسلام اشليدة

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة بني وليد

مقدمـــة

اتسم العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين بالعديد من التطورات السريعة والتحولات العميقة مما أدى إلى تباين المستوى الملائم لتطوير نظم التكاليف الذى تتبناه كل منشأة . هذا وتلعب فكرة و فلسفة المعايير عموماً دوراً هاماً في مجال تحقيق الفاعلية والرقابة والكفاءة في القرارات المتخذة ، وذلك من خلال الرقابة المستمرة والمستندة إلى المعايير نظراً للترابط الهام بين كل من الرقابة والمعايير ، فالرقابة هي مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط ، ولذا فقد أهتم علم الإدارة الحديثة بهذه الفلسفة كأحد الأساليب المهمة في تحديد الكمية الواجب استخدامها في صناعة وحدة الإنتاج وتكلفتها ومقارنتها لاحقاً بالتكاليف الفعلية .

ومن تم يتطلب الأمر استخدام ما يسمى بالتكاليف المعيارية والتي تعتبر إضافة مفيدة لأنظمة المعلومات الإدارية الحديثة في مجال وضع معايير قياسية لقياس التكلفة ومقارنتها بالتكاليف الفعلية ، حيث تساهم التكاليف المعيارية في تمويل الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التخطيطية للمنشاة ، كما أن التطور السريع الذى اتسمت به البيئة العالمية أدى إلى زيادة الاهتمام بالتكاليف المعيارية كأداة للرقابة على عناصر التكاليف المختلفة ، بالإضافة إلى استخدامها في تقليل الانحرافات على اختلاف انواعها [1] .

وتمثل مشكلة الدراسة في بيان أثر المتغيرات التي طرأت على الاستراتيجيات الإدارية المصاحبة لبيئة التصنيع الحديثة على فعالية الدور الرقابي للتكاليف المعيارية ، بالإضافة لمحاولة تطوير التحليل الحالي لانحرافات التكاليف ليتناسب مع استراتيجيات بيئة التصنيع الحديثة .

---

(1) يمكن الرجوع إلى :

- د .محمود عبد الفتاح ، " مدى تأثير العوامل المحيطة بالمنظمة على اختيار المستوى الملائم لتطوير نظام التكاليف في ظل الموازنة بين دقة البيانات وتكلفة تحقيقها – مع دراسة تطبيقية " ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مجلد 29 ، العدد 1 ،2005 ، ص: 13.
- International Federation of Accountants, United States America, Perspectives on Cost Accounting for Government International Public Sector Study, 2000,Pp:25-27 .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة مدى ملائمة أساليب التكاليف المعيارية المستخدمة في ظل بيئة الإنتاج التقليدي للاستخدام في بيئة الإنتاج الحديثة . ودراسة وتحليل مدى تأثير تقنيات الإنتاج الحديثة على أدوات الرقابة على عناصر التكاليف .

فروض الدراسة :

انطلاقاً من طبيعة مشكلة البحث وأهدافه ، يمكن صياغة فروضه كما يلى :

1- تعد أساليب التكاليف المعيارية المستخدمة في ظل نظام تكاليف الحجم غير ملائمة كأدوات للرقابة في ظل بيئة الإنتاج الحديثة .

2- يمكن تطوير نظام محاسبة التكاليف المعيارية للاستخدام في ظل بيئة الإنتاج الحديثة

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت فعالية الدور الرقابي للتكاليف المعيارية في ضوء مستجدات بيئة التصنيع الحديثة ، وذلك بهدف الوقوف على أبعاد تلك الاتجاهات ومدى مساهمتها في تطوير التحليل التقليدي لانحرافات التكاليف في ظل بيئة الإنتاج الحديثة .

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهمية من الاعتبارات الآتية :

1- بيان أثر المتغيرات التكنولوجية الحديثة على طبيعة المفاهيم والأهداف للاستراتيجيات الإدارية القائمة وفعالية الدور الرقابي للتكاليف المعيارية في ظل هذه المتغيرات الجديدة .

2- توضيح جوانب القصور الموجودة في التحليل الحالي لانحرافات التكاليف المعيارية بما لا يتناسب مع الاستراتيجيات الحديثة .

3- عرض لاتجاهات التطوير الممكنة لتفعيل الدور الرقابي للتكاليف المعيارية في ظل تقنيات الإنتاج الحديثة .

وللإجابة على مشكلة البحث سوف يتم معالجة هذه الاشكالية من خلال محورين رئيسين هما:

المحور الأول : بيئة التصنيع الحديثة وأثرها على المنظور الانتقادي للتكاليف المعيارية .

المحور الثاني : المتغيرات التجارية المعاصرة وأثرها على الرقابة على التكاليف في بيئة التصنيع الحديثة .

المحور الأول: بيئة التصنيع الحديثة وأثرها على المنظور الانتقادي للتكاليف المعيارية

لقد ظهر اتجاه قوى في الفكر المعاصر ينتقد بشدة أنظمة قياس التكاليف بوجه عام والتكاليف المعيارية بوجه خاص من منظور الدقة الذي أصبح يمثل أهم خصائص المعلومات ، ويسعى إلى ضرورة إعادة النظر في توفير المعلومات الدقيقة الملائمة لطبيعة وخصائص النماذج القرارات الحديثة والمتواكبة مع خصائص البيئة الصناعية الحديثة .

ونظراً لأن دور محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية لم يعد يقتصر على حصر وتحديد تكلفة المنتجات بل أمتد ليشمل الرقابة على عناصر التكاليف للوقوف على كفاءة استغلال الموارد المتاحة وترشيد القرارات ، وفى هذا الشأن تم الاستعانة بالتكاليف المعيارية . إلا ان هذا الدور يتعرض لانتقادات من جانب البعض على أساس أن التحليل الحالي للانحرافات القائم على التكاليف المعيارية لم يعد يتناسب مع بيئة التصنيع الحديثة اليوم لأغراض الرقابة وتقييم الأداء لأنه يدفع بالمديرين إلى اتخاذ قرارات معينة ذات اثار سلبية على قياس التكاليف والاستفادة من تحليلي الانحرافات [1] .

وعلى الجانب الأخر يرى أحد الباحثين [2] أنه لا يوجد اي نظام تكاليف يمكن أن يقضى على مشكلة عدم الدقة في قياس التكاليف ومن ثم عدم تحقيق المتطلبات المثلى لاتخاذ القرارات في بيئة التصنيع الحديثة ، لأن ذلك يتطلب النظر إلى كل مورد على أنه نشاطاً متميزاً يحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحليل والمتابعة على حدة ، وهذا أمر قد يصعب تحقيقه في الواقع .

وتحقيقاً لأهداف الدراسة في هذا المبحث فسوف يتناوله الباحث من خلال التعرض لوجهتي النقد من خلال النقد الموجه إلى مصداقية المعايير ومدى الاعتماد عليها ، والأخر الموجه إلى تحليل الانحرافات وما ينتج عنه من قرارات إدارية لا تحقق الأهداف الإستراتيجية في بيئة التصنيع الحديثة .

---

(1) يمكن الرجوع إلى :

- Ferrara , W ., " Cost and Management Accounting the st Country paradigm", **Management Accounting** , Dec , 1995 , Pp: 30-36.
- د . محمود عبد الفتاح ابراهيم ، " تطوير مدخل قياس التكاليف على أساس المواصفات بهدف الاستغلال الأمثل للطاقة – دراسة تطبيقية " ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مجلد 28 ، العدد 2 ، 2004 ، ص : 17 .
- د . مصطفي نبيل على الشامي ، " مدخل مقترح لتخصيص التكاليف على أساس المواصفات بهدف تحسين جودة المنتج وتخفيض التكلفة في ظل تطبيق اتفاقية الجات ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مجلد 23 ، العدد 1 ، 1999 ، ص . ص : 450 – 451 .

(2)Howang .W.,and et.al .," Product Cost and Selection of An Allocation Base" , **Journal of Accounting Research** , Fall 1993, Pp:2013-2014.

الاتجاه الأول : مصداقية المعايير ومدى الاعتماد عليها :

يعتمد نظام التكاليف المعيارية على استخدام معايير التكلفة التي يتم تحديدها مسبقاً بناء على أسس فنية في ضوء الظروف الداخلية الخاصة بالمنشأة لتحديد الانحرافات وقياس درجة الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة ، وبالتالي تمثل معايير التكاليف أسساً لما يجب أن تكون علية التكاليف الفعلية من منظور البيئة الداخلية للمنشأة [1].وأنها ظهرت نتيجة لقصور استخدام التكاليف الفعلية لأغراض التخطيط والرقابة وذلك لكونها تكلفة أنفقت في فترة سابقة ، مما جعل نظم التكاليف تتجه نحو التكلفة المعيارية لغرض مقارنتها مع التكلفة الفعلية لتحديد الانحرافات وأسبابها [2] . هذه الفلسفة العلمية للتكاليف المعيارية تعرضت للنقد من زاوية النواحي التالية :

1- ثبات واستقرار المعايير : يتم هذه المعايير في ضوء مجموعة من الظروف والمتغيرات من المفترض أن تظل ثابتة ومستقرة لفترة ما ، مما يترتب عليه أن تكون هذه المعايير غير مستحدثة ولا تظهر المتغيرات الاقتصادية الحالية كالزيادات في أسعار المواد مما ينتج عنه ظهور المنتجات الجديدة بتكلفة عالية ، وكذلك الحال فيما يتعلق بآثار التطبيقات التكنولوجية الحديثة مما يشكك في الاعتماد عليها كمقاييس حالية للأداء في بيئة التصنيع الحالية التي تتسم بسرعة معدلات التغير [3] .

2- محدودية المعايير : يتم إعداد المعايير في ضوء الظروف الداخلية فقط للمنشأة ، و عليه يتم ذلك بمعزل عن البيئة الخارجية وأسعار المنافسين ، بحيث تمثل هذه المعايير ما يجب أن تكون

---

(1) يمكن الرجوع إلى :

- د . عبد الشكور عبد الرحمن الفرا ،" قياس فعالية نظام محاسبة التكاليف :دراسة ميدانية على المشروعات الصناعية السعودية" ، **مجلة جامعة الأزهر بغزة** ، سلسلة العلوم الإنسانية ، مجلد 14 ، العدد 2، 2012،ص: 263 .
- Banker ,R.D., and Johnson ,H., "An Empirical Study of Cost Drivers In the U.S Airline Industry : , **The Accounting Review** , Vol . 68 ,No . 3, July , 1993 ,Pp:576-601.
- Dater ,S.M ., and et.al ," Simultaneous estimation of Cost Drivers " , **The Accounting Review** , Vol . 68 ,No . 3, July , 1993 ,P:620.

(2) د. صلاح مهدي جواد، د. حسين عمران الرفاعي ، " دور التكاليف الملائمة في ترشيد القرارات التشغيلية دراسة تطبيقية في شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية " ، **مجلة جامعة بابل** ، العلوم الإنسانية ، المجلد 18 ، العدد1 ،2010 ، ص: 3 .

(3) يمكن الرجوع إلى :

- د. صلاح مهدي جواد، د. حسين عمران الرفاعي ، **المرجع السابق ذكره** ، ص . ص: 3 - 7.
- Ferrara , W ., **Op.Cit** , Pp: 3-4.

علية التكلفة من منظور المنشأة فقط دون مراعاة لاعتبارات السوق مما يجعل التوجه الداخلي للمعلومات المحاسبية ضعيف جداً بشأن استراتيجيات اتخاذ القرارات [1].

هذا ويمكن للباحث التعليق على هذه الانتقادات ، وذلك كما يلى :

فيما يتعلق بثبات المعايير وعدم حداثتها ، يتعلق هذا الانتقاد بأن البيئة التنافسية الجديدة لا يتوقف فيها المنافسون عن جهود التحسين المستمر من أجل تخفيض التكلفة ، وليس مجرد تحقيق معايير ثابتة تقوم على ظروف افتراضية مستقرة . في مثل هذه البيئة شديدة المنافسة والتي تسعى إلى التحسين المستمر يمثل مستوى الأداء المستهدف هدف متحرك بمجرد الوصول إلية ينتقل الهدف إلى مستوى آخر لخفض التكلفة وذلك بأخذ المستوى الذى سبق تحقيقه كنقطة بداية للمستوى المستهدف ، وهو ما يطلق عليه أسلوب " كايزن" ويمثل مدخلاً جديداً لخفض التكلفة ابتكره اليابانيون في مصنع تويوتا للسيارات [2] .

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب كايزن يتناسب مع الظروف البيئية التي تعتمد على فلسفة التحسين المستمر ، لأنه يعنى التخفيض الديناميكي المستمر للتكلفة الفعلية وذلك على خلاف المعايير الوضعية الثابتة . إلا أن المبدأ الأساسي في مضمون الرقابة على التكاليف لا يزال قائماً، حيث تستخدم التكلفة الفعلية للعام السابق كنقطة انطلاق للتخفيض المستهدف في العام الحالي والذى يطلق علية هامش كايزون لخفض التكلفة للوصول إلى التكلفة المستهدف الوصول إليها في الفترة الحالية . كما أن أسلوب كايزون لخفض التكلفة لا يمكن تطبيقه في كل الصناعات، بمعنى أن تطبيق فلسفة التحسين المستمر يتوقف على طبيعة الظروف التصنيعية ذاتها ، ففي بعض التكنولوجيا الإنتاجية يكون التخفيض (التحسين) المستمر للتكلفة محدود جداً، مما يجعل الالتزام بالمعايير الفنية أمر ضروري [3] .

وأما بالنسبة للنقد المتعلق بمحدودية المعايير ، فإن مفهوم المحدودية هنا يعنى التركيز على الظروف الفنية الداخلية للمنشأة فقط بمعزل عن مؤشرات البيئة الخارجية وأسعار المنافسين عند إعداد

(1) Ronald , W., **Managerial Accounting** ,4nd Ed ,Mc Grow-Hill ,USA,1999 ,P:276

(2) Monden , Y ., and Hamada ,K ., " Target Costing and Kaizen Costing in Japanese Automil Companies ", **Journal of Management Accounting Research** ,Full , 1991 , Pp:16-23 .

(3) Lucas ,M ., " Standard Costing and Its Pole in Today's Manufacturing Environment ", **Management Accounting** , Vol .75,No.4, April , 1997,Pp:31-34 .

المعايير. وفى البيئة الحالية شديدة المنافسة لا يمكن الاكتفاء بالاعتماد على الظروف الداخلية فقط في تحيد تكلفة المنتجات ، بل لابد وأن يؤخذ في الاعتبار ظروف السوق والمنافسة ، مما يمثل اتجاها جديداً في تحديد التكلفة وتقييد الأداء يعتمد على السوق وأسعار المنافسين [1]. حيث يستخدم سعر البيع الذى يسمح به السوق كنقطة بداية لتحديد تكلفة المنتج بعد إضافة هامش الربح المرغوب فيه ، ويطلق على هذا الاتجاه المحرك السوقي للتكلفة ، وعلى التكلفة المسموح بها التكلفة المستهدفة للوحدة، ويعتبر مدخل التكلفة المستهدفة من أدوات خفض التكلفة للمنتجات الجديدة في مرحلة التصميم ويستند على مفهوم هندسة القيمة ، حيث يتم تحديد مواصفات المنتج في مرحلة التصميم في ضوء التكلفة المستوحاة من أسعار السوق ، وبدون شك.

ومن الجدير بالذكر أن مدخل التكلفة لا يتعارض مع مبدأ الرقابة على التكاليف في مرحلة التصنيع فمن الممكن إعداد معايير التكاليف على أسس سوقية فنية داخلية وفى ضوء التكلفة المستهدفة التي تعكس السعار السوقية المحيطة ، وذلك بالتفاوض بين الإدارة الهندسية وإدارة التكاليف والتصميم بالمنشأة حتى تأتى معايير التكلفة على أسس مقبولة وتعكس المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية معاً .

وبالرغم من إيجابيات مدخل التكلفة المستهدفة ، إلا أنه يعاب علية من منطلق كونه يصلح للمنتجات الجديدة فقط ، وبالتالي يفقد صلاحيته للمنتجات القائمة حالياً ، كما أنه ينطوي على بعض المخاطر التي قد تؤدى إلى التضحية بعامل الجودة لصالح تخفيض التكلفة خصوصاً إذا كان السعر الذى يقبله السوق هو المحرك الوحيد للتكلفة ، وبالتالي يجب أن تتوقف التعديلات في مواصفات المنتج عند حد معين لا يمكن التنازل عنه وهو المستوى المقبول للجودة .

الاتجاه الثاني : قصور التحليل الحالي في مسايرة البيئة الصناعية الحديثة :

يرى البعض [2] أن عمليات التشغيل في بيئة التصنيع الحديثة تتسم بشدة الدقة والتعقيد ، وبالتالي تتضاءل فرصة وجود مثل هذه الانحرافات من الأساس ، لدرجة أن بعض الشركات الصناعية

(1) Lokman .M., and Clark .B., " Market Competition :Management Accounting Systems and Business Unit Performance " , **Management Accounting Research** ,Vol.10,No.2 ,June ,1999 ,Pp:137-128 .

(2) د . محمد السعيد ابو العز وآخرون ، **نظم تحديد وإدارة التكلفة** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، 2000 ، ص : 484.

ذات التكنولوجيا المتقدمة لا تستخدم معايير تكلفة بالمرة . كذلك فإن هناك عدم صلاحية للتحليل الحالي للانحرافات كمدخل لاتخاذ القرارات السليمة في بيئة التصنيع الحديث ن حيث أنه يركز على جوانب الانحرافات المتعلقة بكفاءة العاملين ، حجم المخرجات وسعر شراء المواد مما يدفع بالمديرين إلى التصرف بطريقة مخالفة لطبيعة الاستراتيجيات في هذه البيئة الجديدة [1].بالإضافة إلى عدم ملائمة عامل الحجم كأساس ترتبط به التكاليف الصناعية الغير مباشرة في ظروف التصنيع الحديثة ، مما يضر بدقة حصر هذه التكاليف ، وتحليل الانحرافات الخاصة بها لأن الجزء الأكبر من هذه التكاليف يرتبط بالتسهيلات اللازمة للعملية الإنتاجية أكثر من ارتباطه بحجم الإنتاج [2] .

إلا أن الباحث يجد أن مفهوم الرقابة على أساس المعايير لا يتعارض مع استراتيجيات التصنيع الحديثة ، حيث أن هذه الاستراتيجيات تتناول الرقابة بمفهومها الواسع لكل عمليات التصنيع ، وأن الرقابة على عناصر التكاليف الإنتاجية تمثل أحد الدعائم الأساسية لهذه الإستراتيجية ولا تتناقض معها، ولكن ولابد أن تتسق أسس وضع المعايير وتحليل الانحرافات مع أهداف هذه الإستراتيجية .

ومن الجدير بالذكر أن الباحث قد يتفق مع بعض ما سبق من نواحي القصور التي شابت التحليل الحالي للانحرافات التكاليف ، وذلك على النحو التالي :

فيما يتعلق بانحراف الكفاءة لعنصر العمل ، والذى يقيس الفرق بين الساعات الفعلية والمعيارية المحددة لإنتاج ، ويتطلب الإنتاج بالأحجام الصغيرة وغير النمطية في بيئة التصنيع الحديثة أم ينقضي بعض من وقت التشغيل على إعداد وتجهيز الآلات والمعدات قبل التصنيع الفعلي للمنتجات وذلك لاختلاف تشكيلاتها من دفعة لأخرى ، مما يترتب عليه زيادة ساعات التشغيل الفعلية للإنتاج عن الساعات المعيارية مما ينتج عنه انحراف غير حقيقي في الكفاءة ، وهو غير حقيقي لكونه لا يعكس إسرافاً في وقت التشغيل وإنما تفرضه طبيعة العمليات التصنيعية ، وعليه قد يدفع هذا الانحراف الظاهر المديرين إلى الإنتاج بإحجام كبيرة حتى ينخفض نصيب الوحدة المنتجة من تكلفة وقت الإعداد

---

(1) يمكن الرجوع إلى :

- د. إسماعيل يحي التكريتي ، **محاسبة التكاليف المتقدمة ، قضايا معاصرة** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2007 ، ص: 220 .
- Green , F.B., and et .al , **management Accounting**, February ,1991,Pp:50-53.
- Drury ,C., " Cost Control and Performance Measurement In AMT Environment", **management Accounting**, November ,1990,Pp:40-46.

(2) **ibid** , p: 42 .

والتجهيز لتلاشى ظهور هذا الانحراف ، وهذا الأمر متناقض مع بيئة الإنتاج الحديثة والتي تتطلب الإنتاج حسب الطلب وعدم تراكم المخزون.

وإما فيما يتعلق بانحراف حجم الإنتاج ، فأنه في ظل نظم التصنيع التقليدية يكون تعظيم الإنتاج هدفاً أساسياً وذلك في محاولة لاستيعاب التكاليف الثابتة المرتبطة بالطاقة الإنتاجية مما يترتب عليه انخفاض نصيب الوحدة المنتجة ، أما في نظم التصنيع المرنة حيث الإنتاج حسب الطلب والمخزون الصفري فلا يوجد مجال لإنتاج النمطي الكبير ، وبالتالي فإن تحليل انحراف الحجم بصورته الراهنة الذى يهدف إلى زيادة الإنتاج يلحق الضرر باستراتيجيات التصنيع الحديثة .

وبالنسبة لانحراف سعر شراء المواد ، فأنه في ظل بيئة التصنيع الحديثة تركز كثير من المنشآت بصورة كبيرة على انحراف سعر شراء المواد ويمكن تحقيق انحرافات مقبولة لسعر الشراء إما عن طريق الشراء بكميات أكبر للحصول على ميزة خصومات السعر أو التضحية بعامل الجودة ، وكل من الاتجاهين لا يتناسب مع استراتيجيات التصنيع الحديثة ، حيث تدنيه أو حذف أنشطة التخزين والتركيز على عامل الجودة حتى ولو كان ذلك مصحوباً بأسعار أعلى .وتحاول المنشآت في بيئة الأعمال الحديثة عقد اتفاقيات طويلة الأجل مع موردين محددين حيث تتوافر شروط ثبات الجودة والسعر المطلوبين ، وبالتالي فإن انحراف سعر شراء المواد الخام يفقد دلالته في بيئة الإنتاج الفوري.

وإما بشأن انحراف التكاليف الصناعية غير المباشرة ، فإن هذه التكاليف تشكل نسبة كبيرة من هيكل التكاليف الصناعية للمنتجات في بيئة التصنيع الحديثة وخصوصاً بعد انحسار عنصر العمل المباشر ليصبح أحد بنودها . وإذا كان تحديد نصيب الوحدة المنتجة من عناصر التكاليف الصناعية الغير مباشرة يمثل مشكلة كبرى في نظام محاسبة التكاليف لدرجة أنه أطلق عليها " أم المشاكل " ، فإن إحكام الرقابة علي عناصر هذه المجموعة يمثل التحدي الحالي الذى يواجه المحاسبون في ظل نظم التصنيع الحديثة [1]

كذلك اعتادت نظم التكاليف التقليدية على استخدام الموازنات المرنة في التخطيط والرقابة لهذه المجموعة من التكاليف لفاعليتها في تقييم الأداء . ألا أنها لا تكشف بدقة ووضوح عن نواحي الوقر

(1) يمكن الرجوع إلى :
- د. محمد توفيق بلبع ، **محاسبة التكاليف الفعلية** ، جامعة القاهرة ، مكتبة الشباب ، 1996، ص:222.
- Hilton , R., **Management Accounting** , Fourth Edition , McGRAW- Hill International Edition , 2000, P: 442.

أو الإسراف فيها ، حيث أنه يتم التعرض للرقابة على عناصر التكاليف من خلال ارتباطها بمستوى تشغيل الموازنة ، والذى سبق إعداده ليتناسب مع ظروف اقتصاديات الحجم التقليدية التي في طريقها للاختفاء مع ظروف التصنيع الحديثة التي تتميز بتعقد تركيب المنتجات بحيث ترتبط هذه التكاليف بالتسهيلات اللازمة للعملية الإنتاجية أكثر من ارتباطها بحجم الإنتاج .

المحور الثاني: المتغيرات التجارية المعاصرة وأثرها على الرقابة على التكاليف في بيئة التصنيع الحديثة

لقد شهد العالم في الفترات الأخيرة العديد من التغيرات التجارية والمالية والتكنولوجية التي أثرت بشكل أو بأخر على متطلبات ومتغيرات الإنتاج . ومن أهم هذه المتغيرات الزيادة في درجة تنوع المنتجات وقصر دورة حياتها ، والتوسع في الاعتماد على التكنولوجيا في التصنيع ، وأتساع الأسواق العالمية بسبب إزالة معوقات التجارة العالمية بين الدول .

وتحقيقاً لأهداف الدراسة في هذا المبحث فسوف يتناوله الباحثين من خلال التعرض من خلال تناول التوسع في استخدام التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية ، ومتطلبات الإستراتيجية الإدارية الحديثة ، واشتداد حدة المنافسة وعولمة الأسواق .

أولاً : التوسع في استخدام التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية :

لقد تعرضت فلسفة التصنيع في الدول المتقدمة لطفرة تكنولوجية كبيرة خلال عقد التسعينات من هذا العقد ، مما يعد بمثابة ثورة صناعية وذلك من خلال ظهور نظم التصنيع المرنة ، حيث تمثل تلك النظم عدة مجموعات من التجهيزات الاتوماتيكية ، وتتكون كل مجموعة من آليتين أو أكثر ويتم ترتيب هذه المجموعات على هيئة خلايا أو جزر إنتاجية صغيرة يتم التحكم فيها باستخدام الحاسبات الإلكترونية . وتتمثل الصفة الأساسية المميزة لهذه النظم في التدفق الأتوماتيك للمواد والمكونات الإنتاجية أثناء عملية التصنيع بالإضافة إلى الإعداد السريع للآلات وذلك لسهولة الانتقال من تشكيلة منتجات إلى أخرى ، ويتم الربط والتحكم في كافة أجزاء عملية التشغيل بواسطة الحاسب الآلي ، ويطلق على هذه النظم أسم نظم الإنتاج المتكاملة مع الحاسب [1] .

(1) Lee , B ., " The Justification and Monitoring of Advanced Manufacturing Technology :An Empirical Study of 21 Installations of Flexible manufacturing Systems " , **Management Accounting Research** , 1996,P: 97 .

ثانياً : متطلبات الإستراتيجية الإدارية الحديثة :

من الجدير بالذكر أنه في ظل بيئة التصنيع الحديثة يمثل نظام الشراء والإنتاج الفوري نظام رقابي جيد لكافة جوانب عملية التصنيع بدءاً من شراء الخامات من الموردين ومروراً بعملية التشغيل ذاتها وحتى توصيل المنتجات التامة إلى العملاء . ويقوم هذا النظام على مبدأ أساسي وهو الإنتاج حسب الكمية المطلوبة فقط بهدف تدنيه المخزون مما يترتب عليه وفورات كبيرة في التكاليف الإنتاجية[1] .وهذه النظم قد أفرزت العديد من الفلسفات الإدارية المترتبة عليها ، والتي يتمثل أهمها في الآتي :

1- سياسة المخزون الصفري ، وتهدف هذه السياسة إلى تدنيه المخزون السلعي أو التخلص منه نهائيا ، باعتباره من الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج ويترتب عليها تضخيم التكلفة . أي أن الفلسفة الإدارية لهذا النظام تركز جهودها في إلغاء الضياع بكافة صوره والذى يتمثل في الأنشطة التي لا تضيف قيمة من وجهة نظر العميل ويترتب عليها تكاليف مثل وقت إعداد وتجهيز الآلات ، على أساس أن وقت التصنيع فقط هو النشاط الوحيد الذى يترتب علية إضافة قيمة من وجهة نظر العميل . ويتحقق هذا النظام من آخر مراحل التصنيع حيث التجميع النهائي لمكونات المنتج ، وذلك بإرسال رسالة فورية إلى المركز الحالي للتصنيع بكمية الأجزاء المطلوبة ، وتتم الإشارة فيها إلى عدد وأنواع المكونات والأجزاء المطلوبة لمركز التصنيع الحالي من المركز السابق له مباشرة ، وهكذا لا يتم التصنيع في أي مرحلة من مراحل التصنيع إلا إذا جاءت الإشارة بالاحتياج إلى المكونات والأجزاء التي يجب تصنيعها من المرحلة التصنيعية التالية ، ولذلك يطلق على هذا الأسلوب الإنتاجي سحب أو شد ، بخلاف النمط التقليدي للإنتاج والذى يطلق علية أسلوب دفع ، وبالتالي لا تكون هناك فرصة لتكوين المخزون السلعي ويتدفق الإنتاج خلال مراحل التشغيل المختلفة بتناسق وانتظام .

2- رقابة الجودة الشاملة ، هذا ويصاحب تطبيق نظام الشراء والتصنيع الفوري مستويات عالية من الجودة لكل المنتجات التامة ، مما يستلزم الأمر تخصيص فئة معينة من الموردين للخامات ومستلزمات الإنتاج ، إلى جانب تدريب العاملين أثناء التشغيل على مراقبة الجودة وحتى تسليم المنتجات التامة للعملاء وقياس مدى الرضا عن السلعة المنتجة تمشياً مع الحديث للجودة بعدم وجود أية عيوب في الإنتاج . وفى الشركات اليابانية يمثل إظهار العيوب ـ تكلفة الجودة الضعيفة ـ في أي مرحلة من مراحل عملية التصنيع بدءاً من المنتجات الواردة مؤشرا ذو دلالة هامة في تقييم الأداء لهذه الشركات .

(1) Hilton , R., **Op.Cit** ,Pp:206-207 .

3- فلسفة التحسين المستمر ، والتي تعنى المجهود المتواصل لخفض التكلفة ، وذلك تمشياً مع برامج رقابة الجودة الشاملة. إلا أنه يجب التفرقة هنا بين أسلوب الرقابة على التكاليف باستخدام التكاليف المعيارية الذى يستهدف تحقيق المعايير الموضوعة ، وأسلوب خفض التكلفة القائم على فلسفة التحسين المستمر الذى يستهدف تدنية التكاليف إلى أقل مستوى ممكن . ويشير الباحثان إلى أن كل من المفهومين غير متعارض مع الآخر ، وذلك بمراعاة اعتبارات معينة عند تصميم المعايير لكى تعكس أهداف التحسين المستمر في التكلفة مثل تنقيتها من المسموحات التقليدية من أوجه الإسراف والضياع لكى يتناسب ذلك مع فلسفة التحسين المستمر . ووفقاً لهذا النظام لا بد أن تكون العمالة على درجة عالية من المهارة للتعامل مع الآلات المختلفة حسب تشكيلة الدفعات الإنتاجية المطلوبة ، ولا يقتصر دور العامل على التصنيع فقط بل يمتد ليشمل عمليات فحص ورقابة الجودة للمنتجات والقيام بعمليات الصيانة وتجهيز الآلات ، مما يترتب علية انخفاض نسبة تكلفة العمل المباشر في بيئة التصنيع الحديثة .

ثالثاً : اشتداد حدة المنافسة وعولمة الأسواق :

تتسم بيئة الأعمال الحديثة بأتساع حدود المنافسة أمام المنشآت لتمثل السوق العالمية مما يستلزم الأمر مواجهة هذا التحدي في تقديم منتجات جديدة في أسرع وقت وبأعلى جودة وأقل تكلفة وفقاً لما يستدعيه المركز التنافسي اليوم وتنفيذ اتفاقية تحرير التجارة الدولية المعروفة باسم " الجات ". ولذلك فإن أسلوب الرقابة على عناصر التكاليف في بيئة التصنيع الحديثة لابد وأن يتم في ضوء الأهداف التي تسعى إليها الإستراتيجيات الإدارية في هذه البيئة ، ولاسيما وأن نشأة وتطور نظم التكاليف قد أرتبط إلى حد كبير بالتطور الصناعي مما يستلزم الأمر إضافة أبعاد جديدة لأسلوب تحليل الانحرافات المعتاد واستبعاد مجالات معينة لم تعد ذو دلالة في ظل ظروف البيئة الحديثة . ولذا فإن أسلوب الرقابة وتحليل الانحرافات لعناصر التكاليف في البيئة الصناعية الحديثة لابد وأن يهتم بإظهار المعالم الآتية :

1- عناصر تكاليف الجودة لكل من الخامات الواردة والإنتاج تحت التشغيل والمنتجات التامة وذلك لإلقاء الضوء على الخسارة التي تحدث نتيجة الإنتاج المعيب أو التالف ، وكذلك تكاليف التأخير الناتجة أو إعادة التشغيل وخسارة الانطباع السيء لدى العميل بسبب الجودة الضعيفة مما يكشف عن مصدر هام لخفض التكلفة والسعي نحو إحراز مركز تنافسي متميز في السوق ، خصوصاً بعد أن تغير الفكر الإداري في نظرته للجودة ، فبعد أن كانت تعنى زيادة التكاليف ، أصبح ينظر إليها على أنها مدخل أساسي لتحسين الإنتاجية وهامش الربح .

2- أساس الأنشطة كمدخل لتقييم أداء عناصر التكاليف ، وذلك بإلقاء الضوء على الأسباب الكامنة لحدوث التكاليف " محركات التكلفة " بمعنى أن يتم تركيز الإدارة في الرقابة على التكاليف من خلال مسبباتها بدلاً من التركيز على عناصر التكاليف ذاتها [1]. وهذا الفكر يتيح للإدارة التعامل مع الأمور الهامة الآتية :

أ- تقييم أداء الأنشطة المختلفة داخل المنشأة ، وذلك بمقارنة تكلفة أداء هذه الأنشطة والقيمة الناتجة عنها ، وذلك بتحديد وتطوير الأنشطة التي تضيف قيمة إلى المنتج والتخلص من تلك الغير ضرورية والتي لا تضيف قيمة للمنتج ، لأن تكاليف أداء هذه الأنشطة غير ضرورية وتتحملها المنشأة بدون مقابل .

ب- الحصر الدقيق لعناصر التكاليف غير المباشرة على أساس الربط السليم بين هذه النوعية من التكاليف ومسببات التكلفة الخاصة بها ، بلا من أساس الحجم الذى فقد مصداقيته في بيئة الإنتاج الحديثة .

3- التغير الحقيقي في المخزون ، من منطلق أن السياسات الإدارية الحديثة تستهدف التخلص من المخزون باعتباره نشاطاً غير مضيف للقيمة ، فمن الضروري أن يظهر التحليل الحديث لانحرافات التكاليف هذا الاتجاه ، وذلك لتوضيح مدى الاتساق بين سياسات التوريد والتشغيل والأهداف الإستراتيجية للإدارة .

4- أساس السوق لإعداد معايير التكلفة ، في ظروف البيئة التنافسية الحديثة لا يتم البحث عن تطوير التكلفة الكلية للوحدة من أجل المساعدة في تحديد سعر البيع بدلا من ذلك يتم البدء بتحديد سعر البيع الذى يعتقد أن السوق قد يسمح به للمساعدة في تحديد التكلفة التي يستوعبها السوق ، مما ترتب علية تغير المفهوم المعتاد بدلاً من أن التكلفة تقود إلى سعر البيع ، أصبح سعر البيع هو الذى يحدد التكلفة [2] .

---

(1) يمكن الرجوع إلى :

- Cooper, R ., & Regines, S ., " Strategic Cost Management : Expanding scope and boundaries , **Journal of Cost management** , January / February 2003 , Vol .17 , N . 1 , Pp :23 -25 .
- Pérez, J .,& Machado, M., " Relationship between management information systems and corporate performance", **Spanish Accounting Review** ,Vol. 18,N. 1, 2015,P:34 .

(2) Ferrara , W ., **Op.Cit** ,P: 33 .

النتائج والتوصيات

النتائج :

1- توجد ثلاث محاور رئيسية تعتمد عليها بيئة الإنتاج الحديثة والتي من شأنها التأثير على أسلوب الرقابة على عناصر التكاليف ، وهذه المحاور هي :

- سيطرة التحكم الالكتروني على التصنيع .
- الاستراتيجيات الإدارية الحديثة .
- اشتداد حدة المنافسة وعولمة الأسواق .

2- إن المبدأ الأساسي التي يقوم علية تحليل انحرافات التكاليف المعيارية لا يزال محتفظاً بقيمته في بيئة التصنيع الحديثة ، لكن الأمر يستلزم أن تتفق أسس وضعية المعايير وأساليب تحليل الانحرافات مع أهداف استراتيجيات الإدارية الجديدة .

3- إن مدخل التكلفة المستهدفة لا يتعارض مع مبدأ الرقابة على التكاليف في مرحلة التصنيع ، فمن الممكن عداد معايير التكلفة على أسس فنية داخلية وفى ضوء التكلفة المستهدفة التي تعكس الموقف التنافسي في السوق .

التوصيات :

1- استخدام أساس الأنشطة كمدخل لإعداد الموازنات المرنة بدلاً من أساس الحجم حيث أنه يتوسع في استخدام أوعية التكاليف وما يتناسب معها من محركات تكلفة مناسبة ، مما يترتب عليه دقة الفصل بين عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة وسلامة تحليل الانحرافات كمدخل اتخاذ القرارات وفقاً للاستراتيجيات الحديثة .

2- تطوير تحليل انحراف المواد لتلبية أهداف الاستراتيجيات الإدارية الحديثة ، وذلك بمراعاة الاعتبارات الآتية :

- أن يحسب الانحراف الإجمالي لتكلفة المواد بالنسبة لكافة الوحدات المنتجة وليست السليمة منها فقط .
- إبراز التغير في مخزون المواد لكل من الخامات والإنتاج التام .

المصادر و المراجع

أولا : المراجع العربية :

1- د .محمود عبد الفتاح ، " مدى تأثير العوامل المحيطة بالمنظمة على اختيار المستوى الملائم لتطوير نظام التكاليف في ظل الموازنة بين دقة البيانات وتكلف تحقيقها – مع دراسة تطبيقية " ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مجلد 29 ، العدد 1 ،2005.

2- د . محمود عبد الفتاح ابراهيم ، " تطوير مدخل قياس التكاليف على أساس المواصفات بهدف الاستغلال الأمثل للطاقة – دراسة تطبيقية " ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مجلد 28 ، العدد 2 ، 2004.

3- د . مصطفي نبيل على الشامي ، " مدخل مقترح لتخصيص التكاليف على أساس المواصفات بهدف تحسين جودة المنتج وتخفيض التكلفة في ظل تطبيق اتفاقية الجات ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مجلد 23 ، العدد 1 ، 1999 .

4- د . عبد الشكور عبد الرحمن الفرا ،" قياس فعالية نظام محاسبة التكاليف :دراسة ميدانية على المشروعات الصناعية السعودية" ، **مجلة جامعة الأزهر بغزة** ، سلسلة العلوم الإنسانية ، مجلد ،14 ، العدد 2، 2012.

5- د. صلاح مهدي جواد، د. حسين عمران الرفاعي ، " دور التكاليف الملائمة في ترشيد القرارات التشغيلية دراسة تطبيقية في شركة الفرات العامة للصناعات الكيماوية " ، **مجلة جامعة بابل** ، العلوم الإنسانية ، المجلد 18 ، العدد1 ،2010.

6- د . محمد السعيد ابو العز وآخرون ، **نظم تحديد وإدارة التكلفة**، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، 2000.

7- د. إسماعيل يحي التكريتي ، **محاسبة التكاليف المتقدمة ، قضايا معاصرة** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2007.

8- د. محمد توفيق بلبع ، **محاسبة التكاليف الفعلية** ، جامعة القاهرة ، مكتبة الشباب ، 1996.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- International Federation of Accountants, United States America, Perspectives on Cost Accounting for Government International Public Sector Study, 2000 .

2- Ferrara , W ., " Cost and Management Accounting the st Country paradigm", **Management Accounting** , Dec , 1995 .

3- Howang .W.,and et.al .," Product Cost and Selection of An Allocation Base" , **Journal of Accounting Research** , Fall 1993.

4- Banker ,R.D., and Johnson ,H., "An Empirical Study of Cost Drivers In the U.S Airline Industry : , **The Accounting Review** , Vol . 68 ,No . 3, July , 1993.

5- Dater ,S.M ., and et.al ," Simultaneous estimation of Cost Drivers " , **The Accounting Review** , Vol . 68 ,No . 3, July , 1993 .

6- Banker ,R.D., and Johnson ,H., "An Empirical Study of Cost Drivers In the U.S Airline Industry : , **The Accounting Review** , Vol . 68 ,No . 3, July , 1993 ,Pp:576-601.

7- Dater ,S.M ., and et.al ," Simultaneous estimation of Cost Drivers " , **The Accounting Review** , Vol . 68 ,No . 3, July , 1993 ,P:620.

8- Ronald , W., **Managerial Accounting** ,4nd Ed ,Mc Grow-Hill ,USA,1999 ,P:276

9- Monden , Y ., and Hamada ,K ., " Target Costing and Kaizen Costing in Japanese Automil Companies ", **Journal of Management Accounting Research** ,Full , 1991 .

10- Lucas ,M ., " Standard Costing and Its Pole in Today's Manufacturing Environment ", **Management Accounting** , Vol .75,No.4, April , 1997.

11- Lokman .M., and Clark .B., " Market Competition :Management Accounting Systems and Business Unit Performance " , **Management Accounting Research** , Vol . 10 , No . 2 , June , 1999 .

12- Green , F.B., and et .al , **management Accounting**, February ,1991.

13- Drury ,C., " Cost Control and Performance Measurement In AMT Environment", **management Accounting**, November ,1990.

14-Hilton , R., **Management Accounting** , Fourth Edition , McGRAW- Hill International Edition , 2000 .

15-Lee , B ., " The Justification and Monitoring of Advanced Manufacturing Technology :An Empirical Study of 21 Installations of Flexible manufacturing Systems " , **Management Accounting Research** , 1996.

16-Cooper, R ., & Regines, S ., " Strategic Cost Management : Expanding scope and boundaries , **Journal of Cost management** , January / February 2003 , Vol .17 , N . 1 , Pp :23 -25 .

Pérez, J .,& Machado, M., " Relationship between management information systems and corporate performance", **Spanish Accounting Review** ,Vol. 18,N. 1, 2015,P:34 .

تأثير الخصائص الديموغرافية على درجة الوعي بمخاطر الأزمات

دراسة ميدانية لعينة من القادة الإداريين بشركة الكهرباء بالمنطقة الغربية

د. عبد السلام يونس رحيل
كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة طرابلس

أ. عبد الله سالم ساسي
كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة طرابلس

المستخلص :

يهتم البحث بالإطـــار الموضوعي للازمة متجاوزا وجهـــة النظر التقليدية التي تصفها كحدث يدمر أو يؤثر في المنظمة ككل وهذا ما تتناوله أغلب الدراسات الأكاديمية لإدارة الأزمات. إلي وجهة النظر الإستراتيجية كونها نقطة تحول نحو الأفضل أو الأسواء متناولا العوامل الديموغرافية للقادة الإداريين بشركة الكهرباء بالمنطقة الغربية في ليبيا وتأثيرها على الوعي بمخاطر الأزمات. كذلك تجاوز البحث التصنيفات التقليدية للازمة مستندا لأبعاد إدارة الأزمات كمقياس للدراسة وهي " " البعد الأول : القدرة على إدراك المخاطر، البعد الثاني : الأساليب المتبعة لحل الأزمة، البعد الثالث : أسباب حدوث الأزمة".

والجدير بالتوضيح هنا هو أتفاق الإجابات بين مجتمع الدراسة في البعد الثالث عند الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمات هو التقارب في النتائج وكذلك الاتفاق عند العنصر الأخير " **مدى إعتقادك بأن البيئة المحيطة غير خطيرة ولا داعي للقلق** " بمعدل ضعيف. الأمر الذي يفسر بعدم الأهتمام بالمخاطر التي قد تحيط بالشركة من البيئة الخارجية. وهذا يرجع إلى أحتكار هذه الشركة لخدمة الكهرباء ودعم الدولة لها مما أدى إلى إهمال هذا الجانب. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تؤكد بأن الخصائص الديموغرافية التي تم تحليلها لمجتمع الدراسة وهى " **العمر، مدة الخدمة، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي** " وبعد أستخدام الأساليب الإحصائية وهى المتوسط الحسابي وكذلك معامل الارتباط لبيرسون بإن هناك أستجابة ولكن بمؤشر ضعيف بين هذه الخصائص ودرجة الوعي بمخاطر الأزمات ولا ترقى لمستوى العلاقة المؤثرة.

وهذا يرجع بطبيعة الحال لعدم القدرة على إدراك المخاطر التي قد تحيط بالشركة بسبب غياب المعرفة الإدارية التامة للأساليب التي يمكن أتباعها مع الأزمات . كذلك عدم الاهتمام بالبيئة الخارجية مما أدى إلي ضعف مؤشر الأبعاد التي تم أعتمادها كمقياس لإدارة الأزمات.

المقدمـة:-

لا يخفى على أحد ما يتمتع به قطاع الكهرباء من أهمية لا يمكن الاستغناء عنها في حياة المواطن سيما وأن خدمة الكهرباء تمثل إحدى المشكلات الرئيسية في الدولة الليبية والتي يتحسسها كل الليبيين في مختلف المدن ومنها مدينة طرابلس.

وحيث إن جزء مهم من هذه الخدمة يرتبط بالعاملين عليها من مهندسين وفنيين ومشرفي الوحدات في مجال الصيانة وطرح الأحمال, وما يملكونه من إمكانيات وخبرات تتأثر إما سلبا أو إيجابا بالخصائص الشخصية لهؤلاء العاملين. والمقصود هنا بالخصائص الشخصية هي مجموعة العوامل الديموغرافية والمتمثلة في " العمر ومدة الخدمة والمستوى العلمي والمستوى الوظيفي ".

ومن هنا كان دور القيادة وما يحظى به من أهمية على أعتبار إن القيادي الإداري شخص يمتلك قدرات ومهارات تتجدد بأستمرار، ويستخدمها بشكل حسن في إنجاح المؤسسة التي يقودها ويطورها على الدوام ويتصرف بشكل مناسب في كل الظروف والمتغيرات ويجنبها المشكلات والأزمات بجدارة وكفاءة. الأمر الذي يجعل من الضرورة بمكان دراسة العلاقة بين هذه العوامل وإدارة الأزمات مما يستوجب الإجابة على السؤال المهم وهو ما بنيت عليه فروض الدراسة .

- هل القيادات الإدارية في الشركة محل البحث تتوفر لديهم الخصائص والمهارات التي تمكنهم من التعامل الكفء مع المتغيرات البيئية المحيطة وبالتالي مواجهة أي أزمات متوقعة ؟

أولا : مشكلة الدراسة:-

تعمل شركة الكهرباء شأنها شأن أي شركة في ضل بيئة ديناميكية سريعة التغير ومليئة بالتحديات وأن التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية تتطلب دراسة ومعرفة كل ما من شأنه أن يزيد من كفاءة وفاعلية الخدمات التي تقدمها الشركة. وإدارة الأزمات وفق ما سلف تعتبر من الأساليب العلمية التي تستخدمها الشركات للاستعداد والاستجابة للازمة في حال حدوثها وتجنب سلبياتها والاستفادة من أيجابياتها للمحافظة على بقائها. وفي ضوء ذلك فإن مشكلة الدراسة تتبلور في السؤال التالي:-

- ما مدى تأثير الخصائص الديموغرافية على أختلاف درجة الوعي بمخاطر الأزمات لذى القادة الإداريين بالشركة المبحوثة؟

ثانيا : فروض البحث:-

في ضؤ المشكلة البحثية السابق عرضها يتم أختبار الفرض الرئيسي التالي:-

" تؤثر الخصائص الديموغرافية على درجة الوعي بمخاطر الأزمات لدى القيادات الإدارية بشركة الكهرباء ". ويمكن تجزئة هذا الفرض الأساسي إلى عدة فروض فرعية على النحو التالي :-

الفرضية الفرعية الأولي " تؤثر الخصائص الديموغرافية للقيادات الإدارية بأختلاف العمر على درجة الوعي بمخاطر الأزمات " تستند هذه الفرضية على أساس أنه كلما تقدم الفرد في العمر زادت معرفته نتيجة للممارسات والتجارب السابقة وبالتالي أصبح قادر على أستشعار مخاطر الأزمات.

الفرضية الفرعية الثانية " تؤثر الخصائص الديموغرافية للقيادات الإدارية باختلاف مدة الخدمة على درجة الوعي بمخاطر الأزمات " وتقوم هده الفرضية على أنه كلما زادت خبرة الفرد العملية زادت معرفته فالممارسات الإدارية تنمى وتصقل مهارات الفرد مما يؤهله من أستشعار الأزمات.

الفرضية الفرعية الثالثة " تؤثر الخصائص الديموغرافية للقيادات الإدارية بأختلاف المستوى التعليمي على درجة الوعي بمخاطر الأزمات " تقوم هذه الفرضية على أساس إن الحاصلين على المؤهلات عليا جامعي أو أعلى أكتسبوا معرفة أدارية ولديهم قدر أكبر من الإطلاع والتحصيل على عكس غير الحاصلين على المؤهلات جامعية وهو ما يجعله قادر على أستشعار الأزمات.

الفرضية الفرعية الرابعة " تؤثر الخصائص الديموغرافية للقيادات الإدارية بأختلاف المستوى الوظيفي على درجة الوعي بمخاطر الأزمات " تقوم هذه الفرضية على أساس إن الوظائف العليا تتطلب قدراً أكبر من المعرفة والإلمام بطبيعة العمل بعكس الوظائف التي في مستوى الأقل. ويستند هذا العامل على فكرة أنه كلما كان المستوى الوظيفي للموظف أعلى كلما زادت معرفته ودرايته بطبيعة عمله وبالتالي يكون قادر على أستشعار مخاطر الأزمات.

ثالثا : متغيرات البحث:-

- المتغير المستقل : هو الخصائص الديموغرافية المذكورة سابقاً.
- المتغير التابع : هو درجة الوعي بمخاطر الأزمات .

رابعا : منهج البحث:-

ستعتمد الدراسة على أستخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى أهدافها المحددة كما سيتم الأعتماد في جمع البيانات والمعلومات من نوعين من المصادر.

- المصادر المكتبية النظرية : الكتب والبحوث العلمية والدوريات والدراسات السابقة.
- المصادر الميدانية : وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات الميدانية بواسطة الأستبيان.

خامسا : حدود الدراسة:-

- المجال البشري : ويشمل رؤساء الأقسام ومشرفي الوحدات الإدارية ووحدات التحكم والصيانة في شركة الكهرباء بالمنطقة الغربية.
- المجال الموضوعي : وهو البحث في العلاقة بين العوامل الديموغرافية لعينة البحث والوعي بمخاطر الأزمات.

- المجال الزمني : سيتم تطبيق الدراسة الميدانية على أفراد عينة الدراسة خلال عام 2016م .

سادسا: مصطلحات البحث:-

- **الخصائص الديموغرافية** : هي تلك السمات التي تختلف داخل مجموعة من الأفراد في التنظيم الإداري مثل العمر والجنس ومدة الخدمة والمستوى التعليمي والمستوى الوظيفي.
- **القيادة** : هي النشاط الايجابي الذي يباشره شخص معين في مجال الإشراف الإداري على الآخرين، لتحقيق غرض معين بوسيلة التأثير والاستمالة أو باستعمال السلطة الرسمية.
- **الأزمات** : مواقف أستثنائية تواجه المنظمة وأفرادها وتؤثر على سير عملها ثم لا يمكن التعامل مع الأزمة بالطرق الروتينية الاعتيادية.
- **إدارة الأزمات** : الوسائل والأساليب الإدارية والعلمية التي تتمكن المنظمة من خلالها التغلب على الأزمة ومحاولة السيطرة عليها لتقليل نتائجها السلبية.
- **الاستعداد للازمة** : هي عبارة عن الأنشطة التي تهدف إلي تطوير القدرات العملية لمنع ومواجهة الأزمات مثل أعداد خطط الطواري ونشر المعلومات الخاصة على الجمهور وتدريب الأفراد بالإضافة إلي التنسيق مع الأطراف الأخرى والتركيز على كيفية منع وقوع الأزمات ومواجهتها والتقليل من أثارها في حالة وقوعها.
- **القدرة على مواجهة الأزمات** : تعتبر هذه المرحلة الاختبار الحقيقي للخطط المعدة سلفا وللتجهيزات المرتبة سابقا وللتدريب الذي سبق حدوث الأزمة مرحلة حاسمة من مراحل الأزمة وتعتمد بصفة أساسية على مخرجات عملية الاستعداد للازمات كما تعتمد على عدة عوامل أخري متصلة بطبيعة الأزمة ومن وأهمها : " المعلومات الدقيقة والمترتبة عن الآثار السلبية للأزمة، القدرة تحديد الأولويات في مواجهة للأزمات المماثلة، تحديد التدابير الوقائية أو العلاجية للمخاطر الناجمة عن الأزمة ".
- **الوعي بالمخاطر** : هو مدى القدرة على أستشعار أو قراءة إشارات الإنذار المبكر لأي أزمة.

الفرع الأول : الجانب النظري:-

أولا : العوامل الديموغرافية : يعد العالم الفرنسي جيلارد هو أول من أستخدم كلمة ديموجرافيا **Demography** لأول مرة في مؤلفه عناصر الإحصاءات الإنسانية. وتتكون هده الكلمة من شقين يونانيين, الأول **Demos** ومعناها الناس أو السكان, والثاني **Graphien** ومعناها رسم أو كتابة، وبالتالي فان المعنى العام للكلمة هو الكتابة عن الناس أو السكان." **على جلبي – 2002م** " ويعرف قاموس أكسفورد كلمة ديموجرافيا على أنها " دراسة إحصائية للمواليد والوفيات والأمراض الخ لغرض معرفة الحالة التي عليها المجتمع ".

كذلك تعتبر الديموجرافيا دراسة للحجم والتوزيع المكاني وتكوين السكان والتغيرات في الحجم والتوزيع والتكوين وعوامل التغير مثل المواليد والوفيات والتنقلات المكانية, والحراك الاجتماعي أو التغير في المكانة الاجتماعية. وتستخدم الخصائص الديموغرافية أساسا للتصنيف الاجتماعي لان الأفراد المتشابهين ديموجرافيا غالبا ما يشتركون في نفس الخلفية الثقافية والخبرة. فهم غالبا ما تتشابه معاملتهم من قبل الآخرين في الماضي, وكل منهم يتوقع من الأخر نفس رد الفعل في المواقف المختلفة.

1- **العمر** : يعد التكوين العمري للسكان أو توزيعهم حسب فئات العمر المختلفة أهم وأخطر العوامل الديموغرافية في دلالتها على قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم. ويرى " سميت " إن العمر أهم خاصية مميزة لأى شخص وهى المحدد الأساسي لسلوكه. ولهذا السبب كانت البيانات الخاصة بتوزيع أعمار السكان ذات أهمية قصوى في علم السكان وتتوقف القيمة النهائية للمعلومات التي يجمعها تعداد السكان, ونظم التسجيل في دولة ما على مدى استخدام تصنيفات مناسبة للأعمار وربطها بجميع التصنيفات الفرعية الأخرى. **" عبدا لله الخريجى والجوهري 1989** "م.

والجدير بالذكر هنا إن مراحل حياة الأفراد تختلف عن بعضها فيما يمرون به من خبرات, ومما يحتاجونه من متطلبات تؤثر بلا شك على سلوكهم. وفى هذا الصدد يرى البعض إن الخبرات الداخلية للإفراد تتطور عبر سلسلة من مراحل العمر المختلفة " 1993 "م، **T.Jackson** " ولا يمكن القول بان جميع الأفراد في كل الثقافات المختلفة يمرون بنفس مراحل الحياة ونفس الخبرات الداخلية ولكن لاشك في أن مراحل عمر الفرد تختلف عن بعضها البعض وعليه يجدر بالباحث في سلوك الأفراد أن يدرك ذلك ويختبر تأثيرها على الجانب السلوكي المراد دراسته.

2- **المستوى التعليمي** : أهتمت الدراسات الإحصائية السكانية بتصنيف السكان على حسب الحالة التعليمية. وعادتا ما تعرف الحالة التعليمية على أساس سنوات الدراسة الكاملة, أو على أساس أعلى شهادة أو دبلوم, أو أعلى درجة علمية منحت. ويلاحظ إن الشهادات تختلف من بلد لأخر على حسب نظام التعليم السائد فيه. فنجد مثلا إن الإحصائيات تفرق بين مستويات تعليمية متعددة آو مراحل تعليمية قد تكون ثلاثة " التعليم الابتدائي, والتعليم الثانوي, والتعليم العالي ". ويتفق الكثير من علماء الاجتماع حول دور التعليم في نقل القيم والعادات الاجتماعية من جيل إلى جيل بل يراه البعض ضرورة حتمية لبقاء المجتمع.

3- **المستوى الوظيفي** : يرى **Guy and Mattock** أن المستوى الوظيفي هو احد المتغيرات التي يمكن أن تسبب فروقا ثقافية بين أفراد التنظيم. فالعلاقة بين الإدارة العامة والفروع قد تقوم على الشك المتبادل وكذلك الحال بين المديرين التنفيذيين ورؤساء الأقسام وبين رؤساء الأقسام والعاملين، كما أن للقادة دور مهم في التأثير على نجاح المنظمة من خلال تركيز نشاطاتهم على رؤية واضحة يشركون

العاملين فيها بشرط أن تكون هده الرؤية تعزز وتنمى ثقافة تنظيمية منفتحة تشجع على الاتصال المزدوج لحل مشاكل العمل.

4- مدة الخدمة : هناك بعض الدراسات تشير إلى أهمية مدة الخدمة كمتغير ديموغرافي له تأثير على النتائج التنظيمية. ولدراسة هده العلاقة رياضيا فقد قام **G.Carroll and J. Harrison** بأجراء محاكاة باستخدام الحاسوب حول العلاقة بين الاختلاف في طول مدة الخدمة والثقافة التنظيمية في فرق الإدارة العليا وقد اعتمد تصميم الدراسة على ست عوامل متداخلة ذات علاقة بالنموذج النظري وهى : حجم فريق الإدارة العليا ومعدل أختيار المديرين ضمن الفريق ومعدل أبعاد المديرين من الفريق ومعدل دوران العاملين ومعدل التغير في مستوى ثقافة مدير الفريق. وقد أستخدمت هذه المتغيرات السابقة في دراسة تأثيرها على علاقة طول مدة الخدمة بالثقافة التنظيمية في حالة إنخفاض هذه المتغيرات وفى حالة أرتفاعها وعلى الرغم من تشابك العوامل المتداخلة السابقة إلا أن الباحثين خلصا على وجود علاقة طردية "موجبة " بين الاختلاف في طول مدة الخدمة والاختلاف في الثقافة التنظيمية كذلك وجدا العلاقة تكون قوية عندما يرتفع معدل الاختيار ويرتفع معدل التفاعل الاجتماعي." **عبدالسلام رحيل – 2010** "م.

ثانيا : مفهوم الأزمة والأزمة التنظيمية:-

قبل أن نتطرق إلى مفهوم الأزمة والأزمة التنظيمية في الفكر الإداري نرى أن نتطرق إليها من حيث المفهوم الاصطلاحي واللغوي حيث إن كلمة أزمة Crisis هي من أصل لاتيني Crisis والتي هي بدورها من الأصل الإغريقي Krineir وهي تعني نقطة الانتقال إلى الأحسن أو الأسوأ في حالة الإصابة بمرض حاد (**Webster is Dictionary1976** . ويتفق معجم المورد في تفسير كلمة الأزمة مع ما ذكرناه سابقاً حيث هي تغيير مفاجئ نحو الأفضل أو الأسوأ في أمراض الحمى الحادة. " **منير البلعبكي 1977** "م. وتشير المعاجم العربية إلى أن الأزمة تعني الشدة والقحط " **ابن منظور 1973** "م، أو الشدة والضيق أو الضغط الزائد أو المواجهة. إن مفهوم الأزمة في الإدارة أو الأزمة التنظيمية هو مفهوم صعب وغير شائع إلى حد ما " **نبيل إسماعيل رسلان 1994** "م، ولكن باستعراض مفاهيم الأزمة التي وردت في العلوم الأخرى يمكن الاستدلال عليه.

وعرف الإعرجي الأزمة التنظيمية على أنها عمل أو أمتناع عن عمل من شأنه أن يؤثر بدرجة كبيرة في العمليات الجارية للمنظمة وفي تحقيقها لأهدافها وفي بقائها. " **عاصم الاعرجى 1996**"م.

ويعرفها الباروني بأنها أرتفاع في درجة التوتر في العلاقات والصراع وفي حدوث المشاكل بين الأفراد والجماعات وفي علاقة المنظمة بالبيئة المحيطة بها إلى درجة تصل إلى حالة أختلال في توازن المنظمة "**مسعود الباروني1999** "م. أما أهم سمات الأزمات فقد أختلفت التعاريف الدالة

على معنى الأزمة بين العلماء والباحثين وذلك نظراً لما ينتمي إليه العالم أو الباحث من حقول ولكن مع هذا الاختلاف بين العلماء إلى أنهم أتفقوا على بعض السمات الأساسية للأزمة وهي كالتالي:-

1- المفاجأة : فهي غير متوقع حدوثها وتتسم بالسرعة والغموض.

2- جسامة التهديد : والذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحياناً إلى القضاء على كيان المنظمة.

3- مربكة: فهي تهدد الافتراضات الأساسية والرئيسية التي يقوم عليها النظام وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر وعدم يقين بالبدائل المتاحة خاصة في ظل نقص المعلومات.

4- ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة: فهي تقع وتتصاعد بشكل متسارع الأمر الذي قد يفقد أطراف المنظمة السيطرة على الموقف.

5- تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة: وتطورها وتعارض مصالحها مما يخلق صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته " **حريز -2007** "م.

" **وأنسجاما مع ما سبق ذكره يمكننا تعريف الأزمة التنظيمية بأنها موقف أستثنائي تواجهه المنظمة وأعضائها، والذي لا يمكن التعامل معه بأعتماد الطرق الروتينية الاعتيادية في العمل وأتخاذ القرارات** ".

أ- أسباب الأزمة التنظيمية: أنقسم الباحثون في تحديدهم للأسباب الدافعة إلى حدوث الأزمات التنظيمية إلى أكثر من فريق حيث يعتقد الفريق الأول أن العوامل الخارجية هي المسبب الرئيس في حدوث الأزمات التنظيمية. بينما يرى الفريق الثاني أن العوامل الداخلية متغيرات البيئية الداخلية هي المسبب الرئيس لحدوث الأزمات التنظيمية. وفي الوقت ذاته يعتقد الفريق الثالث أن العوامل الخارجية والداخلية متغيرات البيئتين الخارجية والداخلية يلعبان معا الدور الرئيسي في حدوث الأزمات.**(Millburn t . w .1993)**

إن الأزمة التنظيمية من وجهة نظر الفريق الأول مشكلة كبيرة سببها حادث غير متوقع في البيئة الخارجية. أو هي أنحراف في ميكانيكية التوازن الداخلي ناشئ عن قوة خارجية " **فاروق السيد – 2004** "م. أو هي موقف ينتج عن تغيرات بيئية خارج سيطرة المنظمة. يعتبر العامل الأول خارجي بينما يعتبر العاملان الثاني والثالث من عوامل البيئة الداخلية .ويتفق الإعرجي في تصنيفه للعوامل المسببة للأزمات التنظيمية مع هذا الفريق على الرغم من استخدامه لمصطلحات أخرى فهو يرى أن العوامل المؤدية إلى الأزمات التنظيمية عوامل مقصودة كعمليات التهديم الإداري وممارسات الفساد الإداري ومقاومة التغير السلبية بالإضافة إلى الحروب، وعوامل عفوية كالكوارث الطبيعية والأخطاء والتقصير غير المتعمد. " **عاصم الاعرجي، مرجع سابق** ". ويلاحظ أن العوامل المقصودة

هي عوامل البيئة الداخلية في حين إن العوامل العفوية هي عوامل البيئة الخارجية. وهناك من يرى أن للأزمات أسباب متعددة يمكن بلورتها فيما يلي:-

تساهم المعرفة بأسباب الأزمة في تحقيق استجابة صحيحة تتجلى في اتخاذ قرار فاعل وسريع، ولكل أزمة أسباب تنتج عنها أهمها: " **أحمد ماهر – 2006** "م.

- سوء الفهم خطأ في استقبال وفهم المعلومات المتوافرة عن الأزمة نتيجة قلتها أو تداخلها.
- سوء التقدير أما بالشك في المعلومات أو أعطاء قيمة للمعلومات مبالغ فيها.سوء الإدارة بسبب العشوائية أو الاستبداد الإداري أو عدم وجود أنظمة للعمليات الإدارية.
- الأخطاء البشرية ضعف قدرة ورغبة أطراف الأزمة على التعامل معها، لغياب التدريب أو قلة الخبرة أو انخفاض الدافعية.

وبهذا نستخلص مما سبق ذكره أن أسباب الأزمات التنظيمية قد تكون داخلية أو خارجية أو كلاهما، ولكن الأهم هو تشخيص وإدراك إدارة المنظمة لتلك الأسباب إذ أن تشخيصها وإدراكها مبكراً يمكنها من منع وتلافي الأزمة أو تقليل الخسائر الناجمة عنها، وإذا أنخفض مستوى تشخيص وإدراك إدارة المنظمة لخطورة تلك الأسباب زادت شدة الأزمة وزادت الخسائر الناجمة عنها.

ب- إدارة الأزمات وعلاقتها بإدارة المخاطر : ويتناول هذا الجانب العوامل الإنسانية وأثرها على تطبيق المنهج المتكامل لإدارة الأزمات بالمنظمات فليس بخاف على أحد إن العامل الإنساني يمثل الركيزة الأساسية لقيام المنظمات فهي تقوم على مجهودات الأفراد الدين يعملون بها ولخدمة الجمهور وتلبية أحتياجاته. بالإضافة إلى أن أي أزمة تتعرض لها المنظمات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأفراد ومن أهم هذه العوامل ما يلي:-

- العوامل الإنسانية وأثرها على تطبيق المنهج المتكامل لإدارة الأزمات : مما لاشك فيه إن العامل الإنساني يعتبر قاسما مشتركا في كل الأزمات, فهو إما يتسبب في وقوعها نتيجة تصرفاته وأخطائه أو يكون من المتأثرين بها حيث تنصب أثار معظم الأزمات سواء ماديا أو معنويا على الأفراد علاوة على انه في الغالب ما ينجم عن وقوعها خسائر بشرية. وأذا نظرنا إلى المنظمات نجد أنها ليست الآلات والمعدات فقط ولكنها نظم أجتماعية فنية معقدة تتطلب التدخل الإنساني المستمر فالعمال يتحكمون في الأنظمة التكنولوجية ويقومون بتنسيق التفاعلات بين الأنظمة الفرعية, كما أن المديرين يقومون بصنع القرارات والأشراف على العمال. وعادة ما تقع الكوارث نتيجة أخطاء من جانب المديرين والعمال, ويتوقف حدوث تلك الأخطاء على العديد من العوامل مثل الروح المعنوية لأفراد المنظمة وعدد العاملين وجودة

التدريب وكذلك خبرة القادة الإداريين بالمنظمة. ويمكن تصنيف العوامل الإنسانية التي تؤثر على تطبيق المنهج المتكامل لإدارة الأزمات إلى أربع مجموعات على النحو التالي:-

1- العامل الخاصة بالخطاء الانسانى:-

يعتبر الخطاء الإنساني من أكثر أسباب الأزمات شيوعا والذي يحدث نتيجة العديد من المتغيرات أهمها عدم كفاءة الأفراد وقصورهم في أداء وظائفهم وعدم إتباعهم لتعليمات التشغيل بالإضافة إلى أنخفاض الروح المعنوية مما يزيد من فرصة وقوع الأخطاء التي تتسبب في وقوع الأزمات. وتكمن خطورة الخطاء الإنساني في صعوبة السيطرة والرقابة على التصرفات والعلاقات وردود الأفعال البشرية المعقدة وتوجيهها نحو النمط المرغوب في المنظمة وبالتالي يكون من العسير منع حدوث الأخطاء والتي غالبا ما تؤدى إلى أنحرافات خطيرة في التشغيل وتهيئة مناخ المنظمة لوقوع الأزمات وهناك عدة عوامل تتعلق بتجنب الخطاء الإنساني وهى يلي:-

(Neuhold – 1996

أ- عدم حدوث أخطاء في تشغيل الآلات والمعدات.

ب- فهم العاملين لإجراءات التشغيل.

ج- أرتفاع الروح المعنوية للعاملين.

2- العوامل الخاصة بنوعية التدريب : وتشمل تلك العوامل ما يلي:-

ا- التدريب الكافي للعاملين على التعامل مع الآلات والمعدات.

ب- التدريب الفعال للعاملين على إجراءات الطواري ومواجهة الأزمات.

3- العوامل الخاصة بادراك العاملين للمخاطر الناجمة عن نشاط المنظمة:-

مما لا شك فيه إن إدراك العاملين للمخاطر والتهديدات الناجمة عن نشاط المنظمة يعتبر عاملا فعالا في منع أو مواجهة تلك المخاطر عند وقوعها حيث يكون العاملون على دراية بطبيعة المخاطر والتهديدات وكيفية التصرف على النحو الملائم حيالها. حيث ترتبط هده العوامل باشتراك العاملين في تقدير المخاطر المحتمل إن تواجهها المنظمة.

ومما لاشك فيه بإن الأزمات عادتا ما يصاحبها الشعور بالخوف الطبيعي الناتج من أحتمالات المستقبل والتعامل مع عنصر عدم التأكد بحكم أن الأزمة مرحلة أنتقالية في حياة المنظمة تحتم الخروج عن السلوك والعرف التقليدي إلى عالم يصعب التنبؤ بأبعاده وآثاره. ويدفع الإنسان إلى الخوف ومحاولة الهروب غير المنظم ومن تم تفاقم آثار الأزمة.

ثانيا : مراحل إدارة الأزمات وتأثير أختلاف درجة الوعي بالمخاطر عليها : من خلال تتبع مراحل أي أزمة نجد إنها تمر بمراحل معينة تتطلب توافر مجموعة من الأنشطة التي يجب أن تقوم بها المنظمة

لإدارة تلك الأزمة, وبناء عليه فان إدارة الأزمات تمر بعدة مراحل وهى :- " **محمد الحملاوى — 1995** "م.

1- **أكتشاف إشارات الانذار المبكر** : تعتبر هذه المرحلة من أهم وأصعب مراحل الأزمة. وتكمن الصعوبة هنا في أن هناك العديد من الإشارات التي قد تتلقاها المنظمة تباعا. ونلاحظ وجود فروق جوهرية بين المنظمات المستهدفة والمنظمات المستعدة لمواجهة الأزمات من ناحية مفهوم المسؤولية والواجبات الملقاة على عاتق العاملين بتلك المنظمات من منطلق وجود أختلافات جوهرية في درجة الوعي بالمخاطر نتيجة لاختلاف الثقافات بين هؤلاء العاملين. وتستطيع المنظمات المستعدة لمواجهة الأزمات من أختبار وفحص ما تتلقاه من إشارات للتعرف على تلك المتعلقة بالأزمات المحتملة أو التي لاتحمل أى خطورة. وبالتالي فان أرتفاع درجة الوعي بالمخاطر لدى العاملين يزيد من كفاءتهم ومقدرتهم على استشعار إشارات الانذار والتي تشير الى احتمال وقوع الأزمة والتعامل معها وعدم تجاهلها. وليس هذا فحسب بل ان يكون رد الفعل لديهم هو أتخاذ الخطوات والاحتياطات المناسبة لمواجهة وقوع الأزمة. ومن ناحية أخرى فإن أرتفاع درجة الوعي بالمخاطر لدى العاملين يساعد على التمييز بين الإشارات الصحيحة والاستعداد لها وتلك الزائفة التى قد يستفاد من التعرض لها.

Heath . R – 1998"

2- الاستعداد والتخطيط للازمة : تتضمن هذه المرحلة بدل أقصى ما يمكن من جهود لتجنب وقوع الأزمة بالاستعداد لمواجهتها بكل الوسائل المتاحة. وذلك بالتخطيط الجيد المدروس والقائم على أسس علمية. ويشمل الاستعداد لمواجهة الأزمات الاختبار الدقيق والمستمر لأي إشارات أندار مبكر تتلقاها الإدارة عن الأزمات المحتملة الحدوث وهذا يعنى ضرورة قيام الإدارة بتخصيص الموارد اللازمة من معدات وأجهزة وأفراد مدربين ووضع الخطط المدروسة لمواجهة المخاطر الناتجة من الأزمة وذلك لتخفيف الآثار التى تنتج عن حدوثها. وبالتالي أى نقص أو إهمال فى الاهتمام الجدي نحو أتخاذ الخطوات اللازمة للاستعداد لها قد يكون له نتائج وخيمة.

وبناءا عليه فان إدارة الأزمات التى تتمتع بدرجة عالية من الوعي بالمخاطر هي الإدارة التى تتعامل بكفاءة مع الأزمة بكافة مراحلها وهى التى نستطيع أن توفر كافة الاحتياجات والمتطلبات المادية والفنية والبشرية لمواجهة الأزمات تحت أي ظرف من الظروف.

3- أحتواء الأضرار والحد منها : " **Morrow.R 1998** " لم تعد أي منظمة مهما كبرت أو صغرت بمنأى عن الأزمات لذى فانه من الضروري أن تقوم كل منظمة بوضع خطط مدروسة ودقيقة لمواجهة الأزمات حال حدوثها. وتكون جاهزة للتطبيق فور ظهور الحاجة لمواجهة الأزمة. ويتضمن ذلك الحيلولة دون أن يؤثر لحدوث الأزمة فى قطاع ما من المنظمة على بقية القطاعات أو البيئة

المحيطة بها. حيث انه من الصعب جدا أن تقوم المنظمة أو العاملين بابتكار أساليب فعالة لاحتواء الأضرار أثناء وقوع الأزمة.

4- أستعادة النشاط : تقوم المنظمات المستعدة لمواجهة الأزمات بعد حدوث الأزمة بتنفيذ الخطط المدروسة مسبقا ومعدة بكل دقة لمواجهة الأزمة وذلك بتطبيق برامج تساهم فى أن تستأنف المنظمة نشاطها العادي دون توقف أو إصابتها بالشلل التام أثناء هده المرحلة ويتضمن ذلك أداء الخدمات والإجراءات الضرورية لانجاز الحد الأدنى من الأنشطة كما يتضمن تخصيص مراكز طوارئ تقوم مهمتها على تنفيذ تلك الأنشطة.

وبالتالي فإن تميز العاملين بالمنظمة بارتفاع فى درجة الوعي بالمخاطر بصفة عام والذين يواجهون الأزمة فعليا بصفة خاصة سيكون له الأثر الكبير في سرعة أستعادة المنظمة لنشاطها والعودة للوضع الطبيعي السائد قبل حدوث الأزمة.

سادسا : دور القيادة في إدارة الازمات : القيادة هي فن التعامل مع الآخرين على أختلاف أجناسهم وثقافاتهم ودياناتهم وأنماط سلوكهم والقدرة على احترامهم وطاعتهم وثقتهم وتعاونهم. هدا جانب ولكن الجانب المهم الآخر هو إن القيادة علم. على القائد فيها أن يلم بعلم الإدارة بشكل خاص وقدر كبير من العلوم الأخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع والقدرة على الاستفادة منها وتسخيرها وتوظيفها لفهم الآخرين وتوجيه سلوكهم أو تعديله لما فيه الصالح العام وتحقيق الأهداف وفى إطار الحديث عن مفهوم القيادة هي خليط مركب شامل جامع متكافل العناصر لدلك لا نتحدث عن القيادة كعملية بمعزل عن القائد الذى يحركها ويوجهها بتوازن ومقادير تعود عليه بنكهة وطراز متفرد ولكننا نتحدث عن القائد الذي خرج من إطار المعلوم والمتداول ليخط له شكلا ولونا منفرد يجعل العاملين معه يشيرون إليه به. هدا الأمر الذى يميزه بالمخاطرة والاستشراف والقوة والتصميم باعتبار إن هذا الخط الجديد ما كان أحد غيره قادرا على أن يراه." **رفعت الفاعورى** –**2005** "م. لقد عبر عن ذلك عالم الإدارة " ببتر دركر " في لقائه مع المجلس الاستشاري لمؤسسة دراكر قائلا" : " إن قائد الأمس هو الذي يعرف كيف يقدم الإجابات إلى الآخرين، أما قائد الغد فهو الذي يعرف كيف يوجه الأسئلة ويتلقى الإجابات " توحي إشارة "دراكر " بحتمية التغيير القيادي لمؤسسات المستقبل، وأهمية إعداد القيادات المستقبلية .لذلك أضحى التغيير حتمياً في أسس العمل الإداري على مستوى البني التنظيمية وأنماط القيادة الإدارية وآليات العمل وإجراءاته وغير ذلك وتتعدد الميادين التي يشملها التغيير، ولعل أهمها التغيير في أهداف القيادي الإداري بحيث لا يتمحور أهتمامه بالنظام والنمطية بل الحركة المستمرة والتغيير المرتكز إلى سبعة محاور هي:-

1- أمتلاك رؤية المستقبل.

2- تحديد أتجاه التغيير نحو المستقبل .

3- جمع أكبر قدر من الدعم والتأييد للرؤية المستقبلية واستراتيجيات تنفيذها.

4- حشد الموارد المتعددة البشرية والمادية والمالية خلف تلك الرؤية.

5- المقدرة على التحفيز وشحذ الهمم وتفجير الطاقات الكامنة لأداء الأعمال.

6- صياغة القيم الثقافية للمؤسسة وصيانتها وتنمية الانتماء والولاء لها.

7- الإسهام الفعال في إعداد قيادات الصف الثاني وتأهيلها لقيادة التغيير .كما ينبغي أن يكون مدير فريق أدارة الأزمات قائداً يتحلى بالصفات الأتية :- " **البلداوي - 2006** "م.

- الذكاء وسرعة البديهية.
- القدرة في التأثير في الأفراد.
- التفكير الإبداعي بوضع سيناريوهات وفرضيات لحل الأزمة.
- القدرة على حل المشكلات الطارئة الناتجة من الأزمة والسيطرة عليها.
- قدرة الأتصال بالآخرين وتكوين علاقات إيجابية للتأثير في الخصم.
- أجادة فن الحوار وأمتلاك القدرة على الإقناع ولاسيما مع صانعي الأزمة.

الفرع الثاني الدراسة الميدانية:-

أولا : مجتمع وعينة الدراسة:-

من منطلق إن كفاءة القيادات الإدارية هي الركيزة الأساسية لنمو وأستمرار المنظمات وتقاس كفاءة المنظمة بكفاءة العاملين على إدارتها. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أستهداف هذه الفئة كعينة لهذه الدراسة في محاولة لتعرف على العوامل ذات التأثير المعنوي على الخصائص الديموغرافية ومدى علاقتها بالوعي من المخاطر التي قد تحيط بها وذلك من خلال فرضيات هذه الدراسة. وقد بلغت عينة الدراسة المستهدفة " **50** " وظيفة قيادية شملت رؤساء الأقسام ومشرفي الوحدات الإدارية للشركة المبحوثة. والجدول التالي يوضح الشركة المستهدفة بالدراسة وعدد الاستمارات الموزعة التي تم تحليلها والمستبعدة.

الجدول رقم (1) يوضح الشركة المستهدفة بالدراسة وعدد الاستمارات الموزعة

الشركة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المعادة	الاستمارات الخاضعة للتحليل	النسبة المئوية
الشركة العامة للكهرباء	50	49	47	94.00

1- بناء الاستبيان : إن طبيعة موضوع البحث وأهتمامه ببعض المفاهيم السلوكية التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تأثير العوامل الديموغرافية على درجة الوعي بمخاطر الأزمات بالشركة المبحوثة فرض نوعا محددا من أدوات جمع البيانات وتحليلها وهى أستمارة الاستبيان، حيث إن دقة ومصداقية البيانات التي يتم جمعها يعتمد على حسن أختيار الباحث للأداء التي تستخدم لذلك مع الحرص على صياغة مجموعة من الأسئلة تعد بهدف الحصول على بيانات تخدم أساسا" دراسة الموضوع من خلال مشكلة البحث والفرضيات المعدة لذلك. وقد تضمنت أستمارة الأستبيان لجمع البيانات لمجتمع الدراسة على مجموعة من الأسئلة فقسمت على النحو التالي:-

- المجموعة الأولى وتتعلق بالقدرة على إدراك المخاطر.
- المجموعة الثانية وتتعلق بأسباب حدوث الأزمة.
- المجموعة الثالثة وتتعلق بالأساليب المتبعة لحل الأزمة.

2- ثبات الأداة : للتأكد من ثبات أداة الدراسة قام الباحث بأستخدام أختبار ألفا للصدق والثبات للأسئلة الخاصة بفرضية الدراسة من أجل أختبار مصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة عن أسئلة الاستبيان، ولكل متغير علي حدة، فقد تم أستخدام معامل آلفا لتحقيق الغرض المطلوب حيث أن معامل آلفا الذي تقع قيمته ما بين " 0 – 1 " يبين مدي الارتباط ما بين الإجابات فعندما تكون قيمته صفر فان ذلك يدل علي عدم وجود ارتباط مطلق ما بين الإجابات أما ذا كانت قيمة " **1** " فأن ذلك يدل على أن الإجابات كاملة وإنها مرتبطة مع بعضها البعض أرتباطا تاما كما إن القيمة المقبولة إحصائيا لمعامل آلفا هي من " **60** " **%** أو أكثر.

أ- اختبار آلفا للصدق والثبات للأسئلة المتعلقة بالقدرة على إدراك المخاطر:-

تم تطبيق أختبار المصداقية آلفا علي الإجابات المتعلقة بالقدرة على إدراك المخاطر والمكونة من " **5** " أسئلة موزعة علي أفراد العينة , نجد أن قيمة ألفا بلغت " **0.601** " جدول " **2** " وهذا يبين أن الارتباط بين الإجابات قوى ومقبول إحصائيا وفيما يتعلق بثبات العينة فيلاحظ من الجدول أن أغلب معاملات آلفا الفردية والمتعلقة بالمفردات كل علي حدة كانت وفي جميع الحالات أقل من قيمة أختبار آلفا العام وهذا ما يدل علي أن أغلب المفردات الموجودة في هذه المجموعة مهمة وإن أي حذف أو شطب لمفردة منها سوف يؤثر سلبا علي ثبات ومصداقية العينة, أما فما يتعلق بمقياس الصدق والذي يتعلق بقياس درجة أرتباط المفردة بالمقياس العام فان نتائجه تعتبر مقبولة إحصائيا كما يعتبر تبيان المقياس بالنسبة للمفردات ليس كبير كما أن متوسط درجات المقياس تعتبر متقاربة " **10.52- 10.89** ", وبالتالي فأنه يمكن الاعتماد علي المجموعة بأكملها دون حذف أي من المفردات للوصول إلى نتائج مجدية في هذا البحث.

جدول رقم (2) نتائج اختبار آلفا للصدق والثبات للأسئلة المتعلقة بالقدرة على إدراك المخاطر

مجموعة الأسئلة	متوسط المقياس	تباين المقياس	مؤشر الصدق	مؤشر الثبات
درجة أعتقادك بان حجم شركتكم وموقعكم المتميز سيحميكم من الأزمات	10.54	5.767	.447	.493
مدى أعتقادك بان المديرين فقط يحتاجون إلى خطط الأزمات	10.89	7.003	.275	.586
درجة أعتقادك بان اغلب الأزمات لها حلول فنية	10.85	6.711	.319	.566
أعتقادك بان مواجهة الأزمات هي من مسؤولية شخص آخر	10.87	6.919	.288	.580
درجة تعاملك مع المعلومات التي توضح أحداث قد تؤدى إلى أزمة.	10.52	5.735	.453	.490
قيمة اختبار آلفا العام 0.601				

ب- اختبار آلفا للصدق والثبات للأسئلة المتعلقة بالتنبؤ بحدوث الأزمة :-

تم تطبيق أختبار المصداقية آلفا علي الإجابات المتعلقة بالتنبؤ بحدوث الأزمة والمكونة من أربعة " 4 " أسئلة موزعة علي أفراد العينة , نجد أن قيمة ألفا بلغت " **0.645** " جدول " 3 " وهذا يبين أن الارتباط بين الإجابات قوى ومقبول إحصائيا وفيما يتعلق بثبات العينة فيلاحظ من الجدول أن أغلب معاملات آلفا الفردية والمتعلقة بالمفردات كل علي حدة كانت وفي جميع الحالات أقل من قيمة أختبار آلفا العام وهذا ما يدل علي أن أغلب المفردات الموجودة في هذه المجموعة مهمة وان أي حذف أو شطب لمفردة منها سوف يؤثر سلبا علي ثبات ومصداقية العينة, أما فيما يتعلق بمقياس الصدق والذي يتعلق بقياس درجة أرتباط المفردة بالمقياس العام فأن نتائجه تعتبر مقبولة إحصائيا كما يعتبر تبيان المقياس بالنسبة للمفردات ليس كبير كما أن متوسط درجات المقياس تعتبر متقاربة " **7.46**- " وبالتالي فأنه يمكن الاعتماد علي المجموعة بأكملها دون حذف أي من المفردات للوصول إلى نتائج مجدية في هذا البحث.

جدول رقم (3) نتائج اختبار آلفا للصدق والثبات للأسئلة المتعلقة بالتنبؤ بحدوث الأزمة

مجموعة الأسئلة	متوسط المقياس	تباين المقياس	مؤشر الصدق	مؤشر الثبات
في حالة وجود معلومات عن أحداث قد تتطور إلى أزمات تفضل تبادلها مع الآخرين بطريقة غير رسمية	8.13	5.371	.462	.554
مدى اعتقادك بان البيئة المحيطة غير خطيرة ولا داعي للقلق	7.46	4.944	.414	.589
درجة اعتقادك بان تدخل الاختصاصات بين الإدارات يؤدى لحدوث أزمة	8.27	5.554	.352	.627
مدى اعتقادك بان الأخطاء المتكررة يؤدى لحدوث أزمة	8.51	5.203	.487	.536
قيمة اختبار آلفا العام 0.645				

ثانيا : الأبعاد التي تستند عليها الدراسة:-

أ- البعد الأول القدرة على الوعي بمخاطر الأزمات : ويتضمن " 11 " العنصر من صحيفة الاستبيان وهي " 1-2-5-6-7-8-9-10-13-14-15 ":-

المتوسط الحسابي للأسئلة المتعلقة بالوعي بمخاطر الأزمات : تم حساب المتوسط الحسابي لمعرفة درجة الوعي بمخاطر ألازمات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ويوضح جدول " **4** " هذه النتائج حيث يتضح منه أن أكثر درجات الوعي بمخاطر ألازمات لدى القيادات الإدارية بمجتمع البحث هي التنبؤ بحدوث الأزمة بمتوسط حسابي " **2.34** " وكذلك إدراك المخاطر بمتوسط حسابي " **2.67** " وأخيرا الأساليب المتبعة للتعامل مع الأزمة بمتوسط حسابي " **2.72** ".

جدول رقم (4) يوضح متوسط درجة الوعي بمخاطر الأزمات بشركة الكهرباء

الوعي بالمخاطر	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة	47	2.34	0.35
الوعي بإدراك المخاطر	47	2.67	0.27
الأساليب المتبعة للتعامل مع الأزمة	47	2.73	0.43

المتوسط الحسابي للأسئلة المتعلقة بالوعي بمخاطر الأزمات: تم حساب المتوسط الحسابي والوسيط والمنوال لإجابات الخاصة للعناصر المتعلقة بدرجة الوعي بمخاطر الأزمات لمعرفة وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بشركة الكهرباء حيث يتضح منه إن أعلى معدل كان للعنصر الأول وهو " **أعتقادك بان الشركات الممتازة التي تدار بطريقة جيدة لا تتعرض للازمات** " أما العناصر الأخرى فكانت بمتوسط حسابي يتراوح ما بين " **2.29 – 3.28** ". أي أنها تتراوح بين العالية والمتوسطة حسب مقياس ليكرت الخماس.

جدول رقم (5) يوضح متوسط الوعي بإدراك المخاطر بمجتمع البحث

الأسئلة	العينة	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري
مدى اعتقادك بان الشركات التي تدار بطريقة جيدة لا تتعرض للازمات	47	2.13	2	2	0.74
مدى اعتقادك بان التشريعات لها دور في حدوث ألازمة	47	2.29	2	2	0.82
اعتقادك بان مواجهة الأزمات هي من مسؤولية شخص آخر	47	2.36	2	2	0.90
عند حدوث الأزمة لا تهتم بمقابلة العاملين لمعرفة تأثيرها النفسي	47	2.38	2	2	0.61
درجة اعتقادك بان اغلب الأزمات لها حلول فنية	47	2.45	2	2	0.97

مدى اعتقادك بان المديرين فقط يحتاجون إلى خطط الأزمات	47	2.47	2	2	0.80
قدرة المنظمة على التكيف مع التحولات المفاجئة في المجتمع	47	2.89	2	2	1.15
درجة اعتقادك بان حجم شركتكم وموقعكم سيحميكم من الأزمات	47	3.00	3	2	1.06
درجة اعتقادك بان الأزمات تحل نفسها مع مرور الوقت	47	3.02	3	2	1.00
درجة تعاملك مع المعلومات التي توضح أحداث قد تؤدى إلى أزمة .	47	3.17	3	4	1.01
يجب معاقبة العاملين الدين يبلغون عن أخبار سيئة	47	3.28	3	3	1.03

ب- البعد الثاني : الأساليب المتبعة للتعامل مع الأزمات : ويتضمن 5 عناصر وهي : " 16 – 17 – 18 – 19 – 20 "

المتوسط الحسابي للأسئلة المتعلقة بالأساليب المتبعة للتعامل مع الأزمات : تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات العناصر المتعلقة بالأساليب المتبعة للتعامل مع الأزمات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث يتضح منه أن أعلى معدل كان للعنصر الأول والثاني وهو " **الأعتقادك بان العمل الجماعي أساس النجاح** ". " **اعتقادك بان الابتكار أساس النجاح والتميز** ". بمتوسط حسابي قدره " **2.26 – 2.30** " أما باقي العناصر كانت تتجاوز منتصف الدرجة العالية وتقترب من منتصف الدرجة الثالثة بمتوسط حسابي يتراوح ما بين "**2.68 – 3.45** " مما يدل على ضعف المؤشر وعدم قدرة القيادة الإدارية بمجتمع الدراسة في إتباع أساليب صحيحة للتعامل مع الأزمات.

جدول رقم (6) يوضح متوسط الأساليب المتبعة للتعامل مع الأزمة بشركة الكهرباء

الأسئلة	العينة	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري
درجة اعتقادك بان العمل الجماعي أساس النجاح	47	2.26	2	2	0.82
مدى اعتقادك بان الابتكار أساس النجاح والتميز.	47	2.30	2	2	0.83
سيادة روح الفريق بين المستويات الإدارية	47	2.68	3	2	1.00
مدى اشتراك المديرين ورؤساء الأقسام معك في حل مشكلات العمل	47	3.00	3	2	1.14
درجة السماح للعاملين بالتعبير عن مشاعرهم .	47	3.45	4	4	1.02

ج- البعد الثالث الأسباب التي تؤدي لحدوث الأزمات: ويتضمن (8) عناصر وهي : " 3 – 4 – 11 – 12 – 21 – 22 – 23 – 24 ".

المتوسط الحسابي للأسئلة المتعلقة بالأسباب التي تؤدي لحدوث الأزمات : تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات العناصر المتعلقة بالأسباب التي تؤدي لحدوث الأزمات لمعرفة وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث يتبين أن نتائج الإجابات كانت عند الدرجة الأولى والدرجة الثانية باستثناء العنصر الأخير وهو " **اعتقادك بان البيئة المحيطة غير خطيرة ولا داعي للقلق** " بمعدل يصل إلى درجة يتجاوز فيها منتصف الدرجة الثالثة " **3.79** " أما باقي العناصر فكانت تتراوح ما بين العالية جدا والعالية بمتوسط حسابي يتراوح ما بين " **1.85 – 2.64** ". ومن الجدير بالذكر هنا هو أتفاق الإجابات بين مجتمع الدراسة عند الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمات هو التقارب فى النتائج وكذلك الاتفاق عند العنصر الأخير بمعدل ضعيف. الأمر الذي يفسره الباحث بعدم الاهتمام بالمخاطر التي قد تحيط بالشركة من البيئة الخارجية. وهذا يرجع إلى أحتكار هذه الشركة لخدمة الكهرباء ودعم الدولة لها مما أدى إلى إهمال هذا الجانب.

جدول رقم (7) يوضح متوسط الحسابي للأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة فى شركة الكهرباء

الأسئلة	العينة	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري
مدى اعتقادك بان تدنى الخدمات يؤدى لحدوث أزمة	47	1.85	2	2	0.70
مدى اعتقادك بان الأخطاء المتكررة يؤدى لحدوث أزمة	47	1.91	2	2	0.69
درجة اعتقادك بان تدنى الإيرادات يؤدى لحدوث أزمة .	47	1.93	2	2	0.77
مدى اعتقادك بان تعاقب الإدارات يؤدى لحدوث أزمة .	47	2.02	2	2	0.97
في حالة وجود معلومات عن أحداث قد تتطور إلى أزمات تفضل تبادلها مع الآخرين بطريقة غير رسمية	47	2.43	2	2	0.88
اعتقادك بان ضعف ثقة الجمهور يؤدى لحدوث أزمة .	47	2.46	2	2	0.96
درجة اعتقادك بان تدخل الاختصاصات بين الإدارات يؤدى لحدوث أزمة	47	2.64	2	2	0.94
مدى اعتقادك بان البيئة المحيطة غير خطيرة ولا داعي للقلق	47	3.79	4	4	0.98

ثالثا : فرضيات الدراسة:-

1- العمر : الفرضية الفرعية الأولى "تؤثر الخصائص الديموغرافية للقيادات الإدارية على درجة الوعي بمخاطر الأزمات بالشركة المبحوثة بأختلاف العمر " تبين النتائج بأن الفئة العمرية الشائعة لأفراد عينة الدراسة كانت الفئة " **من 50 سنة فأكثر** بنسبة " **40.4** " **%** تليها الفئة العمرية من " **40 إلى أقل من 50 سنة** " بنسبة " **38.3** " **%** أما باقي الفئات العمرية التي أقل من " **40** " سنة فكانت بأعداد بسيطة ومتساوية الأمر الذي يفسره الباحث بعدم وجود سياسة واضحة في الاختيار والتعيين وبالتالي عدم أهتمام المسؤولين بهذه الشركة بأعداد صف جديد للقيادات الإدارية . والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (8) يوضح توزيع العينة من حيث العمر

الشركة	العمر			Total
	أقل من 30 سنة	من 30 إلى أقل من 40 سنة	من 40 إلى أقل من 50 سنة	من 50 سنة فأكثر	
شركة الكهرباء	5	5	18	19	47

جدول رقم (9) يوضح العلاقة بين العمر ودرجة الوعي بالمخاطر بشركة الكهرباء

العمر	العينة	إدراك المخاطر	الأساليب المتبعة للتعامل مع ألازمة	الأسباب التي تؤدي لحدوث ألازمة
اقل من 30	5	2.55	2.92	2.59
من 30 إلى 40	5	2.75	2.96	2.25
من 40 إلى50	18	2.78	2.66	2.24
أكثر من 50)	19	2.59	2.71	2.39

يتضح من خلال قراءة الجدول السابق إن الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة تحضي بأعلى مؤشر وهذا ما يؤكد النتائج الواردة في الجداول السابقة ويتفق مع ما ورد في التحليل المبدئي لهذه الدراسة وبالتحديد الجدول رقم " **4** " وكذلك الجدول " **7** " والذى يبين بوضوح إن مجتمع الدراسة يتمتع إلى حدا ما بمعرفة إدارية تمكنه من الإلمام بالأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة .والجدول التالي يبين العلاقة بين هذه الخاصية " العمر " ودرجة الوعي بالمخاطر.

جدول رقم (10) يوضح العلاقة بين العمر ودرجة الوعي بالمخاطر بشركة الكهرباء

درجة الوعي بالمخاطر	معامل ارتباط لبيرسون	مستوى الدلالة	العدد
إدراك المخاطر	0.047	0.376	47
الأساليب المتبعة للتعامل مع ألازمة	0.183	0.109	47
الأسباب التي تؤدي لحدوث الأزمة	0.069	0.323	47

تم حساب معاملات الارتباط لتحديد تأثير العمر في بشركة الكهرباء على درجة الوعي بالمخاطر, ويبين الجدول " **10** " هذه النتائج, حيث كانت كل معاملات الارتباط ليست ذات دلالة معنوية, وكلها علاقات موجبة أي علاقات طردية وان العلاقة الأكبر لهذا الخاصية كانت للأساليب المتبعة للتعامل مع ألازمة, وهي علاقة لم تحقق الدلالة المعنوية لان قيمة معامل الارتباط لها لم يحقق مستوى الدلالة المعنوية, وهذا واضح من خلال قيمة مستوى دلالتها والتي بلغت " **0.109** " وهي أكبر من " **0.05**".

مدة الخدمة : الفرضية الفرعية الثانية " تؤثر الخصائص الديموغرافية للقيادات الإدارية على درجة الوعي بمخاطر الأزمات بالشركة المبحوثة بأختلاف مدة الخدمة " يبين الجدول رقم" **11** " النتائج الخاصة بمدة الخدمة لإفراد العينة حيث يلاحظ أن أعلى نسبة لإفراد عينة البحث هم من تجاوزت مدة خدمتهم " **15 سنة فأكثر** " حيث بلغ عددهم " **19** " فرد من إجمالي عينة البحث تليها المدة " **من 10 إلى اقل من 15 السنة** " حيث بلغ " **14** " فرد من إجمالي عينة البحث. ويعتقد أن هذه النسبة تشكل خاصية ايجابية تتسم بها عينة الدراسة حيث أن العاملين الدين أمضوا هذه المدة في الشركة قد أدركوا إلى حد بعيد نظام العمل بها وأصبحوا جزءا من نسيج العمل يؤثرون ويتأثرون بالنظم والقواعد المعمول بها والتي تحكم علاقتهم بالرؤساء والزملاء وتشكل لديهم ردود أفعال مما ينعكس على معرفتهم بطبيعة المشاكل التى تمر بها الشركة. تليها المدة " **من 5 إلى اقل من 10 سنوات** " والتي بلغت " 8 " فرد من إجمالي العينة وأخيرا كانت المدة " **أقل من 5 سنوات** " والتي بلغ عددها " 6 " فرد من إجمالي عينة البحث كما هو موضح بالجدول.

الجدول رقم (11) يوضح توزيع العينة من حيث مدة الخدمة

الشركة	مدة الخدمة				Total
	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 10 إلى أقل من 15 سنة	من 15 سنة فأكثر	
شركة الكهرباء	6	8	14	19	47

جدول رقم (12) يوضح العلاقة بين مدة الخدمة ودرجة الوعي بالمخاطر بشركة الكهرباء

مدة الخدمة	العينة	إدراك المخاطر	الأساليب المتبعة للتعامل مع ألازمة	الأسباب التي تؤدي لحدوث ألازمة
اقل من 5 سنوات	6	2.64	3.00	2.52
من 5 إلى اقل من 10 سنوات	8	2.72	2.78	2.11
من 10 إلى اقل من 15 سنوات	19	2.73	2.69	2.36
أكثر من 15 سنة	14	2.59	2.66	2.36

يبين الجدول السابق إن متغير " الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة " هو المتغير الذي يحضى بأعلى معدل في أتفاق واضح مع الفئة السابقة وكذلك مع ما ورد فى تحليل الفرض الأول.

جدول رقم (13) تم حساب معامل ارتباط لبيرسون يوضح العلاقة بين مدة الخدمة ودرجة الوعي بالمخاطر بشركة الكهرباء

درجة الوعي بالمخاطر	معامل ارتباط لبيرسون	مستوى الدلالة	العدد
إدراك المخاطر	0.080	0.296	47
الأساليب المتبعة للتعامل مع ألازمة	0.233	0.058	47
الأسباب التي تؤدي لحدوث الأزمة	0.003	0.493	47

تم حساب معاملات الارتباط لتحديد تأثير مدة الخدمة بشركة الكهرباء على درجة الوعي بالمخاطر, ويبين الجدول " 13 " هذه النتائج, حيث كانت كل معاملات الارتباط ليست ذات دلالة معنوية, وعلاقات موجبة أي علاقات طردية وان العلاقة الطردية الأكبر لهذا الخاصية كانت للأساليب المتبعة للتعامل مع ألازمة, وهي علاقة لم تحقق الدلالة المعنوية لان قيمة معامل الارتباط لها لم يحقق مستوى الدلالة المعنوية, وهذا واضح من خلال قيمة مستوى دلالتها والتي بلغت " **0.058** " وهي اكبر من " **0.05** ", وهذا واضح من خلال قيم المتوسطات في الجدول السابق.

3- المستوى التعليمي : الفرضية الفرعية الثالثة " تؤثر الخصائص الديموغرافية للقيادات الإدارية على درجة الوعي بمخاطر الأزمات بالشركة المبحوثة بأختلاف المستوى التعليمي " من الملاحظ أن أعلى نسبة لأفراد عينة البحث هم من مؤهل التعليم العالي حيث يبلغ عددهم " **34** " وبنسبة " **72.3** " **%** وتعتبر هده نسبة منطقية لو نظرنا إلى الفئة المستهدفة وهى القيادات الإدارية بالشركات المبحوثة وما

تتطلبه مثل هذه الوظائف من مهارات وكفاءات علمية وعملية. أما الفئة الثانية فكانت " تعليم متوسط فما فوق " بنسبة " 25.8 " % وكان عدد واحد فقط للمؤهل الماجستير.

الجدول رقم (14) يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

الشركة	المستوى التعليمي			Total
	تعليم متوسط فما دون	تعليم عالي	ماجستير	
شركة الكهرباء	12	34	1	47

جدول رقم (15) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي ودرجة الوعي بالمخاطر بشركة الكهرباء

المستوى التعليمي	العينة	إدراك المخاطر	الأساليب المتبعة للتعامل مع ألازمة	الأسباب التي تؤدي لحدوث ألازمة
فوق المتوسط	12	2.65	2.73	2.41
تعليم عالي	34	2.69	2.74	2.33

يبين الجدول السابق إن متغير " الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة " هو المتغير الذي يحض بأعلى معدل فى أتفاق واضح مع الفئات السابقة.

جدول رقم (16) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي ودرجة الوعي بالمخاطر بشركة الكهرباء

درجة الوعي بالمخاطر	معامل ارتباط لبيرسون	مستوى الدلال	العدد
إدراك المخاطر	-0.042	0.390	47
الأساليب المتبعة للتعامل مع ألازمة	0.011	0.471	47
الأسباب التي تؤدي لحدوث الأزمة	0.168	0.130	47

تم حساب معاملات الارتباط لتحديد تأثير المستوى التعليمي بشركة الكهرباء على درجة الوعي بالمخاطر, ويبين الجدول " **16** " هذه النتائج, حيث كانت كل معاملات الارتباط "ليست ذات دلالة معنوية", وأغلبها علاقات موجبة أي علاقات طردية وأن العلاقة الطردية الأكبر لهذا الخاصية كانت للأسباب التي تؤدي لحدوث الأزمة وهذا واضح من خلال قيم المتوسطات في الجدول السابق أي تزيد معرفتهم بالأسباب التي تؤدي لحدوث الأزمة كلما زاد المستوى التعليم. وان العلاقة العكسية الوحيدة لها كانت لإدراك المخاطر, لان قيمة معامل الارتباط لها لم تحقق مستوى الدلالة المعنوية، وهذا واضح من خلال قيمة مستوى دلالتها والتي بلغت " **0.390** " وهي أكبر من " **0.05** "، وهى تشير بوجود علاقة بسيطة بين مستوى التعليم و درجة الوعي بالمخاطر, كما تشير بذلك المتوسطات الحسابية في الجدول السابق.

المستوى الوظيفي : الفرضية الفرعية الرابعة : " تؤثر الخصائص الديموغرافية للقيادات الإدارية على درجة الوعي بمخاطر الأزمات بالشركة المبحوثة بأختلاف المستوى الوظيفي " يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بتوزيع العينة حسب المستوى الوظيفي حيث كانت الشريحة رئيس قسم تمثل الغالبية العظمى بعدد " **32** " فرد من أجمالى أفراد العينة بنسبة " **68.1** " **%**، أما مشرفي الوحدات الإدارية فقد بلغ عدد هذه الفئة " **12** " فرد بنسبة " **25.5** " **%**، وأخيرا فئة مدراء الإدارات بعدد " **3** " أفراد وبنسبة " **6.4** " %، والجدير بالذكر هنا إن الاستمارات الموزعة لم تتضمن وظيفة مدير عام وكان السبب في لكثرة مشاغلهم حسب ما أفادنا به العاملون بمكاتب المدراء العامون بالشركة المبحوثة.

الجدول رقم (17) يوضح توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي

الشركة	المستوى الوظيفي			Total
	مشرف وحدة	رئيس قسم	مدير إدارة	
شركة الكهرباء	12	32	3	47

جدول رقم (18) يوضح العلاقة بين المستوى الوظيفي ودرجة الوعي بالمخاطر بشركة الكهرباء

المستوى الوظيفي	العينة	إدراك المخاطر	الأساليب المتبعة للتعامل مع ألازمة	الأسباب التي تؤدي لحدوث ألازمة
مشرف وحدة	12	2.62	2.52	2.25
رئيس قسم	32	2.71	2.81	2.36
مدير إدارة	3	2.55	2.80	2.48

يتبين من قراءة نتائج الجدول السابق إن متغير الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة هو المتغير الوحيد الذى يلقى قبول عند هذه الشريحة. مما يدل معرفة الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمات لدى مجتمع الدراسة وغياب الفهم الكامل لإدراك المخاطر وكذلك الأساليب المتبعة فى التعامل مع الأزمة. وهذا ما أكدته النتائج السابقة.

جدول رقم (19) يوضح العلاقة بين المستوى الوظيفي ودرجة الوعي بالمخاطر بشركة الكهرباء

درجة الوعي بالمخاطر	معامل ارتباط لبيرسون	مستوى الدلالة	العدد
إدراك المخاطر	-0.040	0.395	47
الأساليب المتبعة للتعامل مع ألازمة	-0.265	0.036	47
الأسباب التي تؤدي لحدوث الأزمة	-0.176	0.118	47

تم حساب معاملات الارتباط لتحديد تأثير المستوى الوظيفي بشركة الكهرباء على درجة الوعي بالمخاطر, ويبين الجدول " **19** " هذه النتائج, حيث كانت اغلب معاملات الارتباط ليست ذات دلالة

معنوية, وكلها علاقات سالبة أي علاقات عكسية وإن العلاقة الأكبر لهذا الخاصية كانت للأساليب المتبعة للتعامل مع الازمة, وهي علاقة ذات دلالة معنوية لان قيمة معامل الارتباط لها حقق مستوى الدلالة المعنوية, وهذا واضح من خلال قيمة مستوى دلالتها والتي بلغت " **0.036** " وهي أقل من " **0.05** " وهذا واضح من خلال قيم المتوسطات في الجدول السابق. وإن العلاقة العكسية الثانية لها كانت للأسباب التي تؤدي لحدوث ألازمة وهي غير ذو دلالة إحصائية وهذا واضح من خلال قيمة مستوى دلالتها والتي بلغت " **0.118** " وهي أكبر من " **0.05** ".

رابعا النتائج والتوصيات:

1- النتائج : يوضح الجدول رقم " **4** " الخاص بحساب المتوسط الحسابي لأفراد عينة البحث بشركة الكهرباء تبين إن المتغيرات على التوالي. الأسباب التي تؤدي لحدوث الأزمة الوعي بإدراك المخاطر, الأساليب المتبعة للتعامل مع الأزمة. وللتأكد من هذه النتائج فقد تم حساب المتوسط الحسابي لكل متغير حسب عناصره حيث كانت النتائج على النحو التالي:-

أ- يوضح الجدول رقم **(5)** المتوسط الحسابي الخاص بحساب الوعي بإدراك المخاطر بشركة الكهرباء إن أعلى معدل كان في العنصر الأول والثاني وهو الاعتقاد بان الشركات الممتازة التي تدار بطريقة جيدة لاتتعرض للازمات. الأعتقاد إن القوانين والتشريعات لها دور في حدوث الأزمة بمعدل قدره**(2.13-2.29)** أما باقي العناصر الأخرى تتراوح ما بين(**2.36 – 3.28)** أي تقترب من منتصف الثانية وتتجاوز الدرجة الثالثة. مما يدل على وجود مؤشر ضعف عند أفراد العينة بإدراك وأستشعار المخاطر التي قد تحيط بشركتهم.

ب- جدول رقم **(6)** يوضح المتوسط الحسابي لإجابات الخاصة بالأساليب المتبعة للعامل مع الأزمة ويتضح أن العنصرين. الاعتقاد إن العمل الجماعي أساس النجاح. وان الابتكار أساس النجاح والتميز كان عند الدرجة العالية بمعدل قدره **(2.26 – 2.30)** أما باقي العناصر الأخرى فقد بلغت معدل يتراوح ما بين **(2.68 – 3.45)** مما يدل على عدم الاهتمام أو عدم معرفة القيادة الإدارية بمجتمع الدراسة بالأساليب التي يجب أن تتبع عند وقوع أى أزمة.

ج- جدول رقم **(7)** يوضح المتوسط الحسابي الخاص بحساب الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة لأفراد العينة بشركة الكهرباء حيث نلاحظ من النتائج الواردة بهذا الجدول إن أغلب العناصر المكونة لهذا المتغير لم تصل إلى منتصف الدرجة الثانية أي أنها تتراوح ما بين الدرجة العالية جدا والدرجة العالية بمعدل قدره **(1.85 – 2.46)** باستثناء العنصرين الأخيرين وهو الاعتقاد بان التداخل في الاختصاصات بين الإدارات يؤدى لحدوث أزمة بمعدل قدره **(2.64)** والعنصر الأخير الاعتقاد بان

البيئة المحيطة غير خطيرة ولادعى للقلق بمعدل يصل إلى **(3.79)** أي عند الدرجة الضعيفة. وعليه يمكن أستخلاص النتائج التالية:-

أ- **العمر** : كانت الفئة العمرية الشائعة بالشركة هي **(من 50 سنة فأكثر)** مما يدل على عدم وجود سياسة واضحة للتعيين أو التوظيف بالشركة. كذلك بعدم أهتمام مجتمع الدراسة بأعداد صف ثاني للقيادات الإدارية.

ب- **مدة الخدمة** : أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لإفراد عينة البحث هم من تتراوح مدة خدمتهم ما بين **(من 10 إلى اقل 15 سنة)** بنسبة **40.4 %** يبين الجدول **12 – 13** إن متغير **(الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة)** هو المتغير الذي يحضى بأعلى معدل. أما المتغيرات الأخرى فكانت ضعيفة مما يدل على ضعف العلاقة بين هذه الخاصية ودرجة الوعي بمخاطر الأزمات.

ج- **المستوى التعليمي** : أظهرت النتائج أن أعلى نسبة لأفراد عينة البحث هم من مؤهل التعليم العالي، حيث يبلغ عددهم **(34) وبنسبة 72.3%** و يبين الجدول **15** إن متغير **(الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة)** هو المتغير الذى يحضى بأعلى معدل. كما يلاحظ من خلال هذا الجدول إنه كلما ازداد المستوى التعليمي ازدادت المعرفة بالأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمات.

د- **المستوى الوظيفي** : جاءت النتائج الخاصة بتوزيع العينة حسب المستوى الوظيفي حيث كانت الشريحة رئيس قسم تمثل الغالبية العظمى بعدد**32** فرد من أجمالى أفراد العينة بنسبة **68.1%**. ويتبين من قراءة نتائج الجدول **(18)** إن متغير الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمة هو المتغير الوحيد الذي يلقى قبول عند هذه الشريحة. مما يدل على معرفة الأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمات لذى مجتمع الدراسة وغياب الفهم الكامل لإدراك المخاطر وكذلك الأساليب المتبعة فى التعامل مع الأزمة. ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:-

1- معرفة بسيطة وبمؤشر ضعيف للأسباب التي تؤدى لحدوث الأزمات .و عدم القدرة على إدراك المخاطر التي قد تحيط بالشركة. جدول **(5)**

2- غياب المعرفة الإدارية التامة للأساليب التي يمكن إتباعها مع الأزمات. جدول **(6)**

3- عدم الاهتمام بالبيئة الخارجية مما أدى إلي ضعف مؤشر الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات. جدول **(7)**

5- عدم وجود نظام يدعم وينمي قدرة الشركة على أستقبال وتفسير وترجمة الإشارات الصادرة من البيئة الخارجية وهو ما يسمى بالقدرة على التكيف.

وترتيبا على ما سبق بيانه يمكن التأكيد بان الخصائص الديموغرافية التي تم تحليلها لمجتمعي الدراسة وهى (العمر – مدة الخدمة – المستوى التعليمي – المستوى الوظيفي) وبعد أستخدام الأساليب

الإحصائية وهى المتوسط الحسابي وكذلك معامل الارتباط لبيرسون بان هناك أستجابة ولكن بمؤشر ضعيف بين هذه الخصائص ودرجة الوعي بمخاطر الأزمات ولا ترقى لمستوى العلاقة المؤثرة .

2- التوصيات:-

1- تطوير قدرات القادة الإداريين في مختلف المستويات الإدارية وتصحيح المعتقدات الخاطئة لديهم عن إخفاء المشاكل والاعتقاد أن شركاتهم غير معرضة للمخاطر, بل يكونوا على وعى بمجالات تعرضهم للمخاطر وان يبادروا بإصلاح أوجه القصور مما يمكنهم من مواجهة كل التحديات.

2- التقليل من الرسمية المفرطة والتي تؤدى في كثير من الأحيان إلى التأخر في انجاز الأعمال من خلال الرجوع إلى الأدلة والتعليمات.

3- محاولة التنبؤ بالأزمات وذلك من خلال التحليل المستمر للمعلومات المتوفرة وكذلك التعرف على المؤشرات المبكرة لحدوث الأزمة.

المراجع

1- أبن منظور - لسان العرب, المجلد 12- بيروت - دار العباد .

2- منير البعليكي - قاموس - بيروت - دار العلم 1977

3- مسعود الباروني . مدخل إدارة الأزمات . مجلة الدراسات العليا لسنة الأولى ، العدد الثاني - (1999م) .

4- رفعت عبدا لرحيم الفاعورى .إدارة الإبداع التنظيمي .المنظمة العربية للتنمية الإدارية .الأردن .2005م.

6- فاروق السيد عثمان- التفاوض وإدارة الأزمات-إدارة الأمين للنشر والتوزيع-2004

7- نبيل إسماعيل رسلان - منهج إدارة الأزمات في الإدارة العامة الرياض - مجلة الإدارة -العدد الثالث 1994.

8- محمد رشاد الحملاوى- إدارة الأزمات - القاهرة - مكتبة عين شمس -1993

9- عاصم محمد الاعرجى ,إدارة الأزمات واتخاذ القرارات , مؤسسة حمادة ,اربد, 1996م

10- أحمد ماهر - إدارة الأزمات - الدار الجامعية - الاسكندرية -2006م

11- حريز سامي - المهارات في إدارة الأزمات - دار البداية - عمان - الأردن . 2007م

12- عبدالله الخريجى- أساسيات علم السكان - دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية. 1989م

13- علي جلبي علم أجتماع السكان - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية -2002م.

14- عبدالسلام يونس رحيل - تأثير الثقافة التنظيمية على درجة الوعي بمخاطر الأزمات. أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة المنار .تونس .2010م .

15- البلداوي - كيفية إدارة الأزمات . (2006) .

http://www.wpvschool.com/forums/showthread.php

ثانيا المرجع الأجنبية :

1- Webster is dictionary , new international dictionary , 3ed , 1976 .

2- Millburn t . w ; Organization crisis ; New York ; Doubleday and company ; 1993.

3- Neuhold, principles and Implications of crisis Management, New Yorkm, Doubleday company, 1996, P.9.

4- Heath . R ; Crisis Management for Manager and Executive , London ; Pitmam Publishing , 1998.

5-- T. JACKSON, Organizational Behavior in International Management, butter worth-Heinemann Ltd. 1993, Oxford, U.K.

6- Morrow. R ; coping with crisis ; new Jersey , printice – hall, Inc , 1998.

أهمية تطبيق الذكاء الاستراتيجي ودوره في التحالفات الاستراتيجية

د . عياد جمعة عياد رمضان

كلية الاقتصاد العلوم السياسية جامعة طرابلس

ملخص:-

تبرز أهمية التطبيقات الاستراتيجية لنظم المعلومات من خلال اعتبار تكنولوجيا المعلومات التي توظف في إطار هذه النظم أمولا وأصولاً إستراتجية تستخدم لتطبيق الاستراتيجيات التنافسية، وفي المساعدة علي تحقيق أهداف التغيير المنشودة لعمليات المنظمة بخاصة في ظل تزايد التعقيد والتغير البيئي والتكنولوجي للمنظمات المعاصرة. أن مسألة تطوير استراتيجية نظم المعلومات واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات بمثابة الوسيلة للتفكير استراتيجيا وتخطيط للتطبيقات بعيدة الأمد من قبل إدارات المنظمات، فهو يؤكد نمطاً من العلاقات بينه وبين تطبيقات نظم المعلومات ذات البعد الاستراتيجي وأدوات تكنولوجيا المعلومات ذات الأفق الاستراتيجي وبين استراتيجية السوق، واستراتيجية المعرفة وأستخدم الأعمال، أن المنظمة تؤدي عملياتها في بيئة الاقتصاد الرقمي مستعينة بالعديد من تطبيقات النظم الإستراتيجية بشكل يمكنها من التعامل مع التهديدات والفرص لتحقيق الميزة الاستراتيجية ومن جهة أخري تكمن أهمية التطبيقات الإستراتيجية ومنها الذكاء الاستراتيجي والدور الذي تلعبه في التحالفات الإستراتيجية كتاميدور الاتجاه نحو الإنترنت، والانترانت والاكسترانت مابين المنظمات المتحالفة والداعمة للأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وتحالفات الأعمال،لاسيما التي تعتمد علي فهم الاتجاهات الرئيسية بالاتصالات الإلكترونية للأعمال كالاتجاهات الصناعية والمجالات التكنولوجية دالتها الميزة الإستراتيجية في الأسواق العالمية والمحلية.

الكلمات الدالة: تكنولوجيا المعلومات, المنظومات الذكية, النجاح الاستراتيجي.

المقدمة:-

يتداخل الحديث عن الذكاء الاستراتيجي والتفكير باستثماره مع مجالات تطبيقات تكنولوجية المعلومات كأحد أوجه تفعيل نظام المعلومات بمنطق استراتيجي ولاستيعاب تداخل حالة الغموض والالتباس، يتم تقديم وصف الذكاء الاستراتيجي ومجالات استثماره، لتشكيل أساس اختيار أدوات استثمار المنظومات الذكية، ولعل من أبرز الوكالات الذكية والبرمجيات الذكية اللتين تجسدان ترجمة حية لتكنولوجيا المعلومات الإستراتيجية. أن قيمة الذكاء الاستراتيجي لشركات الأعمال العالمية والمحلية دالة نجاحها في استثمار ذلك الذكاء تحسيناً وأولوية للقدرات التنافسية لها. تستعرض هذه الورقة دور نظم المعلومات الإستراتيجية في استثمار الذكاء الاستراتيجي من خلال بيان مفهوم الذكاء الاستراتيجي وأهم

مجالات استثمار الذكاء (تشكيلة الذكاء الاستراتيجي وأهم مجالاته)، واختيار أدوات استثمار المنظومات الذكية ومن ثم تجسيد دور نظم المعلومات الإستراتيجية في تحقيق هذا النجاح.أيضاً التركيز علي دور نظم المعلومات الإستراتيجية في هندسة التحالفات الإستراتيجية للمنظمة في محاور أربع فرعية تتمثل فالأول خصائص التحالفات الإستراتيجية، ويركز الثاني علي تشخيص ميزان التحالفات الإستراتيجية، بينما ينصب المحور الثالث علي دوافع تشكيل التحالفات الإستراتيجية، ويغطي المحور الأخير محددات نجاح التحالفات الإستراتيجية.

مشكلة الدراسة:-

تتمثل مشكلة الورقة العلمية في قصور واستعاب إدارات المنظمات لإستراتيجية تكنولوجيا المعلومات في القرارات التي تتخذها والعمليات التي تقوم بهاو الدور الذي تلعبه التحالفات الإستراتيجية في تقديم خدماتها.ومن هذا يبرز سعى هذه الورقة العلمية للإجابة على السؤال التالي:**ما الدور الذي يلعبه الذكاء الاستراتيجي في تحقيق نجاح التحالف الاستراتيجي؟**

أهداف الدراسة:-

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة العلمية في التعرف علي أهمية التطبيقات الإستراتيجية ودورها في التحالفات الإستراتيجية ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم الأهداف الفرعية التالية:-

- وصف وتشكيل الذكاء الاستراتيجي.
- بيان واختيار أدوات استثمار منظومات الذكاء الاستراتيجي.
- وصف خصائص التحالفات الإستراتيجية.
- تشخيص ميزات التحالفات الإستراتيجية.
- تحديد دوافع التحالفات الإستراتيجية.
- حصر محددات التحالفات الإستراتيجية.

أهمية الدراسة:-

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تطرح موضوع غاية في الأهمية حيث إن له الأولوية في استثمار الموارد الإستراتيجية للمنظمات والتي تمثل ميدانا للتطبيقات الإستراتيجية ودورها في بناء التحالفات الإستراتيجية كما تحاول هذه الورقة جذب اهتمام الباحثين والدارسين لإجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال ومدي ارتباطها.

منهج الدراسة:-

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج الاستقرائي وذلك من خلال أستقراء بعض الدراسات والكتابات والبحوث السابقة التي يتضمنها الأدب والمتعلق بنظم المعلومات الإستراتيجية والتطبيقات الإستراتيجية.

وصف الذكاء الاستراتيجي:-

يمثل الذكاء الاستراتيجي أحد مكونات العقل الاستراتيجي الذي يتفاعل مع مكونات كالإدراك، والتفكير والتعلم الاستراتيجي مثلاً، وهو أحد أنواع الموارد غير الملموسة وأحد مصادر القوة الإستراتيجية، فالذكاء الاستراتيجي عبر منظوماته في شركات الأعمال يعد بعد الإدارة لما يلي:-

- التمكين لضمان النجاح الاستراتيجي (الجودة الإستراتيجية، والتفوق الاستراتيجي).
- تحليل الأهداف المستقبلية للمنافسين، ومعرفة استراتيجياتهم الحالية، والوعي باقتراحاتهم وقدراتهم ونوع أستيجابتهم كما سيتضح في الشكل رقم (1).

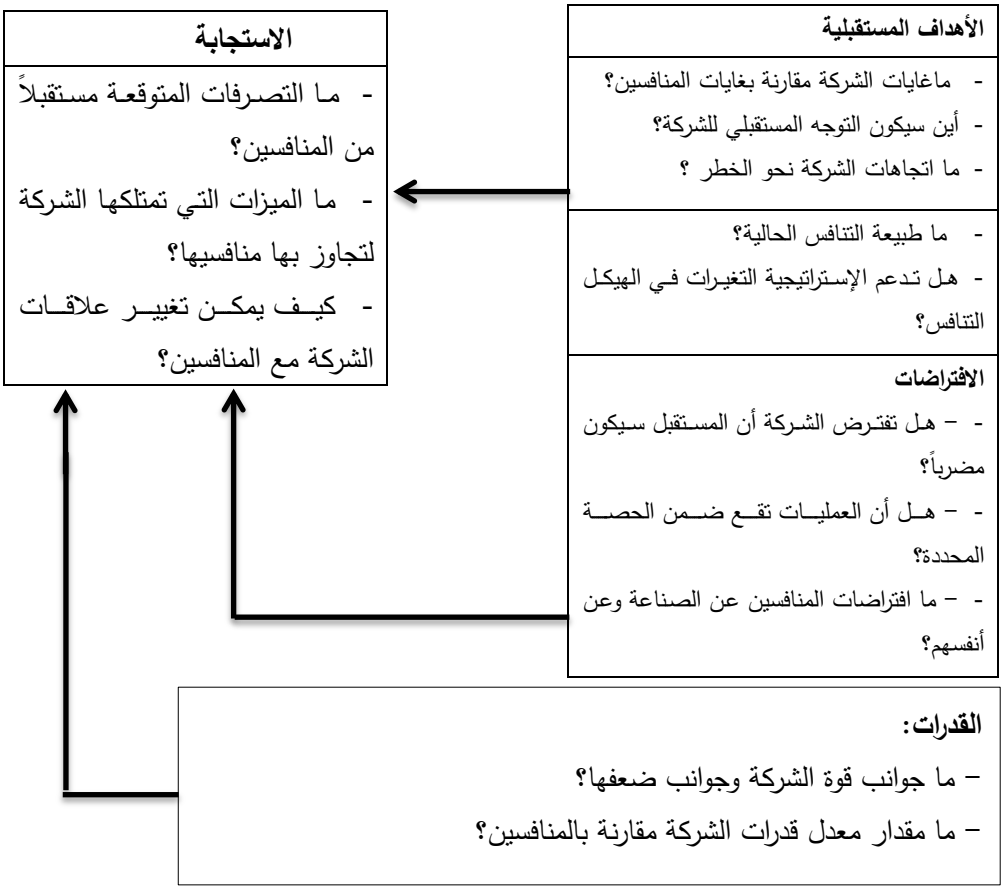

المصدر: (Hitt et,.al. 2005)

الشكل رقم (1): معرفة ذكاء المناقس الاستراتيجي من خلال عناصر المنافسة

ربط المنظومات الذكية بالقدرات الجوهرية إلي يتمتع بها الإنسان الآلي كأحد التطورات المهمة لتكنولوجيا المعلومات، والاهتمام بتنظيم المعرفة الضمنية حسب قواعد معينة تلاؤم المنظمات لتحويلها إلي معرفة ظاهرة تلاؤم قدرات شركات الأعمال في إقامة خطوط الاتصال الإلكتروني علي نحو يساعدها علي الاستجابة لطلبات الزبون إلكترونيا، إضافة إلي منظومات الذكاء الاستراتيجي باعتبارها القوي المحركة للعولمة أو ما أطلق عليها (محركات العولمة) كما تظهر في الشكل (2) وربطها إستراتيجياً مع عولمة الأعمال (Johnsonet,. al2006,).

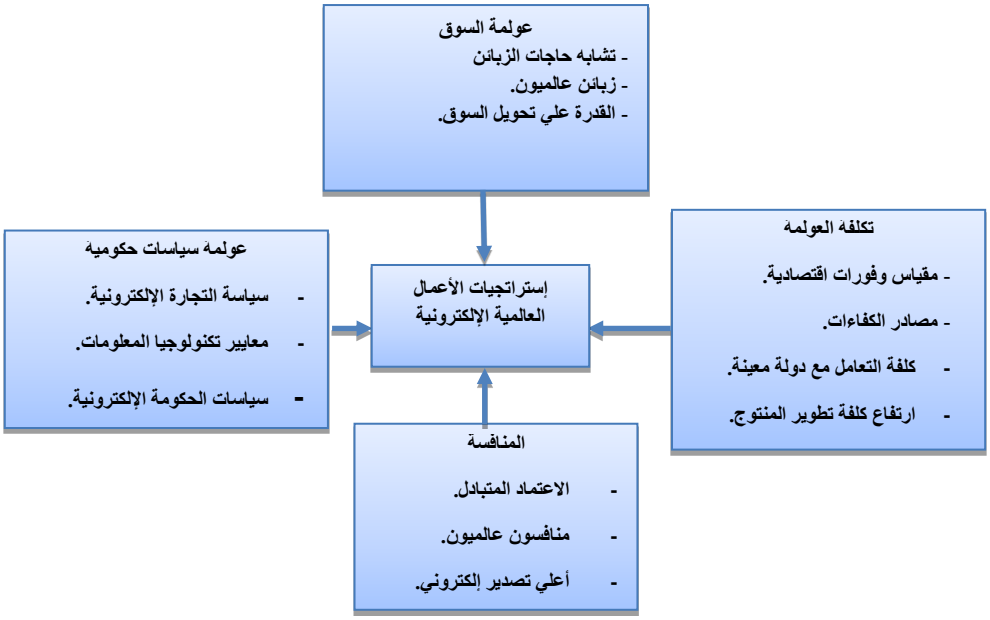

المصدر:(Jonson et,. al.2006)

الشكل رقم (2): منظومات الذكاء الاستراتيجي لمعرفة محركات العولمة

- بناء المركز الاستراتيجي لشركات الأعمال خاصة القيادية والمتحدية منها.
- تعامل شركات الأعمال باليات تبادل المعلومات الإلكترونية (الإدارة الإلكترونية)وإدارة الشركة الإستراتيجية في بيئة المنافسة العالمية والدولية.
- تعزيز القدرات الإستراتيجية وهندسة بناء علاقاتها الإستراتيجية مع الزبائن الموردين.
- احتراف المنافسين بالتعرف علي قدراتهم،وتفكيرهم وتوجيهاتهم الإستراتيجية.
- تشخيص الفرص الإستراتيجية وما يتلازم معها من أخطار وتهديدات في بيئة الأعمال الإلكترونية.

- التفكير الإستراتيجي وما يتصل به من نوافذ،وسيناريوهات إستراتيجية وتكوين المعرفة الإستراتيجية إبداعا، وذاكرة وتمثيلاً، وهيكلة واستجابة مؤثرة في محافظة خياراتها الإستراتيجية تلك التي تعظم القيمة المعرفية وعوائدها.
- رسم تحركات المنافسين والزبائن الافتراضية من خلال تبادل المعلومات الإلكترونية والاستفادة من الشراكة الإستراتيجية بقواعد البيانات الإلكترونية.
- تحليل التحديات الإستراتيجية المرتبطة بالتطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات واليات أستخدامها بالأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.
- دعم القدرات التفاوضية والإبداعية لشركات الأعمال العالمية والدولية والمحلية.

مجالات استثمار الذكاء الاستراتيجي:-

يعتمد تشخيص مجالات الاستثمار علي معرفة تشكيلة حزمة الذكاء الذي تحتاجه شركات الأعمال،حيث تسهم جميعاً وبدرجات متفاوتة في تمثيل الذكاء الاستراتيجي وتغذيته بنتائجها،فضلاً عن مساعدتها في توسيع وتنويع مجالات استثماره في مختلف مجالات الأعمال وعمليات الشركات العالمية والدولية والمحلية منها.

وهو ما يتطلب تقييماً ووصفاً معمقاً كتشكيله الذكاء الإستراتيجي ثم بياناً لأبرز مجالات استثماره.

تشكيلة الذكاء الاستراتيجي:-

مع بداية عقد الثمانيات من القرن العشرين انبثقت فكرة الذكاء الاستراتيجي وقد تنامي اهتمام إدارة شركات الأعمال العالمية والدولية المتميزة والمتفوقة منها بتشكيل ما يسمي "فرق الذكاء الاستراتيجي" بل اتجهت في مستهل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلي الترويج لـ "مجتمع الذكاء الاستراتيجي" بسبب حيوية الدور الذي يؤديه ولما ينتجه من أفكار ذات قيمة اقتصادية،وثقافية،وتكنولوجية ومعرفية تسهم في خدمة أصحاب المصالح (خاصة الزبائن،والمنافسين والمساهمين)،كما وأنها تستجيب لحاجات وطلبات المجتمع الدولي والمحلي معاً وفي خضم هذا التطور الهائل المتنامي من الأفكار نجد من الضروري بل من الحكمة الدعوة إلي توظيف ما قبل عن الذكاء في حقل إدارة الأعمال تحت مظلة الذكاء الإستراتيجي ويتم ذكر المشكلة بالتركيز علي أبرزها في أدناه:

- الذكاء التنافسي
- الذكاء الموسمي
- ذكاء تكتيكي
- ذكاء تكنولوجي
- ذكاء فني
- ذكاء تنافسي تقني
- ذكاء الإنتاج
- ذكاء التسويق
- ذكاء الزبون
- ذكاء منظمي
- ذكاء حكومي
- ذكاء الأعمال

مجالات الاستثمار في الذكاء الاستراتيجي:-

تتصرف إلي أمكانية توظيف نتائجه بإدارة شركات الأعمال طرح (جاريث وأخرون ,2001) فكرة المنظمة الذكية لغرض خوض غمار المنافسة العالمية فيما يتعلق بتمكين شركات الأعمال العالمية من تطبيق فكرة إدارة سلسلة التوريد في بيئة المنافسة العالمية، بحيث يستطيع متخذ القرار الاستجابة للزبائن الدوليين وإبرام العقود كجزء من إدارة شبكة الأعمال الإلكترونية،وبما يساهم في زيادة الربحية وتعزيز قوة استقطاب الموارد البشرية، والزبائن،والموردين والمستثمرين الذين يمثلون فرصاً لدعم قدرات شركات الأعمال. فالذكاء الإستراتيجي يستثمر في أستخدام البرمجيات لضمان تفعيل سلاسل التوريد الافتراضية تخطيطاً وجدولةً ورقابةً. كما أثار (كوك,2003) (إدارة المعرفة: التحديات، والحلول والتكنولوجيات)،فكرة البرنامج الذكي كمفهوم يري المستعمل النهائي من خلال نظاماً أساسه المعرفة، يهيئ له قدرات ذكية لحل المشكلات، لأنه يمتلك قدرة النظر إلي عناصر النظام ومكانته وتنمية بيئته فهم يثيرون استثماراً للذكاء الاستراتيجي في مجالات حيوية تتصل بتوليد حلول لمشكلات الأعمال المختلفة بتعقيدها ونوعها فرصاً أو مخاطر أو تحديات.

أن استثمار نظام الذكاء التسويقي لغرض القيام بعمليات جمع المعلومات وتحليلها فيما يتعلق بالأحداث والاتجاهات في فضاءات اقتصادية، وسياسية، وقانونية، وسكانية، وثقافية، واجتماعية وتنافسية أيضا الذكاء الاستراتيجي يلعب دوراً من خلال الإجراءات التي يقدمها إلي المسوقين باستمرار والمتمثلة برصد البيئة الكلية لشركات الأعمال قصد معرفة ما فيها من فرص وتهديدات.ويمكن استثمار هذا الذكاء بغرض اكتشاف المشكلات الإستراتيجية وتحليلها كأساس لتصميم الخيارات الإستراتيجية والاختيار الاستراتيجي بقصد تنفيذها وبلوغ النتائج الإستراتيجية المتوقعة منها.

ومن وجهة نظر أخري نستطيع استثمار الذكاء الإستراتيجي التنافسي لمرافقة المعلومات المتعلقة بمقدار ما ينفق علي عملية البحث والتطوير ،والإعلام، والاستخدام لموارد الشركة،وتعزيز سرعة ومقدار جاهزيتها بالأستاذة من شبكات الإنترنت،ومقدار التوسعيات المحتملة بنطاق الذكاء الإستراتيجي التنافسي، ومن ثم تحريكها بقوة إلي مستويات جديدة ذات أهمية لاحتضان التغيرات السوقية، وتوقعات الزبائن وتطوير الاتجاهات العالمية، وتستثمر إدارة شركات الأعمال الإلكترونية الذكاء الإستراتيجي التنافسي في رصد ومراقبة جوانب الفشل والأخطاء الإستراتيجية وطبيعة القوي المحركة لاتجاهات النشاط المختلفة،كما يوضحه الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)المنظمات التي فشلت بمراقبة اتجاه الذكاء الاستراتيجي التنافسي:-

- المنظمة - القوي الحركة - الخطأ الاستراتيجي	-Wang - التكنولوجيا - الفشل في فهم اتجاهات التكنولوجيا في تطوير المنتوج
- المنظمة - القوي الحركة - الخطأ الاستراتيجي -	- IBM PC DIVISION - الإعمال الالكترونية - الفشل في التنبؤ باتجاهات تضييع المنتجات الالكترونية
- المنظمة - القوي الحركة - الخطأ الاستراتيجي	-Apple computing - التسويق - الفشل يتفوق السوق لتكنولوجيا التسويق والمنتوج
- المنظمة - القوي الحركة - الخطأ الاستراتيجي	-Pan AM - التقنية الاجتماعية - الفشل بفهم أتجاهات التقنية الاجتماعية تحتوي علي التحليل المالي

المصدر :(كوك,2003)

أدوات استثمار المنظومات الذكية:-

تتصرف عملية الاختيار نحو التركيز علي مجموعتين من المنظومات الذكية كأدوات الاستثمار الذكاء الاستراتيجي وهما:الشركات الذكية والبرمجيات الذكية.ويرجع سبب الاختيار لحيوية هاتين الأداتين وفاعلية استثمارهما في فضاء الأعمال الإلكترونية وتناغمها مع ما تفرضه معطيات عصر "أوتوستراد" المعلومات،وتكنولوجيا المعلومات والمعرفة بجوانبها الإلكترونية،والرقمية والافتراضية،وكذلك ما يتطلبه تحقيق الوعي بما هو جديد من أفكار مبدعه واستثمار نتائج تجارب شركات الأعمال الريادية.يمكن بيان طبيعة الوكالات الذكية والبرمجيات الذكية علي النحو الأتي:-

الشركات الذكية:-

تستثمر الشركات الذكية الأساليب الذكية من تكنولوجيا قواعد البيانات،ومعالجتها وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لغرض اكتشاف المعرفة،وترميزها، وخزنها وتوسيع مجالات استخدامها (Laudon and Ladon,2005)فهي بمثابة منظومات ذكية تهتم بربط المقدرات الجوهرية التي يتمتع بها الإنسان الآلي وكأحد أوجه تكنولوجيا المعلومات.وتهتم بعملية تنظيم المعرفيين الظاهرة والضمنية المساعدة في

بناء منظومات معرفية تستثمر موارد المعرفة كالخبرة، والحدس، ونتائج التعليم والإبداع تلك التي يتطلبها إدخال لغة الإنترنت إلي أعمال الشركات كشرط ضروري لاستثمار هذه القدرات في فضاء الأعمال الإلكترونية وضمان تبادل المعلومات إلكترونياً بين مختلف مراكز صنع القرار ،وخاصة في شركات الأعمال العالمية والدولية، وهكذا تتجه الوكالات الذكية إلي استثمار برنامج البرمجيات في بناء قواعد المعرفة لأغراض تعلم أسلوب التنبؤ بمهام محددة تتسم بسمة التكرار ،والتجديد الواضح لمهام شركات الأعمال والأفراد،وكذلك تشغيل تطبيقات البرمجيات لإنجاز عمليات الشركات المختلفة المتنوعة.ويوضح الجدول رقم (2) كيف تستطيع شركات الأعمال استثمار تطبيقات الوكالات الذكية.

الجدول رقم (2) كيف تستطيع شركات الإعمال استثمار تطبيقات الوكالات الذكية ؟

شركات الأعمال	
Merch andco	استثمار تطبيقات الوكالات الذكية: - تساعد الوكالات الذكية في إيجاد طرق أكثر كفاءة كتوزيع الأدوية: Anti-Hiv drugs in Zimbabwe في زمبابوي
Sout west Aive lines	- تساعد الوكالات الذكية في تحقيق الامثلية في تحميل الطائرات.
Ford Motorco	- تستخدم الوكالات الذكية لمحاكاة تفضيلات المشتري والتوجيه بحزمة خيارات من السيارات إلي تحقق امثلية التجارة بين كلفة الإنتاج وطلبات الزبون.
Edison Chuest off Shore L.L.C	- Off Shore service in Galliano ,Louisiana ,uses - وسعي الوكالات الذكية لتحقيق امثلية أاستخدام الخدمات وتجهيز السفن والمراكب في خليج مكسيكو.

يتضح من الأمثلة المبينة في الجدول رقم (2) إمكانية أستخدام الوكالات الذكية كأداة لاستثمار الذكاء الاستراتيجي مجالات التوزيع الإلكتروني،وتقديم خدمات النقل الجوي الإلكتروني،وإدارة العلاقة مع الزبون إلكترونياً والإدارة الإلكترونية للموانئ البحرية،بحيث تساهم جميعاً بتحقيق الأمثلية في استثمار موارد شركات الأعمال والتعامل الإلكتروني مع بيئتها التنافسية وإبراز قوة كل المشترين،والموردين والزبائن لتعظيم قيمة ودور الوكالات الذكية.

البرمجيات الذكية:-

تستخدم شركات الأعمال وبالتنسيق من الوكالات الذكية البرامج الذكية وفقاً لخصائص محددة في مجالات الأعمال الإلكترونية.فالبرمجيات الذكية تساعد شركات الأعمال في عملية جمع المعلومات وتنقيتها ومعالجتها وفق مواضيع محددة،والقيام بتزويد المستخدمين بالمعلومات الملائمة وفق احتياجاتهم بأساليب متعددة وبأقل كلفة ممكنة تضمن إتاحة المعلومات وتسليمها بالشروط والضوابط إلي تتفق عليها شركات الأعمال مع الوكالات الذكية.وهو ما يعني أن البرمجيات الذكية إدارة لاستثمار قدرات الإنسان الآلي وخدماته في عمليات الشركة.ويعتمد نجاح واستثمار البرمجيات الذكية علي امتلاك الشركة للبني التحتية لتكنولوجيا المعلومات.بما فيها شبكات الحاسوب وصناع المعرفة ومستخدميها (Ganesh et, al, 2005) والجدول التالي يوضح أنواعاً من شبكات البرمجيات الذكية ومجالات استثمارها.

الجدول رقم (3) أنواع من شبكات البرمجيات الذكية ومحاولات استثمارها:-

أنواع التجارة الإلكترونية	أمثلة
البرمجيات الذكية للبحث	- Altavista.com-weberawier.com
البرمجيات الذكية للشحن.	- My simon.com-Orbitz.com
البرمجيات الذكية للقيام بمراقبة الشبكة	- Web site watcher - Timely web.com
برمجيات ذكية جديدة	- Web clipping.com - Sport spider.net
برمجيات ذكية للحوار (المناقشة وتبادل الأداء)	- -Lucy (Artificial life.com) - Evece Gain.com - Nicole (Native Minds.com)-

إن برمجيات الوكالات الذكية ماهي إلا أداة لاستثمار الذكاء الاستراتيجي في إطار تحليل الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية لأغراض المقارنة أو قواعد المقارنة المرجعية لتحسين أداء شركات الأعمال.وتوفير الخدمات الإلكترونية علي شبكات الاتصال العنكبوتية يمكن من الشراء الإلكتروني للمنتجات.

النجاح في استثمار الذكاء الاستراتيجي:-

يترجم النجاح من خلال المساهمة نظم المعلومات الإستراتيجية بتهيئة الفرص والمناخ الملائم لتعظيم قيمة استثمار الذكاء الاستراتيجي وعوائده كمورد لا يمكن لأية شركات أعمال عالمية ودولية الاستغناء عنه (Brien et al, 2006) .إن اعتماد النجاح علي مدي رصد الذكاء الاستراتيجي داخل شركات الأعمال والشركات الريادية والشركات التي تنوي الدخول بمشاريع مشتركة أو الحصول علي امتيازات من شركات ريادية بصيغة التحالفات الإستراتيجية،ويعني هذا أن دور نظم المعلومات الإستراتيجية يمتد لتحقيق الربط بين الذكاء الاستراتيجي من جهة والريادة الإستراتيجية والتحالفات الإستراتيجية بصورة منفردة ومجتمعة من جهة أخري،وإذا ما تحقق هذا الدور سيكون دالة النجاح.

أوجه قياس نجاح في استثمار الذكاء الاستراتيجي:-

التوجه الاقتصادي:-

يعتمد مؤشرات مستنبطة من اقتصاد معلومات واقتصاد المعرفة واقتصاد تكنولوجيا المعلومات منها مثلاً:

- كثافة الاستثمار في الذكاء الاستراتيجي.
- مساهمة الذكاء الاستراتيجي في رأس المال الاستراتيجي.
- القيمة الاقتصادية للذكاء الاستراتيجي.
- كلفة الذكاء الاستراتيجي.
- الوفورات الاقتصادية للذكاء الاستراتيجي.

توجه الأعمال الإلكترونية:-

يعتمد مؤشرات مستنبطة من تنوع فضاءات تكنولوجيا المعلومات ومجالات استخدامها ومنها مثلاً:

- درجة مساهمة الوكالات الذكية والبرمجيات الذكية بجاهزية شركات الأعمال.
- مصداقية التجارة الإلكترونية وموثوقيتها.
- الالتزام المتميز بإدارة العلاقة مع الزبون إلكترونياً.
- السرعة الفائقة والدقة المتناهية في أداء الخدمات الإلكترونية كونياً وعالمياً ودولياً.

التوجه الاستراتيجي:-

- يهتم بمؤشرات مستنبطة من علم الإدارة الإستراتيجية وفضاءاته ومستوياته الشبكية،والاجتماعية، والمؤسسية، والأعمال،والعمليات الإلكترونية، والرقمية والافتراضية ومنها مثلاً:(Turban, et al,2006)
- تعظم قيمة الأداء الاستراتيجي بمتطوراته المتنوعة.

- الأمثلية في استثمار الموارد الإستراتيجية الملموسة وغير الملموسة.
- قوة التحالفات الإستراتيجية بأنواعها المختلفة.
- قواعد المقارنة المرجعية الإستراتيجية وبرمجيات التحسين المستمر لضمان الجودة الإستراتيجية.
- المرونة والتكيف الاستراتيجي مع بيئة المنافسين الإستراتيجية.

التوجه الريادي:-

يعتمد مؤشرات مستنبطة من فضاءات الريادة المتنوع، المتداخلة والمتكاملة ومنها مثلاً:

- مستويات الإبداع والابتكار الإلكتروني.
- التميز بالجودة الشاملة للأعمال الإلكترونية.
- القيادة الإستراتيجية للأعمال الإلكترونية.
- الاستجابة الآنية لطلبات الزبون الإلكتروني.
- قوة التفاوض ومساومة إلكترونيا.
- امتلاك زمام المبادرة.

إن التوجه التكاملي لقياس نجاح استثمار الذكاء الاستراتيجي في أطار فضاء نظم المعلومات الإستراتيجية يحقق الاستفادة من التوجه الاقتصادي، والأعمال الإلكترونية، والإستراتيجية والريادية. فهو يهيئ مؤشرات تتسم بالتنوع والتعدد،وتساعد علي مقياس مستوي النجاح الاستراتيجي المتوقع والمتحقق بصفة فائقة ومتميزة خاصة. ومن ثم يساعد في تشخيص مدي اقتراب شركات الأعمال من استثمار الذكاء الاستراتيجي كعقول إستراتيجية، ومنظومات ذكية وبرمجيات ذكية.فالنجاح الاستراتيجي دالة استمرارية هذا التلازم والتفاعل لتحسين أداء نظم المعلومات الإستراتيجية وجعلها ترتقي الأدوار والمهام الإستراتيجية المصممة لها مستقبلاً كتوجهات، وحاضراً كسلوكيات وقرارات إستراتيجية(الدوري,2005). فالذكاء الإستراتيجي وصور تسنده حكمة القيادة الإستراتيجية وتقلل مساحة تميزها وتوسع من درجة عقلانية توجهاتها بعيدة الأمد وما تترجمه من نتائج مستقبلية متوقعة وأخري متحققة مجسدة بعنوان الأداء الاستراتيجي للذكاء الإستراتيجي في أطار منظومة معلومات متكاملة إستراتيجياً وتكتيكياً. فلا قيمة للذكاء الإستراتيجي ما لم يساهم في دعم جاهزية شركات الأعمال إلكترونياً وافتراضيا.(النجار,1999)

دور نظم المعلومات الإستراتيجية في هندسة التحالفات الإستراتيجية:-

تسهم نظم المعلومات الإستراتيجية بدور مميز في وصف خصائص التحالفات الإستراتيجية وتشخيص ميزاتها،فضلاً عن تهيئة معلومات وأدوات تساعد علي فحص دوافع تفكير إدارة شركات الأعمال

بالانتماء لتشكيلة مختلفة من التحالفات،والمساعدة في معرفة العوامل المحددة لنجاحها في الاستجابة لمصالح الأطراف ذوي العلاقة ومنهم الشركاء الإستراتيجيون.علماً أن هذه الأدوار متكاملة بصورة مستدامة لتعظيم قيمة أعمال الشركات علي مستوي الدولة الواحدة والدول عالمياً ودولياً.

وصف خصائص التحالفات الإستراتيجية:-

التحالف الاستراتيجي أتفاق يلزم مجموعتين من الشركات أو أكثر للمشاركة بمواردهم لتطوير مشروع مشترك لاستثمار فرص الأعمال. فمثلاً ارتبطت شركة مايكروسوفت عام (2005) بتحالف استراتيجي مع شركة (MTV) لتحقيق التكامل في النوافذ التي تقدمها، إذا ترتبط الشركات بحلف استراتيجي تتشارك بموجبه بمواردها بهدف تطوير مشاريع أعمال مشتركة تساعد في استثمار الفرص المعززة لجوانب قوي كلا الحلقتين بالصيغ الآتية الموضحة بالشكل رقم (3).

المصدر : بتصرف (Jones ,2007)

الشكل رقم (3): التحالف الاستراتيجي بين شركة مايكروسوفت وشركة معهد ما سا تشوستس للتكنولوجيا والإعلام للتطوير والاستثمار المشترك

إن وصف التحالف الاستراتيجي بأنه اتفاقيات بعيدة الأمد بين مجموعتين من الشركات أو أكثر لتطوير مشاريع مشتركة لمنتجات تحقق الفائدة لجميع الشركات ذات العلاقة. أيضاً التحالف الاستراتيجي العالمي بأنه اتفاقيات تعاونية بين الشركات من دول مختلفة تتنافس فيما بينها فعلاً أو يتحمل أن تتنافس مستقبلاً،حيث تترجم دور هيكلة التحالفات في توليد الفرص لتعظيم ربحية الشركاء كما في الشكل رقم (4).

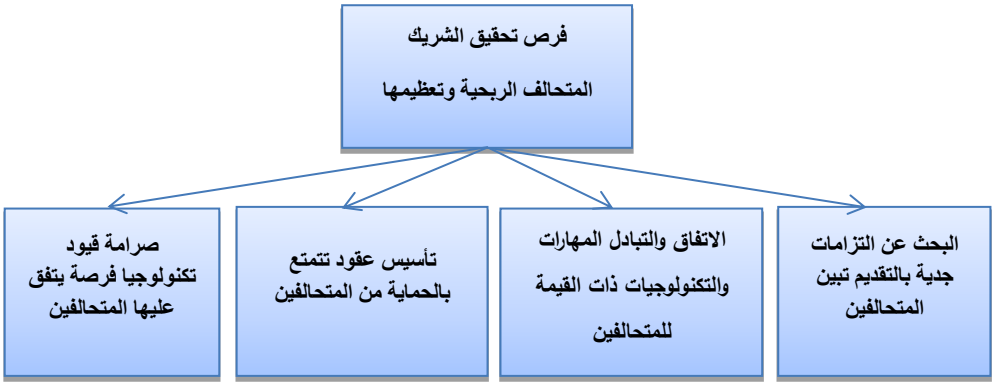

المصدر : بتصرف: (Hill and Jones ,2007)

الشكل رقم (4): هيكلة التحالفات المساهمة في توليد الفرص

تحديد خصائص التحالفات الإستراتيجية:-

- طبيعة المشاريع ذات سيناريوهات إستراتيجية.
- بناء منظومة علاقات تعاونية بعيدة الأمد يسودها قرر عمال من الثقة بين المتحالفين والأطراف ذوي المصالح بصيغة التحالف الاستراتيجي.
- تحكمها فلسفة تحسين الجودة وتخفيض الكلف وتقاسم المخاطر.
- إنها استجابة للتغير البيئي عامة والتغير التكنولوجي خاصة.
- تقاسم الوفورات وتعظيم القيمة المضافة إلي أعمال المتحالفين.
- الالتزام بتخصيص الموارد الملموسة والموارد غير الملموسة لتطوير أفكار مشاريع جديدة.
- العلاقة بين المتحالفين ذات توجه تعاوني.
- أنها تتضمن علاقات شراكة بعيدة الأمد.
- تتطلب حشد طاقة عقول المتحالفين تصوراً،وتفكيراً،وسلوكاً استراتيجياً.

ميزات التحالفات الإستراتيجية:-

- الحاجة إلي تقاسم الأخطار المتصلة بأهداف الشركات المتحالفة.
- تزويد شركات الإعمال المتحالفة بحالة الوفرة بالموارد وتوسيع خيارات الحصول عليها.
- البحث عن سيناريوهات جديدة للبقاء في الأسواق العالمية.
- تحسين قابليه المتحالفين وتوسيع دورها في ابتكار منتوج جديد،والمحصول علي تكنولوجيات جديدة والنفاذ إلي أسواق جديدة.

- تنمية الحالة الافتراضية في التفاعل والمشاركة مع شبكات الموردين لتحقيق الميزة التنافسية.

أيضاً هناك ميزات تحت شركات الأعمال العالمية علي التفكير باختيار إستراتيجية الانضمام للتحالفات مثل:

- تحسين تركيز الأعمال.
- زيادة القدرات العالمية والدولية.
- تعظيم الوفورات المتحققة من إعادة هندسة الأعمال.
- تقاسم المخاطر.
- حرية استخدام الموارد للأغراض المتنوعة.
- الحصول علي فرص لتوسيع أسواقها الخاصة.
- تعلم قدرات جديدة.
- المساهمة بتقليل المخاطر المالية والمخاطر السياسية.
- الحصول علي تكنولوجيا بقصد تعزيز قدرات التصنيع.
- **دوافع تشكيل التحالفات الإستراتيجية:-**
- دوافع الدخول إلي السوق ودوافع أخري مرتبطة بالوضع السوقي:-
  - توليد أسواق جديدة.
  - الدفاع عن الوضع السوقي في الأسواق الحالية.
  - موازنة الوضع السوقي في الأسواق الحالية.
  - تجاوز الحدود القانونية والأنظمة السياسية التي تعترض من عملية دخول أسواق دولية.
- **دوافع مرتبطة بالمنتج:-**
  - غلق الفجوات في خط المنتج الحالي.
  - تميز القيمة المضافة إلي المنتج.
  - توسيع خط المنتج الحالي.
- **دوافع مرتبطة بالمنتج/ السوق:-**

الدخول أو المحافظة علي خيار دخول صناعات جديدة عندما يقوم عرض المنتج أي إنشاء وحدات جديدة، أو أجزاء أو عروض لمنتج شركات جديدة.

-دوافع مرتبطة بهيكلة السوق:-

- تقليل التهديدات المحملة الناتجة عن المنافسة المستقبلية.
- التحول في الأساس التكنولوجي للمنافسة.

- أزلة أو التغلب علي قيود الدخول أو التشدد عند الدخول.

- **دوافع مرتبطة بتوقيت دخول السوق:-**

- تشريع عملية دخول منتج جديد إلي فضاءات أسواق جديدة بواسطة تسريع عملية البحث والتطوير،وتصوير المنتج و/أو السوق.

- **دوافع مرتبطة بكفاءة استخدام الموارد:**

- تخفيض كلفة التصنيع.
- تخفيض كلمة التسويق.

- **دوافع مرتبطة بتقليل وزيادة الموارد:-**

- عدم تأكد تكنولوجي.
- عدم تأكد سوقي.
- تخفيض المخاطر المرتبطة برأسمال البدء بالمشروع والذي يتطلب موارد ضخمة.
- أنواع أخري من عدم التأكد البيئي.
- حشد مجموعة الموارد المطلوبة في ضوء ضخامة نفقات البدء بالمشروع.

- **دوافع أخري مرتبطة بتعزيز المهارة:-**

- تعلم مهارات جديدة من الشركاء المتحالفين.
- تعزيز المهارات الحالية عن طريق العمل مع الشركاء المتحالفين.

غير أن هناك مجوعة من الدوافع لتشكيل التحالفات الإستراتيجية غير ما ذكر بجملها الآتي:(العارف,2000)

- الحاجة إلي تحشيد العوامل الحرجة التي تقود الشركة إلي تخفيض التكلفة وتحسن ما يعرض علي الزبون.
- الاستثمار الذي يخص الشركات بصورة مثمرة بخاصة عندما يكون كل شريك متخصصاً بأنشطة معينة، فهو يهيئ فرصة لمقابلة تلك القدرات وتفاعلها.
- التعلم من الشركاء وتطوير المقدرات بإثرائها،فأول خطوة بالتجارة الإلكترونية هي التفكير بكيفية الاستفادة من الشراكة لتطوير مواقع إلكترونية جديدة.

محددات نجاح التحالفات الإستراتيجية:-

يتحدد نجاح التحالفات الإستراتيجية بالوفورات التي تحصل عليها الشركات (المؤسسات) المتحالفة وزيادة فاعليها، يعتمد النجاح علي أسلوب إدارة الشراكة، ومن العوامل المهمة للنجاح،وهي:

- امتلاك الإدارة والمعلومات.

- تحديد الأداء المتوقع.
- توافر القدرة علي الانجاز.
- وضوح الفرص الاستراتيجي.
- وضوح الأهداف والحاكمية وترتيبات المنظمة.
- الثقة بين الشركات في استخدام الموارد والمقدرات لتحقيق الغاية من التحالف.

الجدول رقم (4): تشكيلة محفظة التحالفات الإستراتيجية:-

محددات النجاح للتحالفات الإستراتيجية	**السوق طليق بلا حدود**	**العقود**	**الملكية**
	- الشبكات . - الفرص المتلازمة مع التحالفات .	- الترخيص . - الامتياز. - العقود الفرعية.	- إتحاد الشركات. - المشاريع المشتركة.
السوق - سرعة التغير بالسوق. - الموارد. - أداة الأصول. - أصول الشريك. - مخاطر خسارة. - أصول الشريك.	تغير المسار إدارة مستقلة لكل شريك يسير باتجاه أصول الشريك مخاطرة مرتفعة	← ← ←	تغير بطئ إدارة مشتركة تكريس الأصول للتحالف مخاطر منخفضة
التوقعات - توزيع المخاطر المالية. - مناخ الاستثمار.	مخاطر الاحتفاظ مناخ غير ملائم	← ←	مخاطر محفظة (تخفيض أثار المخاطرة) مناخ ملائم

المصدر :بتصرف (Johnson et al ,2006)

يتضح من الجدول رقم (4) وجود محددات إضافية التشكيل التحالفات الإستراتيجية وهندستها،يمكن تشخيصها بالعوامل أدناه:

- توقعات الأطراف ذوي المصالح المختلفة بالتحالفات الإستراتيجية فيما يتعلق بالمخاطر المالية المتصلة بتهيئة مناخ استثماري ملائم.

- قضية القدرات الإستراتيجية كتلك المتعلقة بأسلوب إدارة الموارد.
- سرعة التغير بالسوق تتطلب سرعة التحرك الاستراتيجي لاغتنام فرص التحالف تكون أكثر ملائمة في المشاريع المشتركة.

المصادر والمراجع:-

أولا: المصادر والمراجع العربية:-

1- الدوري ، زكريا مطلك . الإدارة الإستراتيجية : مفاهيم وحالات دراسية ، عمان, دار اليازورى 2005 , 399.

2- العارف, نادية, الإدارة الإستراتيجية (أدارة الألفية الثالثة) , دار الجامعة الإسكندرية, 349,2005.

3- جونز , جاريث , هيل ,شارليز . الإدارة الإستراتيجية ترجمة رفاعي ، محمد رفاعي عبد المتعال ,محمد سيد احمد , الطبعة الرابعة , الجزء الأول , دار المريخ للنشر الرياض – المملكة العربية السعودية 770,2001.

4- فريد, النجار."التحالفات الإستراتيجية", القاهرة, يتراك للنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, 1999 , 14-20.

5- كينيث , كوك . إستراتيجية التخطيط في المنشآت الصغيرة , بيت الأفكار الدولية , الرياض,18,2003.

6- ماهر , احمد . دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الإستراتيجية , الإسكندرية , 396,1997

ثانيا : المصادر والمراجع الأجنبية:-

1- Chien, Min Haui, (2004), A study to Improve Organizational Performance a View from Strategic Human Resource Management. *The Journal of American Academyof Business*, Cambridge.
2- Ganesh, D. Batt, Varun. Grover (2005), "Types of Information Technology Capabilities andTheir role in Competitive Advantage: An Empirical Study," *Management Science*, P: 253.
3- Porter, Michel,(2008). The Five Competitive Forces that Shape Strategy.*Harvard Business Reviews*, 32(5).
4- Hill, Charles, W.L, and Jones, Garpt, R. (1995), Strategic Management An Integrated Approach. "Boston: Houghton Mifflin Co.P.210.
5- Hill, Charelesm, W., and Jones, Garpt, R. (2007), "Strategic Management An Integrated Approach. "Boston: Honghton Mifflin Co.p.89.
6- Turban, Ephraim, king, David, Viet Land, Dennis, and Lee, Jae (2006), "Electronic Commerce: A Managerial Perspective" 40, New Jersey: Pearson prentice Hall.
7- Johnson, Gerry, Scholes, Kevan, and Whittingson, Richard (2006), "Exploring Corporate Strategy: Text and Cases" New Yourk: Financial Times, PP.325.

8- Loudon, Knneth C., and Loudon, Jane, P (2005), "Essentials of Management Information Systems: Managing the Digital firm" 6Th. Ed, New Jersey: Prentice Hall.
9- O, Brien, James A. (2006), Introduction to Information systems. "12th ed., Boston.

مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية

رقم الإيداع : دار الكتب الوطنية – بنغازي

2013 / 423